214 [illegible]

(فهرسة الجزء الأول من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

٥٢ مقدمة

٥٧ مبحث الفصاحة

٥٩ مبحث البلاغة

١٢١ (الفن الأول علم المعانى)

١٣٧ تنبيه صدق الخبر الخ

١٤٨ أحوال الاسناد الخبرى

١٧٠ مبحث الحقيقة العقلية

١٧٥ مبحث المجاز العقلى

١٩٩ أحوال المسند اليه

٣١٩ أحوال المسند

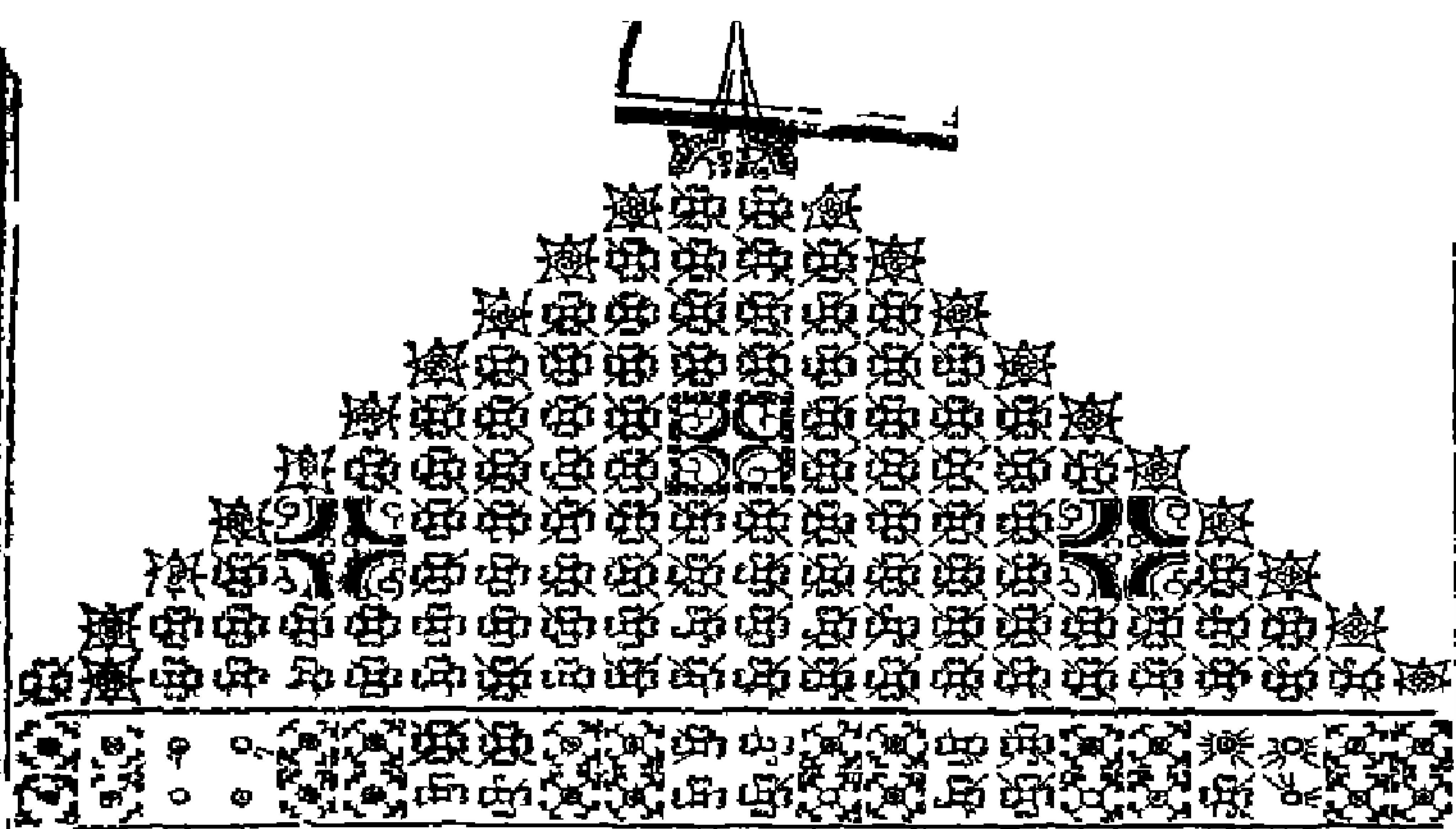
٣٧٤ أحوال متعلقات الفعل

٣٩٠ القصر

(تمت)

الجزء الاول من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته

٢



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك) يا من أبرزت للبلغاء عرائس المعانى فى حلل البيان وأحرزت للفصحاء قصبات السبق فى ميادين التبيان ونصلى ونسلم على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والاذهان المعجز ببلاغته فرسان البلغاء فى كل ميدان وعلى آله وصحبه فروع شجرة كمالاته الباسقة وفرا قد سماء انعاماته البارقة صلاة وسلاما دائمين متلازمين ما دام القلم مسفادا للافكار جاريا بعنان البنان لبيان الاسرار* (أما بعد)* فيقول العبد الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته اليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت من الحشو والتعقيد وحوت كل عقد فريد تعبر عن حسن معانيها وتخبر فى وجه شانيها اذا وصل اليها خاطب معناها وأدلى فى كشف غطاها أسفرت عن كل مراده وأسعفته باسعاده كفؤها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص فى علم المعانى لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفتازانى جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهمام الكامل سيد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعضلات لوذعى زمانه وألمعى عصره وأوانه أستاذنا بحر الاقران وتحفة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لا زالت الطروس ضاحكة ببكاء أقلامه ولا برحت رقائق العبارات متبسمة بدكاء أفهامه وانما اعتنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة فى هذا الشان ورجاء العفو والغفران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك

سبيل

(بسم الله الرحمن الرحيم)
نحمدك

سبيل الرشاد فهو المعتر به لتبليغ المراد قال نفعنا الله به (قوله نحمدك) فيه أسئلة خمسة الاول ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونهما المحمود عليه لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالبا الاشارة الى علية المشتق منه فهذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب ان ذلك لافتتاح القرآن المجيد عادة الحمد ولانه رأس الشكر كما فى الحديث لانه أصرح أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم على رواية ضم الدال وان قيل انها ضعيفة ولا يرد ان زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم اذ ليس المراد فى الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضا اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخيار الثانى لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتتح بها كتاب الله تعالى والجواب ان ذلك لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم دائما فهى أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الربوبية دائمة ناسبها الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التى هى للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان المقام مقام خضوع والجواب ان ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لا تفى قوة شخص واحد به أو لتشريكه اخوانه من العلماء معه فى ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ شيأ وتهدى ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغى تقرير هذا الجواب ومنه يعلم ان تنظيره بنحو ما وقع فى التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو فى ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان حامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال على طريق ذلك قطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وآلته هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب ان ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة والى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول

يامن شرح صدورنا لتلخيص البيان فى ايضاح المعانى ونوّر قلوبنا بلوامع التبيان

مع أنّ تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أنّ ذلك لانّ تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغنائه هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله فنحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التصنيف لانّ الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم انّ ذلك المحمود أهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا فى ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذى هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل فى نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم فى بعض تآليفه محل نظر تام وأما كون الاخبار عن الحمد حمدا فانما ينفع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يامن شرح) أورد كلمة يا التى لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافى هذا ماسلف فى نكتة الخطاب لانّ البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقد ورد فى الكتاب والسنة اطلاق المبهمات عليه تعالى نحو سبحان الذى أسرى بعبده أفمن يخلق كمن لا يخلق وفى السنة يامن احسانه فوق كل احسان يامن لا يعجزه شئ فمنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح فى الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر فى جانبه بالصدور والبيان وفى جانب التنوير بالقلب والتبيان ذكرا للاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التى محالها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أى لعلم كيفية تلخيصه أى تنقيحه وتخليصه عن القصور فى افهام المراد مثلا والبيان مصدر بان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقيل كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله فى ايضاح متعلق بتلخيص وفى بمعنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته قال ابن يعقوب أى نحمدك يامن علمنا كيف نلخص البيان عند قصد الايضاح المعانى بذلك البيان اهـ قال السيرامى والمعانى هى الصور العقلية من حيث انها تقصد باللفظ اهـ جمع معنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أى القصد لانه يتحمل فى المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين فنى بمعنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمعانى والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والتبيان ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التى هى أسماء كتب فى هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطيبى والاخيران للشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يحتمل ان المراد باللوامع المعانى المفهومة بالتبيان فالاضافة لادنى ملابسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من

من مطالع المثانى ونصلى على
نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه
باسرار البلاغة وعلى آله وأصحا

اطلاق المصدر على اسم المفعول فالاضافة من اضافة المدلول للدال وعلى كل من المعانى لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وعليه فأل فى التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر بين ونظيره فى الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وهو أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب والقولان متقاربان كذا فى خسرو (قوله من مطالع المثانى) حال من التبيان أو صفة له وشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف اليه فى صحة حذفه ومن سببية أى كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع وهذا ان أبقى التبيان على مصدريته فان جعل بمعنى المبين به فمن بيانية وعلى الاحتمال الاول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فمن ابتدائية والمثانى بالمثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح والمراد بها القرآن لان السور والقصص والاحكام تثنت فيه أى كررت جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعانى ففيه استعارة تصريحية والاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل ويحتمل أن لا استعارة وان الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المبانى بالموحدة فالمطالع استعارة للمركبات أو الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ونصلى) لعله لم يات بالسلام خطا اكتفاء باتيانه له لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الشوبرى محشى التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووى عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى لفظا لا خطا خلافا لمن عمم قيل والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم (قوله دلائل اعجازه) الاضافة لمجرد الملابسة اذ الاولى أن يجعل مدلول تلك الدلائل التى هى المعجزات الصدق لانه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودالة على الصدق بواسطته أى الاعجاز أضيفت اليه وقوله باسرار البلاغة أى الاسرار الواجبة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتى وسماها اسرارا لانها لا يعرفها الا أربابها تشبيها لها بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصرحة فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر مثلا فما معنى كونه مؤيدا باسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشئ مؤيد لذلك الشئ هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه

الحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة *(وبعد)* فيقول الفقير الى الله الغني مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني

للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل الاعجاز السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز في القرآن وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقواها كال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار تأمل (قوله الحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان ليأخذه من سبق اليه أولا ففي الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة الفرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو رتبهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكنية في الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصح جعل المضمار استعارة تصريحية في المقام واجراء الاستعارة المكنية في الفصاحة والبراعة بتشبيههما في النفس بالخيل الجياد وكتب أيضا قوله الحرزين صفة للآل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أي القصبات الدالة على السبق أي الدال احرازها عليه (قوله في مضمار) أي ميدان (قوله والبراعة) في القاموس برع وتثلث براعة وبروعا فاق أصحابه في العلم وغيره أو تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه اه (قوله فيقول) فيه التفات (قوله الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فهو مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لان استواءهما في فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أي الى الله حذف المفتقر اليه فيه ايذانا بالعموم (قوله الغني) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أي الغني عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو بسعد) أي المسمى بسعد وكان التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمعناها يعدى بالباء قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أي سموه كما في الكشاف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أو معنى التسمية تضمينا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح ان الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى الى مفعولين بنفسه والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء على ان الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافيجي ويقتضيه التعبير بالشيوع في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه لم يشتهر الا به دفعا للمدحة عن نفسه وحذف المضاف اليه من اللقب الذي هو سعد الدين لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم في عصام الدين العصام (قوله التفتازاني) بالجر تبعا لسعد وبالرفع تبعا لمسعود وهو أولى نسبة الى تفتازان بلد بخراسان

هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته بالاصباح عن المصباح وأودعته

ولد سنة اثنتى عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعضد بسمرقند وكان شافعى المذهب وممن نص على ذلك السيوطى فى تاريخه الذى ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) آثر على الى سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت أى الى المفعول الثانى بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام أو الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اه بحرى وهكذا فى الخطائى وبقولنا أى الى المفعول الثانى بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم ثم يعكر على ذلك ما فى المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها الى الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى او اللام الا أن يدعى انها عند الحجازيين بمعنى الايصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده ويعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أى الطريق السواء أى السوى أى المستقيم أو السواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصرحة ولذا عطف على الهداية اليه نتيجتها فقال وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) فى التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخييل والاذاقة ترشيح أو مصرحة فى الحلاوة والاذاقة ترشيح وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما يذوقه (قوله فيما مضى) أتى به وان استفيد من شرحت الذى هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى شرحت الى معنى أشرح أو المراد فى زمن هنىء خال من الكدر والتم أى بخلاف هذا الزمن الذى سألونى فيه اختصار ذلك الشرح ويعارض هذا قوله بعد فانتصبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جمود الخ ويوجه أيضا بأن لفظة فيما مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق اه مطول (قوله وأغنيته) الضمير فيه وفى معانيه وفى أستاره راجع لتلخيص المفتاح وباقى الضمائر راجعة للشرح واتكل فى ذلك وان كان فيه تشتيت على ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس فى غير ضمير اختصاره اما هو فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول فى وقت الصباح والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلبت عليه التسمية بالمطول فتأمل (قوله وأودعته) أى وضعت مجازا مرسلا عن قولهم أودعت فلانا

كذا أي وضعت عنده كذا وديعة أو شبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية وأ ترلفظ أودعته اشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لانه يفهم منه انه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أي نكتا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت في الارض اذا بحث فيها بعود مثلا والنكتة في الاصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها في الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائف المعاني لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) في التعبير به اشارة الى أن شأنها أن يبخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضا واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلي أو على تشبيهها بعاقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجعة أعني قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشتماله على المعاني اللطيفة الحسنة والتي بعدها تضمنت مدحه باشتماله على العبارات الرائقة والجمل الفائقة فمفاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أي انظاري والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدي الى علم أو ظن والفكر هو حركة النفس في المعقولات (قوله ووشحته) أي زينته مجازا مرسلا عن الباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خلف بين عاتقها وكشحها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيح تخييل وقوله بلطائف فقر امابالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة واما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الحربي أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقرا اسم جامد وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهي في الاصل فقار الظهر أي سلسلته ثم استعير لحلي يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير لنكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا ويصح أيضا ارادة الحلي هنا فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أي لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أي صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فتشبيه الفكر في النفس بالصائغ فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تخييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائماته اه حربي وكتب أيضا قوله الافكار أي افكاري والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت جملة يسألوني حالا أو علمية كانت في موضع المفعول الثاني والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثاني بعن أو بما في معناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

فان تسألوني بالنساء فانني * خبير بأحوال النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون لان المعنى يسألونك عن جواب هذا

الاستفهام

غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

(٣) قوله بين عاتقها وكشحها في الصحاح وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها اهـ

الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجموم وهو الكثرة والغفير الساتر لكثرته وجه الارض أو ما وراءه من الغفر وهو الستر والاذكياء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب سهل اطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع بأن الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله صرف الهمة) بفتح الهاء وكسرها لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهى علية وان كان دنيا فهى دنية وفى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات النحو تخييل (قوله والاقتصار الخ) أتى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاتيان بجميع مسائل المطول فى ألفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بان المتعدى بمعنى بين على ما فى القاموس حيث قال بان بيانا اتضح فهو باين وجمعه أبيناء وبنته بالكسر وبينته وتبينته وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته فبان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح أن بان الثلاثى لا يكون متعديا فقدبر وكتب أيضا قوله على بيان أى تبيين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح أو مصرحة بتشبيه الخفاء والغموض بالاستار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونى أى علوا علما كالمشاهدة وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكورين علة لطلب اختصاره لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المتعللين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لمثل ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتى للمبالغة وانها هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء اما للطلب أى طلب طلوعها أى ظهورها أو زائدتان لتحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف

من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألونى صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره

قوله المذكورين لعله المذكوران بالتثنية فيكون صفة لشيئين التقاصر والتقاعد واحد والتقليب والمد واحد لكن هكذا فى أصل التأليف اه من هامش

وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسراره وأنّ المتحاسين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب ومدّوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا

والمراد بانوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح ويصح كون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معانى ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوالع بالنسبة الى الشارح أمّا بالنسبة اليهم ففى غاية الدقة فيحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوالع أنّ استفادتها منه سهلة لخلوه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهى الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء ما مرّ والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف اى أسراره الخبيات وهذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اطناب على أنّ هذه أفادت اتصاف طوالع أنواره بكونها خبيات أسرارا أى بالنسبة الى غير الشارح أو أنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى تقديم هذه على ما قبلها لعلها مما قبلها بالاولى لانهم اذا عجزوا عن الصعبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأنّ المتحاسين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملابسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملابسة للاخذ والانتهاب أى الملابس تقليبها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبه به أخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما غيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التى هى كالصورة تأمّل (قوله والانتهاب) عطف خاص على عام لانّ الانتهاب الاخذ قهرا التفسير المراد (قوله ومدّوا الخ) مدّ الاعناق تطويلها وهو كناية عن اكمال الميل كما فى الفرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدّوا وآثر التعبير بعلى للطيفة وهى أنّ على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففيه اشارة الى أنهم حين مدّوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لام البعد وكافه فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امساكا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه أفنضرب نمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امساكا اه أو أعرض اعراضا فالفعل على الاوّل متعد تحذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل صفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله والعلة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لا يخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على ما نقل عن المبرد من قياسه وقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشمونى وان كان المشهور عنه كما فيه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى وهو لى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول

صاحبه

صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ مجازا مرسلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنفى مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشئ فعبر بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه الغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفى القاموس دون بالضم نقيض فوق وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير اه وكتب أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى آتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه الخ فانا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى اختصار مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيد أم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد لان أل استغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناها أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير وبمعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره فى المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول مكنية على الثانى ومراده باليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدالا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدالا حقيقة قصدا للمبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتشدقون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء منظره الحسن وبفتحها عذبه استعارة للطائفه على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بانسان حسن أو بنهر ورواء تخييل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا ثمر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا ثمر له وعليه فقوله بلا ثمر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل اطناب فلا يقال هذا بمعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أى

قوله بنفى لعل الاولى بشئ لانه ليس فى الكلام نفى اه من هامش

علما منى بأن مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت

بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ والانتهاب

وانتهى الامر الى أن طارت حتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية فى الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم أو من بقى من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء فى التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أى طيران مافيها أو حال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى مثل مافيها فى سرعة ذهابه أو ظرف أى فى أدراج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهما والاجزئى وأما قوله كما عسل الطريق الثعلب أى اضطرب فى الطريق فضرورة كما فى الاشمونى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه فى الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجازى فى أصله وتجوز فيه ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا مليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أى بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة السير التى هى الاباطح وجعلوا سيرانها متلبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الا أن يبنى كلامه على أن الباء للآلة ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا حملة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب ايضا قوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسى أباطح اه جرى (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما لمجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعنى قوله علما منى الخ كما ذكر فى قوله تعالى فأما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ماذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ مع على يترك الناس لهذا الفن صار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع ق وكتب أيضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع

فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى ينشط ويفرح اه بجرمى (قوله اللبيب) أى الذى وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ (قوله فللارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بدا لشراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوله والمتحلين منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ فيه اشارة الى أن هؤلاء المتحلين كالارض فى التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحلين الذين هم كالسائلين أى الشحاتين عن المطول الذى هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد واختار الانهار على الابحار لعذوبتها واختار ينهر على يطرد مثلا لمجانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان وقوله ينهر أى يمنع ويطرد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء فى جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملتى الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أى الاخذ والانتهاب وافراد اسم الاشارة باعتبار أنهما بمعنى أو باعتبار تأويلهما بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى فليعمل العاملون لمثل هذا لا لاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا لمرجع اسم الاشارة فى الآية (قوله ثم ما زادتهم مدافعتى) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعتهم بحيث ان زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخى جدا عن زمن ابتدائها اه (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أى أحرق قلبه والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر والأوام شدة العطش وحرارته اه بجرمى وأراد الشارح بالظما والاوام لازمهما وهو الميل والحب واضافة هواجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أى فى الطلب الذى هو كالهواجر بجامع أن فى كل منهما صعوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المكنية والهواجر تخييل (قوله فانتصبت) أى تهيأت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على

قوله يرتاح له اللبيب فللارض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما زادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما وظمأ وأواما فانتصبت فى هواجر الطلب على شرح الكتاب على

وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات

وفق) أى انتصابا على وفق أو شرحا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر ففى قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة فى كونه مطلوبا لهم اه بحرى (قوله ثانيا) أى انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثانى حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثانى عليه ولا مجال لجعلها واو الحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثانى أيضا صفة للمصدر المحذوف على طريق الاسناد المجازى حيث أسند الصرف الذى هو معنى ثانيا الثانى الى المصدر المحذوف الذى هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل انتصبت أى جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضى بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة لفعل ومصدر فثانيا الثانى حال أخرى معطوفة على الاولى لكن يتجوز فى جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانه انما يقال ثناه أى جعل لنفسه ثانيا لا جعل له شيأ غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد أو استعارة تبعية بأن يشبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الوجبة على كل ويستعار الاول اللفظ الموضوع للثانى وهو اثنى ويشتق منه ثانيا على طريق التبع أو يقدر فى الاول حال يعطف عليها أى فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل فى الثانى محذوف أى واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس فى حواشيه على الحفيد عن أمالى ابن الحاجب حيث جوزه فيها فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطفا على وحيا على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حاصلا كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما يوم الجمعة اه وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما فى كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) طرف لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها فى المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الابعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود تخييل والقريحة فى الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أى بعض ضرورية على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى بالبليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات والحرث وقوله بصرصر النكبات أى بالنكبات التى كالصرصر وهى الريح العاصفة وفى قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخييل على ما مر فى جمود

القريحة ولا يخفى ما فى ذكر الجود مع القريحة التى هى الماء فى الاصل وجعله بالصر الذى
يحصل منه تجميد الماء وذكر الجود مع الفطنة التى تشبه بالنار فى الذكاء وجعله
بالصرصر التى تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللطف البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع
جود الخ فى وصف قريحته بالجود وفطنته بالجود اشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية
اللطف والجودة اه بحريى ببعض تصرف (قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة)
هى فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكات) أى المصائب (قوله
وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء
وأثبت لها الترامى تخييلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى
البلدان أى رمى كل بلدة بى الاخرى كناية عن عدم استقراره فى محل (قوله والاقطار)
جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف
عليه (قوله ونبو) أى بعد (قوله والاوطار) أى المقاصد (قوله حتى طفقت) الظاهر
أن حتى تفريعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع
فى جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة
(قوله قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى جمع رجا بالقصر وألفه عن واو (قوله فى شطر) أى
قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى فى هذه الاسفار دائم
التنقل كحال لقائل يوما بحزوى الخ والاربعة أسماء مواضع بالحجاز (قوله بعون الله)
الباء تصويرية لا سببية اذ لا صحة لقولنا توفيق الله بسبب عونه الا أن يجعل معنى
وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجىء
تحقيقه عند قول المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون اسم مصدر بمعنى
الاعانة (قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازا عن
تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى
السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور
لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفى ضميره استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشئ نفيس
مضروب عليه الخيام والاستتار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار
الخيام على طريق التصريح لانواع التحجب والتستر وهذه النسخة هى المصححة بتصحيح
الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه
خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل وفى بعضها ونضضت عنه ختامه
بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه
ليطلع عليه الطالبون وقوله بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام الخرائد جمع خريدة
وهى الحيية من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام ترشيحان وكتب أيضا قوله
اللثام أل جنسية فيصدق بالمتعدد ليناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) وضع

وترامى البلدان بى والاقطار ونبو
الاوطان عنى والاوطار حتى
طفقت أجوب كل أغبر قاتم
الارجاء وأحرر كل سطر منه فى
شطر من الغبراء
يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبا
لعذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام
وقوضت عنه خيام الاختتام بعد
ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام
ووضعت كنوز فرائده على طرف
التمام

الفرائد على طرف الثمام وهو نبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها اه بجرمي وكتب أيضا قوله كنوز فرائده أي مكنوزات فرائده أي فرائده المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ وبالفرائد معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف الثمام أي وضعا آتيا على طرف الثمام أي حالته من سهولة التناول أو المراد على حذه الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي بظهور الخير فيه وهو جواب لما وساعد الاقبال أي اقبال مطالبي على بعد ابائتها ودنا المنى أي قرب ما أتمنى بظهور أماراته وأجابت الآمال أي المأمولات أي أتت الى مرجوّاتي بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز عقلي أو في الكلام حذف مضاف أي أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب في حصول النفع بكل فأضمر التشبيه في النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصرحة بجامع الانتفاع بكل وتبسم في وجه رجائي المطالب شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضا قوله الاقبال أي اقبال الخلق علي وقوله ودنا المنى جمع منية وهي ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أي المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحالته أو ما فيه عسر وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحدا لكن كان الاحسن فدنا بالفاء لتسبب هاتين الجملتين عما قبلهما (قوله بأن توجهت) سبب للافعال الحسنة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن السبب هو التعليق أو سبب لقوله وتبسم الخ فقط فلا يرد شيء وهناك وجوه أخر تأمل وكتب أيضا قوله بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخلص اه بجرمي (قوله مدين المآرب) أي مكان شبه بمدين بلد سيدنا شعيب في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلي وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرة من أي مكان حضور من أنام الخ كاف ع ق وهي بدل من مدين وقرر بعضهم أن الحضرة في الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها هنا بمعنى الذات وابدالها من مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله في ظل الامان) أي في الامان الذي كالظل في الاراحة أو شبه الامان بشجرة تشبيها مضمرا في النفس والظل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخيره عن السجعتين بعده (قوله سجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل أو كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب اه بجرمي وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشيح

سعد الزمان وساعد الاقبال
ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب بأن
توجهت تلقاء مدين المآرب
حضرة من أنام الانام في ظل الامان
وأفاض عليهم سجال العدل
والاحسان

وقوله

وقوله وردبسياسته أي حسن تدبيره وتفويعه وحكمه الغرار وهو في الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أي أجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق أيضا الغرار على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا وانه أرجع السيوف الى أغمادها بعدما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففي الغرار والجفن ايهام وهو غير التورية عند متأخري أهل البديع لارادة البعيد فيها وتساوي المعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكلة * من أجلها قيل للاغماد أجفان

كذا في يس على الحفيد (قوله دون يأجوج الفتنة) أي عند الفتنة التي كيأجوج في الانتشار وقوله طرق العدوان أي طرق أهله أي سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وممن فسر دون هنا بعند الحربي ولعله على سبيل التوسع فان الذي في القاموس ان دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقرر بعضهم أن دون بمعنى أمام أي سد قدام الفتنة التي كيأجوج طرقها الملابسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار يأجوج للقوم المفسدين في زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضايفين من الملابسة أي سد قدامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو لم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهي ما يمدح بها الانسان من الاخلاق بالموتى في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أي البوالي تخييلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أي مبعوثة بعد موتها اهع ق وقوله شبه الفضائل أي والكمالات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أي الرميم من الفضائل والكمالات ويكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالي فيكون مجازا على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالرميم استعارة كما مر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكمالات) عطف عام على خاص ان أريد بالفضائل معناها المتعارف الذي هو النعم القاصرة وتفسير ان أريد معناها اللغوي الاعم (قوله ووقع) أي كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أي بالخطيات التي كالاقلام في التأثير بها وضبطت الخطيات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أي الرماح وبضم الخاء المهملة وفتح الظاء المعجمة مخففة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهي سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها نصل فهي حظية فالحظيات السهام الصغيرة التي لا نصال لها وقوله على صحائف الصفائح أي صفائح أعدائه جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بصحائفها جوانبها كما في الحربي أو اضافة الصحائف الى الصفائح من اضافة المشبه به الى

وردبسياسته الغرار الى الاجفان
وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة
طرق العدوان وأعاد رميم
الفضائل والكمالات منشورا ووقع
بأقلام الخطيات على صحائف
الصفائح

المشبه اى الصفائح التى كالصحائف أى الاوراق فى التأثر وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابا منشورا أى كتابة منشورة أى تأثيرات منتشرة لكثرتها وفى نسخ منثورا بالمثلثة أى تأثيرات ككتابة كلام منثور وتخصيص المنثور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال آلاتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه مالا يخفى حيث جعل لاضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر اه قنرى (قوله مالك رقاب الامم) أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أى ذوات الامم من اطلاق الجزء وارادة الكل والامم الجماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر أى فهو استعارة مصرحة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه يأوى اليه كل مظلوم واضافته الى الله تعالى لانه هو البارئ له والمالك له اه ع ق بزيادة (قوله وخليفته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور بخلفه بالضم والخليفى بكسر الخاء والمعجمة وتشديد اللام مبالغة فيها الانقسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء اه قنرى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجعة واحدة مقابلة لقوله ماحى الخ لا سجعتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أى من الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ماحى ظلم الظلم) أى الظلم الذى كالظلم فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس والظلم تخييل (قوله والعناد) فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والقنرى بالمكابرة وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع فى المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلا من الشريعة والعلوم بالجيوش تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل فى الاولى ورايات تخييل فى الثانية ورافع ترشيح فى الاولى وناصب ترشيح فى الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأييدهما (قوله خافض جناح الرحمة) فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة

لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته حافظ البلاد وناصر العباد ماحى ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة النبوية ناصب رايات العلوم الدينية خافض جناح الرحمة

الجناح

للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة ما طابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد ولبعض المحققين أنهما متحدان فى المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق فى الاقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فعطف اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بحافض وقوله واليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماد سرادق) قال فى المختار السرادق واحد السرادقات التى تمد فوق صحن الدار أى الخيام التى تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مسردق اه والانسب هنا لقول الشارح ماد المعنى الاول واضافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح للتشبيه ويصح أن يكون فى الامن استعارة مكنية شبهه بالدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس وسرادق تخييل وماد ترشيح (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله كهف الانام) أى ملجؤهم قال فى المختار الكهف كالبيت المنقور فى الجبل والجمع كهوف وفلان كهف أى ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا النظم (قوله جلال الحق والدين) أى عظمتهما فهو على حد زيد عدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه فى قوله وهو السلطان تأدبا لانه يستقبح أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جانى بيك خان) لقب أعجمى له وفى بعض الحواشى جانى بالفارسية أى روح وبيك كبير وخان سلطان فمعناه روح كبراء السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا فى لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه ما مر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وجلاله) عطف مرادف (قوله وأدام روا) بكسر الراء مع القصر أى ارتواء قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بفتح الراء وكسرها وارتوى وتروى كله بمعنى اه وفى نعيم استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يروى وروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الا آمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء بجامع الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء مع المد وهو الماء العذب ويظهر على هذا أن اضافته الى نعيم من اضافة المشبه به الى المشبه ومن سجال صفة لنعيم أى النعيم الذى كالماء العذب فى التذاذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذى منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بادام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول

لاهل الحق واليقين ماد سرادق
الامن بالنصر العزيز والفتح المبين
كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة *
جلال الاله جلال الحق والدين*
أبو المظفر السلطان محمود جانى
بيك خان خلد الله سرادق عظمته
وجلاله وأدام رواء نعيم
الآمال من سجال افضاله

(قوله فحاولت) تفريع على ماقبله أى فحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى الجربى التمسك من الادنى الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال الاقبال أى اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك باذياله وصل على طريق الاستعارة بالكناية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أى التظلل وليست السين والتاء للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه ما يجرى فى قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافى الصحاح (قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقيال جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلتثم أو تستلم بشفاه الملوك فما ظنك بغيرهم والسدة كناية عن الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل الرعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا الممدوح راغبا فى العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له ففى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها اه ع ق وعبارة العنبرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد (قوله الاقيال) آثره على نحو الملوك للسجع والجناس (قوله ومعول رجاء) أى المعول عليه فى رجائى وقوله رجاء الآمال أى أهلها (قوله ومبوّأ) أى منزل (قوله وعون الاسلام) أى بقاء صاحبها يدوم الاسلام ويشيده (قوله بالنبى) أى متوسلا بالنبى الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا مانصه فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال راقنى الشىء أى أعجبنى وقوله صدأ الاذهان أى وسخها وغباوتها قال فى المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقويها مجازا عن ارهاف السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التمييز التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضىء ألباب أرباب البيان أى ينورها بازالة ظلمة جهل ما يجهلونه واثبات فوائد الشرح فى تلك الالباب وفى ضمير يضىء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلا تشبيها مضمرا فى النفس والاضاءة تخييل والاوجه ان المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لان كثيرا يسمى الجميع علم البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علما للذات من حيث هى لا باعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبيها

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال والاستظلال بظلال الرأفة والافضال فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقيال ومعول رجاء الآمال ومبوّأ العظمة والجلال لازالت محط رحال الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام (الحمد)

على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعترض بأنه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما في قول المصنف على ما أنعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله المنعم لا من حيث ان تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بها بحيث تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني انما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار اليه الشريف في حواشي الكشاف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار اليه بالله ليكون كالتصريح بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات في تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي أنه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فنرى مع تصرف وايضاح ويظهر أن القول الاول الذي أشار اليه الشريف مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفوي ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هي أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضتها الذوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل القصور الا على نفسه وعن الرازي أن ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم الهي أنت الغني بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عني ونقل الشيخ على الاجهوري عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسملة والحمدلة هذا وفرق في الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلة المستفادة من الاول علة الذات لثبوت الحمد لله والعلة المستفادة من الثاني علة الانعام لانشاء الحمد لا لثبوته لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة اما خبرية لفظا انشائية معنى استعملها المتكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفنري أو وانقلها شرعا اليه كما ذكره الحفيد واما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار

بمستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك ان ذلك الاخبار ثناء بجميل
وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم
المخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة
الى تأويل الحمد بالمحمود به الذي هو الصفة المذكورة في صيغة الحامد أو بالمحمود عليه الذي
هو الجميل الاختياري لان ذلك مجاز علاقته في الاول التعلق وفي الثاني التعلق أو السببية
والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود
عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله
لاجل انعامه ولا يخفى تهافته الا أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله
هو الثناء باللسان) تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جميلا لان لفظ الثناء
يشعر بذلك اذ هو الذكر الجميل وأسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجميل الاختياري
اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس وفي دلالته على كون المحمود عليه
اختياريا نظر فالاوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه أعم مما
في الواقع كالعلم والزهد مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بأن يزعم الحامد أن
هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنه اذ المناط
التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد اللغوي فالمناسب أن يراد بالجميل ما عده
أهل اللغة جميلا والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بأن سبق بالاختيار أي القصد
كالانعام أو حكما بأن ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع ايراد
الحمد عليها على أنه قد يقال كما في الفنري ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى
أن يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا أراد بالفعل ما يشمل الذات
والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما نصه أي
كان له دخل ما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضا قوله
هو أي لغة وقوله الثناء اسم مصدر أي (قوله باللسان) ان جرينا على أن الثناء
يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا القيد
ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير فذكره لدفع توهم المجاز في
الثناء بجعله عاما أو تنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر لظهور التربيع الآتي والمحدود
الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحد وعلى تسليم عموم المحدود يراد باللسان مطلق
الكلام مجازا مرسلا عن رتبتين استعمال اللسان في الكلام اللساني لعلاقة الآلية ثم
استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل
الكناية وهي لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلي وما ذكر أحسن مما قيل في توجيه التجوز
باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد
عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بأن

هو الثناء باللسان

وجه الغالبية تعدد الخلق وتفرد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرط اما لتحققه أو للاعتداد به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى أى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اه يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كأن كان القصد مجرد الاخبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للائمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد أى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كاصطف هذا وابنى وللرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء فى مثله خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامران سواء أفاده السيرامى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا بيان عمومه (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهى المزايا القاصرة أى التى تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم والشجاعة والكرم كما فى السيرامى ويقابلها الفواضل وهى التى لا تتحقق الا بذلك كالانعام والانقاذ من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا نبه عليه السيرامى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فعبارته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بأنه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يس وكتب أيضا انظر لماذا أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد وكون حمد المصنف شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه فى

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر

مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر وشأن فظهر التعميم الآتى وقوله ينبئ عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمته ودلالته عليه بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد المنبئ امابالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد وعلى الاخيرين شكران قول الشاكر أو فعله والاعتقاد والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لايقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئا عن نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتغايرا ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ثابتا أم لا وقيل المراد الجازم كذا فى الفنرى (قوله ينبئ عن تعظيم الخ) اعترض بأن الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصد به تعظيم المنعم اه فنرى (قوله لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أى صادرا وصدر لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلا ولا مافيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جعل الانعام علة للشكر الذى هو الفعل المنبئ لا لما ينبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا للشكر لا لما ينبئ عنه الشكر ولا بينبئ ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان) قدم اللسان لانه أظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزا الى خير الامور أوسطها (قوله أو بالجنان) عطف بأو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكرا ولا يدافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد فى الشكر اللسانى والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضا فى اللسانى لان ماذكر شرط خارج كذا فى الفنرى (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ماعدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرده بالذكر مع أنه داخل فى الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فبه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان اه جربى (قوله فورد الخ) بدأ بالمورد فى جانب الحمد وبالمتعلق فى جانب الشكر تقديما للاخص فى جانب كل منهما افاده سم وظهر من كلام الشارح ان بين الموردين عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان وينفرد الحمد فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان وينفرد الشكر فى ثناء بغير لسان فى مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فورد الحمد تفريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرع مايظهر من التعريفين عليهما ثم مايظهر من الظاهر عليه جريا على ماهو قاعدة التعليم اه جربى وكتب أيضا قوله فورد الحمد اعترض بأن الاولى أن يقول فصدر الحمد لان مورد الشئ ما يرد عليه ذلك الشئ بعد وجوده وتحققه وصدوره

قوله ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره

عن غيره مع أنّ الحمد اللغوى لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأنّ تعبيره
به للاشارة الى أنّ الحمد ينبغى أن يكون عن صميم القلب فكأنّه صادر منه ثم يرد على اللسان
(قوله أعم) أى مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أى مطلقا اه
سم (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس أى المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل
الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وهذا يشعر كلامه فى المطول لا ما قابل الفعل والحرف
وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى أو الهام اقول الكمال بن الهمام فى تحريره الخلاف
فى الواضع انما هو فى أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى
اتفاقا وأما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع
يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم
بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا لصفية الباطن
كما نقله السيرامى عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود
الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما
دون غيرهما لان وجوب الوجود من سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد
يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى
الدال عليه الحمد لله وفى يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
الموضوع لها جامعة لها لانه لوحظ ذلك فى وضعه وقيل لوحظ فى وضعه مرجح التسمية به
لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان
قوله الحمد لله كان فى الاصل جملة فعلية أى حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل
وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا فى سلام
عليك اه بحرى فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول بها عن الفعلية التى
هى الاصل فى الاخبار عن الامور التى تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافى قول الشيخ
عبد القاهر لا دلالة فى زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام
الكشاف والمفتاح انّ الدوام أصل فى الاسمية كما فى الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت
دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما فى الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا
احتملتهما بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل فى الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله
والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم
الحمد) اورد عليه انّ النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلى لا القار فيه والحمد هنا
مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة
المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر فى المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر
فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنرى بأنه سيأتى فى تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم
فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعى نكتة فتكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (الله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

النكتة التقديم للمزال عن محله لا القار فيه ممنوع اه يس (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله نظرا الخ) أى فهو اهم لعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم الذاتى انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه ان مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ماسواه لا أحد الجزأين على الآخر قال الحفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى أى معنى الحمد وأورد عليه أيضا ان هذه النكتة معارضة بافادة تقديم لله الاختصاص والجواب ان الاختصاص مستفاد على تأخيره أيضا بتعريف المبتدا بلام الجنس وقيل لان اللام تفيده وأورد أيضا تقديم الجار والمجرور فى نحو فلله الحمد رب السموات وله الحمد فى السموات والارض مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى نحو الآى المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف قاله الفنرى (قوله مقام الحمد) لم يضمر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله فى تقديم) أى فى توجيه تقديم الخ وهو مبنى على ان باسم متعلق باقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشاف وجعله صاحب المفتاح متعلقا باقرأ الثانى واقرأ الاول منزل منزلة اللازم وعليه فلا تكون الآية نظير ما نحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ماسيجىء (قوله وان كان ذكر الله) أى ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أى بقطع النظر عن المقام (قوله على ما أنعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتى والوصفى لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الذاتى على الوصفى لانه أقدم من الوصفى اه يس ملخصا وفى عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات فهو علة له أى أثبت هذا الحمد أعنى الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هذا التعليل (قوله أى على انعامه) جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لاولويتها لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافهما فانهما يحتاجان الى تقدير العائد فى أنعم أى أنعم به مع ان مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جره بما جر به الموصول ثم نقل السيوطى عن بعض النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا اجاز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول وفى علم أى وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما لا يحتاج الى التقدير أولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة أن النعمة أثر الانعام

باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ماسيجىء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه

وبهذا يعرف منع قوله في المطول يتعذر تقدير العائد في المعطوف وانه لا حاجة الى جعل مالم نعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجمهور وعلى منع حذف المبدل منه في غير الاستثناء المفرغ وابن الحاجب على منعه مطلقا ولا الى جعله خبر محذوف أو مفعوله (قوله ولم يتعرض) أي تفصيلا للمنعم به أي لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقوله ايهاما علة لترك التعرض لكل المنعم به تفصيلا أي ايقاعا في الوهم أي الذهن قصورا الخ أي ليوقع في ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع في توهم شيء غير ثابت حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله وئلا يتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنعم به تفصيلا كأن يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كأن يقال على انعامه ببعض الاشياء أي يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أي ان الحمد لا يكون الا عليه دون غيره من النعم ان أرجعنا ضميرا اختصاصه للحمد او اختصاص المنعم به بما تعرض له أي ان المنعم به هو ما تعرض له دون غيره ان أرجعناه للمنعم به وهو الاقرب أو اختصاص الله بما تعرض له المصنف أي ان الله لم ينعم الا به دون غيره ان أرجعناه لله وفهم من هذا ان المصنف تعرض لكل المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيد لان ما أنعم في تأويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام في قوة ذكر المنعم به اجمالا اهـ ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لانا نقول المراد بالتعليل ههنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اهـ اى بأن يقول أنعم بكذا هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله ايهاما) مفعول له لفعل تضمنه لم يتعرض أي ترك التعرض ايهاما الخ كما سيجيء الكلام عليه عند قول المصنف ولم أبالغ في اختصاره تقريبا لتعاطيه (قوله بشيء) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وعلم) أي علمنا فالمفعول الاول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصور كونه من عطف الخاص على العام بعد التأويل في أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم اذ الفعل لا عموم فيه أي شمولي وانما عمومه بدلي ع س سم (قوله رعاية الخ) المفعول له قد يكون غاية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه عبد الحكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر الخاص بعد العام وعلله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلله بالتنبيه ففي الكلام لف ونشر مرتب وكتب أيضا قوله رعاية أي حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو أول تصويت الصبي استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء سمي بها اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب

ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشيء دون شيء (وعلم)
من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال

وتنبيها على فضله لنعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق

باسم المسبب تنبيها على كماله فى السببية كذا فى الفنرى واضافة براعة للاستهلال مجاز عقلى ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى فى أو كان يوصف بها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا قوله لبراعة الاستهلال هى هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب فى فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشاركا فى الاسم واما باعتبار ان فن المعانى والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه جرجى ببعض تصرف وقوله فى فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعانى والبيان والبديع اذ هى كلها تسمى بالبيان كما سيأتى (قوله الاستهلال) أى الابتداء (قوله وتنبيها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضلته على بقية أفراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للمنعم به جار فى المعلم فلم ذكره قلت للنكتتين المذكورتين فى قوله رعاية الخ والنكات لا تتزاحم (قوله لقوله مالم نعلم) أى لما من قوله مالم نعلم (قوله مالم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد مالم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا وأنفسنا العاجزة عن كسب قوتنا ففيه اشارة الى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه ولان المقام مقام خضوع فيناسبه التنصيص على عدم العلم ولاجل السجع وللتنصيص على أن الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسى تجوزا اه من حواشى المطول (قوله قدم) أى البيان على المبين أى بعد ذكر العامل أولا كما هو الاصل فلا يرد حصول الرعاية بأن يقال وما لم نعلم من البيان علم ودفع بهم هذا الايراد بلزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بأن الممتنع انما هو تقديم الصلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أى المنطوق به بدليل وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أورد عليه انه اما أن يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله أراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له من الفنرى ببعض تغيير (قوله عما فى الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أتى بها معطوفة ايماء الى تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها ظاهر ان جعلت الاولى انشائية وبتقدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى على الجواز (قوله على سيدنا) أى البشر أو العقلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما يفيد المبالغة فى المحمودية والآخر المبالغة فى الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة التوحيد لانه أنسب بما له من مقام المحمودية قاله فى الاطول (قوله خير من نطق) آثر النطق على التكلم والقول مثلا موافقة للآية الشريفة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للبارى تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلاف ما لو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك

لاخراجه

لاخراجه تعالى بأن يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب أيضا قوله من نطق في سحنة أنطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأولى كما في يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختار هذين الوصفين لمناسبة ماذكر في الحمد من البيان والصواب ماطابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هي) قيل اتى بهي دون أي لافادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى انه المرضي في معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم بمعنى المسائل ولامية ان جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أوفى ان جعل بمعنى الملكة وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشية والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والعملية تزكية وتحلية اه بجريي (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله قام زيد المطابق للواقع (قوله وافق الحق) أي وافقت نسبته الكلامية النسبة الخارجية التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمحذوف وتقديره الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو ويدل عليه ماسيأتي ان من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الالله) أي مسندا لله (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو اشارة الى المعجزة قال الفنري أراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بأن باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما مايعمها وسننهم القولية فالامر أظهر اهـ وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن بنبينا ومفاد العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف اليه أفعل التفضيل الذي هو بعض مايضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان كان مصدرا في الاصل مستعمل هنا امابمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما في المطول ولا يناسبها المعنى المصدري في شيء منهما اهـ خسرو وجوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدري على أن يكون الكلام من قبيل جرد قطيفة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الاوجه من اضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الاضافة حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للمفصول ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذي الخ تفسير للبين (قوله الذي يتبينه) أي يعلمه علما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه اهـ فنري والاظهر انه عطف لازم وكتب

بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله)

أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله فى الاشراف وأولى الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب

أيضا قوله يتبينه من يخاطب به أى من البلغاء أى يفهم ما فيه من النكات والاسرار التى توجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال اياها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد ان ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأى السلف هذا خلاصة ما فى الحفيد وفى الجربى ان المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام فى الخطاب المتعلق بالمكلفين كالمتعلق بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اه وهذا يعنى قول عبد الحكيم فصل الخطاب وصف لبعض ما أوتوه لا لجملته حتى ترد المتشابهات وما ذكر من السؤال والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذى أوتيه نبينا وهو القرآن الذى هو جزئى من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع فى عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب فى عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فأبدلت الهاء همزة توصلا الى الالف لا لابقائها فلا يرد ان الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفا واعلم ان قلب الهاء ابتداء ألفا لان قلبها ألفا لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فمحقق كما أصله ماه بدليل مياه وأما قلب الهمزة ألفا فشائع اه ونرى بايضاح (قوله بدليل أهيل) لا يخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به فى الاطول ويؤيده ما روى عن الكسائى انه سمع أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل وبهذا يعرف ما فى قول الحفيد لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان (قوله خص استعماله الخ) أى وان وضع عاما اه سم (قوله فى الاشراف) أى العقلاء الاشراف أى بأن لا يضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافى تصغير آل المقتضى للتحقير (قوله وأولى الخطر) فى المختار الخطر القدر والمنزلة فعطف أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفى قوله الاخيار ايماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه تخصيص الاول بالاطهار والصحابة بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى بحسب المعنى لأنه جمع حقيقى له فلا ينافى ما قاله فى حواشى الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار أو صحب بالسكون اسم جمع كنهر وأنهار اه يس وفى ع ق جمع طاهر على غير قياس اه وقيل جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كشاهد واشهاد وبار وابرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشرى وأحسن من الكل انه جمع طهر ككفرح بمعنى طاهر على ما فى القاموس وقوله أو صحب بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بافعال الا اذا اعتلت عينه كثوب وبيت وباب على

الصحيح اه حلبي (قوله وصحابته) الصحابة في الأصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الأصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فسقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فيرى بزيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خير مخفف خير المشدد فما وجه التقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الأصل فدخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الا لخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعل تفضيل أصله أخير حذفت همزته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به هذا ايضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير بحرف منه بآخر او حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت وأموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لمنكور يضف البيت اما مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا وتلو أل طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا وما لمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث ان التفصيل المذكور في غير خير اما هو فقال في الاطول انه لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح اه وكذا في خسرو وغيره وعلل الخطائي عدم تغييره كتغيير أفعل التفضيل بحسب ما قدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل المجمل والتزام ذلك يحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل اما هنا لمجرد فصل الخطاب لا للتأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ارتبط تأليفه بكون علم البلاغة وتوابعها بالاوصاف الآتية وليس في تأكيده كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء في الحقيقة الاخبار والاعلام وكأنه قيل فأقول أو فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أي بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والا فمضمون المذكور ثابت حمدا ولم يحمد على انه أجيب عن هذا بان

(وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

البعدية رتبية اه وبذلك أيضا يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أي بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة بها ليكون آن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أي ههنا (قوله المبنية) أي لشبهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها كما في الفاكهي لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبنى على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل لها الحركات الثلاث وجبرا لما فاته من الاعراب باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي لفظا لا معنا بدليل قوله المبنية وانظر لم اقتصر على هذا الاحتمال مع ان عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل في الاسماء الاعراب فكان ينبغي ذكره ان لم يقتصر عليه اه يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم امابالتلقي عن المشايخ أو لكونه رآها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أي بعد الحمد والصلاة) فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه دون لفظه والاقبال أي بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخلت البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ما قيل ان الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه بجميعه تأمل (قوله والعامل فيه) أي في محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه اما صريح في انه من متعلقات الشرط والاوجه انه من متعلقات الجزاء اذ القصد تحقيق الجزاء والملازم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا في القنري وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابتها عن الفعل) أي فعملها بطريق النيابة ولم يقل ومهما مع انها نائبة عنها أيضا لان نيابتها عنها لا مدخل له في العلة (قوله والاصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم يستعمل هذا الاصل اختصارا وما ذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ مبني على ان مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان أما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا أنه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فحذف الشرط وزيدت ما وأدغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى اه مدري وقوله مهما في القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا لزاعميهما ولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتنا به من آية الثاني الزمان والشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا الثالث الاستفهام كقوله * مهمالي الليلة مهمالية * وفي هذين خلاف وقوله يكن هي تامة وفاعله ضمير راجع لمهما ومن شئ بيان لمهما في موضع الحال لتأكيد العموم أو لادخال

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أي بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ

بعد الحمد والصلاة ومهما هنا
مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا
ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا
فحين تضمنت أما معنى الابتداء
والشرط

الزمان أيضا وان كان مهما الزمان والشرط ففاعل من شئ ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أى ان كانت مهما هنا بالمعنى الاول من معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شئ وخبرها بعد وقوله أو لادخال الخ أى وادخال ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنيابتها عن الفعل فهو استئناف بيانى (قوله بعد الحمد) مبنى على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أى فى هذا الاصل قال ع ق وانما قيدنا بالابتدائية مهما هنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعط من شئ أقبل اه ومحل كونها فى هذا الاصل مبتدأ اذا لم تجعل للزمان والشرط كما جوزه عبد الحكيم والا كانت فى محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف فى خبر هذا المبتدا ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده والجزاء قيد فيه والثانى أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه بجيرمى (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لمهما وليس مرادا لا يقال هلا راعى ذلك أيضا فى قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدا من لزوم الصفة للموصوف لا من لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك انما يصح فى جعل اللازم للمبتدا الاسم (قوله والفاء لازمة له) أى لا تنفك عن الاتيان بعده متصلة بجوابه وقوله غالبا أى فى غالب أحواله ومواضعه فلا ينافى اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أى فى غالب أحواله وهو ما أشير اليه فى هذا البيت

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد أو مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وعن الحذف فى غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * (قوله فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط) أى أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما والمراد بالابتداء المبتدا وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد مطلقا لا ما قابل اللفظ ويصح قراءة الشرط بالنصب عطفا على معنى وعبارته فى المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أى تضمن نفس جملة الجواب وفى ذلك دلالة على ما حللنا به عبارة الشارح هنا وبه يسقط ما يقال لم يعهد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبنى على أن القصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضا قوله فحين تضمنت الخ قال الفنرى اعلم ان ظاهر ما ذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره فى أحوال متعلقات الفعل فى تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث قال ثم أصل أما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذى هو الشرط

أعنى يكن من شئ وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على انّ أما لم تقع الا موقع أداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اهـ وقد أشار ثم كما فى الحفيد الى أنّ الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ما مشى عليه هنا قال الحفيد فى كبراه المحققون على هذا مطلقا سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أو لا اهـ (قوله لزمتها الفاء) فى الحواشى الخسروية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لاما تضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لاما أيضا غالبا والا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحا به وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لضعفه لا لمزيته اهـ وفى كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقى مقوله نحو وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم الا أن يقال هذا قليل وقد تحذف فى الضرورة كقوله * أما القتال لا قتال لديكم * وفى ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأنى أنظر اليه وأم قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله فيحتمل أن التقدير فأقول ما بال رجال فهو من قبيل الآية تدبر اهـ يس وحاصل الجواب ان حذف الفاء لم يطرد اختيارا الا فى موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد فى مواضع وكتب أيضا قوله لزمتها الفاء الخ ينبغى أن يكون بمعنى ألزمت الفاء واللصوق أو جعلت الفاء واللصوق لازمين ونحو ذلك ليتحد الفاعل فيصح نصب اقامة على انها مفعول لاجله اذ شرطه اتحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم انّ الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغى أن يعلم أنه عطف على الفاء اللصوق وهو مذكر فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازى وأسند الفعل اليهما والحكم فى ذلك للسابق منهما فاحفظه اهـ يس (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضا كذلك ولما لم يمكن لتعين حرفيته أما جعل لصوق الاسم أى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب الشارح فى الحواشى بأن التقدير فأما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا والرضى قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما أم لا اهـ يس (قوله اقامة للازم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام الملزوم هو المبتدا والشرط (قوله فى الجملة) يرجع الى ما قبل قوله وابقاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت فى مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أنها ليست فى مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معموله وكذا اللصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدا الا ان مقامه

لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة (فلما)

حقيقة هو موضع أما الا انها نابت عنه ووقعت فى موضعه تأمل سم وقوله لانه معموله أى على تعلقه بالجزاء ومعمول الشرط على تعلقه به والعامل مقدم فكذا ما قام مقامه من الفاء فاندفع بحث الحفيد وأما بيان ابقاء الاثر فى الجملة فهو كما قال الحفيد ان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فاصلوق الاسم ابقاء لها فى الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها فى الجملة وكتب أيضا قوله فى الجملة أى بحسب الامكان (قوله هو ظرف) أى فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجى بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم وبمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا وقيل حرف (قوله بمعنى اذ) أى ملتبس بمعناها وهو الزمن الماضى وهو أولى من قوله فى المطول بمعنى اذ لان اذا للاستقبال (قوله يليه فعل ماض) أى لفظا أو تقديرا كقوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

وكتب أيضا قوله يليه الخ سكت عن جوابها لما فيه من الخلاف والاصح وجوب كونه أيضا ماضيا (قوله لفظا) أى ومعنى وقوله أو معنى أى فقط كالمضارع المنفى بلم فى نحو لما لم يقم زيد لم يقم عمرو (قوله علم البلاغة) ليس القصد المعنى العلمى بل المعنى الاضافى والمراد علم له زيادة تعلق عن غيره كالنحو بالبلاغة وتوابعها فلا يلزم العطف على جزء العلم ولا ارجاع الضمير فى توابعها على جزئه على أنه يصح ارادة المعنى العلمى ويكون حذف من الثانى المضاف وأبقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعا الى علم البلاغة وأنث باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرد مع أن المتعلق بالبلاغة علمان لان المفرد المضاف يعم واشارة الى شدة تناسبهما حتى كأنهما واحد (قوله وعلم توابعها) أشار بتقدير المضاف الى أن توابعها بالجر عطفا على البلاغة وأن المضاف الذى هو علم مسلط عليها فيكون واقعا على ثلاثة علوم وكتب أيضا قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علما برأسه مع أن الزمخشرى حصر علم الادب فى اثنى عشر علما ولم يعد البديع علما برأسه بل جعله ذيلا لعلمى البلاغة لرجحان ما سلكه المصنف لان للبديع موضوعا مغايرا عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية مغايرة أيضا فجعله علما مستقلا أولى (فان قلت) لا دخل فى البديع فى الكشف عن وجوه الاعجاز على المذهب المنصور وهو أن اعجاز القرآن لكونه فى أعلى طبقات البلاغة ولا فى معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو أقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لابد منه فى الافادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها وعلله بأن بها الكشف والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية وأجرى التعليلان على ذلك افادة لتشرى واعلم أن المراد بعلم الادب علم العربية بالمعنى العام لاثنى عشر علما قال السيرامى علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحة وفسادا

قوله فانه يجى الخ لعله فان لم تقعا بعده يجى الخ

هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته تصريف وعن حال آخره اعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعانى وعن اختلافه فى التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن كيفية ترتيب المنثور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايراده فى الكتابة علم الخط فهذه اثناعشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف به كيفية انشاء الموزون المقفى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها اجمعها وانما يلزم كونها من الطائفة التى هى أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أى لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أى رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييزاما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أى اقدارها واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أى اقدارها وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف فى علم البلاغة ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم أو قدر أجلها اه أطول والاحتمالان اللذان فى قدرا يجريان فى سرا أى وأدق سرها أى أسرارها أو وسر أدقها أى اسراره على ما مر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييز من نسبة الاجل الى العلوم محول عن الفاعل أى من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أى من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال كما وهم الفاضل الاسفراينى (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اه ع ق كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافى والافقد يكون ذلك بغير علم كالالهام اه سم وكالسليقة (قوله العربية) أى اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه اشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة مطوية مسلمة وهى ان دقائق العربية واسرارها من أدق الدقائق والاسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية واسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرا والدقائق والاسرار بمعنى كما فى ع ق والمراد الامور التى تقتضيها البلاغة كالتأكيد للمنكر وعدمه لخالى الذهن هذا ان أرجعنا ضمير اسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح ارجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وباسرارها فوائدها كدفع الانكار بالتأكيد ويمكن على هذا أن يراد باسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج الى توسط مقدمة محذوفة كما فى يس (قوله ويكشف الخ) أى يزال عنه الاجلية كما سيشير اليه الشارح ففى كلام

من أجل العلوم قدرا وأدقها
سرا (أدبه) أى بعلم البلاغة
وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة
والصرف والنحو (يعرف دقائق
العربية واسرارها) فيكون من
أدق العلوم سرا (ويكشف

المصنف لف ونشر مشوش قال الفنرى والعابدأبالاجلية في اللف لانها أدخل في المدح من الادقية وأخرها في النشر لان دليلها انما ينكشف بما ذكره في توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الاعجاز) أى طرقه وأسبابه وهى دقائق البلاغة واسرارها كما سيشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الاعجاز لم يقل عن الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة مزاولة الوجوه المكشوفة بهذا العلم لابه كما في المفتاح اه أطول ملخصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أومن الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أونكرة وكتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرأ وقرآنا أى جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعدى بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أوجعل أولا بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثانى الانسبية وهو علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف ألفاظ مسمى الكتب باختلاف التلفظ (قوله أى به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب الكلام لانه على وجه الاجمال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه ان القرآن معجز وهذا العلم يعرف به انه معجز وفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه في اعلى الخ) يصح تعلقه بيعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلته وعلة علته لكن معرفة الاولين به بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التى اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه في أعلى الخ أى لا لكونه مخبرا عن المغيبات ونحوه من الاقوال في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى اه يس أى فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لامطلقا وبذلك أيضا يندفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه ويقال أطاقه اطاقة (قوله وهذا) أى ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة

عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
(أسرارها) أى به يعرف أن القرآن
معجز لكونه في أعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار الخارجة عن طوق البشر
وهذا وسيلة

الى تصـديق النبى أى لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أى هـذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجـل على ما تقدم لا لكونه من الاجل لان علته المفرع عليه وكتب أيضا قوله لكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجـه اجلية هـذا المعـلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها التصديق النبى صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هـذه الغاية تحصل بعـلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى فى النفس قال الشارح فى مطوله وقد جرينا فى هـذا على اصطلاح المصنف أى فى الاستعارة بالكناية فانها عنـده التشبيه المضمر فى النفس اهـ وجرى على مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيه وجوه الاعجاز أى هـذا المركب الاضافى اهـ يس أى معناه (قوله واثبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالسـتر يطلق فى اللغة على المعنوى أيضا اهـ والذى فى القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الستور والاسـتار وهو ما يستر به وأما بالفتح فمصدر وليس فى ذلك ما ادعاه بل قد يتبادر منه خلافه (قوله ايهام) أى تورية لان الوجه يسـتعمل فى معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أى المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ) وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جمل القرآن اهـ عبد الحكيم أى ليتوافق المشبه والمشبه به فى الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أى المضاف اليه فقط اهـ يس (قوله بالصور) أى الصورات وجمع الملائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذكر شئ من ملائمات المشبه به سواء ذكر المشبه به كما فى المصرحة أو لم يذكر كما فى المكنية وما قيل من أنه لا يكون الا فى المصرحة لانه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فمردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجـه الاول مـع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو المراد بهذا الكلام بيان نكتة ايثار التعبير بالنظم على التعبـير باللفظ وهى التنبيه عـلى منشا الاعجاز فان النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبـة ودلالاتها متناسقة كما اذ لك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هـذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليـه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا ترد التشابهات لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فبه كان ارتفاع شأنها وفى السيرى النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبـة المعانى الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلا اضافة للقرآن قد يسـتعمل فى أعم من المعنى المذكور

الى تصديق النبى صـلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن

كما في الفنري وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أي المراد به هنا ذلك مجازا لان النظم في الاصل ادخال الدر ونحوه في السلك استعمر هنا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا اجراء الاستعارة في القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخييل (قوله تأليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعاني) أي الامور التي يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب به قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعاني وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أي في الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة في وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البليغ راجع لكل منهما كما في عبد الحكيم وسيأتي ان علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات (قوله لا توالىها في النطق الخ) أي بخلاف نظم الحروف فانه توالىها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد في اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أي على أي حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أي المعاني والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفرده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمنطق وقوله من مفتاح العلوم في العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية في مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف في أسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التي اشتمل عليها أولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أي الكائن من مفتاح أو كائنا من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ في الاصل والحال لا يأتي من المبتدا الا أن يجري على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز اتيان الحال من المبتدا وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لا دلالة له على الحدث والا كانت أل موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أي الكائن من مفتاح ما نصه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجيء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافي ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السين مع الهمز أو الواو كما في شيخ الاسلام على البخاري (قوله السكاكي) نسبة الى سكاكة قرية بنيسابور وقيل بالعراق

تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالىها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي

أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا)

وقيل باليمن (قوله أعظم ما صنف الخ) أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب ويجاب بأنه كتاب باعتبار نقله الى حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ما موصولة أو نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولا حرفيا اذ المعنى أعظم التصنيف لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الادعاء اه وظاهره انه مع الادعاء يجوز كونها مصدرية والظاهر خلافه لانه بين ما بقوله من الكتب اه يس وفيه ان تبيين ما بقوله من الكتب لا ينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر انه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدرى مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان أن يفترى فى تاويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا اشكال فى بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالاولى اه ع ق (قوله بيان لما) تعقب بأن من البيانية مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالاقرب أنه بيان للضمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لزمن التصنيف لجعله من الحال المقدرة وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اه يس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللازمتين لقوله أعظم ما صنف فيه نفعا مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى والحال لا يأتى من المضاف اليه الا اذا صلح المضاف لعمله فى الحال النصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا او كان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبنى وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة اسقاطه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهنا ليس كذلك (قوله من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف فى القسم الثالث أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل انه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تمييزا من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أى المشهور نفعها لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اه يس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جموعها ففيه حذف مضاف ومعطوفين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال فى الاطول وبين كونه أعظم نفعا بكونه جامعا الثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتمها تحريرا فى قوة ولكونه أتمها تحريرا وقوله

واكثرها

وأكثرها للاصول جمعا فى قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اهـ يس وقوله كما يشير راجع للمنفى على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيبا فيه ان الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بأنه يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها بعضها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذى هو السكاكى لا للمرتب الذى هو القسم الثالث فوصفه بهما مجاز عقلى للملابسة بينهما وهى وقوعهما عليه أو هما مصدران للمبنى للمفعول فوصفه بهما حينئذ حقيقة ويحتاج عليه الى جعل المصدرين فى تفسير الشارح انهما كذلك تدبر (قوله أى أحسن الخ) لو قال أى الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ لئلا يرد الاعتراض المشهور اهـ عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبته الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة كل شئ وهو فاسد ولا الى شئ لانه يلزم عليه أن يكون كل شئ فى مرتبة الشئ الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أى وضع الاشياء فى مراتبها أى هذا فى مرتبته وهذا فى مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله أن الضمير الراجع الى النكرة معرفة على الراجح واضافة المرتبة للعهد الخارجى والمعنى وضع كل شئ فى المرتبة اللائقة بهذا الشئ الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء فى مرتبة شئ معين تليق هى به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشئ نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام القريب اليه وهو يقبلها فالكتب قريبة الى تمام التحرير والقسم الثالث أقربها اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما فى يس وفيه نظر وبهذا أيضا يندفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول بعد غير مصون الخ لان كونه أقرب الى تمام التحرير بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه على أن توهم المنافاة اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والا لم تتوهم وفى الاطول ان معنى كون الكتاب أتم تحريرا كون أجزائه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض وحاصله أن المراد بالاتمية الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه اهـ فنرى (قوله وأكثرها) لم يقل

وهو وضع كل شئ فى مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها)

اختصار القسم الثالث لاحر دعاه اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن مافيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اهـ سم وكتب أيضا قوله ألفت قال في الاطول ولا يخفى أن من تتمة دواعى تأليف مختصر كذا أنه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها أحد فكان الانسب أن يضمه الى ماذكر في الشرط بأن يزيد واجتمع عندى فوائد كذا وكذا ألفت (قوله يتضمن) أى تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول أنه تأويل عند الحاجة وأن الافعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد مضمنة لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ماهو زائد على أجزائه الاصلية اهـ من يس (قوله حكم كلى) أى حكم على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه أى الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في ليتعرف لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وماقيل من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزئياته المعنى المجازى أعنى المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اهـ عبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن في تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثانى اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذى هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه حكم القضية العامة التى هى أصل لما تحتها من القضايا بالمعنى الكلى بجامع الاشتمال وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجامع الاندراج وأطلق على حكم الاصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئى فلا يرد أن الشائع اطلاق الكلى والجزئى على المفهوم الكلى وأفراده لاعلى حكم القضية الكلية وماتحتها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحامل على الوجه الثانى قصده موافقة التعريف للمعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم واضافة أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليته باعتبار موضوعه لاباعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لاتصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اهـ جربى وقوله لان القضية أى ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتجعله

(يتضمن مافيه) أى في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر

موضوعا

موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بقى شئ آخر وهو أن ان التى فى موضوع الصغرى اما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول لم يلتئم مع قوله يجب توكيده لئلا يلزم تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب توكيده أى لابد أن يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلتئم مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالى عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أى يراد القاؤه وان كان لا يلقى بالفعل وكتب أيضا فيه أنه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى أن الشاهد جزئى يذكر لاثبات القاعدة فتتوقف هى على معرفته والجواب أن الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أى بالسماع من الموثوق بعربيته بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اهمن يس (قوله يجب توكيده) أى لابد أن يكون مؤكدا اه عبد الحكيم (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا اه مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اه (قوله وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقولهم المثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لان تذكر لايضاحها وكذا يقال فى تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح أخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى لاشتراط كون الجزئى من كلام الموثوق به فى الشاهد دون المثال وليس المراد أنها تذكر بالفعل للايضاح أو الاثبات اذ لا يلزم للجزئى المثالى أو الشاهدى أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فان أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبينهما تباين كلى ويلزم أن ما قصد به معا واسطة وان أريد للايضاح مطلقا أى سواء كان للاثبات أيضا أولا وللاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهى أخص من الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آلى) مضارع معتل مدوّ بهمزة المتكلم ماضيه ألا كعلا وأصل آلى أألو بهمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألفا وحذفت الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالى

يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الامثلة (ولم آل) من الالو

بالتشديد أيضا فهما مصدران لأ لا كعتا عتوا وعتيا كما هو القاعدة في مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقي للالو وهو التقصير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وان أمكن أن يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها المحشي الا أن الانسب الثاني لان هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد في الاستعمال الا متعديا الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسرو والحاصل أن في لم آل جهدا أوجها أحدها ان آل بمعنى اقصر وجهدا اما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مجتهدا جهدا أو تمييز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهادي أو منصوب بنزع الخافض أي في اجتهادي ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول محذوف وهذا هو الذي حل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى الترك فجهدا مفعول ولا حذف حينئذ الرابع مانقل عن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار الشارح الثاني لانه في غاية الشيوع وكأنه رجح المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لاغير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم ان فسر بالطاقة وبالفتح لاغير ان فسر بالمشقة هذا ما تفيده عبارة المختار وفي المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أي لم أمنع أحدا لان الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله في تحقيقه) أي ارادما حته أولا محققة لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعلق بآل لا بجهدا لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشري في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون اه يس (قوله أي المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام عموم هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أي المختصر أي ما فيه اذ التحقيق للمعاني لا للالفاظ التي هي مسمى المختصر وأما التهذيب والترتيب فهما في الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر وارادة ما فيه أي بواسطة الالفاظ وارادتهما وقيل التهذيب للمعاني فهو كالتحقيق اه من يس وسم (قوله تناولا) هو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ اه مطول فاطلاقه على نفس الاخذ من اطلاق اسم السبب على المسبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء ان جعل جزأ منه وعلى كل حال فقوله تناولا استعارة مصرحة أو في ضمير أقرب استعارة مكنية (قوله أي أخذا) أي أخذا منه أي أخذ المعانيه من ألفاظه (قوله أي ترتيب السكاكي) انظر لم أعاد لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أي فهو مضاف اضافة المصدر الخ أو فهو من اضافة الخ (قوله في اختصار

لفظه)

وهو التقصير (جهدا) أي اجتهادا وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين وحذف ههنا المفعول الاول والمعنى لم أمنعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وتهذيبه) أي تنقيحه (وترتيبه) أي المختصر (ترتيبا) (من أقرب تناولا) أي أخذا (ترتيبه) أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار

لفظه) أنت تعلم أنّ المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأنّ الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فقوله لفظه تصريح بما علم التزاما وكان نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير للمختصر باعتبار معناه كما رجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة فى لفظه من اضافة العام للخاص كشجر أراك اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد للنفى أو المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى أنه بالغ فى تجريده عن الحشو والتطويل والتعقيد وكل ما يعيبه أفاده فى الاطول (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أبالغ وكذا قوله وطلبا كما هو صريح الشارح قال فى الاطول ان التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لانه فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأمّا عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان بأحسن الترتيب فمقبول لا نفسه الا بسبب ان التعليل فتأمّله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما واقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما واقعة على معنى أى لمعنى تضمنه معنى لم أبالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أنّ معنى لم أبالغ نفى وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعلل بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفى لانّ المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لانّ المعنى عليه أنّ المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع أنّ المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنىّ على ما فى دلائل الاعجاز أنّ من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه مّا أن يتوجه الى ذلك التقييد وأجيب بأنّ هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفى ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفى فلا يتأتى توجه النفى اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد لا بقيده على أنّ توجهه الى التقييد الثابت قبله أغلبى لا كلى بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لا بالغ ويكون النفى للمقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر وموجود قبل النفى فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله فى الاطول من أنه لا وجه لقصد أنّ المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أنّ المنصوبين فى كلام المصنف علتان للم أبالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما بل جوّز الخطائى أن تكون الاولى للاوّل والثانية للثانى والعكس فتكون الصور أربعا اه ومنهم من علل عدم جعله علة للنفى بأنّ حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرّح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فلذا أوّله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعماله (قوله معنى لم أبالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أنّ

(لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه).

ترك المبالغة ليس عين معنى لم آل لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح
أيضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشيء متضمن
لذلك الشيء لكن يصير الكلام خاليا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم آل اه
يزدى (قوله والضمائر) أى الاربعة (قوله وفى وصف الخ) قال فى المطول ولعمرى
لقد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث
صرح به أولا ولوح به ثانيا وعرض به بوصف مختصره بأنه منقح سهل المأخذ ثالثا اه
ملخصا وقوله حيث صرح به أولا أى فى قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانيا أى فى قوله
قابلا للاختصار الخ قال فى الاطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان
عذر شروعه فى التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العهد ومنه يحتاج الى المبالغة فى
تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بأنه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم آل الخ
(قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه
فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا سكوته عن التحقيق
تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض
بأنه الخ) كان الظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما تفيده
عبارته فى المطول والافهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق
التصريح الا أن يقال مصب التعريض قوله كما فى القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه
الخ) فيه لف ونشر مرتب فقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا وقوله ولا حشو
راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور)
اشارة الى توجيه افراد اسم الاشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعدد اه يس (قوله
فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على مزيد اطلاعه وكمال ممارسته لكتب الفن كما نبه على وفور
فطانته بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة فى تعاطى كتابه وتسمية ما التقطه من
كتب القوم فوائد ومخترعاته زوائد اما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة
فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على غيرها من الفوائد أفاده فى الاطول (قوله
عثرت أى اطلعت) قال فى المختار العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر
يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى
وكذلك أعثرنا عليهم اه وفى الجربى عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت
اه ثم رأيت فى القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كبا ثم قال
والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل
منه على مثال نصر كما قال فى خطبته وكتب أيضا قوله عثرت فى بعض الخ فى ذكر العثور
الذى تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذى يفهم منه عدم شيوعه فى كتب القوم
اشارة الى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هى حينئذ أجنبية عنهم

وفى وصف
والضمائر للمختصر
مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل
المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه
ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم
الثالث (وأضفت الى ذلك)
المذكور من القواعد وغيرها
(فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض
كتب القوم عليها) أى على تلك
الفوائد (وزوائد لم أظفر

وعما

وعما قالوه فكيف تدخل في فهمهم وتضاف الى ماقالوه ويجري عليها حكمه قلت لمناسبتها لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهتها له في الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كما في المختار (قوله في كلام أحد) أي من المتصدين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافي أنه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أي بالافادة بالتركيب أولا وبالذات فلا يرد أن الاشارة تستدعي قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص أعظم أجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أي معنى اسمه العلمي وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أي الاصلي وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوي للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التي هي معنى الاسم العلمي وحاصلان بها فاندفع ماقيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوية على ماسيجيء وههنا لا يعرف لشيء منهما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك في السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجر في الدعاء ولا لتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ماأجاب به الشارح بتوضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا لافيد مقارنة السؤال لجميع ماتقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو قال في الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشيء منهما ههنا الا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان لمنشا اختيار الجملة الاسمية اه من عبد الحكيم وقال الفنري قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيري لان ما ألفته لا يصلح لأن يلتفت اليه غيري فضلا عن أن يسأل النفع به ويكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافيا أي أنا أسأل الله لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء أما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف وأما الثاني فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اه وفي

أي لم أظفر (في كلام أحد بالتصريح بها) أي بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم المسند اليه

السيرامي وخسرو والفنري ما ملخصه يجوز أن يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ في مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتقاد في حصول النفع به على كمال ته نيفه فلا يدعو فقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اه وذكر في الاطول من وجوه التقديم أنه يجوز أن يكون للتخصيص اظهارا للوحدة في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه قال في أثناء السؤال الهي أجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى جعل الواو للحال) أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف المضارعية فانه لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد انما لم يجعله ظرفا لغوا لأسأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان الحال وصف لصاحبها الامر ذاتي في المختصر اه بايضاح وفيه أنه لا يظهر تعلق الظرف بأسأل مع استغنائه مفعوله حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا لو سلمنا لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع) وأن ينفع في تأويل النفع مفعول ثان لاسأل فالعامل في الحال هو أسأل لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع أو ظرفا لغوا متعلقا بينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفي عليه تأمل وكتب أيضا أي كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذي هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله انه الخ) علة لاسأل (قوله ولي ذلك) أي موليه ومعطيه (قوله أي محسبي وكافي) اشار الى أن الحسب بمعنى المحسب أي الكافي وهو في الاصل اسم مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفاك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وان قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بني على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسرو بتصرف وكتب أيضا قوله محسبي وكافي أي في جميع المهمات أو في ذلك النفع والاول أكثر فائدة والثاني أنسب بما قبله (قوله وكافي) عطف تفسير (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر في هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكيم (قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبر مبتدأ واجب الحذف أي هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو بدل من الفاعل أقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالمخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوله وهو حسبي

قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) أي محسبي وكافي (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم

وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه يرى
(قوله على ماصرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل
المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيدا المذكور
دليل على المخصوص المحذوف لانفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل
زيد فحذف المخصوص الذى هو زيد الثانى لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور
ومذهب صاحب المفتاح أنه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) أما على الاول
فظاهر وأما على الثانى فلان حسبى بمعنى محسبى وهو بمعنى يحسبنى فهو جملة خبرية فى
المعنى فسقط ماقيل ان المعطوف عليه على الثانى مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء
انما يجريان فى الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أى وهو ممنوع عند
البيانيين وأكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه امايمنع قوله الانشاء
بجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدأ أى وهو نعم الوكيل بمعنى هو
مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا
أى قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير
تقدير قول ثم ان تقدير مقول على هذا القول لايختص بكون العطف على جملة هو حسبى
بل يجرى على كونه على حسبى لان المعطوف على الخبر خبر كذا فى الاطول نعم لايحتاج
الى تقدير المبتدا على كونه على حسبى واما بمنع قوله على الخبر بجعل المعطوف عليه انشاء
كالمعطوف أى اللهم احسبنى واكفنى هذا كله على تقدير العطف على وهو حسبى واما
بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسبى لان له محلا من الاعراب
لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو فى الجمل التى لامحل لها من
الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض
وهذا هو المنقول عن الشارح كما فى الحفيد فتأمل وقال الشيخ يس الذى يفهمه الذوق
السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى
الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من
عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبى وأنه جملة خبرية أو قوله حسبى
وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أى تضمن المفرد معنى الجملة وأن
عطف الانشائية على حسبى باعتبار التضمن يستلزم العطف الممتنع وكل واحد من هذه
الامور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك فى الحواشى اه وحاصله أنا لانسلم كون
نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لانسلم كون الواو للعطف لم لايجوز أن تكون
اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف
القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القبيل لكن
لانسلم أن المعطوف عليه هو حسبى أو حسبى لم لايجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها

على ماصرح به صاحب المفتاح وعلى
وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى
كل تقدير قد عطف الانشاء على
الاخبار

انشائية أو اخبار به وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب كجملة الحال سلمنا أن المعطوف عليه هو حسبي لكن لا نسلم أنها خبرية لم لا يجوز أن تكون انشائية كما مر بيانه أو قوله حسبي لكن لا نسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لكن لا نسلم أن العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك فيما له محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولا يخفى أن المنع الثاني لا يتجه على مذهب الجمهور المانعين الاعتراض آخرا ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير صحيح وان ذكره السيد لايجابهم تأويل المفرد بالفعل في مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشرة تفصيلا خمسة على العطف على هو حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا اطلاق قول صاحب المغني منعه البيانيون أي عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانيين تجويز العطف المذكور فيما لا محل له اذا كان هنالك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب اذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهي كالدليل على اثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا أيضا صرح السيد هنا في حاشيته على المطول رادا على ما يجيء للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونازع جماعة السيد في تجويزه العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصصوا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكيا بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما يعلم بمراجعة حواشي المطول وعلى هذا لا يرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أي كلام الله تعالى لا من المحكي أي كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول في القرآن وهو قوله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضي رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث في التركيب وان كان له دافع يصحح التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

(مقدمة)

(قوله رتب المختصر الخ) شرع يتكلم على خمسة مباحث الاول في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزأ خامسا مستقلا بل هي من الثالث الثاني في وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتي الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس في الفرق

(مقدمة) ورتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

لان المذكور فيه اما أن يكون

الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتمال فعداه بعلى أى جعله مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين النحوى أو رتبه مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين البيانى والظرف لغو على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وكل منهما لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد فى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتملا خاص فلا يكون مستقرا بل لغو وحذف المتعلق الخاص جائز اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا لفظة على فتأمل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى بسملة الشنوانى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا نحو زيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا لاستقراره أيضا فيه وجاز تقدير العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مضطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والا لم تكن أجزاءه فقوله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى المقدمة وهكذا التقدير فى الباقى وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام فى الخاص كان فى قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى قبيل دال المقاصد وفى قوله منه حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقى بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظا فلا يكون جزأ فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون ولعلهم يؤولون ما سيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يؤولون فيما هنا أى على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ أورد على الحصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بأن المراد بالمختصر ما له دخل فى المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس وأجاب سم بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لا من العلم فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أى مما له دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلى للحصر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكذا قوله أولا فى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أى استقراء المختصر ما نصه أى استقراء أجزائه وتسمية ذلك استقراء مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بحذف

من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع

مضاف اما مع الاسم أى لان حال المذكور أو مع الخبر أى لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدها لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح أو الاثبات فهى ايضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لان فى ضمنها تحقيقا لها (قوله فى هذا الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) أخره فى التقسيم لان مفهومه عدمى وقدمه فى البيان لبساطته اه فنرى (قوله والاول ان كان الخ) عبارة ع ق فان كان الغرض ادراك الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطا فى تأدية المعنى الذى يراد زائدا على اصل المراد فهو الفن الاول (قوله فى تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعقيد المعنوى خطأ فى التأدية فيشتبه الفن الثانى بالاول وأجيب بأن التعقيد المعنوى خطأ فى كيفية التأدية والافادة لا فى نفس التأدية اه يس ويجاب أيضا بأن المراد بالمعنى المراد ما زاد على أصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من ع ق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوى حاصل فى أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطا فى نفس التأدية كالتأكيد عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له وبالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا فى التأدية والفن الثانى يحترز به عن الخطا فى كيفية التأدية كالقاء المجاز الذى اقتضاه الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان ألقيته على خلاف هذه الكيفية كنت مخطئا فى الكيفية كأن تقول رأيت أسدا تريد رجلا أبخر اذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه وبعده فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخلة فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزأ مستقلا فهى خاتمة للثالث لا للكتاب (قوله كما سنبين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة وما يحترز به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحترز به عن الاول الخ فنون ثلاثة أى ضروب وأنواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد هنا كالعهد فى الذكر فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اذ لم يتقدم صريحا بل بطريق الفهوم من التحرير وسيأتى الكلام على قوله الفن الاول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتض ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) أى الواقع بين الزوزنى القائل بأنه للتعظيم وغيره القائل بأنه للتقليل وكتب أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا الاطائل تحته على أنه يصح

اعتبارهما

اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وفي الاطول لعل وجه التعظيم أي في خصوص ماهنا أنها فاقت المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لا يقابله الا التكثير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى في هذا التعبير مسلك الاحتباك فكأنه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل في كل (قوله بين المحصلين) أي لمهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بحقراتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريض فتدبر (قوله والمقدمة) أي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أي منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كما في الخطائي والفنري أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التي هي صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي الفائق أن المقدمة استعيرت لاول كل شيء أي لا لخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم أن المقدمة في الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب أو العلم فقوله من قدم أي حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم ففي كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أي الموضوعة للجماعة (قوله المتقدمة منها). أي من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أي قدم اللازم لا المتعدي لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيأ آخر أي جعلته مقدما اه سم وقد يقال كان الاولى أن يقول من قدم اللازم لان تقدم يأتي متعديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أي تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها لا أنها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا في مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التي تنفرد فيها مقدمة العلم ما توقف عليه الشروع وكان في الاثناء مثلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة

بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه في مسائله ومقدمة الكتاب

العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور
ثلاثة هى التى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب
هنا أمور ثلاثة فلم نجده فيما رأينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على
حذف المضاف أى دوال أمور أو من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزا ثم تسمية
هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا أو قسما أو بابا أو فصلا وجعلهم
كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فمعنى مقدمة الكتاب مقدمة
جعلت جزأ الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه
اصطلاح جديد لا دليل عليه من كلامهم على أن فى الفائق وفى المغرب التنصيص على
هذا الاسم أعنى مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب أيضا
قوله لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله أى لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع فى
مسائل العلم كرسمه المفيد تصوره بوجه وككونه له فائدة ما أو كماله بحيث يكون الشارع
على بصيرة كحده وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم
والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع
لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بأن له فائدة ما كما فى يس وراجعه
وكتب أيضا على قوله الشروع ما نصه أى أصله أو كماله فدخلت جميع المبادى فاندفع
اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هى فى الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما قيل
لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد للواحد فما فوق اه من الفنرى (قوله من
كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لارتباط له بها)
أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة
نظرا الى أنه موقوف عليها اه يس (قوله بها) أى بمعناها وقوله وانتفاع بها فيه أى بمعناها
سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من
وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التى هى معرفة اعجاز القرآن اه ع ق (قوله وانحصار
الخ) يخالف ما قاله فى أواخر المقدمة فى رجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد علمى
المعانى والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة فى ذينك العلمين بدليل قوله فى أواخرها أيضا وسموهما علم البلاغة
لمكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اه من خسرو وبعض زيادة من الفنرى (قوله
علم البلاغة) أى وتوابعها وقوله فى علمى المعانى والبيان أى والبديع (قوله وما يلائم
ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة
ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما
ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا يخفى
الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سيأتى فيها ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال

لطائفة من كلامه قدمت أمام
المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه وهى هنا لبيان معنى
الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
البلاغة فى علمى المعانى والبيان
وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه
ارتباط المقاصد

فى

في آخرها وما يحترز به الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى أنهما غاية العلمين والغاية متقدمة ذهنا وأورده ما صاحب المفتاح آخرا نظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهي في الاصل) أي اللغة تنبئ الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها أي الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان انباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشئ يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا اعلم ان مراد الشارح بالاصل اللغة أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال في المثل السائر الذي عندي ان الفصاحة في اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أولهما ولغيرهما ما نصه هذا الاحتمال لم نجده في كتب اللغة فلعل ذكر المفيد له لقصد التعميم لا الاشارة الى ما هو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تجيء بمعنى البيان صرح به الجوهري فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمتعدي اه يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي مخبرا بذلك عن جزئي معين من جزئيات المفرد كقائم والاشارة بمثل الى لفظة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد وقد بين أن المراد منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقيه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أي اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من افندي (قوله قيل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة تتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل في المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناوله فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بأنه قد عهد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به

(مبحث الفصاحة)

بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام

ماليس واحدا منهما وبالمضاف يراد به ماليس بمضاف وبالكلام ماليس بكلام كما فى الشارح ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحى أى المركب التام أو اللغوى أى اللفظ مطلقا والثانى غير مراد والاول يقابله بالمفرد لشموله حينئذ له فتعين الاول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة فربما يوجد فى تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تخرجها وتفسير يحتمل التفسير فوجب تعميم الكلام وابقاء المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة مع اشتمالها على ما يخل بفصاحة الكلام ففى غاية البعد وأبعد منه انقلابها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة اليها تصيرها كلاما تاما وأشنع من هذا انقلابها غير فصيحة من غير زيادة شئ ولا نقصه كما فى المركب التوصيفى اذا حوّل عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزأيه الى الآخر نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره بناء على أن ضمير غلامه لعمرو ليكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه ان المفرد مالم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كأمدحه أمدحه اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق الا أن يقال لا نسلم ان أمدحه أمدحه اذا سمى به كان كل من جزأيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المبانى عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى أصلا وعلى ان المعتبر فى المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأى المحققين من النحاة تخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاهما على حالهما قال وأما المركبات الناقصة فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا ان القيود المعتبرة فى فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتماله على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى وكتب أيضا قائله الخلخالى (قوله ماليس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول ماليس بمفرد وان كان المؤدّى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أى الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أى فى هذا القيل مع تعليله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخ عبارة ابن يعقوب ورد بأن وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا من حروفه (قوله لانه انما يصح ذلك) أى جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أى وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقتضى بدخوله فى الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أى فوصفه بالفصاحة لا لذاته بل باعتبار مفرداته فدخل فى قوله يوصف بها المفرد من غير تأويل أى

ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون

في المفرد سلمنا أنه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قال تأمل اهـ سم ببعض ايضاح وقوله فدخل في قوله الخ أي ولا قصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ) فيكون من وصف الشيء بوصف اجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور في مثله خبر مبتدا محذوف أي والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها اهـ يس أو على بمعنى مع أي مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا لان ما ذكر عن ابن الحاجب انما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى ما يقابل الكلام) فيه أن المشهور مقابلته بالجملة وهي أعم من الكلام قاله ع ق (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام به أي بالمفرد تدل على أنه ما ليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اهـ سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتي لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي وليس قرب قبر حرب انه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تعقل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد اللفظي اهـ ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أي ويكون هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به في جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منشئ الشعر (قوله وهي تنبئ الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم ينقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم ينقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه اهـ عبد الحكيم (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها كذا في المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المغني أنها تكون بمعنى

باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الاخير أعني ما ليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

(*(مبحث البلاغة)*)

حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير
جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين
وفيه انه لامانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكفى فالغلط فى تفسيرها بانته فقط واعترض
أيضا بأنه لايحذف من أدوات الشرط الا ان كما فى يس فالاولى جعل الفاء زائدة لتزيين
اللفظ وقط بمعنى حسب خبر لمحذوف قال السيرامى وجه تزيين الفاء للفظ قط انها على
حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول
والوسط والآخر ثم على كون الفاء زائدة لتزيين اللفظ فهى لازمة كما فى يس عن ابن
هشام فى حواشى التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى فى الكلام على الفاء العاطفة
مايقتضى اطراد حذف اذا وفعل الشرط وعليه يتمشى كلام الشارح وغيره (قوله
اذلم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم
الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة الاعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف الكلام بما تضمن
كلمتين بالاسناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل فى الكلام كما هو رأى السيد أو أخرج
عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهى لاتحقق فى المفرد)
لانها انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتى فلا تحقق الا فى ذى
الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أورد عليه ان ملخص هذا التعليل ان العرب
لاتطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم تسمع كلمة
بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع
وتزييفه مبنى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى ان ماذكر من
التعليل لايتم الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكروه مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح
وجوده فى المفرد على تقدير أن يتصف بها كأن يقال معنى بلاغة المفرد وضعه فى مرتبة
تليق به ككمالات للفصاحة فى المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمتكلم
واذا جاز ذلك لم يتجه هذا التعليل تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب
فان قال هذا المعلل لامعنى للبلاغة فى كلام العرب الا هذا وهو محال فى الكلمة عاد الى
انتفاء السماع الذى علل نابه اه وكتب أيضا أى ولادليل على انحصار البلاغة فى تلك
المطابقة لا فى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا افاده الحفيد (قوله
وانما قسم كلا الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشئ مسبوقا بتعينه وتميزه
فى الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك
لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة فى تعريف واحد فقد وهم فان اشتمال التحديد على
أو التنويعية غير مستنكر قال بعض المحققين ان أو فى الحدود التى ذكرت فيها ليست
للترديد بل للتقسيم أى ايا كان من القسمين المذكورين فى هذا الحد فهو من المحدود اه
وحاصله منع تعذر الجمع المذكور المقتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لامكان الجمع

اذلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان
البلاغة انما هى باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال وهى لاتحقق فى
المفردوهم لان ذلك انما هو فى بلاغة
الكلام والمتكلم وانما قسم كلا
من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر
جمع المعانى المختلفة

في تعريف مشتمل على أو التي للتقسيم كذا في يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أو التي للتقسيم ليس في الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفان أو أكثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وان كان بحسب الظاهر تعريفا واحدا وكلام الشارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب أيضا قوله وانما قسم كلا الخ أى وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعاني أى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر علة لهذا المقدر وعلة التقسيم محذوفة أى قسم كلا لتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التميز وكتب أيضا قوله قسم أى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء ان المراد من أمر يعمها أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة وهي تعم المعاني المختلفة وتشترك فيها تلك المعاني اه جربي بالمعنى ونحوه في الحفيد وعليه ففي كلام الشارح مؤاخذة لان كلامه يقتضي على هذا ان هناك معاني مشتركة في أمر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل وقرر بعضهم ان المراد بأمر يعمها الامر الذاتي لا بقيد كونه يصلح للمميز والمراد بالتعريف التعريف بذاتي لا بقيد كونه يميز كلا عما سواه يعني أن المعاني التي لم تشترك في أمر ذاتي يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعمها أما التي اشتركت في ذلك فجمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعمها ممكن كالانسان والفرس فيمكن تعريفهما بأمر ذاتي يعمهما فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد) أى يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعاني المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كلا عن غيره كقولنا في الانسان والحمار والفرس هي جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا في أقسام الفصاحة والبلاغة هي وصف يتقي معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبني على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أى تقسيم المصنف الفصاحة أولا الى أقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه انه يمكن جمع المتصل والمنقطع في تعريف واحد وان لم يميز كلا عن أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما في أمر يعمهما وهو الذكر بعد الا او احدى اخواتها ولك أن تقول التشبيه في مجرد سبق التقسيمين وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع انه أخصر من قوله فالفصاحة في المفرد لاحتياجه حينئذ الى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والاخصر وفي الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصيحة قال السيرامي المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدري وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل

الغير المشتركة في أمر يعمها

في تعريف واحد وهذا كما قسم

ابن الحاجب المستثنى الى متصل

ومنقطع ثم عرف كلا منهما

على حدة (فالفصاحة في المفرد)

بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة فى الاول وصفة فى الثانى وهى الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة فى ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة فى الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم فى لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية فى اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام فى الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق كما قرر فى موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هى تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهيلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اهـ وفى بعض ذلك نظر فتأمل (قوله فى المفرد) الظرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أى الكائنة فى المفرد وبه صرح فى المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على انه صفة مع تصريحه فى شرح المفتاح بأن المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهنى ولا على انه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدا ولا يرد عليه ان الحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء أو بناء على تأويل ان الفصاحة لكونها معرفة مفعول للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها فى المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وان أحوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ واسم الفاعل المقدر فى مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبا والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فى جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله فى المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدرى اهـ ويمنع التفرى ذلك ورد

قياس الفصاحة على القصة وما معها بابداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند الى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذلك معنى الفعل كما فى الحفيد والخطائى وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد قال السيرامى وأورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة هنا انه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهى أى النسبة غير مستقلة ولذا سمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة واداة فلا يجوز اعمالها وأجيب بأن أهل الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه فى هذا بعلى شيخنا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أى من حيث على معرفة الفصاحة من حيث هى هى اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التى يقتدر بها على تاليف كلام فصيح فى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن ان يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أى فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) اما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أعاد من وادخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر فى افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد فى الخلوص من الثلاثة ان كل مفرد له مادة هى حروفه وصورة هى صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما فى مادته وهو التنافر أو فى صيغته وهو مخالفة القياس أو فى دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراؤه فى الكلام أيضا لان له مادة هى كلماته وصورة هى التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبى فعيبه اما فى مادته وهو تنافر الكلمات أو فى صورته وهو ضعف التأليف أو فى دلالته على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أى الضابط (قوله اللغوى) انما لم يقل الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفى استقراء اللغة اه فنرى (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شئ بشئ لجامع بينهما بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفى ككقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما قلبا الفا ويجرى مجرى ما دخل فى القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة فى ماء مثلا اه عق فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سيأتى (قوله لا يخلو عن

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن

تسامح) نقل عن الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة
عندهم وجودية والخلوص عدميا لانها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من
استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور
المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان
الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق
مأخذها كالنطق والضحك الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشي
فانه يصح المشي حركة مخصوصة وانما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة
وادعاء أنها نفسه واعترضه السيد بأن هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع
التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكور مما لا يلتفت اليه في التعريفات
وبأن كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها
لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لاسواد ومنع وجودية
الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح الاعجمي
اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبوه وأجيب عن
الاول بأن كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بالتتبع والمعترض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع في كتب
المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشيء في العقل ونقله السيد في حواشيه على شرح
المطالع وعن الثاني بأن مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم صحة حمل
العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي
الموجود لا ما لم يجعل العدم جزأ من مفهومه وبالعدمي المعدوم لا ما جعل العدم جزأ من
مفهومه ولا شك أن المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد
في الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بلاسواد عدم السواد فهو
لا يحمل على البياض لأن البياض لا يكون فردا للعدم وان أريد به معنى غيره فهو ليس
بعدمي قطعا وعن الثالث بأنه لا يخفى على من له قدم في الصناعة العربية وذوق ان اللفظ
اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي
معنى ذلك لا مجرد انه ليس فيه تنقيصة كذا وكذا وان كان الثاني لازما للاول ومن أهل
اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من ان كونها
في الاصطلاح نفس الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي وبتسليم ان معناها اللغوي
الخلوص المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المذكورة أنسب به
نقول ان ذلك لا يقدح في كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ تحقق الخلوص
ولزومه لكون اللفظ الخ يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاحي
واورد على الجواب الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة

تسامح

كما صرح به الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك
اذ لم يشتهر أن الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة فى التفسير بالخلوص كيف
والمدعى انها عين الخلوص وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى
الموجود وبالعدمى المعدوم أنه قد ينازع فى كون الخلوص معدوما اه ملخصا من
حواشى المطول (قوله فالتنافر) أى المراد هنا وسيأتى التنافر فى الكلمات (قوله
ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشئ الثقيل والاول هو المناسب
هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه)
جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت الهمزة الاولى فى الجمع بالواو لاستثقال الهمزتين ووقوع ألف الجمع بين
الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى
الظهر اه سيرامى أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كما
هنا (قوله غديرة) سمى الشعر بذلك لانه غودر أى ترك حتى طال اه فنرى (قوله
والضمير عائد الى الفرع) هو شعر الرأس وفى السيرامى أنه يروى غدائرها فالضمير حينئذ
للمحبوبة (قوله فى البيت السابق) أى على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والواو عاطفة على مجرور ربعن تقدم فى كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والفرع
الشعر التام كذا فى القاموس والصحاح وخسرو والسيرامى والخطائى والفنرى فاضافة
غدائر اليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونقل الحفيد عن المهذب أنه الشعر مطلقا وجعل
اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئى للكلى والمتن الظهر والفاحم الشديد بالفحم لشدة
سواده والاثيث بمثلثتين بينهما تحتية الكثير وهو صفة ثالثة لفرع وقنو النخلة بالكسر
بمنزلة عنقود العنب فهو اسم للسباطة كلها ومثله العذق والكباسة والمتعثكل كثير
العثاكيل جمع عثكال بالكسر أو عثكول بالضم وهما ما عليه البسر من عيدان القنو
وقد يجيء العثكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون فى الكلام شدة مبالغة لان المعنى
حينئذ كقنو النخلة صاحب القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة فى وصف الشعر بالكثرة
وأما أصل المبالغة ففى التشبيه بالقنو (قوله أى مرتفعات) فالزاى مكسورة وقوله
أو مرفوعات فالزاى مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا تأنيث الاعلى أى الجهة
العلا وهى السموات (قوله تضل العقاص) يعنى تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر
اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح ان العقاص غيرها فرتب عليه ان
الشعر أربعة أقسام وفى جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهى الاشارة الى
أن العقاص مع كثرتها تغيب فى الآخرين مع وحدتهما ففيه اشارة الى كثرة شعرهما
افاده الجربى وغيره وقال السيرامى أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه
بالمثنى وملوى كالخيط الملوى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن الفتل واللى وأن الملوى

(فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
(نحو) مستشزرات فى قول امرئ
القيس (غدائره) أى ذوائبه جمع
غديرة والضمير عائد الى الفرع
فى البيت السابق (مستشزرات)
أى مرتفعات أو مرفوعات يقال
استشزره أى رفعه واستشزر أى
ارتفع (الى العلا)
تضل العقاص فى مثنى ومرسل

غائب بين المفتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شدّ الجميع على الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالى الرأس ويقدر منها بعد العقاص و بعد المرسل أى تضل العقاص منها فى مثنى ومرسل منها أى من الذوائب اه وعلى الاول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط الملوىّ المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المسرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أى عن العقص والتثنية (قوله جمع عقيصة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح ويروى بدل العقاص المدارى وهى جمع مدرى خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام لتنقيته من نحو التبن والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى كذا فى الفنرى (قوله وهى الخصلة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب ان تجمع شيأ من شعر رأسها فى وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ويسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة ثم يسترونه بارخاء المثنى والمرسل فوقه الى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما مرّ عن السيرامى ويسمى المثنى والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى انّ ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشدّ من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لانّ العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى الجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد ان شدّت لا غير فظهر أن مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة أقسام لا الى أربعة كما توهم اه فنرى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله بخيوط) أى لا بخيط واحد بمعونة انّ المقام للمبالغة فى كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) أى وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية ان كان مستعملا فى كثرة الشعر التى هى لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا فى حقيقته ملتفتا فيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أى المعوّل عليه خلافا لمن قال المعوّل عليه بعد المخارج ولمن قال قربها لانّ كلا منهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخارج كالجيش والشجى ومع بعدها كعلم بخلاف ملع أى أسرع قال فى المطول وليس ذلك أى عدم التنافر فى علم ووجوده فى ملع بسبب أنّ الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من ادخاله أى اللفظ من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اه (قوله ههنا) أى فى معرفة المتنافر من غيره اه جربى (قوله انّ كل ما يعده الذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأنّ هذا ردّ الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤدّ الى معارضة الذوق بمثله اه والذوق قوّة للنفس بها كمال الادراك وهو سليقى كما للعرب العرباء وكسبى كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك)

تضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى انّ ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وانّ شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا انّ كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك

كتوسط الشين بين التاء والزاى كما يأتى (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد اه سيرامى (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى فضاربت الشين ماقبلها من حيث انهما رخوة والتاء شديدة وضاربت مابعدها من حيث انهما مهموسة والزاى مجهورة وقد علمت من هذا أنه لاحاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين للتاء فهو زائد فى البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة فى قول ابن الجزرى فحثه شخص سكت وقوله الرخوة هى ماعدا الحروف الشديدة المجموعة فى قوله أجد قطن بكت وماعدا الحروف التى بين الرخوة والشديدة المجموعة فى قوله لن عمر وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفتهما وقوله من المجهورة هى ماعدا المهموسة والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها وسميت حروف لن عمر بينهما لان النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه ملخصا من الجزرية وشرحها لشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أى انتهاء وقوله الشديدة أى ابتداء أى أول النطق فلا تنافى بين الوصفين (قوله المعجمة) لعله بيان للواقع أو لان من لغاته الزاء بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الالف كما ترسم الراء كما فى القاموس فيحتاج على هذا الى التقييد بالمعجمة لتتميز من الراء (قوله التى هى من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاى والراء ترويجا للنظر الآتى فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاى وهى الرخاوة والمختصة بالراء وهى التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الزاى والراء فاندفع مافى الحفيد من أن وصف الزاى بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة المختصة وهى الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لان كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاى فانها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرف على ثقل مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لان معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذ الراء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاى من جهة همسها فقط اذ الزاى مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لان الراء الخ) أى فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا الزاعم زوال الثقل المخصوص لازواله مطلقا بدليل قوله لزوال ذلك الثقل وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم والراء وان كانت مجهورة هى بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاى فانها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بأن وجود الراء

على ماصرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضا من المجهورة

والفاء وهما من حروف الذلاقة التي يجمعها مر بنفل فى مستشرف أورث عدم التنافر فيه بخلاف مستشزر وفى الجواب الاول نظر وان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مماله دخل فى زيادة ثقل مستشرف على مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لافى خفته كما بيناه فى القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الذلاقة مانصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزنى (قوله قريبا من المتناهى) أى لانه جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهى فنحو الهعخع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء وهو بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه فى صحة وصف كل منهما بوصف ليس فى جزئه بجامع الطول ووجود الوصف فى الجل اه ع ق (قوله لان فصاحة الكلمات الخ) ناقشه ابن جماعة بأن الذى فصاحة الكلمات جزء مفهومه اغا هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات لامطلقا اه وعليه منع ظاهر (قوله فى تعريف فصاحة الكلام) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقق فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة فى زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعنى ألم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعنى هذا التوجيه الذى ذكره هذا القائل فى معرض الاعتذار عما لزمه من قوله ان فى ألم أعهد ثقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشئ لاشتراطهم فى فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فما ذهب اليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اه جربى (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعنى ان مدخلية فصاحة الكلمات فى فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات فى المركب التام والناقص لاجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات فى فصاحة الكلام وهو عنده يشمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت فى فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل فى المركب التام والمركب الناقص لاجماع القوم على أنه يشترط فى فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل فى قوله لكن الكلام الخ لازما له فى المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قال الحفيد قال ع ق مقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أى من يدخل المركب الناقص فى الكلام يجعل

وقيل ان قرب المخارج سبب الثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى ألم أعهد اليكم ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي

ظاهر الفساد ولوسلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة

غير المقيد عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر الفساد) أى فساده ظاهر لوجود الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهى كلماته ولم يشترط فى عربية الكلام عربية أجزائه كلها لانه يكفى كون الاكثر على لغة العرب فى نسبة المجموع اليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة فى ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربى كما نص عليه فيه ولوسلم الاشتراط فى عربية الكلام فاطلاق العربى عليه باعتبار الاسلوب لا لجميع مفرداته أو أن ما وقع فيه مما يوهم انه غير عربى من توارد اللغات كما فى الصابون فان معناه فى جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع فى نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما ينفع فى نحو المشكاة (قوله ولوسلم) أى بناء على تسليم ما ذكر من القياس اه يس وكتب أيضا قوله ولوسلم عدم خروج الخ أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فمجرد اشتمال الخ) أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد ان هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود) أى يجر الى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الاولى ايراد الفصيح أو نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غيره قال سم وأورد انه كان ينبغى أن يقول للعجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن قادرا لزم العجز وان كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه أو أنه غير لائق فنسبته تدخل فى نسبته اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ فى معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلمه اه ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بدابة تقاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابة كون الكلمة الخ) قال خسرو ما لخصه اعلم أن الغرابة والوحشية وما فى معناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخلص من سكان البوادى وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابة أو الوحشية مثلا فى مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك فى مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثانى فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخلص أى غير ظاهرة المعنى لهم

ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام في بيان مخلات الفصاحة اهو في الاطول واعلم أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن والحديث اه وبما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران فصيح لانه مأنوس الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا ما نصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج في معرفة معناه الى بحث وتفتيش في مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخريجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو تكأكأ والثاني نحو مسرج كما أفاده الشارح في المطول والثاني أغرب من الاول لان تخريجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه شبهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن القفار أو مفرده المؤنث كما أن الوحشي مفرده المذكر أفاده في الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين اه فنرى وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قبيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب على المسبب وهو وجيه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفائدته المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة والفظة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أي نحو غرابة مسرج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف على واضحا في البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فأزمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أي شيأ واضحا هو السن مفلجا أي متباعدا بينه أغر أي أبيض براقا أي لماعا وطرفا أي عينا أبرجا أي بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرج في قول العجاج * ومقلة وحاجبا مزججا *

تستعمل فى الحدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو فتحها الأنف كما فى القاموس
وفى غيره أنه أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل
(قوله أى مدققا) أى خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع تقوس (قوله أى شعرا
الخ) هذا التعبير يشعر بأن الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كمسرّج
ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أى كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن
يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفى القاموس الفاحم الأسود بين الفحومة
كالفحيم وقد فحم ككرم فحومة اه وعلى هذا لا نسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى
شعرا أسود الخ ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم
فقول الشارح أى شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مرّ
أن يقول شعرا منسوبا الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أى كالسيف السريجى
الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف السريجى
الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعّل قد
يجىء لنسبة الشئ الى أصله نحو تممته أى نسبته الى تميم فسرّج بمعنى منسوب الى
السريجى أو السراج أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد
النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد اه سم فهو من ثانى قسمى الغرابة
وهو ما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به
الحفيد وارتضاه حيث قال ان فعّل قد يجىء لصيرورة فاعله كأصله المأخوذ هو منه نحو
قوّس الرجل أى صار كالقوس فالمسرّج مصدر ميمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا
مسرّجا بكسر الراء أى صائرا كالسريجى أو كالسراج لانه يرد على هذا أن المصدر الذى
على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدى على الصحيح كما فى اليزدى محشى الخطائى
وقوّس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعّل قد يجىء لصيرورة فاعله
أصله كعجّزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قد يجىء لصيرورة فاعله ذا أصله نحو ورّق
الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير
منقول عن ابن سيده (قوله واللمعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ)
أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرّج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على
طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة بجعله اسم مفعول من سرّج المذكور من
وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم
الاول من الغريب أعنى ما يحتاج الى تنقير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا
المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرّج الله وجهه بهذا المعنى فى
الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاره فى كتب اللغة من
المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة المسرّج اه واذا ثبت أن سرّج بهذا

أى مدققا مطولا (وفاحما) أى
شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى
أنفا (مسرجا) أى كالسيف
السريجى فى الدقة والاستواء)
وسريج اسم قين تنسب اليه
السيوف (أو كالسراج فى البريق
واللمعان) فان قلت لم يجعلوه
اسم مفعول من سرّج الله وجهه
أى بهّجه

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرّح به الامام المرزوقى رحمه الله حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز أن يكون

المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا غريبا أيضا الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أنّ سرّج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فانّ هذا يحتاج الى التخريج المذكور وبيانه أنّ المراد بسرّج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرّج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فحمله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجه بعيد واذا كان سرّج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا كذلك فان قلت الكلام فى سرّج بمعنى بهج وحسن والذى بينت تخريجه على الوجه البعيد سرّج بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فانّ معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت كيف قابل بين الوجهين مع أنّ الغرابة المحوجة الى التفتيش فى كتب اللغة تجامع الاخذ من السراج قلت جعلهما وجهين اشارة الى أنّ كلا منهما يكفى فى المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما فى الخطائى وهذا أحد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهما جوابان متغايران الاول بتسليم وجود سرّج فى لغة العرب وحاصله أنّ سرّج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب اما من القسم الاول أو من القسم الثانى والجواب الثانى بمنع وجوده فى لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له فى لغة العرب فلا يتم كون مسرّجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيده المطول وحواشيه وأما ما فى الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرّره هذا البعض كان الاولى تقديم الجواب الثانى على الاول ويجب على ما قرّره أنّ المستشهد عليه بكلام المرزوقى مجرّد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذى صرّح به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغى أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرّج الله وجهه نسبه الى السراج بالمشابهة لانّ سرّج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى اذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة فلعل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرّج الله وجهه أى جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار اليه المصنف بقوله أوّلا وكالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قيل الخ (قوله السريجى) أى السيف السريجى (قوله منسوب الى السراج) أى على غير قياس اذ القياس سراجى وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا وفيه أنّ القياس تشديد الياء فهو بتخفيفها غير قياسى أيضا (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجى وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والياء بمعنى الى واسم

الاشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله بذلك أى بالسريجى (قوله لكثرة مائه) أى صفائه (قوله ومنه) أى من السراج (قوله ان تكون الكلمة الخ) المراد بالكلمة وبالمفردات مايشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع فى المركب التام أيضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوى (قوله أعنى على خلاف ماثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتى فنحو آل الخ اهسم وكتب أيضا مانصه يعنى أن المراد بالقانون ماثبت عن الواضع لا القياس التصريفى (قوله نحو الاجلل) أورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ماثبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة لما ذكر اهسم وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجلل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا مانصه أى نحو مخالفة الاجلل (قوله فى قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت مليك الناس ربا فاقبل * قال فى الاطول ربا بالالف يريد يا ربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه وفى كلام غيره انه منون حال من الضمير فى مليك وأما من جعله منونا منصوبا على النداء ففيه ان المقصود منه معين فحقه الرفع وفى الفنرى ان تمامه * الواحد الفرد القديم الاول * ثم قال وقد يروى غير ذلك وتعبير العصام فى أطوله بقوله تتمة كذا وخسرو والسيرامى والفنرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبير الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبنى على ذلك ان الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التفاتا (قوله فنحو آل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفى فان قلب الهاء همزة فى آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفا ونحو ماذكر استحوذ أى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وقطط شعره من باب علم أى اشتدت جعودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى المزيد فيه ومن الكراهة فى السمع لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحا للتعريف وجد فى كلامهم بحذف ما هو

وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ماثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل) والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على التعريف الذي استخرجه المصنف اهـ أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لا جميع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر في كلام الناس فأي مستنده في أن ما ذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة في السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدري وهو ظاهر اهـ سم (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه علي وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه والعلة مجموع الامرين فلا يرد انه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهي أبو الحسن كذلك قال في الاطول ولا يبعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر اللقب) يعني مشهور اللقب اهـ أطول وكتب أيضا ما نصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون أسمائها تعظيما لها تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخيل) حال من ضمير الابيض لا من الاغر والا لاقتضى ان الاغر من غير الخيل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل ومن تبعيضية وجعلها بيانية أورد عليه بيس ان من البيانية لا تتقدم على المبين الا ضرورة وان ما بعدها هامسا ولما قبلها وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة ان العلاقة السببية والمسببية (قوله انما هي من جهة الغرابة الخ) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس ثم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبله الا أن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده في الاطول (قوله ونحو ذلك) كالطخ الليل أي أظلم (قوله وقيل) عبارة ع ق وأما توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه في السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذي هو النفس وان نطق به جميل الصوت (قوله النغم) في بعض الحواشي نقلا عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر وفي بعضها انه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نغمة وانه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أي لان الذي يستطاب

(ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى في قول أبي الطيب

مبارك الاسم أغر اللقب
(كريم الجرشى) أي النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

أو يستكره هو النغمة اه سم أى لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنغمة الصوت يقال فلان طيب النغمة أى حسن الصوت فى القراءة أو غيرها وهذا الجمع أعنى جمع النغمة بفتح النون على نغم بكسرها غير قياسى لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا لفعلة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصحاح فغير قياسى أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا الشئ أصلا والجمع المطرد لفعلة بفتح الفاء فعال قال فى الخلاصه * فعل وفعلة فعال لهما * قال الاشمونى باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال اه والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدا الى أن العطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما فى المفرد العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على مامر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدا وفى جوازه خلاف مبسوط فى محله نعم ان جعل فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على مامر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن العطف بالواو بعد النفى يحتمل نفى المجموع اه سم ولو كرر من فى المعطوف لسلم من الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلمتين فأكثر والا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ماذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز باضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها لثلاثة معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فهى هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه فان قلت اذا جعل حالا من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجلل وشعره مستشزر فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجل وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما اذا أقيم أجلل مقام أجل ومستشزر مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يصحو فى حال مكنته فيصدق على الفقير الذى لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يصحو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ماذكرته كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن مثل

كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما انه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالاله بل للآخر مثلا بخلاف المثال فان الفقير حال المكنة وغير المكنة شخص واحد اه سم وقال في الاطول قلت ليس زيد أجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيد أجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما أجاب بأن زيد أجلل ليس من أحوال زيدأجلل لانهما تركيبان مختلفان وليس واحد الحالان اه وقوله ليس زيد أجلل خلوص الخ أي ليس ملتبسا الآن بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجلل خالص الخ أي لان اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل وكتب أيضا مانصه أو ظرف لغو للخلوص أي خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو صفة لمصدر محذوف أي خلوصا كائنا مع الخ اه فنرى (قوله زيد أجلل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزر اشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزر ولما قيل انهما مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن النفي المستفاد من خلوص منصب على القيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفي المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على المقيد فقط أعني التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعني تقدير انصباب النفي للمقيد فقط وقوع اللبس والابهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذي هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هذا اللزوم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا مع ذكره له أيضا في المطول لانه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفي الى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الا على غير المعرف وانه لا يكون فصيحا الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أي فقط بناء على ماذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال

زيد أجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولوذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر ويلزم أن يكون الكلام للخلوص المشتمل على تنافر الكلمات

الخطائى فى حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات الخ أى لأنه يكون قيدا للتنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الكلمات يصدق الحد على الامور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب فى نفى المقيد رجوع النفى الى قيده فاحتمل التعريف أوجها ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما فى احتمال خلاف المقصود لاسيما اذا كان راجحا لاسيما فى مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله ان يكون الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجاب بأن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجلل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله على خلاف القانون النحوى الخ) قال فى الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون النحوى هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة فذكرها فى التعريف لا لاعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه فى الواقع هو النحوى وانما نسبه الى النحو لان أهله هم المتكفلون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة وشواهده اظهر فينبغى تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور وينبغى حينئذ اعتبار ما هو أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس فى هذه الازمان فليحرر هذه المسائل اه سم وذكر فى المغنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح فى موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها الا تنافى تجويز الجمهور اياها نعم كثير من القراآت المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه غير جائزة عند الجمهور ولهذا ردها الزمخشرى فيلزم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها قرآنا كما عليه الزمخشرى وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فما اتفق عليه الكل أولى اه سم ومثله فى الحفيد ورد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها فى

الغير الفصيحة نعتا لانه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فانهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر

التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظي أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب زيدا غلامه والذكر المعنوي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضي ذكره قبله ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثاني نحو أعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه أي المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجيء في وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر مما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اهـ جربي ببعض تصرف ومثال الذكر الحكمي نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان كما في قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقرر يقتضي فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيد اذا لم تقصد النكتة والذي عليه النحويون جميعا فصاحة الثاني وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو في المفرد ولا خلل في الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو في الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو في المركب الناقص الذي هو من قبيل المفرد لا في الكلام اهـ وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع في نفس تأليف الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح وان أجازه الاخفش وتبعه ابن جني أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كما في المطول وياء ابن جني ساكنة وليست للنسبة معرب كني كما في شرح الدماميني على المغني (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره في تنافر الحروف أن يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اهـ أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف أيضا فلاي شيء لم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصريحه

بالكلمات

(نحو ضرب غلامه زيدا) لفظا ومعنى وحكما (والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (نحو

بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قريب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أى الذى هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل فى بيت أبى الطيب المتقدم حيث قال نحو وكريم الجرشى فى قول أبى الطيب مبارك الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لاوهم التنافر فى الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قربه دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره اه من الفنرى وخسرو (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال أن قفر خبر قبر وقوله بمكان أى مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أى قول أبى تمام (قوله كريم متى أمدحه الخ) فى استعمال متى الدالة على الكلية فى المدح واذا الخالية عن هذه الدلالة بل هى فى قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية فى اللوم اه جربى قال فى المطول وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا أى فى قوله واذا ما لمته الخ اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على الزوزنى حيث عاب الشاعر بأن اتيانه باذا الدالة على القطع فى جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بان الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وايهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه غاية فى تنزيهه عن استحقاق اللوم قال فى الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا فى صورة النفى فزاد ما بعد اذا اه وكتب أيضا ما نصه أى أردت مدحه (قوله والواو فى والورى للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدى فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معى مع احتياج العطف على الضمير المستتر فى أمدحه الثانى لو جعلنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولموافقة وحدى فانه حال أى وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك حال فى مقابلة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه الثانية اما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر فى أمدحه الثانية فهى حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ

وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت
وقبر حرب بمكان قفر
أى خال عن الماء والكلا
ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت (وقوله
كريم متى أمدحه أمدحه والورى*
معى) واذا ما لمته لمته وحدى والواو فى والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معى وانما مثل بمثالين لان الاول متناه فى الثقل والثانى دونه ولان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى

افرادا وقوله ومشاركة الورى للشاعر أى فى المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة فى المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على الضمير المستتر فى أمدحه الثانى أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج فى تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء فى الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة فى ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعلمه من فعل الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وقد تمنع السببية وبتسليم صحتها ففيه من القصور فى شأن الممدوح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب فى باب الشرط عند النحاة ماله افضاء فى الجملة لا ما يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضى الى مدح الورى بأن يشرع فى عد الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك المستحضرون بالمجالس وعن القصور بأنه لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشئ أسباب كثيرة كما سيأتى فى بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ فى معى لاستفادة المشاركة فى المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى متى أمدحه متى أردت مدحه لا متى أمدحه بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لا تصح سببا لمدح الورى لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بأنهم قد يطلعون عليها بظهور أماراتها هذا ملخص ما قيل فى هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ ما نصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام المقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب اه فنرى (قوله منها) أى من الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان منشأ الثقل فى الثانى حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه وفى العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (قوله وهو فى تكرير أمدحه) أى المشتمل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفى الثانى تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أى الثقل فى الثانى (قوله فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير الفصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وأمثاله وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل فى القرآن ولم لم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا ما نصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر الصاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن

حروف منها وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء فيه فلا لوقوعه فى التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب

الفصاحة (قوله الصاحب اسمعيل بن عباد) قال الفنرى صحب ابن العميد فى وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه الا أنه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد (قوله من الهجنة) أى القبح (قوله نم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم اشارة الى أنه لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافى أن هناك أكمل منه تنافرا فلا يخالف ما سبق انه دون المتناهى فى الثقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أى كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى للمفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فأجاب بقوله أى كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بأن المراد بالتعقيد حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التى هى المعنى المصدرى والايراد المذكور باعتبار حقيقته اللغوية وهذا سالم عما أورد على الاول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالباس ثم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقلا عن جده صيغ المصادر تستعمل اما فى أصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه اه وقوله اما فى أصل النسبة الخ عبارة غيره اما فى المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واما فى المعنى الحاصل به الخ فلعل مراده بأصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما فى كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفى فى باب كان متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فى كلامه حمل العدمى على الوجودى اه سم (قوله لخلل الخ) داخل فى التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم والانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله وكلمة

اسمعيل بن عباد انه أنشد هذه
القصيدة بحضرة الاستاذ ابن
العميد فلما بلغ هذا البيت قال له
الاستاذ هل تعرف فيه شيأ من
الهجنة قال نعم مقابلة المدح
باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء
فقال له الاستاذ غير هذا أريد
فقال لا أدرى غير ذلك فقال
الاستاذ هذا التكرار فى أمدحه
أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن
حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى
عليه الصاحب (والتعقيد) أى
كون الكلام معقدا (أن لا يكون)
الكلام (ظاهر الدلالة على المراد
لخلل) واقع

(امافى النظم) بسبب تقديم أو تأخيرا وحذف أوغيرذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (ومامثله فى الناس الاعلكا أبو أمه حى أبوه يقاربه) أى ليس فى الناس مثله حى يقاربه أى أحد يشبهه فى الفضائل (الا مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك الملك (أبوه) أى أبو ابراهيم الممدوح أى لايماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر أعنى أبو أمه أبوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة أعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حى وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا

اما المنع الخالق اه عبد الحكيم وراجعه ومن المشكل للغز والمعمى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لايمنع فصاحتهما لما عرفت فاندفع مافى الحفيد (قوله امافى النظم) أى فى التركيب ولونثرا وذلك بأن لايكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى كما فى سم (قوله بسبب تقديم أوتأخير) ذكرهما اشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر اه عبد الحكيم (قوله أوحذف) أى بلا قرينة واضحة والا كان فى قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أوحذف لم يذكر له مثالا (قوله أوغير ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالاجنبى فى الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق الآتى وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أوغيرذلك فى يس على الحفيد ما ملخصه الحق الذى لاشبهة فيه الاخذ بما يفيده كلام المطول من أنه لاتعقيد فى العطف على المحل ولا فى العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا فى جر الجوار اذا صحبها مشروطها عند المحققين لوقوع ذلك فى أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الائمة خلافا لما فى الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسمعيل المخزومى) ذكر فى شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب اه حفيد وفى حواشى ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم ابن هشام فى المهذب للشيخ أبى اسحق انه يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة اه (قوله فى الناس) أى لا فى العرب فقط (قوله أبو أمه الخ) فى وصف الملك بكون أبى أمه أبا الممدوح اشارة لطيفة الى أن مشابهة الملك له انما جاء من قبله بحكم ان الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة الملك للممدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بنى أمية اه سيرامى (قوله أى ليس مثله الخ) يمكن حل البيت على وجه لاتعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستتر فى الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وحى خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابية الكاملة وكثيرا ماتنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية مافى هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لافادة نفى المقاربة الذى هو أعم بعد نفى المماثلة اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه ان ما حجازية مع أن الشاعر الذى هو الفرزدق تميمى كما صرحوا به عند الكلام على قوله

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

والاصل

منصوب لتقدمه على المستثنى منه قبل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظى باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو

والأصل حل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أى رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أى والمستثنى فى النفى اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصيح الشائع كقول الشاعر

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب فى تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب فى تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما فى البيت وفى بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) المتبادر انه أراد حكاية قول غير الخلخالى ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى الحمل على حكاية قول الخلخالى ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد مغن عن ذكر الآخر حتى يعترض بأن دفعه لا يتم الا بانضمام بيان تحقق الضعف بدون التعقيد فى مثل جاءنى أحمد منونا فيحتاج الى الجواب بأنه انما لم يتعرض لذلك لظهوره بخلاف عكسه الذى تعرض له فانه خفى على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول وكتب أيضا قوله قبل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف اه سم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد فعلم انهما يجتمعان ويفترقان كذا قال غير واحد وسيأتى عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى فسيأتى وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحفيد فيه اشكال قوى وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثانى لا يصح ما سيأتى فى آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحو تأمل اه وفى الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن

فيهما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بأن يكون على قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بأن مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما أنه حينئذ لا تمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاءني أحمد منونا لان جاءني أحمد يفيد مجيء أحمد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه أيضا بأن ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظي الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اهـ وممن نفى التعقيد عن جاءني أحمد منونا الحفيد وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اهـ ومثال ذلك قولك الا عمرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أي سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله وبهذا) أي بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل لفساد ما قيل الخ اهـ جربى (قوله يوجب زيادة التعقيد) أي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) تعليل لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ (قوله اى لا يكون) أي الكلام وكتب أيضا قوله أي لا يكون الخ بيان للملحوظ بعد واو العطف فيكون بالنصب بأن الداخلة على المعطوف عليه في قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطابي ان أراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان أراد الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن يجاب بانه أراد الاول بمناسب قرينته أعني الخلل الواقع في النظم ومسببيته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أي يعرف الخلل ويظهر بالايراد أو أراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور أيضا اهـ ومثله في القنري ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أي في

وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما في الانتقال) عطف على (قوما اما في النظم) أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله الثالث وهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناي الدموع

طريق انتقال ذهن السامع اه والذى اختاره الحفيد أن المراد ذهن السامع وأن المراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من الاصلى الى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطء انفهام المراد من اللفظ ولاشك أن بطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب بطء انفهام المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندوره مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ماليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو الجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لابد منه حتى لو اتضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما أنه لو كان اللازم قريبا لاواسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أوردوا ذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم مانصه ومثله يقال فى قوله القرائن أما قوله الوسايط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب بأن الجمع فى اللوازم والوسايط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسايط الكثيرة أى مافوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا مانصه كما فى كثير الرماد كناية عن المضياف اه خسرو وكتب أيضا مانصه أى أو الملزومات كما فى البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لاتقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقول بسبب ايراد الملزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسايط) أى بينها وبين المقصود والوسايط من لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اه يس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة مافوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار بالسين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلب الاقصى لعشاق الا أنه من حيث انه فى نفسه بعد خليق بأن يسوف طلبه هذا ان حملت السين على ظاهرها فان جعلت لمجرد التأكيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ماذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه جربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح اما الاول فلانه يقتضى أن تسكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح

ذ علته القرب الذى يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثانى فلانه يقتضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لا أصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن أسره وأصاب فى هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذ الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعد وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى أن الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة اه فنرى (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أى عند البلغاء والانهوله وجه صحيح كما ذكر فى الشارح أنه استعمل الجمود فى خلو العين مطلقا مجازا استعمالا للمقيد فى المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور اه حربى وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز عنها الى معنى دائما كما عن جمود العين الى بخلها بالدموع أوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات اليه كما فى فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد فى المطلق لا يفيد اه فنرى ملخصا (قوله جمود العين) الجمود فى الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لعارض برد فهو انما يكون بالحقيقة فى المائع فوصف العين بالجمود على ارادة دمعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفنرى فيما يأتى عن الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المراد من بخلها بالدموع خلوها منها فلا يكون معنى جمود العين على كلام المصنف لتغاير المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما فى المفصد فالامر ظاهر وان كان متعديا كما فى المفيد عن كثير من كتب اللغة احتيج الى جعله هنا مبنيا

لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور

للمجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله أخطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثالا للخلل فى الانتقال والمعنى وانما كان فى ذلك خلل فى الانتقال لان الخ وبحث فى كلام سم بأن أخطأ من كلام الشارح لا من المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمحذوف تقديره أخطأ الشاعر فى جعل جمود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخلها بالدموع) خبر ان يعنى خلوها من الدموع أى وينتقل منه الى بخلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البخل والمذكور فى الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا اه فنرى وعلى ما فى الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ما قصده من السرور) أى بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسايط ولم يبين ذلك لا هنا ولا فى المطول ويمكن أن يبين بأنه ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا فى الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا ما نصه ولهذا لا يقال فى مقام الدعاء بالسرور لا زالت عينك جامدة (قوله ومعنى البيت انى اليوم الخ) فيه اشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكيد كما قاله فى المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اه سم وايضاحه أن السين موضوعة للاستقبال والتأكيد معا فاستعمل هنا فى مجرد التأكيد استعمالا للشئ فى جزء معناه كما فى يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله فى المطول أراد بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لا لها وللاحزان لئلا يصير التقدير احتمل لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أى لاجل اشتياقى احتمل ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا اه يس وكون الاشواق علة للتحمل غير ظاهر اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة والظاهر أنه علة لحزنا تقدمت عليه وان قوله لاتسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا للتحمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة لا تزول راجع لقوله لتجمدا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فيه أن المضارع لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بان

(فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر

المراد بدوم تجدده ولايزول تجددها والمضارع يفيد الاستمرار التجددي بمعونة المقام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفي الجواب الاول نظر لان تجدد الوصل والمسرة يقتضي تخلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا اه جربي وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والا لقبح التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكثر ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن الصاحب قال له اياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره ❊ أنت والله ثلجة في خياره

ويتضح منه أن المراد بالاضافات مافوق الواحد وان التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اه يس ومثله في الاطول قال الفنري عمارة بضم العين المهملة والخيار القثاء وليس بعربي أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أي أنت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة التامة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر نعم ان جعلت في بمعنى مع فلا قلب اه بعض تلخيص (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال كما في المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عديلا لقوله الآتي وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدني) أي تعينني ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح لان الغمرة في الاصل ما يغمر الشيء من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا اه يس وكتب أيضا قوله وتسعدني قيل المراد أسعدتني لانه أراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام اه فنري (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة في الماء واطلاقه على جري الفرس مجاز كما صرح به العلامة في أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبح الفرس جريه وهو فرس سابح اه والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجري في الماء (قوله حسن الجري) كان الواجب أن يقول حسنة الجري كما عبر به في المطول لان الفرس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالمركوب مثلا وأما تأويلها بالخيل كما في الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفي القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليهما مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفته كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وان أريد به

(ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله)
❊ وتسعدني في غمرة بعد غمرة ❊
(سبوح) أي فرس حسن الجري لا تتعبن راكبها

مؤنث

مؤنث كما أن مالم يميزوا مذكره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقا يؤنث مطلقا كنملة ولهذا قالوا الدليل على التأنيث في قوله تعالى قالت نملة بتأنيث الفعل نعم في المصباح ان ابن الانباري قال ربما قالوا فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب وعليه فما جرّد عن الهاء مذكر والمقرون بها مؤنث كذا في يس وما نقله عن ابن الانباري ويونس ذكره في القاموس ولا يخفى أنه يشكل ما ذكر على تأنيث ضمير الفرس في قوله لا تتعب راكبها كأنها الخ وتأنيث ضميره وصفته في قول المطوّل وأراد أنها فرس حسنة الجري الا أن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش في قوله حسن الجري بأنّ المناسب لقوله وتسعدني الخ أن يقول شديدة الجري لانّ شدّته هو الذي يترتب عليه الانقاذ من العدوّ وأجيب بأنّ المراد حسن الجري لقوّة جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه اشارة الى أنّ قوله سبوح مجاز لانّ السابح والسبوح من سبح في الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أي لانّ نعت النكرة اذا تقدّم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أي دلائل كما أشار اليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أنّ تعدية الشهادة بعلى للمضرة وأجيب أيضا بأنّ الشهادة بنجابة الفرس ضرر عليها لانّ هذه الشهادة توقعها في المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفي سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدّما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قائله الزوزني اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أنّ التكرار ذكر الشئ مرّتين فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذ لابدّ لتعدده من تربيع الذكر فليس في البيت كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لا يكفي مجرّد التعدد في وجود الكثرة بل لابدّ من زيادة على مجرّد التعدد بتربيع مثلا وحاصل ما أجاب به انّ التكرار انما هو في الذكر مرّة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والكثرة تقابل الوحدة فتتحقق كثرة التكرار بمجرّد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر اه سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على ان التكرار هو الذكر الثاني لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هي الزيادة على الوحدة باثنين فأكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لانّ المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح ان الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا في تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضا انّ صاحب القيل لو كان يقول انّ التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى انه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكر درج خسرو وغيره من أرباب حواشي المطول وعبارة خسرو وقال الزوزني هنا تأمل وهو أن

كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعني لها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرّة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر

تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولاشك ان كثرته لاتحصل بذكره ثالثا بل غاية مايحصل به تعدده وهو لايقتضى كثرته فرده الشارح بأن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولاشك أنه يحصل بذكره ثالثا تكراران فتحصل كثرته اه (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم ان المراد الكثرة العرفية التى انما تحقق بالزيادة على مجرد التعدد نقول هى أيضا حاصلة بذكر الشئ ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولاشك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى وغيره (قوله حمامة) أى ياحمامة طائر معروف يألف البيوت أو كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما فى الاطول (قوله جرعا حومة الخ) اضافة جرعا الى حومة الجندل للبيان أى هى حومة الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعا بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهى أرض ذات رمل لاتنبت شيأ) هكذا فى الاساس والذى فى الصحاح انها نفس الرملة المستوية التى لاتنبت شيأ ولما فسر الشارح الجرعاء بنفس الارض جعل المراد من الجندل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقى الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرعا بالمعنى الذى ذكره الشارح اه من حواشى المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه مافى الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بأن ماذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا لاسم الجزء على موضعه وأما أن يقرأ الجندل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على ان أصله جندل بفتح النون فليس بذاك اه سم (قوله ونحوه) أى نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولايجوز فى الهدير ويصح قراءته بالجر أى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا فى حقيقته وهو تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما نقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعى الامر بالتصويت سماع غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت الغير ويخدشه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل تترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا وربما يؤيده انه لم يقتصر فى داعى الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية مايمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مندوحة اه بحرقى وقوله اظهار النشاط أى نشاط تلك الحمامة كمايدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور فى موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعى أى اهتزى واطربى من شهود سعاد وسماع كلامها اه وقوله وربما يؤيده الخ أى لانه

لان المراد بالكثرة ههنا مايقابل الوحدة ولايخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى *) * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لاتنبت شيأ والحومة معظم الشئ والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى من سعاد أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع صوته كذا فى الصحاح فظهر فساد ماقيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل

لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا الملوى فى شرح القصة قد
يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب ويستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته
وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أى فالجمع بين رؤية الحمامة وسماع صوتها
اتم وأقوى فى طرب المحبوبة وانبساطها ورضاها تأمل ووجه السيرامى الفساد عقلا بأن
المحب اذا رأى المحبوب انفعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بأن
من لابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعاد فهى الرائية لا المرئية اه وفيه أن من
الابتدائية تدخل على المرئى أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد
الحكيم شهادة العقل بأنه لو كان كازعم هذا القائل لكان المعنى اسمعى ايتها الحمامة
فانك بمكان تسمعين فيه صوت سعاد مع انه لا يحسن فى نظر العقل طلب التصويت عند سماع
صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم
أن يقول اسكتى وانصتى واصغى اه ومامر عن ابن يعقوب والسيرامى يفيد ان سعاد
محبوبة للحمامة كما انها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه
لانه قد تبين فساده من جهة النقل بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ
فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلا من كثرة التكرار
الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بأنه قد استضعف فى المطول كلام من وجه تنظير
المصنف فى زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع فى فصاحة المفرد بمثل هذا
الكلام فرد ذلك مع قبول هذا ما الوجه له وأجيب بأن الكراهة فى السمع معنى مناسب
للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن
استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على
اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما من
حيث هما لاجهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق
لا يقال التكرار مثل الكراهة فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز
عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل
بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى ندعى اخلاله بالفصاحة أن يكون
الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به أمثلته بل المراد منه صورة
التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تخل بفصاحته بخلاف الكريه فى السمع اه
فنرى بعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحشى الفنرى من حصر
جهة اخلالهما بالفصاحة فى الثقل بانهما قد يؤديان الى الكراهة فى السمع دون الثقل
فيحصل الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه
وبانه احال دفع الخدش بهما اذا حصل منهما كراهة فى السمع على ما تقدم من الاستغناء عن
زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة افاده سم

(وفيه نظر) لان كلا من كثرة
التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهى فى محل رفع كأنه قال وقد وقعت هذه التراكيب فى القرآن مع اشتمال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بيانى كأنه قيل ما مثاله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ (قوله فى التنزيل) وفى السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وما سواها) أورد عليه ان التكرار فى جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بانه انما خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة الحاصلة للانسان فى أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فاذا ثبتت فى محلها وتقررت بحيث لا يمكن المتصف بها ازالتها تسمى ملكة اه سم (قوله كيفية راسخة فى النفس) أفاد بذلك انها من الكيفيات النفسانية وهى أحد اقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسى فى حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة وهى اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات واللذات والآلام ونحوها وهى اما راسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعالا وتهيؤ القبول أثر ما اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ أمثالها أى توالبها اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبقوله فى النفس الراسخة فى الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر فى محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا أو لئلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) أى وان استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال

كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثاني المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى ان مقام التعريف يأبى ذلك وان صح في نفسه اهـ خسرو وقوله الكيفية المركبة كزازة الرمان المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد القهرى أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كمرة الخل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشئ عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على انه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ماذكره شيخنا السيد البليدى في رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصى عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى ان الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم وماذاك الا لفقد الكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجعه وبه يندفع ما اعترض به يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدهم الخ مانصه أى في قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات الى كليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب أيضا قوله الاعرض النسبية الخ مبنى على ان الامور النسبية لها وجود في الخارج حيث أدخلها في العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة انها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهى خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورد تشحيذا

ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا فيخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية

للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبه له هنا ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفي والا فالمعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا انه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر اه ببعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاين والمتى والوضع والملك فالاين حصول الشئ في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا أو متعمما اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم اعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة من الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد امامن يجعلهما من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولهما لانهما من المعرف حينئذ اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات الاربع التي ذكروها اقساما للكيف فليحرر وفي بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة

الاربعة اذلادليل عليه سوى الاستقراء وهو غيرتام اه من يس وكتب على قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انالم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الفنرى (قوله ليدخل فيه مثل العلم) أى بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد مامخلصه والانصاف ان العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من ابعاض المعلوم على التفصيل فهنا علوم متعددة بتعدد تلك الابعاض لاعلم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهنا علم واحد لكن لايقتضى انقسام محله لابالذات ولا بالتبع فالحاصل أن كلا من التفصيلى والاجمالى لايقتضى انقسام محله لابالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا على ماصرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولايخفى انهما لايقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما نعم قوله فى محله لاحاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله فقوله ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا وهى كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعنى ان لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس بصريح فى اخراجه لاحتمال اللام فى حد ذاتها للجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لا كله اذ الظاهر انه لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لانسلم ان هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيق المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء اه قال الفنرى صدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ لاشئ من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر عبر به

وقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير

دون يقدر لمناسبة الملكة لما فى الافتعال من المبالغة ويحتمل انه اشارة الى أنه يكفى ملكة القدرة بتكلف تأمل يس (قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال الفنرى فان قلت أى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح او الذم أو غيرهما ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا اه (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول فى كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفيا جدا اذ لا يتصور الا فى صورة واحدة مثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه برتى (قوله فكما تقول) أى من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة فى الجملة اذ لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة التامة اه فنرى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا فأصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وان كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أفاده ع ص قال سم ان أريد بالشيئين فى قوله فاذا اقتضى الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلا فما ذكره ظاهر وان أريد بهما تأكيدان مثلا لقوة الانكار فما قاله مشكل لان حصول المطابقة بالتأكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة فى الوضوح والخفاء ثم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضا كلام الشارح فى ترجمة الفن الاول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير فى مطابقته لانه فاعل المصدر المضاف وكتب أيضا ما نصه قيل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد فى المعميات فان

عن المقصود) دون أن يقول يعبر فصيحا اذا وجد اشعار بأنه يسمى فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى

رعاية الدقائق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما فى الفنرى وقدمنا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون فى الموهمة للجزئية اه عبد الحكيم وقال الحفيد فى توجيه ايثار مع على فى انما لم يقل فى الكلام لانه قيد الكلام بالذى يؤدى به أصل المراد فلابد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايثار مع على فى اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصار فى الكلام على أصل المعنى فى خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصار أمر زائد على أصل المعنى مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اه بايضاح وقوله فى خطاب البليد أى أو خالى الذهن وقوله بلادة المخاطب أى أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية ألحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما فى علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء للنسبة مبالغة اه فنرى ومثله الخطائى قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فألحقت به ياء النسبة اه أى فمعنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهى ما اختص بالمقام اه سم أى فالنسبة من نسبة الشئ الى صفته (قوله وهو) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيد مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيد مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتى الاعتبار المناسب الذى جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذى اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من يعتبر على طريق المبالغة فى اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هى فى الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذى سيأتى خلافه فى قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه فنرى (قوله والتأكيد) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى ان قولك ان زيدا فى الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أى بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهرى وحاصله أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن

الى أن يعتبر مع الكلام
للمتكلم
الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية
ما وهو مقتضى الحال مثلا كون
المخاطب منكر الحكم حال
يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد
مقتضاها وقولك ان زيدا فى الدار
مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى
الحال وتحقيق ذلك

ذلك المقتضى صادق عليه لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك استدل على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الاول قول السكاكى فى تعريف علم المعانى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فان المذكور الكلام لا الخصوصيات الثانى قول المصنف فى تعريف علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لزم أن يكون الشئ سببا فى مطابقة الغيرله الثالث أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال وانما يعتبر بين الكلام الجزئى والكلى ورد الاول بأن كلا من الكلام الكلى والاحوال مستوفى عدم الذكر فان المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئى وهو فرد من مقتضى الحال الذى هو مطلق التأكيد مثلا وبه يرد الثانى لان اللفظ باشتماله على الجزئى يطابق الكلى أى يوافقه بالاشتمال على جزئيه ويرد الثالث بأنه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها اللغوى الذى هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة فى الكلام مطابقته أى مطابقة صفته لمقتضى الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابقة لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف فى تعريف المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو اللائق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع فى الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام الجزئى من مطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع أن المحمول بالطبع هو الكلى واللائق اعتبار مطابقته للجزئى اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ أقول يلزم عليه أن الاحوال سبب فى مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أى المثال أعنى قولك ان زيدا فى الدار جزئى من جزئيات الخ والكلام الذى يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق

أنه من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا

ولعدم

ولعدم تقدم ذكره أتى بلام البعد (قوله وهذا) أى قولك ان زيدا فى الدار مطابق له أى
للكلام المؤكد الذى هو الكلى (قوله بمعنى أنه) أى الكلام المؤكد الذى هو كلى صادق
عليه أى على هذا الجزئى (قوله على عكس ما يقال الخ) أى على عكسه بحسب اللفظ
والعبارة حيث أسند المطابقة الى الجزئى فى هذا المقام عكس قولهم ان الكلى مطابق
للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلى لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا
فى المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذى هو الكلى اذ المراد بمطابقة الجزئى للكلى صدق
الكلى عليه اه من سم بتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أى اثباته بالدليل فقد ذكر
ثم علة هذا الكلام أى قوله وتحقيق ذلك الخ فراجعه (قوله وهو مختلف فان الخ)
حاصله ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال
المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره
الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا ومن هذا ظهر تساوى
العلة للمعلول (قوله متفاوتة) أى بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه أن
اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضى أمور كثيرة شيأ واحدا
ولذا تذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أى
المعتبر الذى هو الخصوصية وهو علة للعلية أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف
مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أى
التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام
المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه
وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعى الى ايراد الكلام
على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فباتحادهما ذاتا طابق الدليل المدعى
وباختلافهما اعتبارا تندفع المصادرة فتأمل اه يس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة
على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال فى المدعى والمقام الذى يرادفها فى الدليل
فمجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لو قال اختلاف لكان أنسب بعبارة
المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان فى الاستعمال أيضا فأكثر
ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيد مثلا وأكثر ما يستعمل
الحال مضافا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله
بحسب الاعتبار) وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات
مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات
المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب أيضا على قوله
الاعتبار ما نصه أى التوهم (قوله وهو) أى الاعتبار (قوله أنه) أى الحال
والشان (قوله يتوهم) أى مع أن الامر الداعى ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه

وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه على عكس ما يقال ان الكلى
مطابق للجزئيات وان أردت
تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما
ذكرناه فى الشرح فى تعريف علم
المعانى (وهو) أى مقتضى الحال
(مختلف فان مقامات الكلام
متفاوتة) لان الاعتبار اللائق
بهذا المقام يغاير الاعتبار
اللائق بذلك وهذا عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير
بين الحال والمقام انما هو بحسب
الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال
كونه

زمانا) لعله لان أحد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفى المقام كونه محلا له لعله لشيوع المقام فى محل القيام كشيوع المجلس فى محل الجلوس (قوله وفى المقام كونه محلا له) تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا اما باعتبار أن المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام التأكيد أى محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيد فى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أو لانه كان من عادتهم القيام فى تناشد الاشعار وأمثاله فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم اه فنرى (قوله وفى هذا الكلام) يعنى قوله الآتى فقام كل الخ (قوله اشارة اجمالية) وجه كونه اشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذى هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها واقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أى عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أى بأسمها المذكورات من التنكير وما بعده اه سم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يخص شيأ بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده فى المطول ومثله فى الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كما كثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) أى تبيين وتعيين له على ما ينبغى اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال أى فى قوله بمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف فى تقديم ما هو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا ألا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان فى سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله فى الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا انما يأتى فى غير الوصل (قوله يباين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيأ مما عداه مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجمل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام فى أطوله ونحن نقول لما تعورف هذا الاجمال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان

زمانا الورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له وفى هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اى خلاف كل منها يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف

ومقام اطلاق الحكم أو التعلق
أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه
يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة
قصر أو تابع أو شرط أو مفعول
أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند
اليه أو المسند أو متعلقاته يباين
مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين
مقام حذفه فقوله مقام شامل
لما ذكرنا وانما

أيضا بيان جيل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهى الاسناد الذى فسر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق ما نصه أى عن التقييد بما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بملابسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أولا كالمفعول به فى نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بمعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فانه قد يكون له متعلق يطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤكد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لهما أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيد والقصر فى الحكم ان زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثالهما فى التعلق والله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وما ضرب زيد الا عمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمرا الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا ان جاء ومثال المسند اليه المقيد بالشرط القائم ان قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضربى زيدا اذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربى زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمرا رغيفا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا الى الحكم والتعلق ممثلين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيه العلامة قال يس فيه أنه سيأتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فى ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما فى ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم فانه مقصور وبالنظر الى المسند اليه فى الاول والى المسند فى الثانى ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا اه بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع ما نصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاته اه بجربى وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لئلا يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيره فقد يفضى الى الاشتباه اه سم وقوله أعنى سم ابتداء أى قبل الوصول الى قول الشارح يباين مقام حذفه وبالوصول اليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أى صالح وقابل له وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا ويحتمل أن المراد شامل لما ذكرنا من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام التأخير ومقام الحذف (قوله وانما

فصل قوله الخ) أي دون أن يذكره مع الاربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أي باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرّف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه يس (قوله لانه أخصر) أي لان ألف الوصل تحذف في الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل الخ) علة للاظهرية أي لما كان الخلاف في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معيناله بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لايهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا خطاب الخ) أي ومثل المقامين المذكورين في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف اه سم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذة فيه بأن يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين في المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان كذا اوفق مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ولان هذا متعلق بحال المخاطب وما قبله بحال الكلام ولانه أبلغ في الفصل فهو أدل على عظم الشأن اه سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكي أي وكذا مقام ما يخاطب به الذكي مع مقام خطاب الغبي أي ما يخاطب به الغبي وهذا أيضا لا يختص بأجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذكي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلافه اه أطول وأشار بقوله ما يخاطب به الى ما صرح به القمري من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدري وأشار بقوله في القاموس الخ الى اعتراض الشارح في مطوله على المصنف بأنه كان الانسب أن يذكر مع الغبي الفطن لانه المقابل للغبي قال القمري انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ما ذكره الشارح أخص من الفطانة فجاز أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكي البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومه وورود الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكي ما نصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفائدة في التكرار قلنا ذاك البيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار اه خسرو وقيل ان قوله

فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي (ولكل كلمة

ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى علم البيان وماقبله اشارة الى مقاصد علم المعانى أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطرد فى كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن للمحسنات أحوالا ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخلا فى البلاغة ضرورة أنها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغى المصير الى ما ذكره رحمه الله فى شرح المفتاح أن المحسنات داخلة فى علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل كان ايرادها فى الكلام وعدمه على السواء وأوجبت للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة فى علم البلاغة بعض من المعانى من جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتى وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة ايجابها الحسن العرضى الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتهر القول بأن المحسنات توجب الحسن الذاتى بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون ايجابها الحسن الذاتى كايجابها الحسن العرضى فما ذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثانى قلت يمكن أن يقال اقتضاء الحال اياها بعيد خفى فأسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتى ولم يذكروا جملتها فى المعانى بل ذكروا فيه منها ما يكون اقتضاء الحال اياه غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها فى البلاغة لانه علم مما فعلوا أن كونه محسنا لا ينافى الدخول فى البلاغة مع ما تقرر أن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل فى البلاغة ومن المعلوم أن الاحوال قد تقتضى المحسنات اه من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقى بالنسبة الى ما قبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى غيرها اه بحرى وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس الخ يفيد أيضا بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه الصاحبة فى قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى الصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتيين كما سيظهر (قوله مع صاحبتها) لا يتوهم قاصر

مع صاحبتها

أنّ صاحبة الكلمة ماجاورتها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لهامع الموضوعة مقام ليس للمرتفعة معها الامع الاكواب فنقول يكفي للاتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لهامع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوي هي وما يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبتها متعلق بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما كذا في يس (قوله أي مع كلمة أخرى) قيل الاظهر أن يقول أو مافي حكمها ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لاحول ولاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه على وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشئ منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك للمقايسة ولك أن تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها) أي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد اه سم (قوله مع مايشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لهامع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة ليخرج المرادف الثاني أنه لاوجه للتقييد بالمشاركة اذ لاشك أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لهامع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الاخرى تلك الصاحبة في أصل المعنى أولا وقد أطال في شرح المفتاح وأجيب بأنه قيد به الغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وفي الاطول بعد أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقاما للحصر مانصه أي المقام لها الا الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة مالم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لاتشاركها في أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لاتشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض نخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله في أصل المعنى) أي لافي جمعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانهما وان اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط اختلفا في أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله بالشرط) أي باداته اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا يصح العكس اه جربي وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدا موصوف بالموصول والمبتدا اذا كان موصوفا به فانه يقترن خبره بالفاء كما ذكره الاشموني (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس

أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها
(مقام) ليس لتلك الكلمة مع
مايشارك تلك المصاحبة في أصل
المعنى مثلا الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس
له مع اذا وكذا الكل من أدوات
الشرط

ماقبله

ماقبله فان ماقبله بيان لمقام الفعل مع الادوات وهذا المقام الادوات مع الفعل (قوله مع الماضى مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقق وقوعه كأنه وقع اهـ سم كقولك ان قام زيد قمت وفيه أن ان للشك وكون مقامها مع الماضى المحقق ينافى أصل وضعها فالاولى أن يقال لغلبة وقوعه وحينئذ لاتنافى ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدا مثلا فان له مع الخبر المفرد مقاما ليس له مع الخبر اذا كان جملة اهـ بحريى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقد مر أن الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اهـ عبد الحكيم (قوله فى الحسن) أى فى باب الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله فى الحسن مانصه أى بالنظر لذاته اهـ يس (قوله والقبول) أى بالنظر الى السامع والبلغاء اهـ يس (قوله الامر الذى اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فمطابقة الكلام له بمعنى اندراجه تحته أو نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى الاشتمال على مامر (قوله بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بقى قسم آخر وهو أن يكون بحسب ماعرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لماذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا فى القسم الثانى بنوع مسامحة لان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة واما عدم اعتبار مثله فبعيد اهـ يس وكتب أيضا على قوله بحسب السليقة مانصه ان كان المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه فعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لان رعاية الامر الداعى كالانكار سبب لاعتبار الشئ أى التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح) أى لان الفصاحة عند المصنف معتبرة فى البلاغة وبحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ما أورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف وارتفاع الخ اما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لابنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط فى الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سيأتى بأن غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات الحيوانات والجواب بأن المراد التحاقه بها فى مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المقدمتين بما ذكره المحشى وغيره اهـ يس وحاصل جواب المحشى الحفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصح أن يقال الارتفاع

مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى

بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالاضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل فى البلاغة) أى فى بابها الشامل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتى بالفصاحة كما يفيده جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر واندفع الاعتراض بأن الداخل فى البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل ما نصه تفسير للذاتى (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أى من حيث يبحث عنها فى علم البديع لعدم اقتضاء الحال اياها اذ هى من حيث يبحث عنها فى علم المعانى لاقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتى ولذا ذكر الالتفات الذى هو من المحسنات ونحوه فى علم المعانى كذا فى الحفيد وتقدم بسطه (قوله فمقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الاشارة بقول الشارح يعنى اذا علم الخ ولم تجعل الفاء تعليلية لان المناسب حينئذ أن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيده اضافة المصدر) أى باللزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر ما نصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف أى علما قريبا والى أن التفريع فى كلام المصنف عليهما معا لكن حذفت احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هى مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع فى كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا رد القياس الى الشكل الاول أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ما ذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار

الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده اضافة المصدر ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذى ينبغى هو أن يجعل فى كلام الشارح اشارة الى
قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما
قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع
الى اخر ما مر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أى وان لا نقل ان المراد بهما
واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهى أو مطلق لما صدق أنه الخ
أى لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الحصر فى الاخص
على الاخير لتحقق الارتفاع فى فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر فى الاعم من وجه
أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور فى جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور فى الفرد
الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجه والحصر فى
الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا مثلا قولنا ما فى الدار الا الابيض وما فيها الا
الحيوان حصر فى الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور فى جميع الافراد وكذا
قولنا ما فى الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان
حصر فى الاعم فظهر أن الحصرين اللذين فى كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية
من وجه أو مطلقا الا انهما باطلان على تقدير الاعمية من وجه والحصر فى الاخص باطل
على تقدير الاعمية مطلقا ولئن سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين
لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على
الاخير فى حيز المنع لجواز انحصار الارتفاع فى نفس الامر فى كونه بالمطابقة للاعتبار
المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت
فى نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم الوجهى وجواز أن
يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا انما هو الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى
للحصر فيه المقابل للجزء السلبى للحصر فى الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر
فى الاخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفى فاذا قلت لا يتحرك
الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابى للحصر الاعم وهو ثبوت التحرك
للحيوان مقابل للجزء السلبى للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات
الجزء الايجابى للاعم التحرك للحمار مثلا ونفى الجزء السلبى للاخص اياه فافهم وأورد
عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين فى لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا صلاة الا بالطهور
ودفع هذا بأن الحصر فى الحديثين اضافى أى بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم
الطهور والحصر هنا حقيقى لان مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا
بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها اذ الغرض
أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود لارباب التدوين من مثل هذه
العبارة ذلك يندفع الوجه الاول أيضا من وجوه التنظير لوجوب وجود المحصور فى جميع

فقد علم أن المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحد
والا لما صدق أنه لا يرتفع الا
بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا
يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ماذكر من بطلانهما على الاولين والحصر في الاخص على الاخير مبني على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الايجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمعترض للابطال جزؤه السلبي اذا عرفت هذا فنقول الجزء الايجابي للحصر في الاعم ينافي الجزء السلبي للحصر في الاخص والجزء الايجابي للحصر في الاخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الاعم حتى يتطرق للحصر في الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الاخص على التقدير الاخير أعني تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهي فالايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فلهذا ابطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص على تقدير الاعمية مطلقا والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديري التباين والعموم الوجهي اه هذا خلاصة ما في الاطول وحواشي المطول فاحفظه وكتب أيضا قوله والا لما صدق في كلامه مسامحة حيث أدخل اللام في جواب ان وانما تدخل في جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانهما اختها في التعليق ووقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين اه يس (قوله فليتأمل) قال لامكان المناقشة في الملازمة بأن يقال ان اتحاد المطلوب بأن اتحادهما مفهوما كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا أحد الامرين اتحادهما في المفهوم أو تساويهما في الصدق لا خصوص اتحادهما في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو قيل ان التفريع للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يمتنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه فلا يحيد عنه أو ان الفاء فصيحة أي اذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شئ كذا في الاطول (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اه سم ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافي بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أي الذي هو الكلام الفصيح اه سم (قوله يعني) في بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اه سم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لا قتضاء

(فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعني أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام

فليتأمل

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه

المقام اياها كالتأكيد بالنسبة للانكار وكالايجاز فى الضجر وكالاطناب فى المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق بزيادة الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول مانصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لاخراج شئ ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب نبه عليه ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز فى الاطول تعلقه بالمعنى مخففا ومشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب الشئ الا عن شئ يصح أن يتصف به اذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار وانثه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدما لما يطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع ق (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثيرا ولا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وانه كان يجب حينئذ تأنيث كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكر فباعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا الظاهر انه خاص بالمصدر المؤول بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانصه أى لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أى هنا (قوله من صفة الاحيان) أى وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانصه فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله وما لتأكيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه جرى (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أى تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق كما فى سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه

سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله فى أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما فى المطول من ان بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أى فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفى الشئ الاعلى والاسفل (قوله وهو أن يرتقى) أى ذو ان يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهى المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال فى الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بهذين الامرين فمن اتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجعه (قوله عن طوق البشر) أى طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفنرى قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الاعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها فى أعلى المراتب الا أن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الاعلى وما دونه مما يقرب منه وأيد ذلك فى المطول بان بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات فى البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منها فى الطرف الاعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد

فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى للبلاغة (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى منه عائد الى أعلى يعنى أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه

الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اه بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفنرى يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وههنا كذلك كما يظهر من احتياج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو أعلى افراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ماذكره هو مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ماذكر بأن يكون أحد الكلامين ابعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدا بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فنرى اه سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر وبلزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذ يحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشرى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كلمتين أو كلمات متفاصلة اذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لا سيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهونية الامرين نظر ثم نقل عن مغنى اللبيب تجويز ما أجازه الشارح فجوز فى زيد فى الدار وعمرو وعطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال فى المغنى فان قلت لو صح ماذكرته لصح زيد قائمان وعمرو قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اه سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى

الفرد الذى لافرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولابدّ من تقدير مضاف على هذا أى ذوحدّ الاعجاز وكذا على الاول أى حدّذى الاعجاز لانّ الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لاالاعجاز (قوله يعنى أنّ الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع مايقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع مايقرب منه) عبر بمع مع أنّ عبارة المصنف الواو ومع أنّ الانسب بقوله كلاهما الواو اشارة الى اعتبار المعية وان حدّ الاعجاز الاعلى ومايقرب منه معاقتنبه (قوله لايكون من الطرف الاعلى) مبنىّ على أنّ المراد الاعلى الحقيقىّ وهو الطرف الجزئىّ الذى لاينقسم ويمكن أن يراد به الكلى المقول بالتشكيك الصادق على مايقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أنه يصح أن يراد بالطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحدّ الاعجاز أى نهايته التى لامرتبة للاعجاز فوقها وبمايقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر فى قوله وهو حدّ الاعجاز ومايقرب منه لانّ الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوص حدّ الاعجاز أى نهايته ومايقرب منه بل مايشملهما ويشمل مبدأ الاعجاز ومافوقه ممالم يقرب الى حدّه من المراتب الوسطى وليس فى البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع بالافراد لايخلو عن ضعف اذلايحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمرو والى غير ذلك هذا ايضاح مافى الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أنّ نوع الاعلى يشمل صنفين حدّ الاعجاز ومايقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ماذكره بين أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقى كما أنّ الاسفل مراد به الاسفل الحقيقى بدليل تفسيره بأنه مااذا غير الخ (قوله وأسفل وهو مااذا غير الخ أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى مادون الاسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على مادون الاسفل انه دون الاعلى وأجيب بعموم مافى مادونه بمعنى انّ كل مرتبة دونه غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذممادونه الوسط و بتغيره اليه لايلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأنّ المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى مانصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله مااذا غير مانصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى فى عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحا سم (قوله عن محالها) هى الحيوانات (قوله بحسب مايتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص فى مخاطبة من لاتناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك

يعنى أنّ الاعلى مع مايقرب هو حدّ الاعجاز ومايقرب من حدّ الاعجاز وفيه نظر لانّ القريب من حدّ الاعجاز لايكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح (وأسفل وهو مااذا غير) الكلام عنه (الى مادونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة)

الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ماتفق مانصه ما مصدرية أو موصولة أى بحسب ماتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أى كما فى مقام يقتضى تأكيدا شديدا ومقام يقتضى مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كما لو روعى اعتبار واحد وروعى أكثر والبعد من أسباب الخ كما لو انتفى الثقل بالكلية فى موضع وبقى منه شئ يسير لا يخرجه عن الفصاحة فى موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة فى الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أى فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا وبعضها أكثر أو فى عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هى والبعد معطوفان على المقامات (قوله آخر) يغنى عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التى جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء التصرف فى جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف آخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا أوقع صفة للوجوه اه فنرى وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ مانصه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن فى الكلام ولا نظر الى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهى الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أى أولا (قوله حسنا) أى عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما جعل المتكلم موصوفا بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم فى العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفنرى وقد يقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لان هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته

متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

لا البلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق بملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة في الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أي في وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كالامر والنهي والمدح ونحو ذلك بأن يقدر على تأليف أمر بليغ ونهي بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الانواع قال الصفوي على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وان ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وان يعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اه سم ثم ذكر أن هذه العناية أعني ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة اه بايضاح قال يس وفي قوله على أن الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفي في تحققها وقال في الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أي بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تفريع المعلوم الا أنه فرع العلم مبالغة في ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف أي البيان كما هو العادة كأنه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اه أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أي التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالمتواطئ (قوله مطلقا) أي بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوي) أي لا بالمعنى الاصطلاحي لثبوته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوي ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفي لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف في نفي اللزوم وان كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أي ليس كل فصيح

مما تقدم (أن كل كلام بليغ فصيح ... فعلم) كلاما كان أو متكلما بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون

للنفى أعنى لاعكس ويتضمن تفسير العكس المنفى بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الملازم للنفى فى الاثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ماذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع ق (قوله فى الكلام) تبع فى هذا القيد الايضاح والاحسن تركه حتى يعم البلاغة فى المتكلم أيضا ح ف وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثانى ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أى ما يجب) أى احتراز وتمييز للفصيح عن غيره وكتب أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر بمعنى اسم المفعول أى المرجوع اليه ورد بأن المناسب للمتن أن يحمل على المعنى المصدرى أى بقرينة كلمة الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه وقوله أى المرجوع اليه أى ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هى أى البلاغة أى الذى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لا ل الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن من غلط الحفيد فى تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغالط وقوله ورد أى ما صنعه الشارح بأن المناسب للمتن الخ أى لان ما يجب أن يحصل الذى هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلام وقع لا الى الا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب مآل مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤل الى أنه أمر ضرورى فيها الا أن الانسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والا لربما الخ كذا فى كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ فالمرجع الذى هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما فى قولهم مرجع الجدال الى فساد القلوب (قوله الى الغنى) أى يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشارح * حتى تجود وما لديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شئ يجود به وان لم يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أى وجود الاحتراز اه ع ف وكتب أيضا قوله الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا فى تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحته وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لانه خطأ فى كيفية التأدية فالاحتراز عنه

لا حال ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) فى الكلام (مرجعها) أى ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطا فى تأديه

الاحتراز عن الخطاف كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اه ع ق (قوله والا لربما أدّى الخ) فيه اشكال لان النفي ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ في التفريع أن يقول فيكون بليغا يعني واللازم وهو كونه بليغا باطل فيبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول ويجعل ربما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختيار الثاني ويجعل ربما للنفي مجازا لما بين النفي والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفي منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفي النفي اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤدّ المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا أدّى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أي مع أنه ليس بليغا أو يختار الشق الثاني بجعل قوله والا لربما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أي واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفي كون الاحتراز مرجعا حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدّى المراد بكلام غير مطابق أي ويكون بليغا وفي الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا لما مرّ في تعريف البلاغة فما مرّ يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذي هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما قوله والا لربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفي في والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا بربما المجعولة للنفي في الثاني لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضاح ما في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والا لربما أورد الكلام الخ وكتب أيضا قوله والا لربما الخ أي والا يوجد الاحتراز بأن انتفى وأدّى الكلام اتفاقا كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق أي وأمكن أن يطابق اتفاقا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذي في الحفيد على احتمال رجوع النفي في والا الى وجود الاحتراز بأنه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مرّ فقول الشارح غير مطابق أي مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أي

(المعنى المراد) والا لربما أدّى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا الوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه

معرفة كما أفاده فى المطوّل وكتب أيضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه احترازا وأما معنى فلانّ التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتمييز فى الخارج بأن يتكلم به فصيحا وهو المراد الا أن يقال المراد التمييز فى الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم أنّ المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما فى الحفيد لكن كلام الشارح فى مطوّله بل وهنا حيث يقول بعد يعنى أنّ من تتبع الى أن قال علم انّ ما عداها الخ يفيد حمل التمييز على العلم وكذا كلام الاطول وأما ما استدل به فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق تمييز وقال الحفيد فى حواشيه على المطوّل ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلى أى ايراد الكلام فصيحا اشارة الى أنّ بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين (قوله والا لربما أورد الخ) أى وان لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب أيضا قوله أورد عبر هنا بأورد ولا بأدى لانّ الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام (قوله ويدخل فى تمييز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله اللفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار قلت قصد بذلك تبع ما صنعه المصنف فى الايضاح اشارة الى أنّ البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أوّلا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض (قوله والثانى الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم البيان فالاول فى الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والثانى فى التنافر والثالث فى التعقيد المعنوى وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطا فى التأدية فلم يبين شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم المعانى (قوله أى تمييز الخ) وهو بالتفصيل خمسة تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أنّ كون ما يبين فى العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين فى العلوم المذكورة فأمر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوى لا بمعنى أنّ لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه لافادتها معناه كما أنّ لفظ نعم جملة بمعنى أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشرى ومن تبعه فى مثل ذلك اه سم قال يس ما ملخصه كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشرى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشاف حيث قال فى الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار

والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد ومنادون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اه وذكره السعد عند قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطيبي صرحا فى هذا الموضع بأن من التبعيضية اسم كعن فى قوله من عن يمينى مرة وأمامى اه (قوله ما يبين) أى تمييزات بين متعلقها فى علم متن اللغة الخ فكلمة ما لف مجمل وما بعده نشر له والشائع فى هذا النشر كلمة أو فصح الحل فى منه ما يبين الخ واندفع الاعتراض بأن الاولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها الخ أن تقدر هذا المضاف بعد من أى والثانى من متعلقهما الخ وان تقدر تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز ما يبين الخ وقوله فصح الحل أى بتقدير المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أى بجعل ما لفا مجملا وما بعده نشر له وقوله الاولى الواو أى لان أو لاحد الشيئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفى سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما نكتبه على قوله أو فى علم الصرف (قوله فى علم متن اللغة) أى أصلها اه سم وكتب أيضا قوله فى علم متن اللغة عبارة ع ق منه ما يبين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو ومثلا تعلقت بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابة) قال فى المطول أعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وقال هنا يعنى به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابة يحتاج الى تقدير أى كتمييز ذى الغرابة عن غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لا بد منه فى قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغرابة الكاف استقصائية وكذا يقال فى قوله الآتى كمخالفة وما بعده (قوله أى معرفة الخ) لو حمل العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم الخ (قوله لان اللغة) المراد لان علم اللغة لان العلم هو الذى يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهى الالفاظ الموضوعة للمعانى اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أى لانها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جربى وكتب أيضا على قوله أعم مانصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما فى الاطول وعلى قوله من ذلك مانصه أى من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج الى تقدير مضاف أى متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله يعنى الخ) هذا لا يختص علم اللغة بل يجرى فى الصرف والنحو فلعله ترك التنبيه عليه فيهما لعلمه بالمقايسة وكتب أيضا قوله يعنى الخ أى ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم

(ما يبين) أى يوضح (فى علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة

هذا غير سالم أو هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج في معرفته الى تنقير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فنرى (قوله علم أن ماعداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنقير) أي زيادة بحث لعدم وجدانه في الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أي على وجه بعيد كمسرج (قوله ماقيل) القائل الزوزني وكتب أيضا قوله ماقيل أي اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين في علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج في معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أي لا يقال في بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ أي فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أي أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذي يبين في علم متن اللغة مغاير لما يبين في التصريف الخ والجواب ان أو للتقسيم والمراد بما يبين نوع كلي والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين في علم متن اللغة وقسم في التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أو في علم الصرف اعترض عليه بأن المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بأنهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ماعدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فنرى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام اه حرنبي (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنا وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) رد عليه بأن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو والجواب أن نسبة التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بأن يدرك بمعنى يحصل بالحس أي بالذوق الصحيح الذي هو كالحس في الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أي الذوق السليم الذي هو مثل الحس في الادراك أو مراده الحس الباطني وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتنافر) أي تنافر الحروف (قوله ما يبين) أي التمييز الذي يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو للتقسيم فاندفع ما في الحفيد اه (قوله فقد سها الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ما عدا التعقيد المعنوي بل بعضه اه سم

علم أن ماعداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد ماقيل انه ليس في علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة (أو) في علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجلل مخالف القياس دون الاجل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ماعدا

التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) أي عن الخطا في تأدية المعنى المراد (علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى) الاول علم المعاني و(الآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

(قوله التعقيد المعنوي) أي تمييز التعقيد المعنوي اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تمييز السالم) أي متعلق تمييز (قوله بعضه مبين في العلوم المذكورة) أي مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه يدرك بالحس أي يدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان في الحروف أو في الكلمات وقوله وبقي أي من المرجع وكتب أيضا قوله وبقي الاحتراز الخ والاحتراز الخ أي غير مبينين في علم ولا مدركين بحس فمست الخ (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) أي الذي هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني واحترز بالمعنوي عن اللفظي فانه لم يبق غير مبين في علم بل هو مبين في علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أي لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما في الجربي (قوله علم المعاني) ان أريد القواعد فالامر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أي فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أي عن الخطا الخ) أي لا عن الاحتراز عن الخطا كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أي لان الاول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعاني هو ما يحترز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أي عن الخطا دفعا لهذا التوهم ولو عبر بيعني دون أي كما عبر في المطول لكان أنسب هذا وقال الغنيمي الاولى في تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أي وما يحترز به عن متعلق الاول ومتعلقه هو الخطا في التأدية تأمل (قوله لمكان) أي لوجود اه جربي فهو مصدر ميمي من الكينونة (قوله مزيد اختصاص) أي تعلق فاندفع ما قيل ان الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما ملخصه أن مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد زائدا على أصل المراد وتمييز الفصيح من غيره فالشيء الاول لا يكون الا بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة له التعبير بمزيد والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والصرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أي لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لا صلة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما في ع ق (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه تسمية الاول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام

لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فالمتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فللبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولا خفاء فى تعلق الفنون به تحديدا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أو لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ملخص من سم ويس وغيرهما

(الفن الاول علم المعانى) قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

(الفن الاول علم المعانى)

قوله الفن الاول لما ذكر ماصدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها وهو ما يحترز به عن الخطا فى التأدية فقال الفن الاول علم المعانى والاخبار عنه بأنه علم المعانى ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما الى الاخبار لطول العهد فتجرى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب أيضا قوله الفن الاول علم المعانى فيه أن الفن الاول ألفاظ لانه جزء من المختصر الذى هو ألفاظ كما مر وعلم المعانى معان فكيف صح الحمل ويجاب بأن الحمل على طريق الاسناد المجازى من اسناد ما للمدلول للدال بناء على أن المجاز العقلى لا يختص باسناد الفعل أو ما فى معناه بل يكون فى غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان كان فى الاصل مصدرا ليس المقصود به المعنى المصدرى أو فى الكلام حذف مضاف اما فى الاول أى مدلول الفن الاول الخ أو فى الثانى أى دال علم المعانى ولك منع أن الفن الاول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف فى قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أى ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر هنا وهو علم المعانى أعرف من المبتدا لاضافته للعلم فهو فى رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا بجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا يمنعه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زيد وانما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبرا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعانى من اضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من فى الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب اى متصلا به وملخصه أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا فى الفنرى ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره فى شرح الكشاف فى قوله صلى الله عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعنى أن علم المعانى ليس جزأ للبيان

حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر فى البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الايراد الذى هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى فقوله لكونه منه أى لاجل أن علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضعا كذا فى الحربى وكتب أيضا على قوله بمنزلة المفرد الخ مانصه بجامع التوقف على كل (قوله لان رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه بحربى وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعانى لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لاماسبق اذ لا يتوقف علم المعانى وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله معتبرة فى علم البيان المراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذى هو ايراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخى وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هزيل الفصيل اه سم (قوله فى طرق) أى بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعانى وأسماء العلوم المدونة نحو المعانى تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حالك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التى هى القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطلقوا على الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعانى بأى معنى يؤخذ اه أطول لكن الحمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى علمه ادراك يدرك به ولا يخفى مافيه ولعل هذا هو الداعى للشارح الى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة لان كل علم ملكات لا بوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه واعتباره ويمكن دفعه بتكلف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وماذكره من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة منه كما اذا حفظ من شواهد المسائل ما يفى باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف

الاحوال

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (وهو علم)

الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فملكة الاستحصال خارجة من قوله علم فهى ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على المطوّل ومراده بلاغة المتكلم (قوله أى ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضى أن من علم مسائل المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعانى بمعنى حصول مسائله له لا ينافى نفيها بالمعنى الآخر أعنى الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أى ملكة لا يقال تعريف علم المعانى بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعانى والعكس لانا نقول جهة التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصوّر لأخذها فى تعريفه فلا يتصوّر بدونها وكتب أيضا قوله أى ملكة يقتدر بها أى العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهى الموصوفة بهذه الصفة لأنها معتبرة فى مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار فى توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما فى التلويح اه عبد الحكيم وقوله لأنها معتبرة الخ أى فى كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أى بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقدور عليها بتلك الملكة كما فى الفنرى مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلى مستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوّز الفنرى أن يكون المراد بالادراكات الجزئية ادراكات الاصول أى الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل فهى جزئيات اضافية ولا توسط على هذا * بقى شئ آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التى قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة فى قوله الشارح الآتى أى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية لان الاولى عبارة عن القضايا التى موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد فى هذا التركيب والتأكيد فى ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أوّلا يقتضى أن المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضى أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار الذى هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات

أى ملكة يقتدر بها

الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلي أو في الكلام حذف وتأويل أي ادراك مدركات جزئية أي على استحضار ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهة الى أنظار دقيقة في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الائمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يحوج الى ارتكاب استخدام في قول المصنف الآتي وينحصر في ثمانية أبواب ولانه أشيع في العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر في لفظ العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلومة) أشار به الى ان العلاقة في اطلاق العلم على القواعد التعلق وانه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله في الجزئيات) أي في ادراكها تصورا لها أو تصديقا بأحوالها أي واستعمالهم العلم في ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بأحوالها أفاده في الاطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد الجزئي مثلا الذي في قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه ومن على بابها للتعدية ان جرينا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على أن المراد به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لا حاجة لفرد الثاني الا أن يجعل صفة اهـ سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله من تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شئ واحد كالحلو من محل حلو حامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال الشنوانى وقد يترك في مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اهـ ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أي فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اهـ سم (قوله يوجد منها) أي يرد علينا من هذه الاحوال اهـ حربى وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حاول ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اهـ حربى أو بالاصول والقواعد (قوله

على ادراكات جزئية ويجوز أن يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال (يعرف به احوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب

وماأشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جربى وقوله مما لابد منه في تأدية أصل المعنى المراد أى على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لايتوقف أداء اصل المعنى عليه كالادغام اذ لوقال زيد أجلل بالفك كان مؤديا الاصل المعنى تأمل وكتب أيضا قوله وماأشبه ذلك مما لابد منه الخ أى من حيث انه لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمورا لابد منها فى تأدية أصل المعنى المراد كأحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعانى لان بحثه عنها الامن حيث انه لابد منها فى تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها واعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بذا التى للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التى للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التى لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعانى (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مبنى على المشهور وأما على ماحققه من أن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ الا بالحيثية المرادة وكعلم البيان بعينه فتدبر اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا الامن حيث ان بها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والالم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لانها حينئذ من أفراد المعرف كما حققه الشارح فى شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ مانصه أى لان علمها من أفراد الخ (قوله يعرف به هذه الاحوال الخ) أى يصدق بأن هذه الاحوال بها طابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة الذى يرشد اليه مابعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده (قوله من حيث الخ) أى لا أن علم المعانى معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور ان ليس الخ اه جربى وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيآن العلم الذى يعرف به معانى تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما فى الشارح (قوله ان ليس علم المعانى الخ) أى كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقدير أن يكون علم المعانى ملكة يتصور بها معانى التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعانى المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معانى الخ والجواب أنه على حذف مضاف أى عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعانى المذكورة حين يراد به المسائل اه سم وكتب على قوله على هذا التقدير مانصه أى تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أى بقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التى يبحث عنها فى علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه

وماأشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه

الهيئة) واذا اعتبرت من تلك الهيئة كانت من علم المعانى اهـ ع ق وكتب أيضا قوله من هذه الهيئة بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها يحترز بذلك عن التعقيد المعنوى اهـ ع ق (قوله الامور العارضة الخ) أى فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التى أضيف اليها المقتضى كالانكار لان تلك ليست أحوالا للفظ بل للمخاطب (قوله على ما أشير اليه فى المفتاح) أى فى تعريف علم المعانى منه حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فهذا يقتضى أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذى يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذى يذكر هو الكلام الجزئى لا الكلى ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورية التى هى من أوصاف الكلام كما فى عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله وصرح به فى شرحه) أى صرح به شارحه العلامة فى شرحه قال الحفيد لا يخفى أن تصريح المفتاح أولى بالقبول من تصريح الشارح اهـ ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التى صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح فى كلام المفتاح غاية الامر أنه فى كثير من المواضع ظاهر فى أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتنكير) أى وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ما سبق (قوله على ما) هو راجع للمنفى وقوله عبارة المفتاح أى فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى الحال المقتضية لذى التأكيد الخ (قوله والا لما صح الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول له قاله ع س اهـ سم وما قيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق رد بأنه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا التعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المطول عن الشارح بأن هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذى عقل فانه لا يقال

الهيئة والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال

وجود الحسن في زيد سبب لان يتصف به ويشتمل عليه اه (قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اهسم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استفهامية لا جزأ من أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادي العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من المسند والمسند اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال للكلام لأن أحوال الجزء من أحوال الكل فصح اندراج أحوال الاسناد في أحوال اللفظ العربي وصح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد في الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع أن المحقق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من أجزاء موضوع الفن * بقي شئ آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال كالتأكيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ما لحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة أنه متعجب بل هي عارضة للموضوع الذي هو اللفظ العربي لامر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن عدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة هذا ايضاح ما في الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحيوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام جزأ من المعروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشئ لخارج أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة أنه جسم أو لخارج مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن

لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع ما في الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جعله خبرا ثانيا من تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جريانها في كل لغة اه سم (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أي عبارة متعلقه الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلابد أن يكون المنحصر فيها ألفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار الكل في الأجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه في مدلول ثمانية ابواب أو المسائل فالتقدير وينحصر العلم أي عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك ان تستغني عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاولين بجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها الالفاظ (قوله المقصود من علم المعاني) من تبعيضية والمراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشئ خارج عنه كما في قولهم المقصود من النكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما في الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقي علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي من علم المعاني لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة الاتصال فاندفع ما في الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو أي المقصود علم المعاني فتكلف لا حواجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد في قوله الفن الاول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا بالايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اه فنرى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدأ محذوف أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر أو هي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال الاسناد الخبري ونحوه للتخلص من التقاء الساكنين ولا اشكال في العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد في قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله في الأطول لان الذي قصد عدة مجموع

لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب) انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات والا لصدق علم المعاني على كل باب (أحوال الاسناد الخبري أحوال المسند اليه أحوال المسند أحوال متعلقات

المعطوف

المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسم الجملة من المسائل وقيل سكون الاسماء قبل التركيب وقف لابناء اه يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لزم اضافة الشئ الى نفسه اه يس وما ذكره ينتقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا حل معنى لا حل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لامحالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحول اليه ويشتمل خبران وخبر لا فى قوله لامحالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمعنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لا أنها صفة لها متحققة فيها فاندفع ما يتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما درج عليه الحفيد وقال الفنرى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لا أنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بأنه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح فى قوله وهو تعلق احد جزأى الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أى فلابد من تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئة مقتصر فيه على الايقاع والانتزاع المختصين بالخبر لكن لا يخفى ان ما درج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنرى والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم بل ذلك شأنها بدليل ما ذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق) أريد به النسبة الحكمية أى ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه

الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر

وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لاحد الطرفين فلا يلائم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اهـ سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود اهـ جربى وكتب أيضا قوله ايجابا أى تعلق ايجاب ويحتمل ذا ايجاب والا فالتعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا كما فى الفنرى وذلك لان الايجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك أن لا وقوع (قوله كما فى الانشائيات) اذ لا سلب ولا ايجاب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب اهـ ع س وكتب أيضا قوله كما فى الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) أجيب بأن قول المصنف والانى للمقيد أى للنسبة لا للقيد أى الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع أن الغالب رجوع النفى الى القيد اهـ حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفى (قوله التقسيم) أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لنسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافى أن المراد به النسبة الخارجية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ) فان الخارج فى هذا القول أى قول الشارح أى يكون الخ بمعنى نفس الامر اهـ يس و سم وكتب أيضا قوله خارج أى عن الكلام سواء كانت فى الذهن أو فى خارجه اهـ جربى فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضا قوله ان كان لنسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج اما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة كلامية أى مفهومة من ذات الكلام وهى طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية وهى الطلب النفسى للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالهما به وأثبت جميع ذلك فى الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه

بحيث يصح السكوت عليه
سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما
كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع
المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه
عنه خطأ فى هذا المقام لانه لا يشمل
النسبة فى الكلام الانشائى فلا
يصح التقسيم فالكلام (ان كان
لنسبته خارج)

لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته
لان وضع الخبر للمطابقة واحتمال عدمها احتمال عقلي نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لامر
وانه في الموجبة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي
عدم مطابقتها فالقصد في زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفي زيد ليس بقائم الى
أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع تم كلام الشارح لكنه جعل اللا مطابقة ايماء الى
الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق ان النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن
نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فعني ثبوت الخارج لها كونه تحكيها ونسب
الانشاآت ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر او غير
ذلك اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيره من
أن لجميع الانشاآت خارجا ينبغي أن يستثني منه ضو بعت واشتريت اذ لا يظهر ان لها
خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك
مثلا اه وفي الآيات البينات عن الصفوي ما يؤيد ما في الاطول من التحقيق حيث
قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما صادق
واحتاج الى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف في شرح الفوائد حيث قال اعلم
أن كل أمرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت
أو الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر الموضوع على صورة ذهنية على
وجه الاذعان تحكي تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير
قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلا مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى
وفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع فبالضرورة تكون الصورة موافقة
للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكي فهما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا
كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفته اياه فيها ولك أن تقول الحالة الحكمية
المعبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طابقت في
الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والا فكذب والتغاير
الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الا أن فيه تكلفا فظهر صحة
حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية
الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول
الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللاوقوع سواء
أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيقي
على الاول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب
ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحققت كان صدقا

والا فكذبا قلت هو موضوع لنسبة الطلب لالمابين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبرا وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لأنه بالذات يدل على صورة تحكى ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكى ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ماحققه شيخنا قول من قال الانشاء ماحصل مدلوله خارجا به لابدونه أى على وجه أن يكون مدلوله ماهو حكاية عنه فلا ينافى أنه متحقق بدونه فمدلول اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لاماهو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب مدلوله مايحكيها وان تحققت بدون اضرب فى نفس الامر وقوله والخبر ماحصل مدلوله خارجا بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذى هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقى والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضا على قوله لنسبته مانصه المفهومة منه (قوله فى أحد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لمايتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ لانسبة خارجية لها فى الحال اه فنرى (قوله أى يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أى يكن لانه تفسير للمجزوم محلا اللهم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلى مجوزا لمخالفة المفسر والمفسر ولو قال أى كان الخ لكان واضحا (قوله أو سلبية) أى تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو زيد ليس بقائم أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم وبهذا التقرير يعلم أنه لامخالفة فى كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية لان معنى كونها دائما ثبوتية انها دائما تعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لاينافى كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصد مطابقته اولا مطابقته وكتب أيضا قوله يطابقه أو لا يطابقه فى المطابقة صورتان وفى عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أى النسبة الخارجية اه بحرى (قوله أى فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذى فى الاجمال وكتب أيضا قوله فالكلام خبر أى من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه فنرى ويسمى دعوى أيضا من حيث انه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لاخارج للانشاء اه فنرى وهذا مجاراة لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج فى الخبر عدمه فى الانشاء وأن قوله تطابقه أولا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع اما اذا جعل المراد تقصد مطابقته أولا مطابقته وان مدار الفرق القصد فى الخبر وعدمه فى الانشاء فالنفى راجع الى القيد الثانى أعنى تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الخبر والانشاء أن

في أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أولا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أى فالكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته

الكلام الخ وحاصله ان للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ رمز الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهرى ليس بتحقيق وانه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أو لا تطابقه أى تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى توجد فالعطف تفسيرى أو تفهم فمغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين) أى تطابقه أو لا تطابقه فصب نفى القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما فى الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد فى جانب الخبر تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد المطابقة أو عدمها فى الخبر وعدم القصدين فى الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ) ينبغى أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصله أن هنا النسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبته فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر اذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المتخيلة (قوله لابد أن تكون الخ) لا فائدة فى هذا الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هى الحاصلة فى الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك البارى ممتنع ونحو ما سوى الواجب تعالى ممكن مما موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه لا يقطع النظر فى القضايا الذهنية عن الذهن اذ لا وجود لها فى خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لابد وأن يكون) الواو زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لابد أن يكون أى لابد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أى

بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك

المحمول ذاك أي الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذاك أي مثلا لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فان النسبة فيها اللزوم لا ان هذا ذاك اه يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع اذا كان صادقا أو المقصود ان هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب اه يس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شيء به يتم البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعني وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا الاستدلال (قوله ان النسبة) أي الخارجية (قوله من الامور الخارجية) أي الموجودة خارج الاعيان كما عند الحكماء وقوله أو ليست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج والعيان كبياض الجسم فمعنى الخارج الذي نسبت اليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الامر وليس بمعنى الاعيان أي الاشياء المعينة المشاهدة اه حفيد بايضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال في الاطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الامور الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والامر الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققه والفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفا للوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده ففي قولنا زيد قائم في الخارج جعل الخارج ظرفا لثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا في الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهن الذي هو اسم للامر الموجود في الذهن فمعنى كون الشيء موجودا في الخارج والاعيان أنه واحد منها وفي عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج نعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في

ألا ترى انك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج

الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أى المحققة فى الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق فى عد الابواب اجمالا واللاحق فى ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الاول أن المتعلقات تكون للمسند اليه نحو الضارب زيدا جاءنى وضربى زيدا أحسن الثانى أن المسند لا بد له من المتعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنه لا يلزمه لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه الخ اه يس وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثانى بأن فى العبارة حذفا والتقدير كما فى ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا) أو ما فى معناه أراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبما فى معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أولا كحروف التنبيه وأسماء الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثانى اصطلاحا لم يقل ومعناه اه ملخصا من الفنرى والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال فى المطول لان الانشاء أيضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات اه قال فى الاطول وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفى وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل كما فى بعت أو حذف كما فى اضرب فان أصله تضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أى بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت بأخرى) أى وكانت مما تقبل العطف فى أداء أصل المعنى فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب واندفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست من الوصل والفصل فى شئ بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذنيب باب الفصل والوصل الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به اه من الاطول (قوله اما معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الايجاز والاطناب على

(والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به

ماذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اهـ أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اهـ أطول (قوله على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال فى المطول لان مالا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا اهـ قال الحفيد فى حواشيه على الشرحين هذا مبنى على أنه يجب فى الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال فى الاطول وفيه أى فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون فى الكلام مالا يقتضيه الحال نعم لا فائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان فى الكلام البليغ أولا لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اهـ مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله لا حاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اهـ فنرى وقوله التنبيه أى لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة اهـ يس (قوله هذا) أى قوله والحصر الخ وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اهـ سم (قوله لا طائل تحته) عبارة ع ق ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره اهـ (قوله لان جميع ماذكر الخ) يظهر أنه علة لمحذوف أى وذكر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لان الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب باحوال الجملة حتى يقال هلا أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد هلا بوب باحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه باحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق وذكر ع ق أن سبب افرادها صعوبة أمرها لكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد لخصناذلك فى الشرح) عبارته فيه فالاقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة أو فضلة والعمدة اما مسند اليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه

والمسند

عن التطويل على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه اما هى من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب فى هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها أبوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح

والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خاصا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال مالا يختص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا (قوله تنبيه) عبارة ع ق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا تنبيه فى تفسير الصدق والكذب وفى ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال حينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد الفعل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف فى التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار فى الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس فى الخبر فقيل ينحصر فى الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب الذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقته الخ اه بحروفه (قوله على تفسير الخ) ينبغى تعلقه بمحذوف أى دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان فى الاصل مصدرا الا أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أى مفسرهما ومعناهما (قوله اشارة ما اليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأفاد أن الكلام اما أن توجد فيه المطابقة أو لا ولا شك أن المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة أى بذاتيهما دون اسميهما ع س اه سم وفى قوله قد سبق اشارة ما اليه رمز الى وجه تسمية هذا المبحث تنبيها لان التنبيه يترجم به عما أشير اليه فيما سبق ولكون الاشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد فى حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيها لانه فى حكم البديهى فليس له كبير احتياج الى الدليل اه (قوله فى الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا فى الصدق والكذب بل فى الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أى بانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أى فى ذى الصدق وذى الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان

(تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة ما اليه فى قوله تطابقه أو لا تطابقه * اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما فقيل صدق الخبر

أجراهما البعض فى الاضافى والتقييدى وقال النسبة فى غلام زيد وزيد الفاضل تحتملهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كما صنع فى القولين بعده ايهاما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اه يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دورا لان الخبر أخذ فى تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذا فى تعريف الخبر بقولهم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور أو أن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يرد على هذا التفسير خبر الشالث لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما فى الصدق واما فى الكذب بخلافه على التفسير الثانى كما سيأتى (قوله مطابقته) خرج باضافة المطابقة الى الخبر الذى أضيف اليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التى هى صدق المتكلم فالقول بأنه يكفى أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده فى الاطول ويعكر عليه ما مر عن الاطول أيضا من أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ما هو عليه فى نفس الامر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أورد على التعريف المبالغة كجئتك اليوم ألف مرة فانها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعى اه يس (قوله أى مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لان الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اه سم والمراد بحكمة النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن اه سم (قوله يعنى الخ) زيادة توضيح للكلام السابق وأتى بالعناية لان ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أى بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشيئين) الموضوع والمحمول (قوله وان يكون بينهما نسبة) هى النسبة الخارجية (قوله فى الواقع) أى نفس الامر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أى التى لا ثبوت لها الا فى الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن

مطابقته) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر

قطع

عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ)

قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فلا تدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فمطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب المعقول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع كذا فى الفنرى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بما مر لكن قال الفنرى كلامه فى كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أولا وقوعها والشريف يجزم فى شرح المفتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أى مصورة بأن تكون وفيه اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنهما الوقوع واللاوقوع فيهما وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويكفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار الى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار اليه السكاكى من أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطلان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اه ببعض تصرف (قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد المخبر) أى للنسبة المعتقدة للمخبر اه ع ق (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا

غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته فقول القائل لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

قول المحشى قوله فى أن المشكوك خبرا أو غير خبر هكذا فى النسخ التى بأيدينا والذى فى نسخ الشرح التى بأيدينا فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر اه

الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو فى مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شئ لانتفاء غيره ولا للمضى وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول فى التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن للواو هذه جوابا حذف للعلم به مما سبق وجوز فى المطول كون هذه الواو للحال وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أى نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ أو بالاولى ما لو كان صوابا فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقدا خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أى الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الاصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان الاعتقاد عند الاصوليين الحكم الذهنى الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أى التفسير الثانى المحكى بقيل (قوله فتلزم الواسطة) أى وهذا القائل لا يقول بثبوتها لانه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم وعق (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب فى الانشاآت وهو مخالف للاجماع فليتأمل اه فنرى (قوله صدق عدم الخ) أى لان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا فلا اشكال اه سم أى لانه لم يدخل حينئذ فى المقسم الذى هو الخبر (قوله فى أن المشكوك خبرا وغير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة فى اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقى الذى تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضا ما نصه أى مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم الخ) يدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب

أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل اه ع ق (قوله وردّ بأنّ المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذى فى ايضاح المصنف الذى هو كالشارح للتلخيص والذى فى المفتاح الذى هو أصل التلخيص ثانيها أن يكون قولهم نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار أما تكذيبهم على الثانى فظاهر وأما على الاول فلأنّ الشهادة هى الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا فى الفنرى وغيره ثالثها ما ذكره العصام فى أطوله وهو أنّ الكذب يوصف به الخبر ويوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذان كلامنا فيهما صفتا الخبر والذى فى الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله وردّ هذا الاستدلال قال فى المطول وحاصل الجوابين الاولين منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى هذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله وردّ الخ حاصل ما ذكره المصنف أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأنّ التكذيب راجع الى نفى المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا الما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه راجع الى قولهم ليخرجنّ الاعزمنها الاذل وبأن المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وبأن المعنى لكاذبون فيما يضمرونه فى نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبأن التكذيب راجع الى خبر تضمنه كثرة التأكيد فى انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله فى الشهادة) أى المذكورة فى قولهم نشهد (قوله وفى ادّعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من عطف الشئ على ما تضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثانى الذى بعده معنوى خلافا لمن توهم أنه بمجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب فى هذا الوجه راجع الى دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب وفى الوجه الثانى راجع الى دعواهم ان اخبارهم يسمى شهادة التى تضمنها تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم كذبتم ليس اخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة لانّ شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم وقوله من عطف الشئ على

* (وردّ) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادّعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة

باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى تسميتها) أى تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل (فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا فى نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

ما تضمنه يعنى أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعنى أنه مرجع التكذيب فى الحقيقة كما يفيده قول الشارح راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله بشهادة الخ) لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده اه سم وبه يندفع ما قاله الحفيد من أن هذه المؤكدات مؤكدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكنها تشعر بأن الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة ان الخ اشارة الى ما سيأتى من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم اه فنرى وعبارة خسرو الحكم كما سيأتى تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا لكون المتكلم معتقدا لمضمون ما أخبر به فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى فى دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أى فى قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أى والتعبير بالشهادة (قوله أو فى تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا فى النسب الخبرية التامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو أن اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك فى كلام سم بالهامش على قول الشارح وفى ادعائهم الخ فما أجرى فى قول المتن فى الشهادة يجرى فى قوله أو فى تسميتها (قوله لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما فى المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد فى مطلق الشهادة غير مسلم كما فى حواشيه (قوله والاول محذوف) أى مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أى لانهم المنافقون والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما فى العروس اه يس (قوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعنى عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أى المذكور فى هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع فى اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته

للواقع

للواقع فى اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذى هو على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذى سلكه الشارح لما يرد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كما لم يطابق الواقع فى اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتمام المطلوب وكتب أيضا مانصه لتعرف صحة الجواب (قوله لئلا يتوهم الخ) أى من قولنا فى زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفى كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين الى الاعتقاد) بل هما راجعان الى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أى قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اه فنرى ويوافقه قول الاطول أى قال الجاحظ كما هو الشائع فى الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر أنكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام اه وبخط العلامة أبى بكر الشنوانى مانصه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقدرا وفى المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى اه ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يحوج الى تكلفات كما مر وفى يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحدا من المواضع التى يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدا والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز فى سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغى تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع مانصه عدها يس أربعة فراجعه والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهانى أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون قبح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى فى عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف فى كل فن وأصابه الفالج فى آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لو قرض بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الايمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانب الايسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقا (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب
لقد كذبتك نفسك أي ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف أن واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقته) أي مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الامر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتجه عليه أنه لا يصح ارجاع ضمير معه في تعريف الكذب اليه الاشكاف فالاحسن جعل الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله وكذبه عدمها معه أي عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على تصريحه في شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلي أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال في الاطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده أي الجاحظ وكذا في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه اذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد المخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اه (قوله معه) حال من العدم أي مع اعتقاده غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أي مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بأن يجعل الضمير في معه راجعا الى

وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع (معه) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق

الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقي اذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أى الجاحظ (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو علل الشارح الاستلزام الذى ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح فى انتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أى المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كأنه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) اى فى القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فنرى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه حفيد ويجاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار للامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقتهما وكتب على قوله أنت خبير الخ مانصه حاصله أنه لاحاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفلسفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى لضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ) أى حين اذ اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مانصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فنرى (قوله أفترى) بفتح الهمزة لانها استفهامية وأصله أأفترى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) لادخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة افراد الاخبار كانت أنفع

(وغيرهما) أى غير هذين القسمين وهى أربعة أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة) لان الكفار حصروا

في اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع في الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصر وأخذ الحصر من التعداد في مقام البيان لافادة الحصر (قوله اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفنري عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد أحدهما بين الامرين يستدعي ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم (قوله على ما يدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أي حصرا جاريا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أي الصادق بمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو اذ لا يمكن في خبره اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافي في الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقي وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو كذا في الفنري وبهذا يسقط ما في الحفيد (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله ام به جنة أي أم اخبر حالة كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أي لانه من باب التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اهـ سم (قوله لانه قسيمه) قال الفنري قد يجاب عن الاستدلال بأن الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن افترى تقديره أافترى بهمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اهـ سم أي وحذفت الهمزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام افترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه بأن اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما انهم لا يعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه يعني مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا في مذهب الجمهور ولو سلم فكونهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان الترديد في المحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأي الفريقين أحق بالامن فان

كونهم

اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لا شك (أن المراد بالثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق

كونهم أحق بالامن محال عنده ومع ذلك ردده وكأنه قال لاجائز أنه هم فتعين أنه نحن وماذكره السيد من أنه لا يجوز الترديد بين المحال وغيره فذاك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع فى الكلام فلا يمكن منعه كذا فى يس نقلا عن ع س (قوله الذى هو الخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته فى حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية (قوله بمراحل) أى بعيد بمراحل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجويزهم صدقه اه سم أى حتى لا يصح أن يكون أحد شقى الترديد وكتب أيضا مانصه أى وان امكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه فى غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق ذاتا وامكانا المنافى تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول فى مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم فى مثله لانهم لا يخطؤن اه سم (قوله من أهل اللسان) أى اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أى الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أى وان كان اخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا فى نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أى الذى قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ماقيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح علة لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق فى الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أى وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ماوقع فى تقرير استاذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافى الارادة لان الشاك يردد بين المشكوك وغيره ويجاب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أى والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أى المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل مانقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير اليه الشارح منع أن المراد بالثانى غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى الكذب وقوله انه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثانى غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشئ قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة فى الجملة لا ثبوتها على الوجه الذى ذكره الجاحظ (قوله فعبر عنه) أى مجازا مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة اللزوم اه سم واعترضه الشيخ

الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ماقيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أى عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى ليس قسيما

يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقى وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أى مطلق الكذب أى الاخبار حال الجنون

(أحوال الاسناد الخبرى)

(قوله أحوال الاسناد) أى الامور العارضة للاسناد وهى أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى وكتب أيضا مانصه أى الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبرى) ليس بقيد بل الانشائى أيضا يجرى فيه الاحوال الآتية وانما خص الخبرى لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكيد فى الانشائى اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلى قوله تعالى حكاية عن فرعون ياهامان ابن لى صرحا فان هامان ليس هو البانى حقيقة كما سيأتى ذلك فى المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كما فى خسرو والمراد أيضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما سيأتى الاشارة اليه فى الشارح والاسهل أن فى الكلام حذف مضاف أى أثر ضم أو لازم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهو ضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبرى ضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع أو اللاوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أى الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجرى مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أى أو ما يجرى مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أو ما يجرى مجراها أراد به الجملة الواقعة فى موقع المبتدا أو الخبر اه عبد الحكيم وقال القترى المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أى أو ما يجرى مجراها ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقى الى المنكر أو المسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا اذ لم توضع لافادة الحكم والتعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الجملى اه يس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدرى

الكذب بل لما هو أخص منها أعنى الافتراء فيكون حصر الخبر فى نوعه أعنى الكاذب بزعمهم لا عن الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

(أحوال الاسناد الخبرى)

هو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم

بأنّ مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لانّ البحث فى علم المعانى انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لاشكّ أنّ قصد المخبر) أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام

اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فنرى وفى اخراجها بقيد الحيثية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فانّ اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو قائم أو ظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد مانصه أى الضم (قوله بأنّ مفهوم احداهما) أى المطابق أو المفهوم للقطع بأن الثابت لزيد فى ضرب زيد انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم اه فنرى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه أنّ المعتبر من الموضوع ماصدقه لا مفهومه فالاولى أن يقول لماصدق الاخرى دون لمفهومها اه سم وأجاب الفنرى بأنّ المراد بالمفهوم مايفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد أنّ المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى أمّا باعتباره فى نفسه كما فى الطبيعة أو باعتبار اتحاده وصدقه على شئ كما فى المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدوق أو مفهوم الاخرى (قوله أو منفى عنه) أى منتف لانّ المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لانّ المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه ولانّ الخبر أصل للانشاء لانّ الانشاء خبر صار انشاء امّا بحذف كما فى اضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب والاستفهام والتمنى والترجى أو بنقل كنعم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرّض لتقديم أحوال الاسناد على مجرّد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه ثم للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لاشكّ) الى قوله الآتى فينبغى تمهيد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع ق وقوله فينبغى الخ شروع فى تفصيلها (قوله ان قصد المخبر) أى مقصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا وكذا قال قدّس سره فى شرح الكشاف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أنّ المراد به معناه اللغوى لانه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الافادة فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن كمال باشا المخبر من هو بصدد الاخبار

ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤنى بأسماء هؤلاء صريح فى صحة الاخبار لله تعالى دون صحة الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أى وان لم يكن المراد بالخبر فى قول المصنف قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ماذكرنا من الآيتين اه جربى (قوله لاغراض أخر) أى على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبرى للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى مجاز مرسل من ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد مايرجوه لزمه اظهار التحسر والتحزن اه من الشنرى (قوله مثل التحسر والتحزن) أى ومثل اظهار الضعف فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى (قوله والتحزن) أى بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع مافى بطنها ذكرا فيحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث فى ذلك اه جربى وكتب أيضا مانصه عطف تفسير (قوله فى قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم أو لازمه اذ المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اه سم (قوله وما أشبه ذلك) أى وفيما أشبه ذلك اى قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر هواى مع الركب اليمانين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أى من أمثلة التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الاتيان بمثل ثم لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال باقى أمثلة التحسر والتحزن (قوله بخبره) المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول (قوله افادة المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل ما اذا وجه المخبر الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة واذعانها قطعا أو ظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد أنه لا يعد علما اه سم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقى أو المجازى أو الكنائى اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا الا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثانى للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول ان أريد بالاعلام مايشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أورد عليه أن افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع

والا فالجملة الخبرية كثيرا ماتورد لاغراض أخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك (افادة) متعلق بقصد (بخبره) خبر ان (اما الحكم) (المخاطب) مفعول لافادة

وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده أجيب بأن ماذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن للمنفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا اه فنرى (قوله أو كونه) أى أوهما فأو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا قوله أو كونه عالما به اعترضه الحفيد بما ملخصه أن لوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم وهلا قال أو لازمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ماذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه مانصه واذا استعمل الخبر فى افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه جربى (قوله وقوع النسبة أو لا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة اه مطول وفى عبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع أى ادراك الوقوع وان كان مدلولا له اه وفى قوله وان كان مدلولا له مخالفة لما مر عن الاطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ماذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراده نفى دلالته على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وان لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما تشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من

(أو كونه) اى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) أى كون المخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر

علم أو مال فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشئ ما تترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه كذا فى القنرى لان غاية ما يلزمه التجوز وهو سائغ وكتب أيضا ما نصه انما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزومة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بأن المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا تصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لا على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشئ على وجه تسميه تصديقا لا نعلمه الا من خبره ويمنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائى اه من يس ويرد على الجواب الاول أنه لا يلائم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما الخ وانما يلائم ما سيأتى عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جازما أو راجحا مع أنا نمنع أن المعلوم قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصورا بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقا ويرد على الثانى أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلا لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والا فله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد اذ العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذكور لخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) فاللازم أعم لا مساو لانه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لان حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله وتسميته الخ) أى حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضا ما نصه جواب عما يقال اذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة الخبر اه بحرى (قوله

لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسميته

مثل هـذا الحكم) يعنى الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار (قوله والمراد بكونه) أى المخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ أشار به الى دفع منع ورد على الملازمة فى قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكره فى المطول بقوله فان قيل لانسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم فى ذهن المخبر وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما أو غير جازم أو لم يكن معتقدا له أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بأن تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أى جازما أو راجحا وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر أن استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بأن اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بأنه انما يتم ما ذكره فى وجه اللزوم على مختاره اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا أما فى غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى أدنى التفات وسماع فان المخاطب يستفيده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصفوى بأن مثل هـذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصام فى أطوله لا ينافى قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أى المركب يخالفه العرف والشرع واللغة لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذى ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أى صورة الحكم الحاصلة فى ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن وهـذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها فى الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجى غيره يضربه عندك كأنه يخفى منك اه أطول أى وينزل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه عن موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغى أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه

مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمعنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل

ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغي أن يجعل الجاهل متناولا للخالي والشاك والمنكر ليتم الدفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتي لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم ما نصه أي مقتضاه (قوله سواء) أي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفيا عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أي لأنه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فألقي اليه الخطاب أي من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه فيلقي اليه الكلام مؤكدا استحسانا وأن يعتبر منكرا فيلقي اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا الأول اه من الجري (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أي سواء كان ذلك الشئ فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيرهما كما في يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لأنهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمون فقد نزلوا منزلة الجاهلين لأن المراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن خوطب بالخبر وقصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر اذ المخاطب بالآية انما هو النبي وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها اهذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من تنزيل العالم باحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لاعتبارات) أي معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجري على موجب العلم فيما ذكر اه (قوله خطابية) أي اقناعية تفيد الظن أي ظن غير المخاطب بكونه أي المخاطب غير عالم اه فنري وكتب أيضا ما نصه نسبة الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الآية ان صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لأن لو لامتناع الثاني لامتناع الأول الا ان نفي العلم عنهم لاعتبار خطابي نظرا الى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخلة على جواب قسم محذوف ولام لمن اشتراه ابتدائية كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق أي نصيب والضمير في اشتراه لكتاب السحر والشعبذة أي استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا

سواء كما يقال للعالم التارك الصلاة الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

على الجواب فقط ماشروا أى باعوا به أنفسهم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أى لم يبيعوا ويحتمل أن تكون لو للتمنى فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفى كما هو الابلغ فمآله سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فمتعلق يعلمون انتفاء الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف فى الامتناع من البيع فكيف العلم بالذم والرداءة وان احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وان متعلق العلم المنفى غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينه و بين انتفاء الخلاق لوجوده دون هذه الغاية فى المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتقال والترقى (قوله وجود الشئ الخ) فانه نزل وجود الرمى منه منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كالعدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفى الرمى مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بأنه ليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره اه أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجرى فى جميع الافعال لدفع اعجاب النبى صلى الله عليه وسلم بفعله هذا ثم الخروج فى هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بان المراد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرجه عما نحن فيه اذ لا بد من اتحاد مورد الاثبات والنفى حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغى) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان) أشار الى أن الفاء فى جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن فى كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف اداة الشرط فقط فقيل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغى ولو قدر الشرط وفعله قبل قوله فينبغى لم يحتج لاعادة ينبغى افاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغى اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما فى الحفيد وجعل الفنرى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفريعية ويوضحه قول بعضهم ان فينبغى الخ لازم نتيجة لما من تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الامرين وافادة أحدهما تحصل بقدر

بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت (فينبغى) أى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغى

ما يحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفريع على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أي من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أي لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أي ولو حكما كما في الكلام الناقص فالتعليل شامل له اه من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أي على مقدار حاجة الخبر في إفادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه إنما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج إليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه الإتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا ما نصه علة لـ يقتصر لا لينبغي لاختلاف الفاعل اه يس (قوله فإن كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغي أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال في الأطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الأقسام الثلاثة فيه لأنه إنما يحسن حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد في علمك فلا يحسن أن يقال له إنك حفظت التوراة لأنه ظاهر في تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر حينئذ إني عالم بحفظك التوراة إلى آخر ما قال فتأمله فإنه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بأن المؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للازمه أيضا (قوله أي لا يكون) تفسير لقوله خالي الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها وقوله ولا مترددا في أن النسبة الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففي كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم في الموضعين بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار إلى أن في كلام المصنف مضافا مقدرا في قوله من الحكم أي من علم الحكم أي إدراكه ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالي الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق أعني قوله إفادة الحكم واللاحق أعني قوله والتردد فيه فإن التردد إنما هو في الوقوع واللاوقوع دون الإيقاع والانتزاع وكذا الإنكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه إنما هو الإذعان به فيكون المعنى خاليا عن الإذعان به والخلو عن الإذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فإن الإذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام وأن مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ما قيل إن مبنى كلام الشارح على الاستخدام بإرادة الإيقاع من لفظ

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون

الحكم

الحكم والوقوع عن ضميره أو على ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف وانه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اه وهو نفيس الا أن الاضراب فى كلام الشارح على ماذكره غيره أوقع منه على ماذكره لان مدار التنافى المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم الاذعان به وهذا مفهوم مماقبل الاضراب على ماذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مماقبله ومابعده مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ماذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنرى ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مرادا به وقوع النسبة أولا وقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق به وعدم تصوره اياه ولا يخفى أن ماذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب الحكم ولم يتوجه الى حالة ولم يلتفت الى شئ وراء تصوره كان فى حكم خالى الذهن وماذكره ذلك القائل يقتضى أن الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف وأجاب غيره بأن المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا للخلو عن تصوره ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة والذى تعورف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان فى حكم خالى الذهن استوجه الصفوى جعله كالشك تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقييدى مع أن المراد أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة للتنصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو عن التردد فانه لابد فيه من تصور النسبة ولذا قال فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبد الحكيم وفى كون الخلو عن التردد لابد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لابد فيه من تصورها كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر فى الرضى قال سيبويه أم فى قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلابد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام اه من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطعة مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه تقرر فى كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا فى الفنرى اه (قوله وبهذا) أى التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وان أريد به واحد فى

عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا وبهذا يتبين فساد ماقيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه

الموضعين اذ الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المنافى الآخر اهـ سم يعنى انه
لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وان أريد به فى الموضعين وقوع النسبة أولا
وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذ لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو
ينافى التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ
جواب ثان قاله بعضهم وكان هذا التحقيق لما وضحه عبد الحكيم تنبه وكتب على قوله لان
الحكم والتردد فيه متنافيان ما نصه لكن ان أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالمنافاة ممنوعة
اهـ يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ما قيل
بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف
التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى
استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضا ما نصه
أشار الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من
المطول (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان حصولا قط (قوله استغنى) أى وجوبا اهـ سم
(قوله على لفظ المبنى للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبنى للمفعول هو الرواية
وكانه أوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو
الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للمخبر والمخاطب والكلام اهـ حفيده على
المطول وكتب أيضا ما نصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم)
كان ونونى التوكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف
التنبيه والزيادة اهـ من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكدات الحكم احترازا عن مؤكدات
الطرفين كالتأكيد اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اهـ ع س اهـ سم (قوله
حيث) هى هنا تعليلية اهـ بحرى (قوله وجده) أى الحكم الذهنى (قوله مترددا فيه)
جعل الحفيد الظن الذى فى عرصة الزوال كالتردد (قوله طالبا له) أى للحكم بمعنى الايقاع
والانتزاع ففيه استخدام لانه فى قوله فيه أى فى الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اهـ سم
والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله
مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أى الوقوع واللاوقوع اهـ سم وطرفاه الموضوع والمحمول
(قوله بمؤكد) أى واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن اهـ يس (قوله لكن المذكور)
أى فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن فى التأكيد بان خاصة لانها
فى التأكيد كان على علم وعدم اشتراط القوم ذلك فى غيرها فلا تنافى ويرد هذا الجمع آية ام هم
مغرقون فان فيها التأكيد بان للمتردد كما سيأتى (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن انه له ميلا ما
الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد فى المنكر اهـ
فنرى وكتب أيضا قوله ظن فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكيد فلا يؤتى به (قوله
بحسب الانكار) قال فى الاطول أى بقدر الانكار أى زائدا على قدر ما للسائل بالغا

متنافيان (استغنى) على لفظ المبنى
للمفعول (عن مؤكدات الحكم) حيث
لتمكن الحكم فى الذهن (وان كان) المخاطب
وجده خاليا (طالبا
(مترددا فيه) أى فى الحكم
له) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم
وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع
النسبة أولا وقوعها (حسن
تقويته) أى تقوية ذلك الحكم
(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده
ويتمكن الحكم لكن المذكور فى
دلائل الاعجاز أنه انما يحسن
التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على
خلاف حكمك (وان كان) (وجب
المخاطب (منكرا) للحكم
توكيده) أى توكيد الحكم
(بحسب الانكار) أى بقدره

مابلغ على حذو الانكار فله فائدتان احداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيتهما أنه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب أبي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين سأله قائلا اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه وماذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدك بالتأمل في أجوبة رسل عيسى عليهم السلام وبهذا عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يقال نجد في مقام الاخبار من غير الجواب وورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار تساقطا فبقي اصل الخبر مفيدا اه مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني يجب زيادة الخ اشارة الى اشتراط الزيادة على قدر تأكيد المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أي لاعددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاثة كما في الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهم وكتب على قوله فقد يطلب الخ مانصه يقتضي أن الاصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفنري وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعني الخ) أشار بهذا الى تقدير مضاف في المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة تؤكيده وغرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه اللزوم وهو شيء واحد وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده وفيه نظر من وجهين الاول أن الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثاني انه على صنيع الشارح يكون كلام المتن قاصرا عن افادة وجوب أصل التأكيد أي أول مرتبة منه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا وماقيل ان المراد زيادة التأكيد أي على أصل الكلام فيصدق بأصل التأكيد والزائد على أصل التأكيد يدفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله تؤكيده لاستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على مافي الاطول من وجوب زيادة التأكيد في الانكار على التأكيد في التردد كان المراد وجب زيادة تؤكيده على التوكيد في التردد واندفع الوجه الثاني ولك أن تجعل قوله يعني الخ بيانا لما تضمنه قوله

قوة وضعفا يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له

بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب توكيده وعلى هذا الايرد على الشارح شئ فتامل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما وما فى الشارح أنهم شمعون ويحيى والثالث الذى هو بولس أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه فى حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذا الخ لا لقال ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية ليسا وقت التكذيب (قوله واسمية الجملة) أى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية كما توهم فانه لايشترط فى التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر فى الكشاف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله اه سم (قوله ما أنتم الابشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم ان الرسول لايكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية انما تنافى بزعمهم الرسالة من عند الله لامن عند عيسى والرسل كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بان الخطاب فى قولهم ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله تعالى ونظيره فى الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لايجرى علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم وبأن المقصود نفى الرسالة من عند عيسى أى أنتم بشر مثلنا فلا مزية تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب اعتقاد ما بلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى عيسى الملك أى ملك انطاكية فقال من أرسلكما قالا الله الذى خلق كل شئ فجواب الكفار مبنى على ما فهموه (قوله وقوله) أى المصنف اذ كذبوا أى بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثانى أعنى فى المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو فى موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا فى المقالة الاولى وأما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس فى الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع فى المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل فى المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والفرق فى اللفظين

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفى) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما أنتم الابشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ ان أنتم الاتكذبون وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين

تكذيب الثلاثة والا
فالمكذب أولا اثنان (ويسمى
الضرب الاول ابتدائيا والثانى
طلبيا والثالث انكاريا و) يسمى
(اخراج الكلام عليها) أى على
الوجوه المذكورة وهى الخلو عن
التأكيد فى الاول

المرتين لا ينافى ارادة هذا المعنى اه سم بحروفه وهو فى الفنرى وقوله فى المرتين أى فى شأن المرتين وقال فى الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب فى المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو ان فى المرة الاولى وفى المرة الثانية متعلقان اما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل فى المرة الاولى ولا ينافى كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه انه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج فى توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور فى الشرح لو اقتصر على قوله فى المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله فى المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلا على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقى توجيه آخر وهو تعلق فى المرة الاولى بقولهم المقدر الذى تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بانه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيد والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله فى الاول) أى فى الالقاء الاول كما فى ع ق لان القاء الكلام خاليا من التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيد فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا يقال فى قوله فى الثانى وقوله فى الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول فى كلامه أى الشارح خالى الذهن وبالثانى المتردد وبالثالث المنكر ويرد الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر فى الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالى سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أولا ويلزم أن الثانى الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنكر وقد يؤيد هذا قول الشارح أى على الوجوه المذكورة دون أن يقول على الاضرب والمراد المذكورة سابقا الا فى قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشئ فى نفسه اذا أريد بالاول فى كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله

والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيد استحسانا (قوله ووجوب التأكيد) الانسب والتأكيد وجوبا (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوى فى شرح الفوائد تحقيق المقام أنّ الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مرّ وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شئ منزلة غيره والاوّل يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصا مطلقا (قوله كما فى صور الخ) هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد اعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أنّ وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطوّل وانما قال ذلك لبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الاطول فى بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما نصه صفة لمفعول مطلق أو ظرف أو حال كما فى الاطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والا صح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيد واحد والذى حققه فى الاطول كما قدمنا خلافه وانه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفى فترقب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع للاوّل أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أنّ الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو تجعل الفاء للتفصيل اه

والتقوية نحو ... كد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل

-كالسائل اذا قدم اليه) أي الى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب

عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغنى عن ادخاله فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر فى المنكر فيجعله مترددا فقول السيد ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر فيه ابحاث لا تخفى على مثلك قاله فى الاطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالى أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب ينافى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أى ثلاثة واحد فى قوله لان تقديم الملوح الخ وواحد فى قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذان يؤخذان من كلام العصام قبل وواحد فى قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص ما يأتى لانه دفع لتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسيجئ الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه مما نقلناه عن الاطول (قوله كالسائل) هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال فى شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع فى الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أى يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال فى الاطول ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب أى بالقوة القريبة من الفعل لأنه يصير مترددا بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أى للخبر) فاللام زائدة كما فى ردف لكم كما فى الفنرى وعبد الحكيم وفى الشرح اشارة له قال الفنرى أو الفعل مضمن معنى النئ وكتب أيضا قوله للخبر أى لجنسه أو نوعه اه ع ق (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بيعنى اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل

هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هذا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفى وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها وعبارة ع ق كالمتقى لشعاع الشمس وهى أوضح (قوله نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) اكتفى المصنف فى تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا يكفى فى التنزيل منزلة السائل لانه تكفى الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أى لا تدعنى الخ) قال فى الاطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة فى طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعنى بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتتردد وبعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا فى أنه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبنى الخ فقط كان هنالك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هنالك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا تلويح له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لانا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا فى اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أى دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبنى الخ (قوله بالخبر) أى بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس فى قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضميمة قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظرا الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ فى جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الاشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبنى الخ ظاهرة وكذا الاشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضميمة واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراف كما قررناه لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهرا لا تنزيلا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى صحة الجواب بالشخص مؤكدا التضمنه للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أى صار الآن يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضى فى بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد

كالمستظل من الشمس (استشراف) الطالب المتردد نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) أى لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم

شرب

بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا بان أى محكوم عليهم الاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه*) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة أنه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح*)

ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد ان يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على المطول زاد فى حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الا أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ ما نصه أى وليس هنا التردد بالفعل والا كان اخراجا على مقتضى الظاهر اه سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه سم وكتب أيضا قوله غير المنكر أى انكارا يناسب التأكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى يس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من امارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهرا لا تنزيليا اه ع ق (قوله نحو جاء الخ) أى نحو قول حجل بن نضلة وهو بالفتح عم النبى صلى الله عليه وسلم وأما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد المازن كذا فى الاطول وفى القاموس ان اسم حجل عم النبى صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون حجل هذا من أعمامه يوجب أن نضلة الذى نسبوا حجلا اليه اسم لاحد أقارب العبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاعلا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء لا على طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعا له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن مجيئه) أى للحرب (قوله امارة أنه يعتقد الخ) اى لانه على عادة من ليس متهيأ للحرب وكتب أيضا قوله امارة أنه يعتقد الخ كونه امارة على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم مبالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم تعمل رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيد ظاهرا لا تنزيليا وقد يكون لعدم اعتقاد أن فيهم رماحا لا لاعتقاد ان لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفى فيه الاحتمال ويكفى احتمال الانكار مرجحا أنه أنسب بزيادة تعيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاحمر وحمر (قوله وخوطب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذ الاصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام ففى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء

مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كانه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله

فقلت لمحرز لما التقينا
تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنانه (و) يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه) أى مع المنكر

تشقيق على ما ذهب اليه السكاكى اذ مقتضى الظاهر حينئذ ثانيهما على العكس فى قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثانى فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد فى الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من أن مؤكديتها عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح والنهى عن عدم التهيؤ لحرب الاعداء وعدم الجزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان الواقع لان حمل الرمح على أى وجه كان امارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقى فتدبر (قوله كانه يرميه) أى ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب على قوله الكفاح ما نصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أى قول أبى غامة البراء بن عازب الانصارى ومحرز الذى قال له لما التقوا تنكب رجل من بنى ضبة ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى اعدل عن طريقهم لا يقطرك الزحام بجزم يقطرك فى جواب الامر أى يلقك على أحد قطريك أى جانبيك لضعف بنانك وعدم غنائك يحضرنه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفى الحفيد التنكب التجنب والزحام المزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بحيلها عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقك على قفاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن يداس) هذه النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لقلة غنائه) أى نفعه وقوله وضعف بنانه أى بنيته وبدنه (قوله ويجعل المنكر) ويجرى مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة الخالى لم يؤكد وان نزل منزلة السائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه اه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر يمكن أن يجعل متنا ولا لضعف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم زيادة التأكيد له كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث العصام فى أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما معه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع

المنكر

(ماان تأمله) أى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوماله مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع مالم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ماان تأمله شئ من العقل وفيه نظر

المنكر لابدله من مزيل الانكارتأكيدا كان أوغيره (قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظرفى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية فيكفى بعضها ولوواحدا (قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل مايشمل القرائن ونحوها الامالايشملها فهو كالتفسير للدلائل كذافى يس (قوله ارتدع عن انكاره) بأن ينتقل الى مرتبة المتردد أوخالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوماله) قال فى الاطول ولوبالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولايجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوماله مانصه من الادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوماله مشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن دفعه بأن المراد بالدليل مااصطلح عليه أرباب الاصول وهو مايمكن التوصل بصحيح النظرفيه الى مطلوب خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أوأن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله مااصطلح عليه الخ مانصه أى لامااصطلح عليه أرباب الميزان وهو مايلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كما تقول) ما مصدرية (قوله من غيرتأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ماارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل عليهما فى هذا المقام بأنه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لامانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بمخالفته لتصريح الايضاح بأن فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وأنه مؤكد تأكيدا واحدا أولتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لايشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى الفنرى فى الجملة الاسمية اعتبارات اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل ان فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أى لان وجوده المجرد عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه

وأجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لان مجرّد وجوده الخ لايخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لامجرّد وجوده ثم لو قال لان مجرّد وجوده لايكفى فى ترك التأكيد له كما يستفاد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجربى قوله لان مجرّد وجوده لايكفى فى الارتداع لامكان أن يكون الشئ موجودا فى نفس الامر ولا يكون مشاهدا ولا معلوماله فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفى فى الارتداع وجوده فى نفس الامر اه وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائى ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائى لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداع مرتبا على مجرّد الوجود فى نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لايلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل لانه الفرض كما قال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرّد الوجود لايكفى فى الارتداع بل لابدّ فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى المعلوم فلابدّ أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوماله اه ثم نقل اعتراض استاذه ع س على هذا التوجيه فراجعه (قوله لان المناسب الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القيل ولعل وجهها الحذف والايصال والاصل ان تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اه يس (قوله نحو لاريب فيه) فى كونه غير مؤكد نظر لان لا التى لنفى الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لانسلم أن لا للتأكيد الحكم الذى الكلام فيه بل لتأكيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا اه سم قال يس وما قاله من أن لا لتأكيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لافادة العموم لايقتضى الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا لتأكيد النفى كما أن ان لتأكيد الاثبات مشكل لان ان أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولانفى قبل لاحتى تؤكده وكتب على قوله لايقتضى الاذلك مانصه لان العموم الذى تفيده فى المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أى المتبادر من ايراده بعد القاعدة أعنى جعل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لاريب فيه (قوله وبيانه) أى بيان كونه مثالا (قوله ليس القرآن بمظنة للريب الخ) أى وليس معناه على نفى الريب بالكلية أى أن أحدا لايرتاب فيه لانه يلزم عليه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار فيه حق فلا يكون حقه التأكيد لردّ هذا الانكار حتى يكون تركه للتنزيل بل المعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه ولا ينبغى الارتياب فيه (قوله وهذا الحكم) أى كون القرآن ليس بمظنة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أى من يتوجه اليه الكلام ويقصد منه وقد خوطب كل انسان لا الجن أيضا بهذا الكلام ليصدقوا بالقرآن

ويعملوا

لان المناسب حينئذ أن يقال لانه لا يتأمل العقل بل ان تأمل به يتأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين

ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف فى ذلك وفى قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأه عدم الفرق بين معنى المخاطب أعنى من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اه عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله لما معهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم أن حاصل الاول أن المنفى ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا للمنكرى ذلك وحاصل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ومما يدل على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفى فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اه سم وأيضا فهو لا يحوج زيادة على التنزيل الى تأويل بخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعنى كون المراد نفى أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أى لامثال أى نظير لما نحن فيه أعنى جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام فيه للاجل أى لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فى كل منهما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى فى فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بأن المراد من النظير ما قابل المثال بدليل مقابلته به مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اه بحرى (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينبئ عنه السياق كأنه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد فى صورة الاثبات اه حفيد وفيه اشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد فى صورة النفى وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النفى أشار فى المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشئ منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفى انما وقع التخصيص فى الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خيف توهم اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال النوع واحد من النفى فأتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال فى الاطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثلة الاثبات يعنى كأمثلة الاثبات أمثلة النفى فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفى وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال فى نفسه جدير بأن يقطع لاجله

لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى مثل

النظر عن رعاية مطابقته لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل مامر فان كل مامر فى لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما أشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل ومارميت اذ رميت اه (قوله اعتبارات الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله من التجريد) وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله وعلى هذا القياس (قوله مازيد بقائم) الباء فى خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى اه سم لكن قال يس الباء فى خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى بل من مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النحاة مازيد بقائم جواب ان زيدا قائم تأمل اه بحروفه (قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى اه مطول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعنى لو ذكر المضمر لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة نص عليه فى التلويح ويجىء فى بحث التشبيه أيضا اه بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه فى نحو أعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالاسناد الانشائى والاسناد الخبرى ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو لا اه بقى أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو أجريت النهر كذا فى الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل وكتب أيضا ما نصه قال الفنرى لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه دأب المصنف فى مثله فليتنبه (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ماذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه أن كون الاسناد فى أثبت

الله

اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيد قائما وللطالب ما زيد قائما أو ليس زيد قائما وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز

الله البقل الى ماهوله وفى أنبت الربيع البقل الى غيرماهوله مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله أو الى غيرماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيأ منهما فالاسناد ثابت فى محله أو متجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غيرهذا المعنى ولهذا يصير أنبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لان بعض الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لا فاد حصره فى القسمين وليس كذلك فاقيل انه يجوز أن تكون كلمة اما لمنع الجمع فلا تمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن يكون نصا فيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لافاد حصره الخ مانصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أى مما لم يكن المسند فعلا أو مافى معناه اه سم بل اسناد الخبر الى المبتدا مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كما فى ع ق ويدل عليه ماسيأتى فى كلام المصنف أن اسناد الفعل أو مافى معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت فى محله بحسب الذات والمتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصف الشئ بوصف جزئه كما فى سم والاضافة فى أحوال اللفظ للعهد أى الاحوال المعهودة فى تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهما من حيث ان بهما تحصل المطابقة من علم المعانى وان كان البحث عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لايراد الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى أن لهما تعلقا به من حيث انهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكناية وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق أفاده الفنرى وقال فى الاطول ماملخصه ذكرهما فى المعانى عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم أن اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله أنبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما أريد به ليس مما ينكره الموحد ويعلم أن مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بأنبت الله البقل لا تحوج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لا يفيد انكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بهم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه

لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردهما فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية

مقصودا بل مستقلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونه مامن أحوال اللفظ لايقتضي ايراده فيما في علم المعاني (قوله اسناد الفعل) اى نسبته مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة (قوله الفعل) أى الاصطلاحى النحوى وقوله أو معناه أى أو دال معناه أى أو الدال على جزء معنى الفعل النحوى أعنى بهذا الجزء الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب في نحو أتميمي أبوك على ما في الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شئ) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في المجاز الى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير مع عوده على متعدد بالمذكور مثلا أنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت أو للابهام أو للتنويع كما هنا وذكر في بحث الجملة المعترضة في مغني اللبيب أن الابدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد الى الفاعل أو المفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة لزيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أى لانه ظرف مستقر نائب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا في كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ) توضيح المقام أن قوله ماهو له يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول مايطابق الواقع والاعتقاد معا ومايطابق الواقع فقط ولا يتناول مايطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيأ منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل مايطابق الاعتقاد فقط وخرج مايطابق الواقع فقط فاذا زيد في الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيأ منهما اه يس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أى في نفس الامر (قوله في الظاهر) أى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله مالا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اه يس (قوله وذلك) أى ظاهر حاله مصور بأن لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم اه فنرى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى

(اسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه مالا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ماهو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ماهو له في اعتقاده

ومعنى كونه له أنّ معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات
فأقسام الحقيقة العقلية على مايشمله التعريف أربعة الأول مايطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) (و) الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل

فى قوله لوجود القرينة اه عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله أدير الامر مانصه أى النصب كما صرح به فى غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال فى الاطول ومعنى كونه له ان حقه أن يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى أو للاثبات لا أن يكون قائما به كما فى الشرح حتى لا يشكل بقولنا ماقام زيد لان القيام حقه أن يسند الى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف ماصام نهارى فان الصوم حقه أن يسند الى المتكلم فى مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه أن يسند الى النهار فى مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تفصى عنه تارة بأن دخوله فى التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل أو معناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النفى اسناد الى ماهو له باعتبار لازمه فنفى ماصام زيد لازمه أفطر زيد وفى مارج زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهو له أعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثانى جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله أو لغيره) يعنى على قول المعتزلة اه سم (قوله أولا) أى أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا باختياره كحركة المرتعش اه سم وبهذا يسقط مااعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفى الموضوع فجعل معنى قوله أولا أى أو كان صادرا عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولاشك أن الصدور بهذا المعنى متحقق فى المرض والموت ونحوهما كما فى سم أيضا (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكون هذا الاسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها اليه تعالى اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم فى هذين الحالين كون الاسناد الى ماهو له وأما اذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الانبات للربيع فينبغى أن يكون الاسناد مجازا لان المخاطب انما يفهم من ظاهر حال المتكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد ماذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أولا يشترط وقد يتجه الثانى لان الشرط وجود قرينة لا نصبها واعتقاد المخاطب ماذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الاوجه الاول الا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب مترددا فى اعتقاد المتكلم هل هو اضافة الانبات لله أو لغيره فهل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة اذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له فليتأمل اه سم والمفهوم من كلام الفنرى وغيره وصرح به الشنوانى وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا

من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح اذا كان المخاطب يعلم حاله كأن خاطب جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما اذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لانه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم عالما فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم أيضا اه سم وعبارة الفنرى ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي ممن لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه الفنرى فقوله لمن لا يعرف حاله ليس قيدا أما اذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلي من الاسناد الى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا مجاز عن الاقدار والتمكين كما قيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز في الطرف وهو لا ينافي الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الخلق على معناه وجعله من باب الاسناد الى السبب ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفنرى لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خالق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر اذ عدم ارادة الظاهر ينافيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال بقي أنه اذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله في اعتقاده ما نصه أي المتكلم (قوله كلها) أي الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندي أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ وأنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أم لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيأ منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولو لم

أنبت الربيع البقل) والثالث ما
يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن
لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق
الله الافعال كلها وهذا المثال
متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق
الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء
زيد وأنت) أي والحال أنك

يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافى ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافى الحقيقة انظر ع ق (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت فى حاجتك (قوله دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ و يجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجئ ولا دخل فى القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذ لو علمه الخ) أى وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال لملابسة كما فى المطول كأن كان زيد هذا سببا فى مجىء الجائى حقيقة أى و يجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ أو جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى فيكون مجازا اه سم أى ان كان الاسناد لملابسة (قوله مجاز عقلى) لان التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا حكميا أى منسوبا الى حكم العقل أو الحكم الذى هو أشرف أفراده وأغلب أو الى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أفراده ما نصه أى المجاز العقلى لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الاضافية والايقاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة ما نصه أى لا خصوص النسبة التامة التى هى الاسناد (قوله ومجازا فى الاثبات) أى الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفى اه يس نحو فما ربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه فى النفى فرعه فى الاثبات كما فى عبد الحكيم والفنرى وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ فتح الباء وان جاز الكسر أيضا لان الملابسة من الجانبين (قوله مبنى له) أى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور فى كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له وقوله ما هو له راجع للفعل أو معناه أى لاحد الامرين كما هو قضية أو فالمعنى اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له فيصدق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لاحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك

دون خاصة (نعلم أنه لم يجئ) المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه (غير ما هو له) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول

اه يس وكتب أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف
خفاء وإيهام كما بينه يس قال يعني وقوله سواء الخ يشمل الأقسام الأربعة المتقدمة فإنها
تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ما طابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن
أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الإنبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ما طابق
الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات
لله وعلم به القائل ومثال ما طابق الواقع فقط قول المعتزلي خلق الله الأفعال كلها لمن يعرف
حاله على ما تقدم ومثال ما لم يطابق شيأ منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وكذلك يعلم
المخاطب أنه لم يجئ وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الإسناد على
ما تقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل ما نصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير
ما هو له اه سم وكتب أيضا قوله وبهذا سقط الخ فإنه حيث أريد المعنى الأعم من الغير في
الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتأول محتاجا إليه أي بالنسبة لبعض الأفراد هو
الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اه سم أي مما كان المسند إليه فيه
غيرا عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لأنه إنما يكون كذلك مع قرينة فهو
يتضمن اعتبارها اه سم (قوله خرج عنه الخ) أي لأنه نفس ما هو له (قوله إلى السبب)
أي وهو الله تعالى على زعمه لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله سبب (قوله
بتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله بتأول التأول تفعل من آل إلى كذا رجع إليه
ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التي يؤول هو إليها والتطلب للشيء إنما يكون بالدليل
والأمارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن المجاز العقلي إسناد الشيء
إلى ملابس غير ما هو له مع كون الإسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام
لظهور القرينة الدالة على إرادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه
ملخصا من ع ق ولما جعل ع ق المآل حقيقة الكلام لا حقيقة الإسناد لم يحتج إلى زيادة
الموضع المتطلب من جهة العقل لإدخال الإسناد الذي لا حقيقة له نحو أقدمني بلدك حق
لي على فلان كما صنع الشارح فإن الكلام المشتمل على هذا الإسناد المجازي له حقيقة وهو
قدمت بلدك لحق لي على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا أن التأول من المتكلم بل هو
أقرب إلى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الإسناد المذكور في
التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضع التفاته إلى ما ذكر بنصب قرينة على
إرادة خلاف الظاهر (قوله متعلق بإسناده) أي على الاستقرار بأن يكون صفة مصدر
محذوف أي إسنادا ملتبسا بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب
لازدواج التأول من عبد الحكيم (قوله ما يؤول إليه) الضمير في يؤول راجع إلى الإسناد
المجازي وفي إليه راجع إلى ما فكان الواجب الإبراز على مذهب البصريين لأن الصلة
جرت على غير ما هي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أي فيما نحن فيه إذ لا يكون تأول

سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع
أو عند المتكلم في الظاهر
وبهذا سقط ما قيل إنه أن أراد غير
ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا
حاجة إلى قوله بتأول وهو ظاهر
إن أراد غير ما هو له في الواقع خرج
عنه مثل قول الجاهل أنبت الله
البقل مجازا باعتبار الإسناد إلى
السبب (بتأول) متعلق بإسناده
ومعنى التأول تطلب ما يؤول إليه
من الحقيقة

أو الموضع الذى يؤول اليه من العقل وحاصله

كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما فى أنبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ما هو له أى أنبت الله البقل فى الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما فى أقدمنى بلدك حق لى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجىء تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلى أن يكون له حقيقة اه عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما لئلا يلزم تكرار قوله الذى يؤول اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد القاهر وسيجىء هذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكى وعبارة الحفيد على المطول قبل التفصيل اشارة الى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذى يؤول اليه الاسناد هو الحقيقة وان نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره فى الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ فى تفسير التأول يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بأن ذلك مبنى على أن يكون المآل مذكورا فى تفسير التأول على الاجمال والاحتمال لكن المذكور فى الصحاح والتاج وغيرهما ان التأول تطلب ما يؤول اليه الشئ اه وقوله وفيه أن الموضع الخ أى فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له ولك أن لا تجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند فيه لغير المسند اليه كذا فى سم ولك أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدوم فى قدمت بلدك لحق لى عليك ليس حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم فتأمل وكتب أيضا على قوله من الحقيقة ما نصه أى حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازى الذى يؤول الاسناد المجازى اليه من جهة العقل أى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لأقدم فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى تحقق استعماله وقصده على ما سيأتى قريبا (قوله من العقل) من ابتدائية أى حال كون ذلك الموضع كائنا من جهة العقل اه فنرى (قوله وحاصله) أى التأول وكتب أيضا قوله وحاصله أى المتحصل على طريق اللزوم من التأول المفسر بما مر فان قلت لا لزوم لجواز ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتدبها اه سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ أى ان معناه الحقيقى ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب ما يؤول اليه رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أى

وجودها مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر معه قول المصنف الآتى ولابد من قرينة لان ما يأتى توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة فى التأول لتقدم الاشارة اليها فى قوله الى ملابس فاندفع ما فى الحفيد (قوله أى للفعل) أى أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح فى أن المراد الاصطلاحى والالزم استدراك قوله أو معناه لا يقال من جملة ما فى معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر للمصدر لانا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتل ضربك (قوله للتعريض) لذكره الملابس الذى هو له والملابس الذى ليس هو له (قوله أى مختلفة) أى بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومه أيضا أو لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب لحصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلابس الخ ما نصه استئناف بيانى (قوله الفاعل) أى الحقيقى (قوله والمفعول به) ينبغى أن يستثنى منه المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب أعلمت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده فى المطول وبحث فيه الفنرى بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بالواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فأى حاجة الى افرادها الا أن يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة (قوله والمصدر) أى المفعول المطلق وبهذا ظهر أن المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعم من المفعول له اه حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أجاز الكسائى نيابة التمييز عن الفاعل لكونه فى الاصل فاعلا يقال فى طاب زيد نفسا طيب نفس كذا فى الرضى اه حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أى مع بقائها على معانيها المقصودة منها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقى فلا يرد أنه قد يسند اليها الفعل كما اذا قلت فى جاء الامير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى أى الذى حق الاسناد أن يكون اليه لا النحوى والا لكان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الامير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامى (قوله يعنى الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان

أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (وله) أى للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريض (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى أن اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كما مر)

مسندا الاحدهما مطلقا فيقتضى أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أى المصنف أنه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول اه عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله فى الحقيقة لظهوره وقد يقال ان فى صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة أو فى الدار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما نصه ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس فى الدار (قوله يعنى غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذ لا يصدق على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول أى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل السقمنها (قوله للملابسة) فيه اشارة الى أن علاقة هذا المجاز الملابسة أى المشابهة فى الملابسة كما أشار له الشارح والقرينة فى جميع الامثلة الآتية الاستحالة العقلية الا فى بنى الامير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى كما قرره بعضهم وبعضه فى عبد الحكيم وع ق وكتب أيضا على قوله للملابسة ما نصه أى للملاحظتها كما أشار اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا ما نصه خرج الاسناد الى غير ما هو له لا لملابسة فهو غلط (قوله يعنى لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة الملابسة بين المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى وهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فيدخل فى تعريف المجاز العقلى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند

(الى من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول (للملابسة) يعنى لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل (مجاز)

للمسند اليه المجازى فيخرج ماذكر فان المبنى للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم الملابسة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أولا وماذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم فى كتابه وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا فى يس ثم نقل عبارة المصنف فى ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واسناده الى غيرهما المضاهاته لما هو له فى ملابسة الفعل مجاز اه ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أى كالاسناد فى قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال فى الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على ألسنة البلغاء اه وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبنى للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد فى راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر ولا بين المنعوت والنعت عند المصنف بل واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص فى العام (قوله وأسند الى المفعول به) أى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوى (قوله وأسند الى الفاعل) أى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم مفعم والاحسن من أفعم الماء الاناء تدبر (قوله فى المصدر) أى فيما بنى للفاعل وأسند الى المصدر وكذا يقال فيما يأتى (قوله جد جده) لان حق جد أن يسند الى صاحب الجد لا الى الجد نفسه لكنه أسند له لملابسة الجد بكونه جزء معناه اه يس (قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول) أى بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدرى أيضا فلذا قال الاولى اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أى فيكون داخلا فى سلك نحو عيشة راضية اه جربى (قوله وينبغى) شروع فى بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجرى فى النسبة الغير الاسنادية) واذا أجرى فى ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهى نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أى بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز اه يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافية وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية

(كقولهم عيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) فى عكسه أعنى فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم أى يملأ من أفعمت الاناء أى ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى الزمان (ونهر جار) فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر (وبنى الامير المدينة) فى السبب وينبغى أن يعلم أن المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار

بقوله

ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كر الغداة ومر العشي

على المجاز) أي على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز (ما) دام

بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومته في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فحذف في هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنهما اسنادا قال في الاطول والجوابان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملابسات شتى تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغي أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لانه مراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا مجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله وللتنبيه الخ) لم تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الاصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينه تحكم ع س (قوله نحو قوله) أي الصلتان العبدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الابيات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سماحذف

الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هي وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله ما دام لم يعلم الخ ما نصه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انتفاؤهما لا انتفاء أحد الامرين مبهما يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبارة الفنرى لم يعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح اشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل أو بمعنى الى كما في قولك لالزمنك أو تقضيني حقي أو الا كما في قولهم لاقتلنك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فان الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ ما نصه اذا قوبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فاندفع أنه لا يكفي في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ هو يكفي في الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المطول والاطول لم يرد وهي أحسن قال في الاطول لانه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفي اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعاده الى الاسناد مع ما يلزم عليه من تشتيت الضمائر لان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لانتفاء) علة العلية قوله ولهذا الخ أي انما كان علة لانتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لانتفاء التأول أي المشروط في تعريف المجاز فان شك فالاصل الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا شك فيكون حقيقة اه نوبي (قوله حينئذ) أي حين اذ عدم العلم أو الظن بحال المتكلم أو مذهبه اه نوبي (قوله لاحتمال الخ) علة لانتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا حتى ينفي الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجاب عن

(لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أي ظاهر الاسناد (لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل

الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثانى بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الامر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لاحتمال أن يكون معتقد الظاهر هذا الاحتمال بعيد جدا الان كون كر الغداة ومر العشى موجد الشيب معدما للكبير مما لم يقل به أحد من المحققين والمبطلين لا يقال المراد الغداة البكرة والعشى المار لانا نقول وكذا الحكم بالنسبة الى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء الى أن المؤثر فى عالمنا العقل العاشر والمنجمون الى أن التأثيرات من الكواكب كذا فى حواشى الحفيد على المطول ويخالفه ماسيذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقته الخ من أن كثيرا من العقلاء قائل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد فى حاشيته على المختصر بأن اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله تعالى ولا من غيره بل لانتهاء مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث اليه فى كلام العرب فلاظهار التحزن والشكوى فى صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع هذا الاسناد فى كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا (قوله كما استدل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشى ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بمدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافى العلم (قوله يعنى مالم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدل تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلا من العلم والظن والاستدلال مصحح للتجوز فحاصله أن ماذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لأن زيادته أمر ضرورى بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فان نفى الاستدلال المنتج لازم لنفى العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله فى الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أى ولا خراج التأول قول الجاهل المار تحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر أبى النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكتفى بأن المسند اليه فيه ليس ماهو له وكتب أيضا على قوله يعنى مالم يعلم أراد بالعلم مايشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه مالم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوى

(كما استدل) يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال

لا الاصطلاحي المقابل للبديهة فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهيا الاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناده ميز) أي أزال بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

* من أن رأت رأسي كرأس الاصلع * ميز الخ وبخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن القنزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاي أو فتحها لغتان (قوله عن قنزع) أي بعد قنزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفي جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالي) المراد بالليالي مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب أيضا ما نصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالي في السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالي (قوله أي مضيها واختلافها) الجذب لغة المد ومعنى الاكثر استعمل هنا في مطلق المضي لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الابهري الى أن المراد بجذب الليالي أي الازمنة طلب الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أي تعاقبها لان بعضها يخلف بعضا اه سم (قوله أي مقولا فيها) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطئ وحين العسر والضيق أسرعي أو من الشاعر لانه لا يبالي بعد التمييز المذكور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالي في سيرها ومضيها مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث فأجاب بأنه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سيرامي أي فلا يبالي بعدهرمه بها كيف كانت (قوله بمعنى الخبر) أي أبطأت أو أسرعت (قوله مجازا الخ) ان قيل أي سر في صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثاني وهو أفناه قرينة ولم يعكس مع أن الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أي عقيب قوله ميز عنه) أي الى آخر البيت (قوله أفناه) أي جعله فانيا أي معدوما بالتنزيله منزلة الفاني لاشرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أي أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا في حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أي أفنى شبابه (قوله وارادته) فيه اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لأن الله تعالى قال للشمس اطلعي وهو تفسير مراد اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أي أمره وارادته فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلعي فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك اذا

الامر

(على أن اسناد ميز) الى جذب (في قول أبي النجم ميز عنه) الليالي (قنزعا عن قنزع) هو أي عن الرأس الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أي مضيها واختلافها (أبطئي أو أسرعي) حالان من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن أي استدل على أن اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدل أي قول أبي النجم (عقيبه) أي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (أفناه) أي أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أي أمره وارادته

الامر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقى لان اطلعى بمعنى كونى طالعة (قوله اطلعى) تمامه * حتى اذا وارك أفق فارجعى * وكتب أيضا على قوله اطلعى أى تحركى ليصح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أى قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا ينفى حقيقة اسناد التمييز الى جذب الليالى لاحتمال أن يكون قائلا بتأثير الليالى بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحد ما نصه وسيأتى ان الصدور من الموحد من القرائن (قوله على أنه) أى التمييز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بأن الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فنرى فاندفع ما يقال لا دلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة بأنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالى الموصوفة بالجذب وهى زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أى ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أى ان جعلناها حقيقية (قوله أو سبب) أى عادى (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازية جميعهما وكتب أيضا قوله باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار طرفيها لهذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانه المقصود فى هذا الباب اه ع س سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضا فى كلام المصنف بجعل الضمير فى أقسامه راجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بأن يكون المتكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده انه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو فى القرآن كثير الى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا الى المجاز ليلائم قوله بعد وهو فى القرآن

(الشمس اطلعى) فانه يدل على أنه فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى متأولا بناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فان الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الارض

كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لان طرفيه الخ فيه أى فى الحصر بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافى ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا فى الحقيقة وأطال فى ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية فالكناية تقابل الصريح لا الحقيقة مطلقا وبحث فى الحصر العصام أيضا فى أطوله بقولك سرنى ليلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذى يسرك من تلفظ بها وليلى ليس بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح فى شرح الكشاف ويندفع أيضا بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) فى القاموس الشباب الفتاء وقد شب يشب وجمع شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملابسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها ازدياد قواها النامية اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التى فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التى فيها زيادة زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بأن تجعل شباب جمع شاب وتجعل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان أى من الازمنة الشابة التى هى من مطلق الزمان أو بأن تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أى الزمان الشاب أو تقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاء وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما اشتهر أن الازدياد مصدر المتعدى مضاف الى المفعول أى ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بان يشبه تهييج القوى وايجاد الخضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ المنافع اه ع ق (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف لمفعوله أى تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول المنمية من ينمى وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضا ما نصه ادخال تهييج القوى فى تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هيج القوى ازدياد القوى فالاولى أن يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها مما يصلح أثرا لشباب

شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء

الزمان بالمعنى المذكور أفاده الفنرى ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى زمان ازدياد كما هو في نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما لا كالميت (قوله في الحقيقة) أى في اللغة اه سم وقوله اعطاء أى ايجاد (قوله تقتضى الحس) أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضى الحس زاد في المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر اللقانى والحق عندهم أن الروح ليس شرطا في الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه الروح أولا وسواء كان في صورة الحيوان أولا كما وقع في الجذع الذى حن للنبى صلى الله عليه وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح في الجذع ثم اتصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف للحياة في حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض المنمية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أى الارض وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله في الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له وفي ازدياد قواه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذى يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار لحلول تلك المحاسن واضمحلالها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة ع ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوى فسره السكاكى بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا اه بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه الفنرى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلى من أنه تعريف للمجاز العقلى في الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في

في الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز (وأحيا الارض الربيع) في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر

حكمها او القرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها بقى أن العصام استشكل فى أطوله حصر الحقيقة العقلية فى الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءنى زيد فانه حقيقة وطرفها جملة فهى خارجة من الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أى للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير فى القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده فى القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ مانصه أى فى ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أو لغويا ولهذا قال فى الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز فى القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) تقديره هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا تليت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهاما للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بأنه فى القرآن كثير سم وقوله ايهاما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيقى كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع فى القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال فى الاطول نعم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور فى شأن منكرى وقوعه فى القرآن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة آية توجب الايمان وتلاوة الآيات يزيد بقى أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (قوله لكونها سببا) أى عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أنه يجوز كونه مجازا لغويا أى يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أى ابليس بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد الى السبب فابليس سبب السبب بواسطة وسوسته (قوله انه لهما الخ) بكسر الهمزة وجوبا لوجود اللام وفى بعض النسخ من الناصحين بلا لام فيصح الفتح على اسقاط الخافض أى على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهى فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف أى عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى الى

مفعول

لانه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو ما فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) أى فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون

مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذران كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا فى الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم مانصه على تأويله بجحدتم كما يشيرإليه وصرح به المغنى (قوله أى كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تتقون أى اتقاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبنى على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أى فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع أشيب والاصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما فى الجلالين (قوله وهذا) أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه اشارة الى أن الكناية لا تنافى المجاز العقلى (قوله لان الشيب الخ) ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى ان الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والاحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة والملزوم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة مانصه أى المعبر عنها بقوله شيبا (قوله عند تفاقم الشدائد) أى تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة التى يبلغ الاطفال فيها أوان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أى فيشيبون سم وكتب أيضا مانصه وهو بعد الاربعين (قوله أى ما فيها الخ) تفسير مراد والا فالاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت حف وكتب أيضا مانصه دخل فى ذلك موتاها وكنوزها ع ق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لا فى الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عطف على قوله كثير) أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله لان تسميته بالمجاز فى الاثبات) أى فى غير عبارة المصنف ع ق (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) لا كلام فى ايهام ايراده فى أحوال الاسناد الخبرى اختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية

أى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الاطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الارض أثقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر
أفاده في الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع
أو يقال لما لم يتعرض لمنشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب أيضا
قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات
لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء
لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن في الانشاء
فكان الموافق لذلك تصريحه بالجزم بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن
شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفي فيها وجود المعنى في بعض الافراد
سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجري في الانشاء) تصريح بما علم التزاما
اه حربي أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لي صرحا) أي قصرا يجوز
أن يكون مجازا لغويا أي اؤمر بالبناء (قوله وليجد جدك) أي وليعظم عظمتك سم
فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهادك فهو بالكسر (قوله أو النهي) نحو لا يصم
نهارك ولا ينم ليلك (قوله الى ما) اى مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أي
في الامر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما
نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار في النهر لانه الذي
تمنى جريه لا النهر لكن أسند الجري المتمنى الى النهر مجازا لملابسته للماء بالحلية وأصل
أصلواتك تأمرك أيأمرك ربك بسبب صلواتك أي بسبب تلبسك بها وملابستك
اياها ع ق والمجاز في اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما
تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أتى به توطئة للتقسيم اى لفظية أو معنوية والا
فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان
ينبغي أن يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام
(قوله صارفة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل
يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى
السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله في قول أبي النجم الخ)
لا يخفى ان أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فقائله
قوله صدوره عن الموحد له يقتضي أن يتقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من اذ يقارنه
اه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القرينتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور)
أي اتصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل اذ
معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية ولا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة
نسبة المسند الى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (قوله بالمذكور)
أي في عبارة المتكلم وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا (قوله المذكور)

(بل يجري في الانشاء نحو يا هامان
ابن لي صرحا) فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا قولك لينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه
الامر أو النهي الى ما ليس المطلوب
منه صدور الفعل أو الترك عنه
وكذا قولك ليت النهر جار وقوله
تعالى أصلواتك تأمرك (ولا بد له
من قرينة) أي للمجاز العقلي
صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو
الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي
النجم من قوله أفناه قيل الله
(أو معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور) أي بالمسند اليه
المذكور مع المسند (عقلا)

أى لفظا أو تقديرا اهـ أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار الى أن عقلا تمييز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما فى قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل لملأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عدّ القيام محالا والحكم عليه بأنه محال مضافة الى المفعول وعقلا تمييز من النسبة الى الفاعل المحذوف كما جوز فى حاشية الكشاف ايراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جعله على نزع الخافض فيبعده أنه غير قياسى اهـ ملخصا من الحفيد على المطول والشنرى وقوله للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا بناء على أن التمييز فيه محوّل عن الفاعل فان المحوّل عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مرّ وقوله الى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعقلا تمييز لشئ مبين لابهامه هذا ولا حاجة الى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لان تحويل تمييز النسبة اغلبى لا لزومى كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أى استحالة عقل (قوله يعنى الخ) اشارة الى جواب ما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وانبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية اهـ سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعنى الخ سم وكتب أيضا قوله لان العقل أى كل عقل أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين فالمراد بالمستحال عقلا المستحال بالضرورة أى لا يحتاج فى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال وفى نسخة لأن العقل وأل عليها للجنس أى المراد ما تقدم لا كون جنس العقل اذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره الخ داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله اذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لأن أما على نسخة لأن فمعنى خلى ونفسه أى من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بى اليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المعمول فى الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب الا الحامل ولا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجئ وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى اليك على هذا جعلتنى جائيا من غير أن تشاركنى فى المجئ أى كانت سببا فى مجيئى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجئ اليها مجازا فلعل المثال مبنى

أى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا

على مذهب المبرد اه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسى جاءت بى بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجئ لافاعلة قاله السيرامى والاولى أن أصله الله جاء بى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمذكور (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ماتقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير الخ لم يعلم حال قائله وان البيت محمول على الحقيقة مالم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لئلا يتقطع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على المجاز فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز مايؤل الى المجاز ففيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أى الكامل والافالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لابد من تقييده بغير الخفى حاله اه أطول (قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحد فى مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل فى الاستحالة لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل بها (قوله لانسلم ذلك) أى لانسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أردنا بها كون الشئ محالا بالضرورة أى بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم بمجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله اشاب الخ محالا نظريا يحتاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقه الذى هو المسند اليه الذى يكون الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كما فى سم وسبب هذا التأويل سيأتى وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء اعتباريان الى مايعرف لا المعرفة ففى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم مانصه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والا فالمعنى مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب

وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة

زيداهـ سم (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اهـ عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن النزاع فى الفاعل لا فى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى وأسند الربح للتجارة لكونها سببا فيه (قوله واما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى اهـ عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتنى رؤيتك) هـذا القول مجاز اذا أريد منـه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبـة للسرور فهو حقيقة عبـد الحكيم (قوله وقوله) أى أبى نواس الحسـن بن هانئ الشاعر المشهور عـلى ما فى الايضاح وقول ابن المعدل على ما قاله الشارح فى مطوله فمن قال لا تنافى بين قوليهما لجواز أن يكون له كنيتان لم يأت بشئ وقبل هذا البيت يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدته نظرا بريناصفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا كذا فى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال ان المفعول الثانى لفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الاول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهر أو خفى اهـ من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسـند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل واما أن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيـه انما النزاع فى الفاعل بالوجـه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) أى فى الاسـتعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبالغ فى كون الحق له دخل فى القدوم فنفرض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم ننقله عنه ونسنده الى الحق مبالغة فى ملابسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسـناد فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهـم مفروض ولا يعتد باسـناد الفعل الى الفاعل المتوهـم المفروض وعلى هـذا يحمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هـذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحمل على القدوم أو استعارة بالكناية ان شبه الحق بمقدم

فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا أى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك وليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان

بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بدّ أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل

شبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تنبيها لاختصاصها من السيرامي وكتب على قوله بعد باسنادها اليه ما نصه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعني الكلام في فاعل الفعل المتعدّي لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدّي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدّي لعدم وجود الفعل المتعدّي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدّي مع تحققه قطعا فالجواب أنّ المراد أنّ المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الا على سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدّي بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له تدبر تام يس ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما نبه المصنف على أنّ الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المثالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف ان له حقيقة خفيت على الشيخ وهي ما بين من أنّ الاسناد في الاصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بدّ له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام وقدر الفاعل في المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يصح ان كان مراد الشيخ ان ثم افعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتني رؤيتك واقدمني بلدك حق لي على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدّي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية ألغي عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر في الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان لم اندفع به الرد على الشيخ والافار دوارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه (قوله لا بدّ أن يكون له فاعل) أي موجد وهذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه (قوله لامتناع صدور الفعل الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به تجوزا أو يخصص بمثل اقدمني فانه محل النزاع والجواب أنّ المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان

لاعن فاعل فهوان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والافيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظن أن هذا تكلف والحق ماذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى أن مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به

فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اهـ حفيد على المطول (قوله لاعن فاعل) أى موجد وهذا لم ينفه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذى نفى وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى أن يقول والا فلابد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالعلم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فينبغى أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكى لمخالفة كلامه مذهب جماعة المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه انه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بأن اسم الاشارة راجع الى سرو يزيد على أن الجمع مرادبه مافوق الواحد أو بتغليبهما على أقدم تدبر (قوله حقيقتها) أى الافعال أى حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من ع ف (قوله والحق ماذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لايشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز أن يكون من أول الامر الخ لايسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريبا للضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) فى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لو حح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وتب أيضا قوله ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بأن التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية انما يقصد فى بعض المواضع كما فى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فما ذهب اليه انما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله ان تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لاذكره وأجيب بأن اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) اما مساواة اللازم الذى هو الاثبات للفاعل الحقيقى فظاهرة لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما

الاظفار فى السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاظفار وهى مساوية له لان غير أظفار السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اهـ ع ق وقوله لان المراد به الانبات بالقوة أى لا الانبات بالفعل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل حيث يتحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الانبات فأين المساواة قاله سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد الامنه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك وكتب على قوله المخصوصة ما نصه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أى مرادا بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى وكيف جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الانبات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارة ما هو خاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيها بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكى وان اشتهر عنه ان قرينة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا أنه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الامثلة عليه ونبه على أن ما ذكر ليس نصا فى أن الانبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا الامر وهمى وتتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطول ببعض تصرف وكتب على قوله الانبات ما نصه أى بالقوة سم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه الايجاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلا نائمه وأن يكون المراد بضميرها امان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة طرفا لصاحبها فالاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية طرفا لصاحبها كذا فى الاطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير

مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيأ من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها)

بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه واما أن يراد بعيشة المجرورة بفى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ماذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل فى المعنى كالمبتدا فى نهاره صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز فى الموصوف والمبتدا مبنى على مذهب السكاكى لا على ماذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت يس بتلخيص وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشئ فى نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لما سيأتى) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله فى الكتاب) أى المتن (قوله صاحبها) أى و يلزم ظرفية الشئ فى نفسه لان ضميرهو راجع الى من فى قوله تعالى فأما من ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعنى كائن فى أصحاب العيشة ونازل معهم اه يس ورده ع ق فقال وتأويله بمعنى هو مستقر فى أصحاب العيش المرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل فى مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اه قال فى الاطول ويتجه أنه لم لا يجوز أن يكون فهو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمله (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (قوله وهذا مبنى على أن المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يتعيش به الانسان وبالضمير فى قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو فى عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع ق وكتب أيضا قوله وهذا مبنى الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازى عند السكاكى لجعله مثل ذلك من المجاز العقلى لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة الصاحب على تقدير الاستعارة قطعا فاما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد المجموع الى العيشة ليس مجازيا أفاده الحفيد وكتب على قوله عبارة عن الصاحب مانصه أى على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أى صاحب العيشة (قوله فى كل ما) أى تركيب أو التركيب الذى والرابط محذوف أى فى كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أى الذى هو مفاد الضمير فى نهاره وفى ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه فى كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أى عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالمعنى يلزم على كلامه أن لا تصح الاضافة فى كل ما أضيف الخ مع أنها

لما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو فى صاحب عيشة راضية وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة فى) كل ما أضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من مذهبه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة وفى وقوعها

واقعة من غير شك فى كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى فى التمثيل) لانه أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينافش فيه باحتمال الاستخدام لان للنهار معنيين الزمان المخصوص وهو الحقيقى والآخر الصائم وهو المعنى المجازى وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقى وبضميره المعنى المجازى يس فتكون الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أو عطف وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهامان بأن يأمر العملة بالبناء ففيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون من المجاز فى الطرف حيث أريد بابن الامر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تثنية ما نصه أى أو جمع (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكى ان أسماءه تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعمالا صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لتركه من يراها توقيفية أولا نكر عليه ع ق وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب وارؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازا لان حق الانبات مثلا أن يسند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر المتصور بصورته فيلزم السكاكى ما هرب منه قال فى الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويزيف هذا الدفع بأن ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لا غير خطأ لانه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمرا وهميا كما فى أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد أخبرناك بأن معنى كلامه هذا شئ آخر سيطلع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به

كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبناء) فى قوله تعالى ياهامان ابن لى صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان

حقيقة حتى يكفى فى دفعها الاشارة الى أن يراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبعه القوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الامر بالبناء لهامان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا الذى ادعينا انه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أى على ذلك (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكى كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلى فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فالمصنف منع لصغراه مستندا بأنه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل فى تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير فى صائم ونائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله على وجه ينبئ عن التشبيه) بأن يكون المشبه به خبرا أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير أداة التشبيه والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قولك سيف زيد فى يد أسد ولما لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد وكتب على قوله أو حالا ما نصه أو مضافا الى المشبه كلجين الماء كما فى المطول (قوله قد زر الخ) صدره * لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زر الخ والبلى بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صار خلقا واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير ازراره أو ضمير غلالته ع. د الحكيم

(أحوال المسند اليه)

(قوله أى الامور العارضة له) أى الامور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه فالاضافة فى الترجمة للعهد وأخرج العصام فى أطوله بعهدية الاضافة أحوالا تعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد أو المسند ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التى بها الخ ما نصه والقرينة على ذلك ما تقدم فى تعريف علم المعانى (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد تخرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أى أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتى) أى

هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أى ما ذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله

* قد زر أزراره على القمر *

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برىء عنه ورأينا تركه أولى

(أحوال المسند اليه)

أى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتى

قريبا من أنه الركن الاعظم سم (قوله أما حذفه) أى من غير اقامة شئ مقامه وحيث يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن ياقوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أى اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام فى المزايا المرجحة التى يختص البليغ بملاحظتها لان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده فى الاطول وكتب أيضا مانصه أى اتخاذه اذ الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع ما يتراءى فى كلام الشارح من التنافى وحاصله ان ماذكره فى هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وماذكره فى نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه المفيد أيضا ما حاصله أن ماذكره فى النكتة الثانية مبنى على التخييل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وماذكره فى الاول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فالحذف متقدم على الذكر أى والاثبات متقدم على باقى الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة انما تقتضى التقديم على الذكر دون بقية الاحوال وبحث فى الدفع بما ذكر بأن باقى الاحوال الآتية تجرى فى المسند اليه المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف أيضا الا أن يجاب بأن جريانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أى فالحذف متقدم على الذكر مانصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا متقدما (قوله وذكره) أى عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أى معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى فى الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر فى الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد فى الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع ق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أى المرتبة وهى كونه الركن الاعظم الخ (قوله

(أما حذفه) قدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة

فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فلعل المراد
بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا فليتأمل سم فصح أي
الاتيان بكان أي فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فللاحتراز الخ)
اعلم أن من النكات الآتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة
(قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من
اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة
الخ) أي فذكره في الحقيقة لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس
كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الاهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أي
أن يخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ
وأقواهما هو العقل أي يوقع ذلك في خيال السامع ووهمه أي وذلك التخييل يوجب نشاط
السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما في الاطول (قوله من العقل واللفظ)
كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من
عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل من
المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا
أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب
أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من
دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو
بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على
دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا
يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل سم وكتب أيضا
على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم
العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أي فان
اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون
توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله لافتقار
علل في الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية
اه (قوله وانما قال تخييل العدول) يعني أن العدول ليس محققا لان كونه محققا
يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم
(قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند
الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال
اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند
اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا في نفسه الا أن ما ذكرناه

فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة
القرينة عليه وان كان في
الحقيقة وكان من الكلام (أو
تخييل العدول الى أقوى الدليلين
من العقل واللفظ) فان الاعتماد
عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ
اليه وانما قال تخييل العدول لان
الدال حقيقة عند الحذف

على ما استمرّ فى العادة من أنّ فهم المعانى قلما ينفك عن تخييل الالفاظ سم وقرّر بعضهم أن الحصر حقيقى وأنّ الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمح لانه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أى فليس هناك فى الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر مانصه بل هذا أى قوله وانما قال تخييل لانّ الدال الخ يدل على أنّ الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أى فليس هناك فى الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال فى الاطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته لاستلذاذه ماعبر به اه ملخصا (قوله والتخييل) فيه اشارة الى أن أو فى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوّز الجمع كذا قرّر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا اذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بدّ من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفى للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع تنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبهه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطعة على ما ترتحققه فما قيل الصواب أيتنبه أم لا ليس بصواب على أنّ أم المتصلة تجىء مع هل على قلة كما فى الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها خفاء وهى ان أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أى ويكون شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل الا بالظاهرة ويكون ضعيفها (قوله أو ايهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قصد ايهام الصون سببا للحذف فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه المراد بالصون التنزيه والتبعيد عن ذكره تعظيما للمصون أو المصون عنه لا مجرّد ترك الذكر حتى يرد أن فى الحذف حقيقة الصون لا ايهامه ودفع هذا الايراد سم بقوله المراد منه صونه عن تنجسه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الايهام اه وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه الخ أقول أو ايهام صونه عن سمعك أو ايهام صون سمعك عنه أطول (قوله

هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

(كقوله * قال لى كيف أنت قلت عليل) * لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (أو ايهام صونه) أى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له أو عكسه أى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له

أوتأتى الانكار) أى انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى كما فى الاطول (قوله أوتعينه) امالان المسند لايصلح الاله أولكماله فيه بحيث لايسبق الذهن الى غيره أولكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث لكن مدار الدواعى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال فى جميع الدواعى اذا لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ملخصه ان العبث المحترز عنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو الذى ذكره المصنف بقوله فللاحتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف وهذا هو الذى ذكره بقوله أوتعينه وانما عبر فيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لايدفع ماذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثانى لصلاحية العبث فى قوله فللاحتراز عن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أى فلا يقال فى حذف الجلالة انه للاحتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله له) أى التعين (قوله أوادعاء التعين) انظر لم أظهر فى محل الاضمار وما قيل انه أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على الانكار بعده الاضمار فى تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر ان نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أونحو ذلك) افرد اسم الاشارة لكونها اشارة الى أحد الامور المستفادة من الترديد أطول (قوله أوفوات) أى أوخوف فوات وكتب أيضا قوله أوفوات فرصة هو ومابعده عطف على قوله ضجر وسآمة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هى مايغتنم تناوله (قوله على وزن) كما فى البيت السابق فانه لو قال أنا عليل لفات الوزن وقوله أوسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فات السجع وقوله أوقافية كقوله * ولابد يوما أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فات القافية وكتب أيضا قوله أوسجع أوقافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذى به يحصل السجع أو القافية اه أى لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلاحاجة الى حذف المسند اليه بل لوقدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لوشرط فى النكات ان لايحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله ع س وكتب أيضا قوله أوقافية مقابلة الوزن بها لاتقتضى عدم تغير الوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أوما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أى المقصود بالسماع اه سم أى فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله

(أوتأتى الانكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أوتعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين أحدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أوادعاء التعين) له نحو وهاب الالوف أى السلطان (أونحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر أوسآمة أوفوات فرصة أو محافظة على وزن أوسجع أوقافية أوما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال أو كالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء

من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أى نظائر المسند اليه المحذوف فى التركيب الذى تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله فى المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أى هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف ع ق وبحث فى ذلك صاحب الاطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى هو من وظيفة علم المعانى (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه الا لمقتض (قوله ولا مقتضى للعدول) لكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى فى قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتحصيل العدول متحقق فى جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه فى لا غلامى لك واما تشبيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا على تجويز البغداديين من النحاة عدم تنوين الشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله لكون مانصه أى الاصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الاصالة لا تصلح نكتة بل لابد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجع على الاصالة بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أورد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ما تقدم وهذا لا ينافى أن يكون بعض افراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ما هنا اه يس (قوله أو التنبيه الخ) أو الغباوة السامع أو توبيخه بالغباوة اه أطول وكتب أيضا مانصه أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلته عن سماع السؤال

وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه كمثل رمية من غير رام أو ترك نظائره ومثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم (وأما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فلكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه (أو للاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع

ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبى لا ينبغى أن يكون الخطاب معه الا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أى أو لزيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح أى ايضاح المسند اليه وزيادة تثبيته فى ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أى على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكرا أو حذفا فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا الاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسلط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره الا أن يراد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبى صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفى فى الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اه (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نكات حذفه اكتفاء بقوله ذلك فى مبحث الحذف واتكالا على المقايسة أفاده فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أورد أن هذا القيد معتبر فى غير هذه النكتة من النكات كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فما وجه التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا ما نصه لو عبر بالسماع لكان أولى لِيناسب المثال يعنى قوله تعالى هى عصاى الخ اذ لا يقال فى جانبه تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله ليناسب الخ ما نصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه امالة الاذن للسماع وأجيب بأن الاصغاء مجاز فى الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أى محبوب (قوله أى فى مقام الخ) فحيث ظرف مكان سم قال فى

أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانته) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبى صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء

المطول ويجوز أن يكون حيث مستعارا للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافى
كون ذكر المسند اليه لأن المقام مقام بسط الاجمال فى قوله تعالى ولى فيها مآرب أخرى
لأنا نقول هذا الاجمال يقتضى أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده
الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى
عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشعر من الله تعالى ان يريه فى
العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة
(قوله هى عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس
فزاد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال سم قوله هى عصاى فيه اشكال لان السؤال
بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها انه أجاب عن نفس
الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم
أتى بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكى قد
تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب
ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجمع بين الجواب عن
الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن
الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم
الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقولك الصبى
قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن
فى ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب ما نصه الظاهر
تقدير اظهار فى قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه
المقتضى للتهويل ذكرا أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع
على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعيين عند الاشهاد لا بمعنى
الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد
الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا
ليتعين زيد فى قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اه
وقوله فى قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين
الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا
على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى
أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك
لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال فى الاطول واعلم أنه قدم
بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند
لكن بحث التعريف لا يخص شيأ منهما الا صورة والباحث يشكل عليك فى معرفة

(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى
عليه السلام (هى عصاى) أتوكأ
عليها وقد يكون الذكر للتهويل
أو التعجب أو الاشهاد على قضية
أو التسجيل على السامع حتى
لا يكون له سبيل الى الانكار
(وأما تعريفه)

الغرض

الغرض منه فى غيرهـما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء فى قولك يارجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهـد الخارجى وربما يقصـد به تعيين الجنس لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ماغرك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أى ايراد المسند اليه معرفة) أى لاجعله معرفة اه سم أى لان جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولابد منها ولهـذا ذكرها فى المفتاح والايضاح وكان المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفى لايراد العام لان العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعـد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا فى ضمنها ونكتته قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الاولى دخول الفاء فى لان كما لا يخفى اه أى لان المقصود الاخبار بسبب تعريف المسند اليه فهو الخبر الذى تدخل عليه الفاء بعد اما الا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك حظ النحوى فليس هو الخـبر حتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أى فيكون بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أى ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أى ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أى ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أى ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا فى ع ق (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائبا لا يستدعى الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهـذا عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرائن الاحوال وبراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجـه عليـه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهـد الا أن يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقـدم الذكر ويراد الاشارة اليـه من حيث انه حاضر فى ذهن السـامع لذلك الذكر حتى لو تقـدم ولم تقصد الاشارة اليه من هـذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيد جاءنى رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقـدم ما نصه وعلى قيد التقدم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أى

أى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا

ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لان التقديم رتبته نحو في داره زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم واما معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتوارى وبالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس واما حكما بأن لايدل عليه شيء مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير رب والشان فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقدم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعان الى التقدم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أى بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره كجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لايستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعرف الخ ما نصه نحو ادخل السوق كما سيأتي فان المراد سوق أى سوق (قوله الى حاضر) أى والحاضر لا يكون الا معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمين بالى أى موجها ومما لا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه أنه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب المعين الى غير المعين فقيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتي به ليس بشيء اه ورد على جوابه أن المعدل الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد الا أن

عقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة
فظ عليه أو قرينة حال واما حكما
(وأصل الخطاب أن يكون لمعين)
واحدا كان أو أكثر الان وضع
المعارف على أن تستعمل لمعين مع
أن الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر (وقد يترك)

يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتأمل
وكتب على قوله والمقصود الخ مانصه مع أنّ عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع
ضمير غيره الى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا
من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتى ذكره آخر الباب فكان الاولى
عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بانه ليس من اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وأطال فى بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب
ايضا على قوله وقد يترك الى غيره الخ قال فى الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى
الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لاعدول لو قيل ترون
لاعدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أى الخطاب مع معين) الظرف حال
أى كائنا مع معين فلا ينافى انّ الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا أريدت تقويته قوى
باللام لانها التى للتقوية (قوله أى غير معين) أى بالشخص (قوله كل مخاطب)
أى كل من يصلح للخطاب كما فى الاطول (قوله على سبيل البدل) اى دون الشمول
ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة
الى أنّ الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم
بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين واشارة الى أنّ العموم فيه هو العموم الذى كان فى
أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله
فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير
الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أنّ العموم فيه معنى لابدلى ويمكن اعتبار البدلى
فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالنكرات فى
العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولى وتارة للعموم البدلى (قوله ولو ترى) الجواب
محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله الى تفظيع حالهم) أى بيان فظاعة حالهم من
فظع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أى تناهت حالهم) المراد به ما طرأ
عليهم فى وقت نكس الرؤس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة
واسوداد الوجه وغبرته وبسرته وصفرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله
أى تناهت حالهم فى الظهور الخ أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ
شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية
ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية
للاشعار بأنها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها
أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسرها غير
قياسى اذ القياس الفتح هذا وفى لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله
واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء

أى الخطاب مع معين (الى غيره)
أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل
مخاطب) على سبيل البدل (نحو
ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو
ترى اذ المجرمون مخاطبا معينا
قصدا الى تفظيع حالهم (أى
تناهت حالهم فى الظهور) لاهل
المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا
يختص بها رؤية راء دون راء واذا
كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا
الخطاب (مخاطب) دون مخاطب
بل كل من تتأتى منه الرؤية فله
مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض
النسخ فلا يختص بها

داخلة على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بايراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بايراده علما فسر العلمية بالايراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو الذكر والحذف ثم المراد بالايراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بايراده ضميرا لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مرادا سم باختصار وقال يس التأويل بالايراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه فى الاضمار لقربه من التعريف وكتب أيضا على قوله بايراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من المشخصات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد المشخصات المشتركة بين سائر أحواله التى بها يتحقق جزئيته ويمتنع تصور من وقوع الشركة فيه دون ما يتبدل لاشك أن له أحوالا لازمة له فى سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه عام يكفى فى وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف وان تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر انها جزئيات وضعا واستعمالا لانه لا يكون مانعا فلابد من زيادة دون غيرها فى ذلك الوضع يس وكتب على قوله وهو مانصه أى لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره) أى تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثانى بالنظر للمعنى لان العلم هو للفظ والمحضر فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى ففى الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضاره أى المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولاشك أن المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله وكتب أيضا قوله لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع أو المراد احضاره لو لم يكن حاضرا انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أى ملتبسا بعينه

أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم
رؤية مخاطب على حذف المضاف
(وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع
جميع مشخصاته (لاحضاره) أى
المسند اليه (بعينه)

والمراد به نفس الشئ وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضا قوله بعينه أى بشخصه اعترض بأن الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما فى لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام ينحصر فى الواقع فى الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر فى الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أى بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن الكلام فيما علميته حقيقية بخلاف علم الجنس فعلميته حكمية ولهذا صرحوا بأنه انما حكم بثبوتها الضرورة الثانى أن قولنا يؤتى بالعلم لكذا لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم فى الجملة يفيد ذلك الثالث انا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص فى الذهن فيصدق عليه انه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله الضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومجىء الاحوال منه ووصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم فى البلد اذا لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن احضاره مانصه أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب فى المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد فى قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب أيضا مانصه وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أى أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجوده بعلة أخرى فلا يرد زيد الثانى فى نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءنى زيد وهو راكب انظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانصه الشاهد فى وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أى فان احضارها ولو كان أول مرة الا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد

أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الاشارة والموصول والمعرف

الخارجى وكذا الموصول والمعرف بالاضافة وأجيب بانّ المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق فى العهد الخارجى والموصول والمعرف بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أوّلا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون احضاره أوّلا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدّم الاحضار باللفظ بل تقدّم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أوّلا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدّم ذكره غاية الامر أنه عمم فى الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما ايس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه أى فان الاحضار فى الثلاثة ثانوى لا ابتدائى وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أى المعهودان خارجا (قوله بلام العهد) أى الخارجى فخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهنى فانهما فى حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أى العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أى الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أى المقام الذى يؤتى فيه بالمسند اليه علما أى أتى بها لذلك لا للاحتياج اليها فى الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أى للاتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أى وان لم نقل انّ هذه القيود لتحقيق ماذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لانّ القيد الاخير يغنى عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أى من القيدين أعنى بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لانّ احضار الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرّة فلا يكون الاعلما سيرامى وهذا مبنىّ على أنّ الاسم المختص بشئ انما يكون فى العلم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأنّ الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث للفنرى فراجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أى أوّل مرة فى تفسير قول المصنف ابتداء (قوله كما فى الضمير الغائب الخ) أى وكاسم الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدّم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الردّ ظاهر لو أريد بالشرط أى شرط كان ليشمل العلم بالوضع ولو أريد ماعدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أى من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الردّ على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ماخرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ماذكر وان كان يجاب بأنه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أى مشروطة بتقدم شئ حتى العلم أى فلو كان ماقاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا أستفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى

بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لانّ جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله

أصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما

ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فنرى (قوله أصله) أى القريب والا فالاصل الاصيل اله منكرا هذا اذا كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذفت أى تخفيفا (قوله وعوض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمز اذ يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمز ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى ان أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست متمحضة للعوضية بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبعض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ ما نصه هذا ان كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية والقصد ان الله أصله اله منكرا وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدا افادة للحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر لكثرة دوران اله واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا أشكال وكتب أيضا قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام وحدها وتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حفيد على المطول وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا أنه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا

قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وبالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التحقيقية ولا وضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر فى قوله بالغلبة الى وضع أصله لكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الاطول الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله للعبودية له) أى لكون غيره عبداله نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر وان أريد أن افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما افادت التوحيد) أى بحسب معناها لغة وان أفادته من حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والا فقد ينحصر فى فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بيحتمل

للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة

(أو تعظيم أو اهانة)

فتأمله (قوله كما في الالقاب الخ) أي وكما في الاسماء الصالحة لذلك نحو علي ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضا قوله كما في الالقاب نص عليها لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة أو خسيسة كمحمد وكلب أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الالقاب في ذلك الكنى كأبي الفضل وأبي الجهل وانما قال تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانته نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما في نصه أي تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أي التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب علي وهرب معاوية) يقولون لفظ علي يشعر بالمدح من العلو ولفظ الآخر بالذم من العواء ففيهما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما ثم والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجراءة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الايهام وكتب أيضا قوله مثل ركب علي وهرب معاوية أي على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثاني (قوله أو كناية) أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوت لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بأبي لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها الناس نار جهنم وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى أبي لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو ملزوم الجهنمي لان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فان قلت لم لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود نار جهنم أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم فان قلت المعنى الاصلي المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لابي اللهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلي من الكناية معنى مجازيا أطول ملخصا (قوله يصلح العلم له) أي بحسب معناه الاصلي قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الوضع الاول) أي بالنظر الى معناه المجازي بحسب الوضع الاول الذي هو الاضافي لا الحقيقي الذي هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المركب الاضافي وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أي لا الثاني أعني العلمي وقوله أعني الاضافي أي قبل جعله علما (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني أبا لهب بالنظر الى الوضع الاول

كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها

قبل جعله علما والمراد معناه المجازي فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازي له لان المعنى الحقيقي أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص جهنمي أي لزوما عرفيا ومثله يكفي عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال في المطول واللهب الحقيقي لهب جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بأن اللهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبو لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصلي الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بأبي لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أي بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلي (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمي (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسايط فان كان المعنى الاضافي لازما للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الاضافي لانه يلتفت الى المعاني الاصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافي الى لازمه وهذا كاف يس ملخصا (قوله وقيل في هذا المقام) الحاصل أنه على الاول يكون العلم مستعملا في معناه الاصلي لينتقل منه الى لازمه وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم يس وفي جعله العلم على القول الاول مستعملا في معناه الاصلي نظر والمصرح به في المطول وغيره أنه مستعمل في معناه العلمي ملتفتا معه الى المعنى الاصلي ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أي لازم معناه (قوله لا الشخص) أي المعين وهو حاتم طيء (قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي لهب ففي كلامه اكتفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية مبني على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهنمي آخر لا جهنمي هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أي الذي اشتهر اتصاف المسمى به في ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار

المعنى

ويلزمه أنه جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا لهب أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون

المعنى الاصلى والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة لاشتهار اتصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة مسماه لاغير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجود ولفظ أبى لهب على رجل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية يس ففيه استعارة تصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف ويجوز أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثانى بالعكس (قوله على ماسيجىء) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمى يفهم من أبى لهب بواسطة اشتهار الذات به فى ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لايستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات كذا فى الاطول ويمكن دفعه بأن مدار الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمى) لان الجهنمى لازم للرجل الكافر ولابى جهل سم (قوله ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله فى المواضع الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أى بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أى بأنه كناية (قوله فى هذه الكناية) أى لهذه ففى بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبى لهب) فان قلت الكلام فى العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لان غالب الاعمال باليد فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وقيل المراد يده حقيقة لما روى أنه أخذ حجرا بيده ورمى به النبى صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية فى باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكى سيرامى وقوله بأن اليد مقحمة أى فالمسند اليه فى الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايهام) عبر بايهام اشارة الى أنه يكفى نكتة فى ايراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه لتوهم اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه) لا ينبغى أن يقيد باستلذاذ المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أى وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ واشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ايهام أو على استلذاذ وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادى) أى عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أى عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد فى دارك وقوله والتطير نحو السفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) فى نسخة على السامع

استعارة لا كناية على ماسيجىء ولو كان المراد ماذكره لكان قولنا هذا الرجل مشيرا الى فعل كذا كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا أبى لهب ولاشك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر (أو ايهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل

ومعناه أن لا يقدر على انكار السماع بعد ع س وكتب أيضا لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدّمه على اسم الاشارة مع أنه أعرف منه لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرّف بأل العهدية فهو مع المعرّف بالموصولية رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرّف بأل بالموصول كما فى قوله الخناس الذى ولكن قدّم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح فى مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان فى الجملة كاف فى المقتضى فلا يتوجه أن ماذكر لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجرى عليه الموصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لامحالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنرى (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط فى النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا ان تكون أولى به بل يكفى مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان فى قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطا الخ وأمثال ذلك من النكات التى تحصل مع غير ماذكرت له من الطرق فيما مرّ وفيما يأتى والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقى الطرق فتأمل والذى فى الفنرى مانصه قوله الذى كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بدّ من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر أنّ المقتضى اما موجب أو مرجح ولا يكفى مجرّد الملاءمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك فى قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مرّ عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أى لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أنّ ما هنا مصدرية وجوّز بالبس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفنرى والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعنى الذين فى بلاد الشرق

[... غيره مما يناسب اعتباره فى ... الاعلام (وبالموصولية) أى تعريف ... المسند اليه بايراده اسم موصول ... لعدم علم المخاطب بالاحوال ... المختصة به سوى الصلة كقولك ... الذى كان معنا أمس رجل عالم) ولم ... يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم ... والكلام علم بغير الصلة نحو الذين ... فى بلاد الشرق لا أعرفهم أولا ... أعرفهم]

لأعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لان المفروض أنّ المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لان فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أى استقباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا سيرامى (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقريره المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أنّ المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الدرى (قوله والمراودة مفاعلة) أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راود اشارا للاصل الاصيل لان أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) بمجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط (قوله وكان المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بأنه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى أنّ المراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن مجئ وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية وعدى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الى آخره وفيه أيضا اشارة الى أنّ المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أنّ كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم تتحقق الخ أى كانها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا فالمخادعة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشئ) متعلق بالمخادع أى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف أى يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى يحتال عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التمحل أى الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطها رة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا

لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو استهجان التصريح بالاسم) أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله تعالى (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله

بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أوزليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى [illegible]ب على البيضاوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مراده الا مراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشدته (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله أوزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف ومن المسترذل فى كراهة السمع ونفرته عق أولان من به شرف اذا احتيج لنسبة ما صدر عنه مما لا يليق يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا حف (قوله أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا له بهذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتهويل) أى التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيهم) والتعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من التفخيم) أى لما غشيهم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الابيات حفيد على المطول (قوله أى تظنونهم) فيه اشارة الى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفنرى الضم هو الرواية وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أى تظنونهم الخ أى لان مجهول هذا الباب تعورف فى الظن والمراد بالظن ما سوى اليقين كما قد يجىء بهذا المعنى

والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على الخطا نحو ان الذين ترونهم) أى تظنونهم (اخوانكم يشفى

فيدخل الجزم لا عن حجة فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده في الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل صحاح وفي القاموس الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف اه (قوله أي تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ماليس في قولك ان القوم الفلاني) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان أفاده في الاطول (قوله بناء الخبر) أي الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى وجه الخبر المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند اليه أي المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ما قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدركا تأمل (قوله أي الى طريقه) أي جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعني) أشار به الى أن في كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالايماء بل يجري في سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أي الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أي الموصول وقوله من أي وجه أي جنس (قوله داخرين) أي صاغرين جلالين (قوله ومن الخطا الخ) عبارة ع ق فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لا نتقاضه بقوله * ان الذي سمك السماء بنى لنا * بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم وبقوله * ان الذين ترونهم اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم اه وقوله وبقوله ان الذين ترونهم الخ أي بناء على أن هذا من الايماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم اطراده في كل الامثلة هذا وانما يتم ما ذكره الشارح من خطا التفسير المذكور لو أرجع قائله ضميرانه الى الايماء كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذي سمك السماء الخ من أمثلة الايماء حتى يرد ما مر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبني على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم تجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه

غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ماليس في قولك ان القوم الفلاني (أو الايماء) أي الاشارة (الى وجه بناء الخبر) أي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطا في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الايماء الى وجه بناء الخبر

الاغراض أمورا مهمة جعل الايماء توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء فيكون تفريعها عليه أمرا مناسبا مستحسنا لاضرورة فلا اعتراض سيرامى ومراده دفع اعتراض السيد الآتى (قوله لامجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم أن ماذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لامجرد الخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ماقبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيرامى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لاحسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لابيت الكعبة فان ماتضمنته القصيدة بعده (قوله دعائمه) أى قوائمه كما فى ع ق وقال سم جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك ياجرير وقيل من السماء وقيل عزيز طويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ماينبنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الايماء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لانزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لامدخل له فى افادة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ألاترى أنك لوقلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكذا يقال فى قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا ان الذى يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا أخر الموصول مع ان تلك الامور مستفادة منها أيضا اه وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والكلام فى هذا الآن الكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا

لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض

بيتا من سمك السماء اذ لا ايماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان فيه اشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تكذيبه انه هو عظيم وكذا يقال في ان الذى سمك السماء الخ فان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخبر من جنس البناء الرفيع اذ لولاه لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم هذا وفى كون التعظيم فى بنى لنا بيتا من سمك السماء مستفادا من مجموع الكلام نظر والظاهر أن المفيد له الموصول مع صلته فقط لكن بلا ايماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لكونه فعل الخ) أى وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أى حيث أوجب تكذيبه الخسران فى الدارين وكان المناسب أن يقول وفى هذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أى الايماء (قوله نحو ان الذى الخ) لان المبنى على الجهل شئ قبيح سم (قوله نحو ان الذى يتبع الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهانته من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر اهانته أتم مما تحصل به أولا سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أى الايماء (قوله ثابتا) أى فى الخارج ونفس الامر ع ق (قوله ان التى ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما فى الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء فى ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الا أن يقال معنى قوله مهاجرة أى سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لاقامتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى فى متعلقة بضربت وقوله غالت ودها غول أى أخذت الغول ودها وأهلكته ع ق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما فى الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أى منها (قوله ثم أنه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منهما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فاثبات المراد على الاول ببرهان لمى وعلى الثانى ببرهان انى حفيد على المطول ملخصا ومقتضاه حذف كان فى قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال اتى بكأن لانه لم يسق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة) أى منها وقوله ويقرره أى فى ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أى جعله محققا ثابتا نحو

ان التى ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول

فان فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة

ولا يلزم من ذلك أن تيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه الا ترى أن قوله ان التى ضربت الخ يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة و يثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما والا لم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أى المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أى لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكمل تمييز انما هو الذات (قوله أكمل تمييز) فيه أنه يقتضى انه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة فى التعريف عن بعضها كما تقرر فى محله والجواب اما أن المراد انه أكمل تمييز بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية أكمل فى التمييز من غيره وان كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحيثية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره أكمل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكتة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفى الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال أكمل تمييز مما يمكن من المعارف التى يسعها المقام والا فأكمل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبنى عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذى يتأتى للمتكلم أن يحضره فى ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بأن يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة فى كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أو لا ولكن يكون مدركا بالحس أو لا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذاك اه ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيبان (قوله نصب على

المدح

(لتمييزه) أى المسند اليه (أكمل تمييز) لغرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح

المدح) أى بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم فيصح تقدير أعنى (قوله أو على الحال) قيل العامل فى الحال معنى الفعل فى اسم الاشارة أو حرف التنبيه أى أشير اليه أو أنبه عليه فى حال كونه منفردا فى محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أى متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيبان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الاوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر البرى والسلم جمع سلمة وهى شجرة العضاه وهى كل شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تمر وتمرة فتبرى على المطول ويجاب بأن التاء للنوعية كما فى قولهم تمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس والعامل اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أوها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها لان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء اهـ وقوله وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة أى لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فردا وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لا لنسل شيبان فقط الا أن يبنى الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم فى المحاسن (قوله فى محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) بن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة وما فى البيت يحتملهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة أو صيانة العز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك فى المحاسن لان المتبادر منها غيرذلك أطول ملخصا (قوله يعنى الخ) أى فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز فى الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم فى اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا فى الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مخلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال فى الفصاحة مستلزم للاختلال فى العز ولان الحضر ينالهذل الحكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائى) فلو قال فلان وفلان وفلان آبائى لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئنى أمر تعجيز على حد فأتوا بسورة من مثله أى لا تقدر على الاتيان بمثلهم فى مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئنى بمثلهم) أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله ياجرير) فى النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوة كأنه قيل لا تعرف أيها المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيدا وفى التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ماشاء قاله فى الاطول

أو على الحال (فى محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو بيان حاله) أى حال المسند اليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد)

(قوله وأخر ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه بأى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا فى البيان اه أى لانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ماذكره الشارح لا يجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ مانصه وأجيب أيضا بأن الامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها القصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعله أراد

[margin note:] وأخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين ان هذا

مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه (بالقرب نحو أهذا الذى يذكر آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك

الخ ما نصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الاول الذى أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذاك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كتلك وذلكم (قوله وعلم المعانى من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فانه اذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا حفيد ويجاب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع (قوله وهو زائد) أى القرب الذى أتى بهذا لبيانه سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فان القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلوح اشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليهما أعنى اسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية فى تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها فى رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذى الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الاهزوا أهذا الذى الخ أى قائلين أهذا الذى الخ (قوله لبعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والحال أنه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أنه تتوجه اليه الهمم وتتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه

تكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا فسرنى ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) اى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالاوصاف خصوص النعوت النحوية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب وتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصلا فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى بسند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على أن المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عد الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقصد ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون

صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة

وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعا عن المتقين مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما في الكشاف فعلى التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها) وجه التنبيه ان اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضي ذكر الضمير لتقدم المذكر فلما أوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان ايراد اسم الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه اه (قوله عاجلا) أي في الدنيا وقوله آجلا أي في الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد الخارجي ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها اما صريحي أي تقدم ذكره صريحا أو كنائي أي تقدم ذكره كناية أو علمي أي لم يتقدم لهذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هي هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهني أو من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفي وسيأتي الجميع واختلف في الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجي أصل آخر وهو الذي أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجي ولهذا احتاج الى القرينة أعني تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهني وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا (قوله أي تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بايراده معرفا باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أي في الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكي لان المعرف به أعرف ولكثرة ابحاث لام الحقيقة كذا في الاطول (قوله أي الى حصة الخ) يعني أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة في المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فالاشارة الى المعهود تتحقق في لام الجنس

وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليه أحقاء بما يرد بعده أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أي تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) أي الى حصة

أيضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجي قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص كما في الفنرى والحصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها كما في خط العلامة الشنوانى عن سم عن السيد في حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو التشخص (قوله من الحقيقة) أى من افرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال فتقول اكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد في الحصة أو كون اللام للاشارة الى معهود سم (قوله لتقدم ذكره الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المضمر الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمعرف فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفنرى (قوله أى الذى طلبت الخ) لما كان في الآية وجهان أحدهما ماذكره المصنف والثانى ليس جنس الذكر كجنس الانثى وكان التمثيل بها للعهد انما يتأتى على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكر معهود التعينه باعتبار طلبها الا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك ما في بطنى محررا وهو متضمن لذكر الذكر كناية فاعتبار طلبها اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقديرى ما تعين فيه المدخول وعلم لا لتقدم ذكره والتحقيق ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما العصام في أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لا صريحا في قولها رب انى نذرت الخ (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مقلوب (قوله فالانثى) أى فأل التى في الانثى اشارة الخ ليوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دائر بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ع ق (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى

من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى) ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب انى نذرت لك ما في بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث

بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعني بضم الحال أعني محررا كان مختصا بالذكر لان المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا ان يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للمفعول فقوله يعتق مبني للمفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغني الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية سم (قوله اذا لم يكن في البلد الخ) فالقرينة حالية وهي انفراده في البلد (قوله أو للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراقي أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أي الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أي الماهية الموجودة أي الهوية الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا قوله من غير اعتبار الخ أورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتي في الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار الماصدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أي هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافي كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل فان العوارض قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتي الخ بقي من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في القضية المهملة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة

لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد

المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا القانى سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الحفيد هنا وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أي باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال الصفوى كما يعلم بمراجعة سم واليه مال العصام أيضا في أطوله بل أرجع الضمير في قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أي عهدية ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اهـ (قوله الحقيقة) أي المعهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله الذي هو موضوع للحقيقة) أي من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحدة في الذهن) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرّف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة أي المتعينة (قوله على فرد) ظاهره انه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما حاصله انه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته في المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اهـ وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن فرد تأمل (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها اذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكلي الخ) أي المجرد من أل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكلي الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصدها منه كالحيوان في قولك الفرس حيوان والانسان في قولك زيد انسان لان الكلي الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما في المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هي هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي الثانية

الحقيقة يعني يطلق المعرّف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق

توكيد

حيث لاعهد) فى الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا فى المعنى كالنكرة) وان كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

(وقد يفيد

توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لاعهد) بأن تعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله فى الخارج) أى لامطلقا كما يوهمه اطلاق النفى يس اذ العهد الذهنى موجود كما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلو كان المراد نفى العهد مطلقا المنافى ماهنا ماسبق (قوله وهذا) أى المعهود فى الذهن (قوله كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا اذ هو للحقيقة المتحدة فى الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أى باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر المنكرات التى ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص عليه فى المفتاح وسيأتى عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجرى عليه أحكام المعارف) أى غالبا كما سيأتى (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعرف بلام العهد الذهنى مدلوله الجنس فى ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق أن تعين الجنس وعهديته معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان حاصلا قال الاستاذ سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل فى الدار سم قال يس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل فى الفرد بل فى الجنس لان لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى افرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى (قوله كالدخول) فانه انما يتصور فى الافراد الخارجية سم أى ولا يتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من أل (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أى فى افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد لقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبنى) صفة للئيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرف بالجملة قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه أتيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لاتقييده بحال المرور فقط سم قال المعقوبى بعد نقله ماتقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعنينى كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنينى انما يتبادر منه أنه قاله فى حال سماع السب حال المرور لانه قاله فيمن

دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا مانصه تمامه * فضيت ثمة
قلت لا يعنينى * والمعنى فامضى ثم أقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق وثم حرف
عطف اذا الحقها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنينى بمعنى لا يريدنى بل يريد
غيرى من عناه أى قصده وأراده أو لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنانى الامر
أى أهمنى فنرى والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة)
قال هذا هنا وقال فى قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن اضافة
لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال فى الاطول واعلم أن
التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقى
المعارف فمن نحو هو اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعين وماذكره السيد السند من أن
تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة
مزيف لان الخارج فى الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه
ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا مانصه
فهذا هو القرينة (قوله فى المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع
على ارجاع الضمير فى وقد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ اذ
المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع ويتسبب عن كون
اللام التى الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سيأتى ولهذا قلنا ان الضمير الخ
وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين التفريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله التى
لتعريف العهد) أى المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أى
المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من افراد لام
الحقيقة (قوله حمل) أى مدخولها وقوله على ماذكرنا أى من الفرد المبهم فى الاول
وجميع الافراد فى الثانى (قوله ولهذا) أى لكون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من
فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لا مطلق اللام وايضا يدل على
أن لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتى وقد يفيد ولم يقل وللاشارة الى واحد
غير معين وللاشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح
وهو أن تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز عن أسماء
الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها فى الذهن
لم يتميز عن تعريف العهد الخارجى (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها الا باعتبار
كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضر
فالحضور جزء المسمى فى لام الحقيقة دون أسماء الاجناس المنكرات فهو ملاحظ فى الاول
ومصاحب فى الثانى سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف فان كلا
ملاحظ فيه الحضور الذهنى جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلالة اسم
الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأنه قال رجعى

أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق) نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن أسماء الاجناس

مثلا وضعته للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم
الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك حفيد (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف
الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل
(قوله مثل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعى مثال لاسماء الاجناس
النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور فى الذهن) أى فى لام الحقيقة (قوله فوجه
امتيازه) أى تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين
التعريفين الذى استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف
الجنس عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين
أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة أعنى الحضور فى الذهن
واما ان الحاضر فى أحدهما هو الماهية وفى الآخر هو الفرد أو الافراد فهو اختلاف
راجع الى معروض التعريف أعنى الحاضر لا اليه نفسه وأطال فى بيان ذلك فراجعه
سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى المذكور فى قوله وباللام للاشارة الى
معهود (قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أى بقطع النظر عن
القرائن والافقد ينظر فى مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهنى
والاستغراق الا أن النظر اليها من القرينة فقوله ولام الحقيقة اشارة اى بسائر أقسامها
أى فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها تأمل كذا بخط
ح ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد عليه
ان الغيب فى المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى ولا بخصوص
اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكره فى الاطول (قوله
وهو ضربان) لا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو
تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام أيضا لواحد منهم يكون عرفيا وحقيقيا
اذ دخول السوق عرفى اذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الاشارة الى
الحقيقة من حيث هى ايضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان
بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة
العرف ولذا قد ينعكس ذلك فى بلد آخر فان قلت لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع
فى صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الارادة تقطع نزاعك
بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول (قوله وهو أن يراد الخ)
فيه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب
للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب
وكتب أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير
أن يقال وهو لغوى وعرفى وفسر فى شرح المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقى بما كان

النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا
اعتبر الحضور فى الذهن فوجه
امتيازه عن تعريف العهد أن لام
العهد اشارة الى حصة معينة من
الحقيقة واحدا كان أو اثنين
أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
نفس الحقيقة من غير نظر الى
الافراد فليتأمل (وهو) اى
الاستغراق (ضربان حقيقى) وهو
أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرفى بما يعد شمولا فى عرف الناس وان خرج عنه كثير من افراد المفهوم كذا فى الاطول (قوله بحسب اللغة) أى أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أى كل غيب) أى غائب وقوله وشهادة أى مشاهد (قوله وعرفى) الظاهر ان المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفى أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرفى الخاص داخل فى الحقيقى تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أى ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة (قوله أى صاغة بلده) هذا اذا كان الامير أمير بلد وقوله أو اطراف مملكته اذا كان الامير أمير بلاد وكتب أيضا قوله أو اطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أى ما فى تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازنى) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لا موصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام فى هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه أنه اختلف فى أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هى موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثالها أل الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازنى والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازنى والقائلين بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل فى الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أى غير المازنى (قوله هذه الصلة) أى صلة أل التى بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى (قوله ولو سلم) أى شمول الخلاف للجميع وان لا فرق وقوله فالمراد الخ أى فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أى الاستغراق لا يقيد كونه مفادا بأل ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجىء لمعان أربعة فالاصل فيه العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أى استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والاظهر

منهما

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا أو اضرب القائمين الا عمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى
والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد
من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين
والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل

منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لا رجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بأنه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال و ينساق الفهم مما ذكره الى أن استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرف باللام الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أي لا تخاصم عن خائن وكتب على قول الاطول أولا كالجمع المحلى باللام الخ ما نصه بدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتي كما نبه عليه العصام آخرا وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد أشمل أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجال اذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجل اذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين انما هو باللزوم لا بالوضع واشملية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبه الفطن من هذا لان استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره) كحرف النفي في النكرة ولذا لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لا رجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق

والنكرة فى الايجاب ظاهرة فى عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا فى المبتدا
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا فى غيره نحو علمت نفس ماقدمت وفى المقامات أى للحريرى
يا أهل ذا المغنى وقيتم شرا * وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ماجاءنى من رجل
أو مقدرة نحو لا رجل فى الدار فهى نص فى الاستغراق حتى لا يجوز مامن رجل أو لا رجل
فى الدار بل رجلان مطول قال فى الاطول وذلك يعنى قوله أورد البيان الخ يحتمل وجهين
أحدهما ماذكره السيد السند أنه يعنى أورد بيان الدعوى فيما هو نص فى الاستغراق لانه
اذا لم يشمل نفى الجمع مع كون النفى نصا فى الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع
ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه أن المفرد فيما ليس نصا فى
الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما
أنه يعنى أنه لاريبة فى صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص فى الاستغراق بخلاف لا رجل
بالرفع فان عدم صحته خفى اذ يصح أن يقال لا رجل فى الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال
بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى
وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعى قول الائمة مامن عام الا وقد خص
منه البعض فانه ليس نصا فى العموم والا لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه وأجيب
بأنه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال
جاؤنى مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءنى ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار
دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة مانصه أى صدق (قوله أو رجلان)
هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر فى البيان على ذكر
الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما فى قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما بخلاف العكس نوبى (قوله وهذا فى النكرة المنفية مسلم وأما المعرف الخ)
قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض
مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره
فى حيز المنع ولهذا قال فى الاطول وانما لم يتعرض المصنف فى بيان كون استغراق المفرد
أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام فى الاكثر
لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع جمع قال السيد كأنه بطلت الجمعية فى المحلى
باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ مامن جماعة الا وهى
داخلة فى جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا اذ مامن
واحد الا وهو داخل فى جماعات متعددة (فان قلت) جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن
بدون التكرار فهو ضرورى مغتفر عنه (قلت) قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى
أن المستثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا
مرارا غير متناهية فى الحكم ولم يثبت أنه يعنى كل رجل اه ملخصا وكتب أيضا قوله

(أورجلان دون لارجل) فانه
لايصح اذا كان فيه لارجل
أورجلان وهذا فى النكرة المنفية
مسلم

وهذا فى النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية فلا يسلم ذلك فى المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم الى منع ان استغراق المفرد فى النكرة المنفية أشمل لان رجال فى لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود فى الاستعمال لا بد له من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لان أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال فى المطول ولهذا أصح بلا خلاف نحو جاءنى القوم أو العلماء الا زيدا أو الا الزيدين مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفنرى فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفى كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع اذ هو كالمثالين المذكورين الا أن يفرق بأن الحكم اما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزأ وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءنى كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئى الجماعة جماعة اه ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أى فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى اشملية المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول أل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الاصلى وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا ابطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لانه لا تنافى بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق فى ضمن الفرد تتحقق فى ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافى الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله ما يبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك فأجاب بما ذكر فقوله مجردا عن معنى الوحدة أى التى

وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده

وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة للواحد دون الاآخر اه ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ ما نصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بأن الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بأن يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فبينهما تناف اتنافي مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي أي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعي أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ولا تنافي بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذي هو الدال على الوحدة والانسب أن يجعل التنافي اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجرد عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجيء من القرينة أطول (قوله مجردا الخ) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب أيضا قوله مجردا الخ فتنوين المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن

(وهما متنافيان) أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

اعتبار

اعتبار الدلالة عليها والا فالافظ يدل بالوضع عليها اسم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذا دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكر واقتصاره على التعليل بالمحافظة مبني على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أي مطردا والا فقد وصف بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطرد واذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك في من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من فان دلالتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظي) يعني دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجموع سم أي كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغي (قوله ولانه الخ) الاولى أولانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجري في مثل لا رجل بالفتح لان معناه نفي الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما في المقيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التي لنفي الجنس أنها لنفي الحكم عن جميع افراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافي لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبي وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعني ولا ينافي الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لاتصاف كل فرد بها سم حاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثاني منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافي الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافي (قوله لا مجموع الافراد) أي لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أي لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضا ما نصه أي لا لمجرد المحافظة على التشاكل اللفظي (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا منه وخبرا له فالاولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاه الاخفش) أي وقاس عليه (قوله في نحو الدينار الخ) أي في نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر أن السنينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء وأظهر السنينات ودور الميم جمع سنة لا سين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فتدبر وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافي وجوب المحافظة على التشاكل

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولانه) أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام حضر أو بصاحبك وتحقير فى ولد الحجام الا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال فى الاطول لانها أى الاضافة أى المعرّف بالاضافة فافهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا يظهر ذلك الا فى الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرّف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التى تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم افادة أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهوبى) أصله قبل الاضافة الى ياء المتكلم مهووى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة ويصح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هواى وهو القلب يعنى أن القلب سائر مع الحبيبة وجسمى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سائر مع القلب السائر مع الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أى مهويتى بتاء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الىّ وباب السجن دونى مغلق

ألمت فحيت ثم قامت فودّعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولا يريك تذكير مصعد لانه للفظ هواى (قوله ونحو ذلك) كى أهواه والذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوّض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر أنه حذف ياء النسبة وعوّض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من أصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى اليائين وعوّض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذى تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه أن لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها ثم وأنت خبير بما مرّ غير مرّة أنه لا يشترط فى النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفى أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه فى الاعتبار وان أخر عنه فى الذكر (قوله

وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى) أى مهويى الذى أهواه ونحو هذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد *) أى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه * جنيب وجثمانى بمكة موثق * الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه) أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه

عبدى حضر) الالطف عبدى عنـدى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى قوله أو غيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما اذ يصدق على الياء فى عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقير المضاف) أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لاغنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانه أخصر طريق يس ويدفع بأن الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لانه الخ) الضمير للشان (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده نكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض افراد معناه وهو اثنان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصد الى بعض افراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا ما نصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ شيأ يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليهما قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لا تعتقدوا أو لا تذكروا له ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة خربت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الاظهر أو التنويع ليكافئ قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا الا أنه تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحاصل المتقدم أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر يجعله مصدر المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة من المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها اذ لا تجانس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق ازالتها فاندفع ما قالوا ان الاقضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله

(عبدى حضر) تعظيما للك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد) أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية

المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الاطول (قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها سم (قوله وفى المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشرى ورجح ماذهب اليه الزمخشرى بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر ويبعد عنه بكل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المفتاح الخ لاتنافى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لاتنافى بينهما الخ مانصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بأن يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لايمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى فلهذا انكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى عن وبعبارة قوله له حاجب بمعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب الجسمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ماهو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ماقبله عليه اذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة مايشينه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطباق بين المصرعين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لان كل ماسواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان

العظيم

وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح أنه للتعظيم أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه *) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشان

العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعد لابطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لايقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله والمقادير أى فيما عدا ذلك من المكيلات والموزونات والممسوحات (قوله أو تقديرا كما فى الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لاباعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الرضوان لكن هذا المثال ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير) التكثير المستفاد بالتنكير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فبالتنكير حصلت المبالغة فى الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه أن الحمل على الفرد لايناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفنرى ومما ينبغى أن يتنبه له أن اعتبار الافراد أو النوعية فى الطرفين هو للملاءمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرد اه وبقى وجه رابع لايصح وهو اعتبار النوعية فى جانب الدابة والافراد فى جانب الماء بمعنى ان كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من افراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع فى الاطول اعتبار الافراد فى الدابة والنوعية فى الماء وعلله بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يرد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما فى الاطول (قوله هى نطفة أبيه الخ) تخصيص الاب لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافى أن التخلق من نطفة الاب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مرسلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار افراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع فى ضمن

وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

الفرد ع ق وكتب أيضا قوله أو كل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فانه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التي هي نطفة البغل وأجيب بأن نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال في الاطول ولصاحب المفتاح تفسير آخر للماء وهو نوع الماء يعني النطفة اذهي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء اه أي كل نوع من الدواب بماء أي بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لايدرك حربهم حتى يدفع ضرره اه أطول (قوله أي حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع ق (قوله ان نظن) أي بالساعة (قوله لا للتأكيد) أي لا لمجرد التأكيد والا فالمفعول المطلق لا ينفك عنه نوبي (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أي بكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا (قوله مفرغا) أي استثناء مفرغا مفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقد ان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) فان كان للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بأن كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أي والا يلزم استثناء الشيء من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ماضربت يقتضي نفي الضرب والاضربا يقتضي اثباته (قوله وكذلك صرح بلفظ البعض) أي بقيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففي هذا الابهام) أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الا له اه سم (قوله من تفخيم فضله) أي لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أي وصف المسند اليه) أي سواء كان منكرا أو معرفا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لان الذي يعلل هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بأنه أغلب في المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فتدبر (قوله أي ما ذكر الخ) تفسير للمعنى المصدري سم (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة

(قوله

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (التعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أي حرب عظيم (والتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ماضربته الاضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره وكما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صرح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أي وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أي ما ذكر النعت له (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر

(قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لان النعت هو المبين الكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسيرا للمراد من قوله مبينا له قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عنى به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعليمى اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم أى من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيدا بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس وانظره لا قيل ان الاضافة فى قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيده هذا قول الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه فى الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكاشف الكاشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال فى الاطول ولا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى

والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له

الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد وبخالفون الحكماء فى انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدى (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد فى الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما فى الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعى لان معناه الذكى المتوقد وان استلزمه (قوله الالمعى الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذى يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أى يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قد رأى الخ حال من فاعل يظن أى يظن مشبها للرائى والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أى يظن الظن مشبها بالمرئى والمسموع منهم وقوله للرائى والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أى الرائى والسامع لكنه قصد المبالغة وقوله بالمرئى والمسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن بجعل أل للعهد الذهنى فهو فى حكم النكرة (قوله الذكى المتوقد) فقوله الذى يظن بك الظن الخ تفسير للالمعى باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه شبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى تأمل (قوله على أنه خبر ان) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أى القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض منه تخصيص اللفظ بالمراد وفى الوصف المبين كشف المعنى (قوله أى مقللا اشتراكه) أى فى النكرات أو رافعا احتماله أى فى المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانيين بخلافه عند النحويين فانه عندهم فى النكرات فقط وأما رفع الاحتمال فى المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا ما نصه أى الاشتراك المعنوى على ما هو الظاهر فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الاعم من المعنوى واللفظى فتكون جارية صفة مخصصة لا مساواة قلت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء

(ونحوه فى الكشف) أى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله

الالمعى الذى يظن بك الظـ
ـن كأن قد رأى وقد سمعا)

فالالمعى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على أنه خبر ان فى البيت السابق أعنى قوله

ان الذى جمع السماحة والنـ
ـجدة والبر والتقى جمعا

أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أى مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله

وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أي الموصوف أعني زيدا (قبل ذكره) أي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور

من المعاني المشتركة في لفظ عن طريق الا الاشتراك المعنوي بين افرادها اما أفاده السيد قال سم وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والمخصص جميعا اه وناقش العصام السيد في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية مخصص عند النحاة لانه يزيل اشتراك العين في هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظي دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك في النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف في النكرات تقليل الاشتراك وفي المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النحاة) جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لان في المفهوم الكلي اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعة لفرد ما ففيها اشتراك على سبيل البدل لصدقها على كل فرد على البدل اذ لا تعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعين الذي فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه مشخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أو ازالته بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لانه الغالب في التخصيص أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا توضحه بل يخصصه كالنكرات ولا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ما عدا هذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أي ذا مدح أو ذا ذم (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضي أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتي جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس المكنة أحق بالتقييد وجعله قيدا لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع من الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أن لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعاني المذكورة سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا ما نصه أي كان القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل المراد المقرر ع س سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على الدبور) أي فوصفه

بالدابر تأكيد وقد يقال أى فائدة لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع فى أمس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو فى الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل مجردا التأكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمى الوصف المخصص وهو ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا فى المكرات وحينئذ فاللزوم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله وما من دابة فى الارض) أى سواكم بقرينة قوله امثالكم اذ المماثل غير المماثل أفاده فى الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يحس الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس يحتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى سم وقوله ان الفرد ليس يحتمل الخ أى حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى المتحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة فى سياق النفى فى تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) واما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى مقرونة بمن (قوله أى تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق الخ أى ليس المراد

قد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس بيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق

بالتقرير انه ذكر أولا ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعنى جعله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا مانصه أى ليس المراد تحققه فى نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحققه بازالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أى قارا فى ذهن السامع وقوله محققا أى متيقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أى غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أى غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذى هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوى أيضا نحو جاء زيد نفسه قال فى المطول ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند اليه (قوله نحو أنا عرفت) اذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدى) فى قصر الافراد وقوله أو لا غيرى فى قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدى أو لا غيرى أى فان كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولا يصح فى مثل هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحى والتأكيد الاصطلاحى لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحى للعلم الضرورى بأن الفاعل لا يكون تأكيدا للمبتدا ولو اتحد مصدوقهما وانما قلنا فى المثال الثانى لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى أيضا لان وحدى حال ولا غيرى عطف اه ملخصا وقوله عطف أى عطف نسق (قوله لانه) أى ماذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعيت الخ للتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس فى نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول فى هذا المحل سم وهذا مبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بأن أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون فى قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذى أراده المصنف الاصطلاحى كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ماذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد

مدلوله ومفهومه أعنى جعله
مستقرا محققا أنا بحيث لا يظن
به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن
المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه أو عن حمله على
معناه وقيل المراد تقرير الحكم
نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو
أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا
غيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد
المسند اليه فى شىء وتأكيد المسند
اليه

المسند اليه الخ ردّ لقول صاحب القيل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيد التقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أى مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين والحق أن تقول القيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لاتكرير المسند اليه كما في عرفت أنا (قوله لايكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل في قط وقد عدّ من الخطا قولهم لاأكلمه قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح على المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا لا لحنا اه وفيه نظر لايخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أى أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن يريد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب غير المصنف لا على مذهبه فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز المتوهم لايوجب دفع المجاز المحقق بل يجامعه فقولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجازى الشجاع لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز ان قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لاتقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله للتقرير أى فللقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فنرى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بأن التأكيد هنا انما يفيد دفع توهم التجوز في المسند اليه بأن يراد بالامير غيره كغلمانه وهذا لايستلزم دفع التجوز في الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوز في الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم الخ) أى فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما في ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالامير بجامع ملابسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا في الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أى توهم السامع السهو من المتكلم أى أن المتكلم سها في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة في القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو زوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لايحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو جاءني زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظي لان المعنوي

لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو (أو) لدفع

لايدفع

لايدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسهو اوتلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التأكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثانى بقوله أو انك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والتجوز العقلى فى كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلى كما يفهم من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاول بحيث يتناول التجوز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والا لكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغى أن ينبه عليه أن التأكيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما الاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا ما نصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده فى الاطول (قوله الا انك لم تعتد بهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله أو انك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذ علم انه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر ففى الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفى كون التأكيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فان اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الافراد تستلزم عرفا احاطة النسبة نظير ما مر عن سم فى نحو قطع اللص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فأسندت ما هو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فلا تفاوت فى أن تنسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى عبد الحكيم أى مع أن المجاز على هذا الوجه الثانى فى الشرح

(نحو جاءنى القوم كلهم) أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم أو انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد

(عدم الشمول)

عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه الخ بيان لحاصل المعنى عند الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد به ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البدل بما وجه به السيد ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وربما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ الى الذات فالاولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح وان ليس قصد الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لاولئك العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءنى أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الاول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف البتة فنرى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل فى الاطول الاختصاص على ما يطرد فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ ما نصه كالطير فانه مختص ببعض ما يطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان

(واما بيانه) أى تعقيب المسند
ـه بعطف البيان (فلا ايضاحه
ـم مختص به نحو قدم صديقك
الد) ولا يلزم أن يكون الثانى
اوضح لجواز أن يحصل الايضاح
ن اجتماعهما وقد يكون عطف
البيان بغير اسم مختص به كقوله

قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود فى قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم و بين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات الى الحرم السا كنات به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه يشملها وغيرها كما أن العائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ماان أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات امامنصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ماان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جئ به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جئ به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالبى ع س سم (قوله لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل * (فائدة) * قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس كما قال الرضى ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى المفصل قولهم البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب ألا ترى انك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المعمول وهى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجئ مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر

* والمؤمن العائذات الطير يمسحها * فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك

(وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول

وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثانى بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الافتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الخ) لانّ ذكر لفظ الزيادة يشعر بأنّ التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بأنّ كونه تفننا بحسب بادى الرأى لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهى الايماء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأنّ فى البدل تقريرا المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما فى التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التأكيد فتدبر (قوله تحصل تبعا وضمنا) أى بحسب أصل الكلام والا فهو المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءنى أخوك زيد) مثله جاءنى زيد أخوك لكن التقرير فى الاول أكمل وكذا كل ما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصريين ضربتك اياك وضربته اياه والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات وجعل الرضى الفرق تحكما قاله فى الاطول (قوله فى بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فتدبر (قوله ويحصل التقرير) أى فى هذا النوع أعنى بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فانّ الاخ عبارة عن زيد فقد كرّر زيد بمعناه واستشكل قولهم انّ مدلولهما واحد المبنى عليه هذا بتغايرهما مفهوما قطعا وأجيب بأنّ المراد أنّ ماصدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا والصواب أن يجاب بأنّ المراد أنّ المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا ع س سم وبحث يس فى قوله المبنى عليه هذا أى التقرير بمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتمال فكان ينبغى الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاءنى القوم أكثرهم فى بدل البعض الخ) اعلم أنّ كلا من بدل البعض وبدل الاشتمال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاءنى القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد يده الا اذا كان مجىء البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتياته بعملها ولا يعلو سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه اما لكمال فقره أو غيره أفاده فى الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال فى العروس فيه نظر لانّ سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا هو الثانى فاذا بنيته للمفعول قلت سلب زيد ينبغى أن تقول ثوبه منصوبا

أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد التقرير وههنا الزيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال

فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اه يس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وان زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أى بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه الى التنبيه عليه لخفائه بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فانه ظاهر جلى (قوله اما فى البعض فظاهر) لاشتمال الكل على بعضه (قوله لا كاشتمال الظرف الخ) أى لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفى بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلا عن المبرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة فى اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه ومن قولك بنى الوزير أن البانى عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال اذ شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوفة الى البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى نحو هذين المثالين كما بين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أى طالبا للبدل اى لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أى فى بدل الاشتمال (قوله بحيث يطلق الخ) أى من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما فى التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضى الشئ قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثانى للقطع بأنه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أى فقولك ضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط فى الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا أما فى البعض فظاهر وأما فى الاشتمال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبنى زيد اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا

يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا ع س وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أي أو غلامه كما في السيد (قوله بأن نحو جاءني زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بدل اشتمال) أي لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضي المبدل منه للبدل وكتب أيضا مانصه أي ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف واما الابدال منه فلزيادة التقرير ويجاب بأن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أي فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال في الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو تركه بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أي البدل لاجل الغلط أي لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعني المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو مالا يكون الغلط فيه حقيقة وانما يكون فيه تغالط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح ثم ههنا اشكال قوي وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى اجيز وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد به أولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو مالا يكون الغلط فيه حقيقة الخ مانصه قال في الاطول بدل الغلط نوعان ماهو لسبق اللسان أو النسيان وماهو لدعوى أحدهما وايهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني فانك وان عمدت الى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى وهو أبلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أي عطف النسق (قوله أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أي المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشيء معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثاني انه كان الظاهر تنكير الشيء بأن يقال جعل شيء معطوفا الخ اذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفا جار مجرى النسب التي لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه في الجملة وانما عرف الشيء

بأن نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

تنبيها على أن العطف لا يحسن في كل شيء بل إنما يعطف الشيء المستوفي للشروط قال للعهد الذهني أي جعل الشيء المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب أيضا قوله أي جعل الخ وقال في الاطول يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو أما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما لان بيان خصوص كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصهما لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني زيد ورجل آخر واما القصد التعريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءني رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أي ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند اذ كان المجيئين في جاءني زيد فعمرو ذكرا بقولك جاء ثم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند الا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند في المعطوف فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف معنى التفصيل وأنه في المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العبارة وفي المسند بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو انما هي للجمع المطلق مطول قال الفنري الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما في مغني اللبيب من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد اه فنري وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا استطرادي زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينفي هذه الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذي الكلام فيه كما قال الشارح أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشيء آخر ككون الكلام في العطف على المسند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه للمفتاح وقد نبهت

(وللتفصيل للمسند اليه مع اختصار) نحو جاءني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو

فيما مضى أنه لولم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ماذكره في أوّل أحوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلازم أن لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال ما معناه فاحفظ هذا الاصل فبه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة في طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو وقال في الاطول احترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءني رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءني رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة في نحو قولك وقعت أمور ومما يختلج في القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما في جاءني اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءني اثنان زيد فعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على ما يفصله البيان اه مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للمسند اليه) أي لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أي الذي الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق في خروج نحو ماذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أي فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتي عند ارادة شيء الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه الخ أي فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه وأيضا تقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التقييد من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وكتب أيضا ما نصه أي كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا لتفصيل المسند لعدم تعدد المجيء ولا الجائي قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلات أي جاءني الذي يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أي جاءني الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف أطول ملخصا وكتب على قوله قلت الخ ما نصه أي فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) اذ ليس فيه

فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع اختصار احترز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو

باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم
(قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفي شرحه
للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من
مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشيء من الفاء
وحتى وثم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء
ولافادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه
للاختصار اه عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة ما نصه يمكن أن يكون أراد بقوله
بيوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية بيوم تراخ
لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر
(قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة (قوله على أن اجزاء ما قبلها) التعرض للاجزاء
بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في المغني وغيره أن يكون معطوفها
بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها
أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها ذا تعدد
في الجملة حتى يتحقق فيه تقض اه فتري ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة
الشارح بأن يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله
مترتبة في الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا
في سم وتبعه يس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها
دائم في حالتي كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا في كلتا الحالتين
وما اعتبر تعلقه به أولا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة في الذهن يقتضي أن
مدلولها ترتيب تلك الاجزاء في الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهي الى
أقواها أو أدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى
على ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس في كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى
يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها
العقل وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره
الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي) لجواز أن يكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم أو في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون
خالد أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقي أنهما قد يقصدان معا الا أن
يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون
لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل

بعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد
فعمرو أو ثم عمرو أو جاءني القوم
حتى خالد) فالثلاثة تشترك في
تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على
التعقيب من غير تراخ وثم على
التراخي وحتى على أن اجزاء ما
قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف
الى الاقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل
المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع
أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه
أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي
فان قلت في هذه الثلاثة أيضا
تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو
لتفصيلهما معا قلت فرق بين أن
يكون الشيء حاصلا من شيء وبين
أن يكون مقصودا منه وتفصيل
المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان
حاصلا لكن ليس العطف بهذه
الثلاثة لاجله لان الكلام اذا
اشتمل

المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب فى الاطول بأن تفصيل المسند اليه فى هذه
الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا مايطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر
المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به
الى التحقير ثم نظر فى جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم
من الكون له مقصود الذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف
ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف فى قولنا جاءنى
زيد وعمرو بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود فيه
بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوما والجهل انما وقع بالترتيب
والتعقيب اه وقد يجاب عنه بأن مراد الشارح بكون المقصود فى هذه الامثلة تفصيل
المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافى قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على
قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا عهله أولا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن
مثل هذا القيد فى جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجائى وأما كونه متعددا
أولا فقدر زائد وكتب أيضا مانصه فيه دلالة على أن يكون النفى منسحبا على التقييد
ولا يكون التقييد متعلقا بالنفى وهذا هو الاصل وقد يراد نفى المقيد فقط والمقيد والقيد
معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد
ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل)
أمر بالتأمل فى هذا البحث لكثرة فوائده وللامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا
البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل
على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أى لئلا يظن أنها كلية اه ويظهر أن كلام النوبى
مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشئ الخ
(قوله وهذا البحث) أى أن الشئ قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا
مالفظه أى أنه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أو ردّ السامع الخ) لا يرد أن الرد يأتى بغير
العطف نحو انما جاء زيد وما جاء الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة
أو يقال المراد ردّ السامع صريحا فلا يرد ماذكر ولا أن الرد يأتى بطريق عطف الجمل نحو
ماجاءنى زيد لكن جاءنى عمرو لما علمت وامتدان الاختصار (قوله عن الخطا فى الحكم الخ)
أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أى فى المطول نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع والخطأ فى المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطا والصواب فى النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال
ان الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق
لكونهما قسمين له لا بالخطا فى الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حق

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو
النفى فهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام ففى هذه الامثلة
تفصيل المسند اليه كأنه أمر
كان معلوما وانما سيق الكلام
لبيان أن مجىء أحدهما كان بعد
الآخر فليتأمل وهذا البحث مما
أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز
ووصى بالمحافظة عليه (أو ردّ
السامع) عن الخطا فى الحكم

التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءني زيد لاعمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجيء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان في عبد الحكيم خلافه وكتب أيضا قوله نحو جاءني زيد لاعمرو ومن أمثلة رد السامع الى الصواب ماجاءني زيد بل عمرو على ماقال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كالكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ماجاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ماسيأتي في بحث القصر ان ماجاءني زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا مانصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ماقاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي أو ظن ولاعبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاءك دون زيد أي فيكون قصر قلب وقوله أو انهما جاآك جميعا أي فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لاتستعمل في قصر الافراد والقلب وفي دلائل الاعجاز أنها تستعمل في القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لان المخاطب فيه لاحكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد الى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل مافهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن العمري أن المراد بالاعتقاد مايشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطا ولايرد الشاك اه بعض تلخيص والذي يظهر أن كلا من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرده عن الحكم الخطا بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو انهما جاآك جميعا) يعني أن لا تجيء لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله الا أنه لايقال لنفي الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة مايشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع مايتوهم من الكلام السابق كما في نحو ماجاءني زيد فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضا للمناسبة من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل مايشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ماقرره أولا الذي هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ماقرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل مانقله عن النحاة ان لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء ويكون لكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك بلكن وبهذا ينحل استشكال لكن في قوله تعالى ما كان محمد

(الى الصواب نحو جاءني زيد لاعمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو انهما جاآك جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب الا أنه لايقال لنفي الشركة حتى ان نحو ماجاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاآك جميعا وفي كلام النحاة مايشعر

أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفي الابوة لا يوهم نفي الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفي الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا في يس (قوله بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم المجيء مقبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكي عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكي موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفي الشركة في عدم المجيء فيكون فيه قصر افراد أي افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعدم قول الشارح بانه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به في الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بأن الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ماجاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الامر ماجاءني عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقتضي باستدراك الجزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل المتكلم لم يختر الطريق الاخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي أو لغير ذلك من الفنرى (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفي فنرى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفي وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت مجيء زيد واذا قلت ماجاء زيد لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم له) أي المحكوم به المنفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب ان بل اذا كان في الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان في النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك

بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءني زيد بل عمرو أو ماجاءني عمرو بل زيد) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءني زيد بل عمرو ان عمرا لم يجيء وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءني زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور

وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد والتردد على رأى السكاكى وعضد الملة والدين صرح به السكاكى فى قسم النحو وعضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية اه فنرى على المطول (قوله ففيه اشكال) أى ففى مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاءنى زيد بل عمرو فأردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذى هو النفى المذكور كما فى سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفى المجىء عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغييره وقد وجد هنا لان فى قولنا ما جاءنى زيد بل عمرو تغيير الحكم النفى الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عدّ التفسير مقابلا للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى أن ما بعد أى وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بأم لاختصاصه بالانشاء الا أن عدم التعرض له فى باب الانشاء أيضا يوجب اهمال الفن لما يهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى التشكيك ايقاع المخاطب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والمقصود فى الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) المذكور فى مغنى اللبيب أن الشاهد فى أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فنرى وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم ان الذى هو نا من انا والاصل اننا (قوله ان فى الاباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أى لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو فى آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الا أن يجاب بأنه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أى تعقيب الخ) أى فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أى ايراد الفصل اه يشير الى أن الفصل فى كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح انما قال أى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترن به أولا) أى اقترانا أوّلا أى قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا قوله لانه يقترن به أولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا أنه قائم مقامه فنرى (قوله عبارة عنه) انما يأتى على قول مرجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى واطلاق الضمير

ففيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد أو عمرو) أو للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا ولانه فى المعنى عبارة عنه

عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغى أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ولتأكيد الحصر اذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى يس توجيه بغير ذلك فراجعه (قوله بالمسند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الا أن الاصطلاح غالبا على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله لقصر المسند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال فى الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامرين لغة والنزاع فى الغالب فى الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وان كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربى جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكأن فيه شئ الا أن يقال انها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بان يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع فى كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فترى بعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه اهـ والحاصل ان فى لفظ التقديم تجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى باختصار اللفظ وتقديره على المسند تفويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول

وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) (بالمسند) يعنى أى المسند اليه لان لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى توكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصتك فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

(قوله

ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب فلذا فصله بقوله (أما لانه) أى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما

(قوله ولا يكفى فى التقديم) أى فى بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أى لا يكفى صاحب علم المعانى أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغى أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفى أن يقال فى التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء فى أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر فى البلاغة أطول ملخصا (قوله وبأى سبب) العطف تفسيرى سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجبه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولمعرفته بيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل أى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل أى عن مقتضاه وفى المفتاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ولذا فسر الشارح المحقق ضميرلانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الاهمية وكون المسند اليه أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أى تقديم المسند اليه) بمعنى اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أى المسند اليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد انه ان أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لابد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل وان أريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج فالانسب فى التعليل أن يعتبر التحقق فى الذهن اه وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفنرى وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لابد الاولوية التى هى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء بقرينة أن الغرض اثبات الاصالة التى هى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحشى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولابد الاولوية وبالتحقق التحقق فى الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولابد من تحققه الخ أى ولابد من وجوده قبل وجود الحكم أى المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف اذ كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنيا

ففرع ثبوته الذهنى نعم على قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الشئ الثانى اشكال لانه لا يأتى فى ثبوت الوجود لشئ فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بأن يؤول فى مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئى الحقيقى لا يقع محمولا فالتقدير فى المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجع الى ما سبق واما بأن المراد أنه لا بد من تحققه أى غالبا وهذا كاف فى المقصود اه مع بعض اختصار وكتب على قوله أى لا بد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقق على ما يعم الذهنى والخارجى محالفا فى الامرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتض للعدول فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصالة ولم قدمت عليها بمجردها اللهم الا أن يقال الاصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرده أو يقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كما فى الفاعل) وكاسم الاستفهام (قوله واما ليتمكن الخبر) أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثانى نحو قولك علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما ليتمكن المسند لكان واضحا الا أنه أراد التنبيه على أن المسند فى باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان فى المبتدا الخ يحتاج الى تعميم المبتدا فالاولى لان فى تقديم المسند اليه أفاده فى الاطول (قوله لان فى المبتدا تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدا مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذى حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعنى تحيرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى دفع

الشبه

(لا مقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل اذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه) أى الى الخبر (كقوله والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت الخلائق

الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار فى أمر الابعد دفع الشبه فعلى هذا الايراد ان يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا بأن الحيرة فى كيفيته لا فى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق فى الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعلقا بالنفوس أى الارواح وحدها بل بها مع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالادلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع الى ضلال وهادى وأجيب بأن المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى الهدى (قوله وهادى) عطف على داع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

فنرى (قوله للتفاؤل) أى لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتعجيلهما عند الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر أنه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاؤل الخ علة للمسرة والمساءة فان جعل علة لتعجيل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو أخر (قوله علة لتعجيل المسرة) و يصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفنرى وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لافادته أن التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان دالا على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاءل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فنشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المسرة أو المساءة ولافادة تلك العلة لم يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه يكفى فى التقديم مجرد تعجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وان استلزما الاولين (قوله سعد فى

في المعاد الجسماني والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ما قبله بان أمر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادى يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد فى

دارك) لايخفى أنّ سعدا هنا علم والالم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ يسر (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو اما علم أو صفة وهو لقب أوّل خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما الايهام) أى ايهام المتكلم السامع انه أى المسند اليه لايزول عن الخاطر وذلك لان مالا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أوّلا والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لانّ المتكلم اذا توهم أنّ المسند اليه لايزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوبا فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لانّ المراد عدم الزوال أصلا ولاشك أنّ هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر فى بعض الاحيان (قوله أو انه يستلذ به) أى لذة حسية فلذا زاد الايهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل فى الدار وانظر فانّ هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تعجيله سم وقال الفنرى قوله اظهار تعظيمه بناء على أنّ التقدم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف فى الرتبة اه وقال عبد الحكيم فى حواشيه التعظيم مستفاد اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أنّ الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفنرى السابق الذى تبع فيه السيد بأنه اعا يتم فى التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لانه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لانّ المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى أنا ماقلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء المبحث اه فنرى وقوله أى بنفى الخبر الفعلى أى والمخصص بالخبر الفعلى نفسه هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر فى تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف فى قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف فى الثانى أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ماقلت اى فى مطلق افادة التخصيص والافسيأتى الفرق بينهما وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى أوّله فعل وفاعله ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأنّ الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا فنرى وفى الاطول انّ المشتقات كلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) فالباء داخلة على المقصود (قوله ان ولى الخ) أشار فى المطول الى أنّ قوله ان ولى حرف النفى شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وليس جزاؤه مادل عليه قوله وقد يقدم اذ لامعنى لقوله ان ولى المسند اليه حرف النفى

دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (واما الايهام أنه) أى المسند اليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما لنحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى)

فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى لان المقصود ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولى من عبد الحكيم (قوله أى رقع بعدها) أنه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هاوانما أتى به لانه معتبر فى حقيقة الولى اصطلاحا وان لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو مازيدا أنا ضربت ومافى الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه فى سم ثم رأيت فى الاطول عند قول المصنف والا فقد يأتى الخ ما يخالف بعض هذا وستراه (قوله مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفى مازعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة تأمل وكتب أيضا ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذى نفى عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وان يتحد متعلقاهما ولم يتحدا هنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى (قوله من العموم والخصوص) أى ان كان النفى عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصرا اضافيا أما لو قصد قصر حقيقى فينبغى أن يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطا أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافى كما يدل عليه قوله فى المطول لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى القائل كما فى قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتى فى مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه فترى وقد يقال عبارته تشمل المتردد فى قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالحصر فى قوله لان التخصيص انما هو الحقيقى لا اضافى فتأمله سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكك معه) فيكون القصر فى كلامك قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع فى الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أى لا بالنسبة الى جميع من فى العالم سم (قوله ونفى الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أى على الوجه الذى نفى عليه عن المتكلم لابد من اعتبار هذا فى العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيرى سم (قوله وهما متناقضان)

أى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا) أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان

(ولا ما أنا رأيت أحدا) لانه يقتضي أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولا ما أنا ضربت الا زيدا) لانه يقتضي أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) أي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سعيت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد (ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدي)

لك أن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا ان لم يكن له داع غير التخصيص والا لم يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان فتدبر سم وقوله على الاستغراق العرفي أي بأن يحمل الاحد على الاحد الذي تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان النكرة في سياق النفي تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحدا فقط سم أي لان السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله أن التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص واخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمرو فقط لغيره من سم (قوله والا) نفي للشرط السابق أعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فدخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه مما يفيد التخصيص قطعا فمفاد الحكمين الا ان لا يعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اه أطول مع بعض تلخيص (قوله فقد يأتي للتخصيص) ويلزمه التقوي وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الاطول أو على من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله ويؤكد) أي المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحا الخ أي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير أي والشبهة تدفع بالصريح

(قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحدك ووحده (قوله لانه) أى نحو وحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة ع ق لان الغرض نفى الشبهة المخالطة لقلب السامع وماهو فى دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد بخلاف مالوقيل فى الاول وحدى وفى الثانى لاغيرى ولوكان ذلك بقيد ماذكر فليس كماذكر فى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف وأما عند الشيخ ففى كل مبتدا مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتباطه بالمبتدا بسبب العائد ونحوه يتقرر اسناده الى المبتدا فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلافه على ماذهب اليه المصنف هذا ماذكره الشارح المحقق ونازعه السيد فى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهر مع الشارح وكما أن التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء الا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى أنا سعيت وفى هو يعطى الجزيل لاتيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتى الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور فى قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والاخ لشموله له فكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله اعاد ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعى) لكن ينبغى أن يفرق بين تخصيص أنا ما سعيت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سعيت المتعرض له سابقا بأن تخصيص أنا ما سعيت عند قصده منه انما أريد به الرد على من اعتقد عدم سعى فى حاجته وأصاب لكنه أخطأ فى الذى لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سعيت انما أريد منه الرد على من اعتقد وجود السعى وأصاب لكنه أخطأ فى الذى سعى فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى

مثل منفردا أو متوحدا أو غير
مشارك لانه الدال صريحا على
ازالة شبهة اشتراك الغير فى
الفعل والتأكيد انما يكون
لدفع شبهة خالجت قلب السامع
(وقد يأتى لتقوى الحكم)
وتقريره فى ذهن السامع دون
التخصيص (نحو هو يعطى
الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه
يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك
تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا
كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم
للتخصيص وقد يأتى للتقوى
فالاول نحو أنت ما سعيت فى حاجتى
قصدا الى تخصيصه بعدم السعى
والثانى (نحو أنت لا تكذب) وهو

ان عامًا فعام وان خاصًا فخاص كذا فى الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفى الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفى الاولى حذفه لان الحكم المنفى هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفى وانما المراد تقوية نفى الكذب أو ثبوت نفى الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفى الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفى فتأمل ح ف (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما فيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشئ مقصودا أو حاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لأنه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله ليفرع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال للتخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على أحد المثالين اختصارا فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكرا جميعا سم وكتب أيضا الاوجه أن مراد الشارح أن كلامه معلوم من أول الكلام لانه شامل للنفى فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه) فانه محل الاشتباه بأن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت وقوله تأكيدا أى للمسند اليه (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فنرى (قوله الذى ذكر) أى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا الموافق ارجاع اسم الاشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته فى الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بنى الفعل على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو مانع الخلو فقد يجتمعان نحو رجل جاءنى أى لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الاولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أول ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة وفى الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص فى العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام فى المحتمل وقد يقال الكلام فيما لتخصيص الجنس أو لتخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا تتجه هذه

لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فانه أشد لنفى الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرير الاسناد المقصود فى لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعنى أنه أشد لنفى الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لانه) أى لان لفظ أنت أو لان لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد (هذا) الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى ان بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل (نحو

العلة بدليل ماقاله هو أعنى صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام فى المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ماهو نص فى العدد وماهو نص فى الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام فى المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ماجاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو فنرى وكتب أيضا قوله رجل جاءنى بنى عليه ما رجل جاءنى ورجل ماجاءنى على نحو ماتقدم فى المعرّف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أى فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعنى الواحد ان كان) أى العدد وكذا فيما بعده وكون الواحد يسمى عددا لا يتأتى الا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أى على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لانهاية له الا أن يقال انه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافى وجعل سم الضمير راجعا الى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض فى التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا ان أصل المفردة أن تستعمل فى الفرد المنتشر وان كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أى المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أى ولا يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءنى أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذى يشعر الخ) تورك على المصنف فى النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أى نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفى وعدم تقدمه فكون البناء قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النفى (قوله أى على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذى فيه النزاع سم أى لان التقوى موجود فى جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ فى بعضها (قوله فى شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله ان جاز وقدر والى الثالث بقوله وشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفى فتى تقدم على المسند اليه حرف النفى كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط

رجل جاءنى أى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى أو الزائد عليه ان كان جمعا فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى

ومايكون للتقوى فقط وما احتملهما وقد أشار الشارح ليها بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى ان السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبل الا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ماذكره الشارح فى قوله السابق والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ لا على ماذكره المصنف لان ظاهر كلامه انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكى الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع لان المسند اليه المقدم اما نكرة واما معرفة مضمر أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها اما بعد حرف نفى أو قبله أو فى الاثبات ولا نفى أصلا ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها تفصيلين الاول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفى الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفى وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاكى ففصلها ثلاث تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفى وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفى أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحته أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملهما وهو المضمر وتحته أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفى نحو ما رجل قال هذا اتفقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفى نحو أنا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفى نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصوره الثلاث المتأخر عن حرف النفى والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولى حرف النفى يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ويحتملهما عند السكاكى مثالهما أنا ما قلت هذا هذا ملخص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتيين لكل منكر ح ف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة

مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا ومذهب السكاكى أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على أنه فاعل معنى في مقابلة الراجح أعني الحمل على الابتداء كالمعدوم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا فلا ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من أن زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيد التخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أي عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه لئلا يحمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) أي بل يكون في اللفظ تأكيدا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أي يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان في الاصل مؤخرا) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا تقوى الحكم) أي لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أي قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنذكره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجاب بأن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناه السكاكي) أي من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعني البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيد التقوى لا للتخصيص وأخرجه وجعله مفيد التخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوي أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم افادة التقوى بأن أخرجه من عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك في باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناة سم (قوله

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الاصل مؤخرا (والا) أي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا

وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذى يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفنرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل ان لم ... وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لحل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فى الاضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيبويه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ والمراد به الحصر أعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما نرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء أى بالنكرة ورد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله ويلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما الابدال فى المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كأن يكون مبتدأ قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده

وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى (ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ) (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل

فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال على أنّ رجلان ورجال بدلان من الضمير بن البارزين
قياسا على المفرد مع أنّ الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز مثل ذلك
أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكاكى وحاصله أنه ليس المراد أنّ
المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان
وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جاءنى أنّ
الاصل جاءنى رجل على أنّ رجل بدل لافاعل ولا يلزم من تقدير ذلك فى رجل جاءنى القول
بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية
بالفعل ووجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا فالذى قاله السكاكى أنه
فى صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخرا فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى
مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على أنّ رجلا بدل لافاعل وفى رجلان جاآنى
جاآنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير
والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب
أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من
جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابراز فيرد منع
هذه الملازمة اذ يكفى بناء التقدير المذكور على أحد الامرين الجائز وهو الابدال فى نحو
جاءنى رجل فليتأمل سم ويجاب باختيار الشق الثانى وما ذكره من المنع جواب آخر عن
السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لافاعل) أى بل هو فاعل لانّ نفى
النفى اثبات (قوله يقدر الخ) أى كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه
فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه
بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم هنا وفى جميع ما سيأتى لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج
فى مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك
المدارج ولا أنّ الثانى بعد الاول فى الزمان كما فيما نحن فيه فانّ قول السكاكى اذا لم يمنع
مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى باب
وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من
التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب وبيان وجه
التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغنى عن البيان عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قصد
الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءنى) أى فليس فيه مانع فهو مثال
للنفى (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد
الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون
الا شرا) اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه مطول أى فلا معنى للنفى اذ الشئ انما

لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل
فضلا عن فاضل بل المراد أن فى
مثل قولنا رجل جاءنى يقدر الاصل
جاءنى رجل على أن رجل بدل
لافاعل ففى مثل رجال جاؤنى يقدر
الاصل جاؤنى رجال فليتأمل (ثم
قال) السكاكى (وشرطه) أى
وشرط كون المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتأخير فيه
(أن لا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن
معناه رجل جاءنى لا امرأة أو لا
رجلان (دون قولهم شر أهر
ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص
(أما على التقدير الاول) يعنى
تخصيص الجنس (فلامتناع أن
يراد المهر شر لا خير) لان المهر
لا يكون الا شرا (وأما على) التقدير
(الثانى) يعنى تخصيص الواحد

يتفى عن شئ اذا أمكن ثبوته له والا خلا النفى عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الاشرا انما يقتضى عدم الاحتياج الى التخصيص لأنه ممتنع كما ادّعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكى فى مباحث القصر ان اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أنّ المهر شرّ لا خير بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكى محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفنرى فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فالنبوه) أى بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال فى مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شر الاشرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أى لزم طلب وجه له والفاء فى فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها لها بان فى الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة فنرى وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أى فسروه (قوله فالوجه تفظيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب مقابلا للتفظيع كما فى العصام والاقليد فلا يجوز جعل التخصيص عليه وانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع المبتدا نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله أى جعل التنكير الخ) تفسير التنكير فى عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذكور سببا لدلالة التنكير على التفظيع لكان واضحا ولهذا قال فى الاطول تفظيع شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) أى فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الا شر أى الا شر عظيم فظيع (قوله اذ الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيد) فى أنا قمت وقوله والبدل فى رجل جاءنى سم (قوله سواء فى امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) وجه الاولوية أنه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفى هذه الصورة فى الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل وله أيضا وجه الاولوية أنّ التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل جوز تقديمه بعض الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شئ سم (قوله فتجويز الخ) كان الاولى أن يقول فمنع تقديم

(فالنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أنّ المهر شرّ لا شرّان وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه) أى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أى بجعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى

الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم الخ لان المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال سواء فى تجويز الفسخ الخ فتجويز الخ لتناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه أن ما مر عن السكاكى لا يستلزم تجويز تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوى عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل فى نحو رجل جاءنى مبتدأ اللهم الا أن يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفى جوازه أى التقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى غير باق على حاله دون اللفظى غير باق على حاله تحكم فتدبر (قوله تحكم) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية فى التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتابعية فالفرق تحكم عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفى الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فنع هذا مكابرة) أى عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بأن يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أى فى هذه اللحظة التى وقع فيها التجويز فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله لان هذا) أى الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور لانه اعتباره عند التركيب اللفظى وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أى الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيد وكتب أيضا قوله اعتبار محض أى والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى فى الاحكام العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظى والخلو فى هذه الحالة غير لازم

تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع تحكم لان امتناع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فنع هذا مكابرة والقول بأن حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض

(ثم لانسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية و يتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم

انما يلزم عند التقدير الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أنا لا نسلم الخلو عن منع بعض لغيره وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم الخ فنري وكتب أيضا قوله ثم لانسلم الخ منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص على ماهو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع أحد أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير اه وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع الجواب وكتب أيضا قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافي هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتدا لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم ووجهه أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولاشك أن فرض هذا التقديم انما هو بفرض التأخير فقدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو يجوز كذا ولا يجزم فيه بشئ والا صار المانع مدعيا ولزم الغصب يس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا مانصه ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية و يتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم واما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي

بدل

بدل الخ لأن السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لماذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ مع أن السكاكى الخ فتأمل ح ف والاحسن أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محل التمسك قوله أو بدلا مقدما وقوله للشارح العلامة أى الشيرازى وقوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله واما الاعلى طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم اشارة الى التناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وثانيا واما الاعلى طريق الخ (قوله ثم لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه أن الهرير مطلق الصوت والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكاكى من أن المهر لا يكون الا شرا قال السيد لان المتبادر من قولهم شر أهر ذا ناب كون الشر بالنسبة اليه فالخيرية أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرا له ولان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاولى أو الثانى وقد عرفت أن ثم فى أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل انه للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعنى أن هو قام فيه تقو من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوهم أن زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور فى كلامه أى السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قائم مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويختص بمقام جواب السائل أى المتردد كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبى العباس فى جواب الكندى حين قال انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعانى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه

(ثم لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم

أطول (قوله فى التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عند
فى هذا المثال أعنى زيد قائم وهو جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى
فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد
وفاعلا لفظا أيضا عند غيره توبى (قوله فيه يحصل للحكم تقو) اى لتكرير الاسناد (قوله
وشبهه) فى قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه فى التقوى
عن هو قام كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيأ من التقوى هذا على
ضبط شبهه بصيغة الماضى اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد
الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أو لقائم
(قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالى عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه
النسخة كما هو صريح فى التعليل على النسخة الآتية فى كلام الشارح تأمل (قوله وفى
بعض النسخ وشبهه) أى بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون
الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أى مضبوطا
بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعنى أن قوله الخ) عبارة المطول يعنى
ان قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى
فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى (قوله وليس) أى ذلك الشئ الذى
فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أى لاجل تضمنه وقوله والثانى لشبهه أى
لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة
ولا معاملا معاملتها وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا فى حيز التعليل
بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتى فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك فى
المطول فانظره سم وقوله وانما وجه ذلك أى الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة
المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه
بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه
كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى
الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد اهـ ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة
صورتان قال السيد فى حواشى شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة
والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام
فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع فى مثل أقائم الزيدان فانه مع كونه كلاما
جملة اهـ وفيه أن المقرر فى النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتدبر من يس (قوله
ولا عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول
وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أى بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع

قائم

فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم
(الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم
تقو (وشبهه) أى شبه السكاكى
مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى
عنه) أى عن الضمير (من جهة
عدم تغيره فى التكلم والخطاب
والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم
وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير
نحو أنا رجل وأنت رجل وهو
رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم
يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه
بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه
يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه
شيأ من التقوى وليس مثل التقوى
فى نحو زيد قام فالاول لتضمنه
الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن
الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى
عن الضمير (لم يحكم بانه) اى مثل
قائم مع الضمير وكذا مع فاعله
الظاهر أيضا (جملة ولا عومل)
قائم مع الضمير (معاملتها) أى
معاملة الجملة

قائم مع مرفوعه وهو مادرج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع فى محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقعت موقع مفرد فهى معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا أنه أجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ماهو منزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لوجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى أجرى على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كما فى لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما فى يس (قوله ومايرى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومايرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغى أن يختص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه أبلغ اذ المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كاللازم) أى مثل اللازم فى القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع ق وقال فى الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ماهو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز لعاقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ماهو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال فى الاطول فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لا لانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اه والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام

(فى البناء) فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومايرى تقديمه) أى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود

منى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح به فى المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الابلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أى غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربتنى من غير جرم أى غير ذى جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه ان الغير بمعنى لا أى ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لاتستلزم نفى ارادة الحقيقة وقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لاتبخل وأنت تجود لاقيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ماوهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضى لزوم التقديم فى الكل اطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفى أعنى قوله قيد ثان (قوله بأن يراد الخ) تصوير للمنفى فالمراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته لا الاصطلاحى الآتى بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخلة فى قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين ان التعريض بغير المخاطب فى مثلك لايبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أى على المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب فى مثلك لايبخل ايقاع المثل على غير المماثل وارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لفا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير فى غيرك لايختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفى البخل عنه الخ) أى فى مثلك لايبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقى أيضا (قوله لانه اذا نفى الخ) توجيه للكناية وبيان للزوم المحقق لها سم وكتب أيضا مانصه اذ معنى مثلك لايبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لايبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لايبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم أنه لايبخل لانا نقول اذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب

من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير
انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير
مماثل بل المراد نفى البخل عنه على
طريق الكناية لانه اذا نفى عن
من كان على صفته من غير قصد الى
مماثل لزم نفيه عنه

لايبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعنى سم بتصرف (قوله واثبات) معطوف على قوله نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد فى غيرك لايجود (قوله بنفيه عن غيره) أى عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لايلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أى وليس الامحلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد فى المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاه اليه بعد العهد متعلق اللام وقوله فى مثل هذه الصورة لو قال فى هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعل التفضيل من باب أفعل قياسى عند سيبويه وقيل سماعى لا من العون على ماقيل لانه اسم على مافى القاموس لكن وقع فى شرح التسهيل المصرى ناقلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد يرد أنهم لم التزموا هذا الاعون وفى مواضع كثيرة لم يلتزموا الاعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير اذ لا اعانة فى التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة ثم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التى هى أبلغ) أى لانها كدعوى الشئ ببينة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق ان لا يستعمل الا مع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالاحق لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لايبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى القياس) وذلك لان المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة أن وكتب أيضا ما نصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من وقدمن المحكى وهى اما للعطف على ماقبله فى كلام القائل او للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا القول أنه قد

واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع أنه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم لافادة التقوى وليس معنى قوله أعون على ذلك أنه قد يقدم وقد لا يقدم كاللازم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه

يقدم لانه لايدل على العموم كما فى انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسوّر بكل (قوله المسوّر بكل) أى أو ما يجرى مجراها فى افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقى شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقم أبو كل انسان كذا فى عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقم) من البين ان كل انسان لم يقم يشتمل على تكرر الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف مالو أخر) أى بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا نعرف فائدة الكلمة لو بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جوابه له وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفى الحكم) أى رفع الايجاب الكلى لا النفى عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا ما نصه أى المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد المجملة أى التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا او بعضا بل أبقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى ان رفع الايجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فأورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفى) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما صرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه القيد فى مثله الى النفى فيفيد عموم السلب كما فى والله لا يحب كل مختال فخور كذا فى الفنرى وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما فى الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى بحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفى الشمول ومفاد الثانى شمول النفى وكتب أيضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا بيان الداعى الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بأن استعمال كل فى التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله فى التأكيد

المسوّر بكل على المسند المقرون بحرف النفى (لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف مالو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول (وذلك) أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة

فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا فلا يرد أن المخاطب اذا كان منكرا وليس معه مانع بل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أى انه لم يفد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى موضعه لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيجىء من التحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزء من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم) من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهملة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابقى يؤيد هذا قوله نفى القيام اذ لو كان المراد المعنى المطابقى لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابقى لانسان لم يقم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان الموجبة المهملة) أى التى هى قولنا انسان لم يقم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهملة هى ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هى ما جعل النفى جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفى الحكم

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية)

عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفى الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وأياما كان يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد وأما فى صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد) نحو لا شئ من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية بينه بقوله

عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية النفى عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال المصنف الاستلزام فى قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة واستعمال الاقتضاء فى قوله بعد المقتضية للنفى عن كل فرد وسيأتى عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أما عند عدمه فليست فى قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أى فى الخارج (قوله بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق) بيان للواقع والا ففى ثبوت المدعى يكفى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفى القيام) أى بانتفائه على أن يكون مصدرا من المبنى للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به فترى أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنفى القيام أى بثبوت نفى القيام الخ على ما سبق (قوله وأياما كان يصدق الخ) الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثانى يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفى القيام الخ) أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أولا أن المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهى فى قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفى الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل الصخرة لان رفعها ليس رفع الايجاب الكلى لان الايجاب الكلى الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم فى كل أهل البلد تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب الكلى سم أى فلا تستلزم السالبة الجزئية نفى الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمة نفى الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أى اللازم لا المطابقى اذ هو اثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفى القيام (قوله المقتضية) انما قال فى الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل

فرد

(لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه (٢٩١) نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى اخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد

فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى صريحها نفى الحكم عن كل فرد مطول أى فالاقتضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى الخ) أى وما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضوعها فى سياق النفى وهى نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا سلب العموم حف (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أى بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيأ من هذا الحكم بل انما نازع فى صحة دليله كما يدل عليه كلامه فى الايضاح سم (قوله يعنى الموجبة المهملة) انما قال يعنى لان الصورة الاولى فى كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أى فى التركيب الآخر الماتى فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانما هى سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره عس سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للمسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفى عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجرى لو وضع لام الاستغراق فى موضع كل لان المفيد فى الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه فى المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه فى اللفظ وان أراد أنه مسند اليه فى اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى وان ما ذكره لا يجرى فى المعرف المستغرق غير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس فى صورة أعنى المسند اليه المسور بكل على أن المعلل وجهه فى ذلك اه وقوله دون جاؤنى ممنوع بل هذا أفصح من جاءنى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله أى الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيده لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لا نسلم أنه لو حمل الكلام الخ)

ولايخفى أنّ هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى اما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثانى) أى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال انّ دلالة لم يقم انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام

أى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولايخفى أنّ هذا) أى عدم تسليم كون كل للتأكيد لو حمل الكلام بعدها على المعنى الذى كان حاصلا قبلها أو اسم الاشارة راجع الى تنظير المتن فى كلام صاحب القيل بهذا المنع الذى أشار اليه المتن بقوله لان النفى الخ قوله كان حاصلا بدونه) أى ولو فى تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أى حين أريد المعنى الثانى للتأكيد وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أى على الصورة الثانية يعنى لما كان يمكن ان يراد بالتأكيد هذا الثانى فيندفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثانى بدليل حمل المصنف فيه أى فى هذا المنع الثانى المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كل على التأكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيد المعنى الثانى الغير الاصطلاحى والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفى فى الجملة فى ضمن افادة النفى عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون فى ضمن النفى عن كل فرد وفى ضمن النفى عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله فقد أفادت النفى) الصادق بالنفى عن كل فرد والنفى عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أنّ الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أى بعد دخول كل سم (قوله لانّ هذا المعنى) أى نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلا بدونه) أى دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى كما ادّعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلا أى لانّ لفظ كل للتأكيد على كل حال (قوله ترجيح أحد التأكيدين) أى تأكيد النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة اذ كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة كان مفادا قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد سم وكتب أيضا قوله ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيد النفى عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا وهو من طرف صاحب القيل السابق الذى هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لانّ مدلوله المطابقى السلب الكلى وهو مستلزم رفع الايجاب الكلى عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدا) أى للنفى عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا الا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادّة الشبهة فى المطلوب بالكلية يس (قوله لنفى الحكم) أى لثبوت نفى الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابقى انما هو النفى عن انسان ما ويلزمه النفى عن الجملة

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لابد له من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك

سم وقوله عن انسان ما أي بعض مبهم وكون مدلوله المطابق ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابقي ثبوت النفي عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالماصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في مقصوده لانه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هو هنا وقوع النكرة في سياق النفي وكتب أيضا قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول أظهر من هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما دل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا الملوي في شرح الفيته وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وان الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بأن أخرت عن أداته) أي لفظا أو رتبة وقد مثل للثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبتها التأخير وكتب أيضا ما نصه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون مجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثال الكل المعمولة لاداة النفي بجعلها حجازية ويصلح مثالا لغير المعمولة لاداة النفي بجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه بأو مطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام

لايكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا لو عطفتها الخ) أى ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر فى النحو ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله سم وعلى الاحتمال الثانى يكون فيه فساد ثان لان حذف المعطوف وابقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو كما فى قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره فى الخلاصة (قوله الا هم الخ) وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت سم (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على معمل عامل فى كل) والمعنى بان أخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطول هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كان يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم) لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيها على أن كل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر قد أصبحت أم الخيار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * فكان الاولى أن يقول لا يكون فاعلا (قوله لان كلا أصل فيه) أى فى التأكيد وان كان الفاعل أصلا فى نفسه سم وكتب أيضا ما نصه قيل ان العبارة مقلوبة والاصل لان التأكيد أصل فيها اذ ليس المراد أن كلا أصل فى التأكيد وغيرها كأجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الاصل فى كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول المعنى ان كلا أصل فى التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال فى المطول جعل الفعل منفيا بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو اه وهذا بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حكى عمرا لن يضرب زيد فأجاز تقديم معمول معمولها ومنعه الاخفش يس قال الفنرى الوجه الذى ذكره انما ينهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم لان المقرر فى النحو امتناع الاول لا الثانى والفرق أن ما النافية لها الصدارة لمشابهتها حرف الاستفهام فى الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم وان فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما فى حيزهما عليهما لجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وان كانت كما فى الدخول على القسمين الا أنها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فى قولك ضربنى بلا ذنب وعزمت عليك أن لا تضربنى يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما فى المطول (قوله توجه النفى الخ) جواب ان

وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة النفى أيضا شامل له الا أن يخص التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) فى تأكيد الاحدهما (أو ما جاء كل القوم) فى الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميع هذه الصور (توجه النفى الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وأفاد) الكلام

فقول الشارح فنفى بجميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف ففى كلام الشارح توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل ان أراد بالفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحكم لاجل أن يشمل الاسم الجامد كما فى ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة قال فى الاطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل لمتعلق بعض اه وقد يدفع عدم شموله هذا بجعل البعض فى كلام المصنف شاملا لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله فى المعنى) اى فقط أو واللفظ وكتب أيضا قوله فى المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا أو تأكيد الفاعل يس أو مبتدأ أو اسما للناسخ (قوله أو تعلقه به) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع عق (قوله بدليل الخطاب) أى مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم نفى لمجىء الكل فيفهم منه ثبوت مجىء البعض تأمل يس (قوله والحق أن هذا الحكم) أى قوله وجه النفى الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم اكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيدا فى النفى دون المنفى فيكون من شمول النفى لان القيد اذا اعتبر بعد النفى كان قيدا فيه لا فى المنفى فيكون النفى نفيا مقيدا لا نفى مقيد اه يس وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ يمكن أن يقال كلام الشيخ مبنى على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفى بواسطة القرائن اه وقوله مبنى على الوضع أى باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يحب كل مختال) أى متكبر معجب وقوله فخور أى كثير الفخر على الناس بغير حق وقوله والله لا يحب كل كفار أى جاحد بتحريم الربا فنرى وقوله أثيم أى كثير الاثم وقوله ولا تطع كل حلاف أى كثير الحلف فى الحق والباطل وقوله مهين أى قليل فى الرأى والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فنرى وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مهين أورد هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفى الذى الكلام فيه اشارة الى أن النهى كالنفى فى الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) اشارة الى أن النفى المستفاد من لفظة الا يتوجه الى القيد اعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى فى الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفائه فى الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفى على اطلاقه فنرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفى لكنها معمولة للفعل المنفى ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أى لقبه وأما اسمه فقيل الخرباق وقيل العرباض (قوله اقصرت الصلاة) اما الظهر واما العصر على ما رواه

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (والا) أى وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف اليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة رضى الله عنهم (أقصرت الصلاة)

البخارى ومسلم كذا فى الطيبى والقول بأنه احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتى العشى والمراد صلاتى وقت العشى وهو من الزوال الى الغروب اه عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم ان الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان فى نفس الامر فكيف قال ذو اليدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الامر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبى جمرة فى شرح مختصره أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام الى خامسة وأسقط آية من سورة اه وقوله وقام من ثانية أى بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه سالبة كلية (قوله هذا قول النبى الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبى الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس فى الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد نفى كل منهما سم وكتب ايضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو باثباتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون باثبات الامرين جميعا لان هذا غير متأت فى الحديث بخلاف اثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بنفى الجمع بينهما) أى ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح فى مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفنرى (قوله شيأ مما تدعيه على من الذنوب) أشار الى أن المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافى فنرى وعبارة عبد الحكيم اشارة الى أن النكرة أعنى ذنبا للعموم وان كانت فى الاثبات اه (قوله ولافادة الخ) فيه بحث فلانسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يقع مفعولا لانه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلكم وانما يقع تأكيدا أو مبتدأ عن صرح بذلك فى المطول ونقله

(أم نسيت) بالرفع فاعل قصرت (يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبى عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم اما بتعيين أحد الامرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لانه عارف بأن الكائن أحدهما والثانى ما روى أنه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى عن المجموع (وعليه) أى على عموم النفى عن كل فرد (قوله) أى قول أبى النجم

(قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع)

برفع كله على معنى لم أصنع شيأ مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه أى لم أصنعه

عن ابن الحاجب وأطال فى هذا المحل فراجعه فانه مهم سم وفى يس عن المغنى أنها تقع مفعولا قليلا فراجعه (قوله وأما تأخيره) أى عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى أن تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا مانصه ككونه عاملا أوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الاتضاح كالمحسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والا فترك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فنرى وتقدم عن عبد الحكيم مايخالفه وكتب أيضا قوله كله نبه بايراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا مانصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لان مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمر موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لانه يفوق ماوراءه كذا فى الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا وفى كلام المصنف أيضا وضع المضمر موضع المظهر على ماقاله الفنرى وفيه ان ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمر موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام أعنى من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لاعهد بينك وبين مخاطبك ورد كونه للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لاحقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى ولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير

(وأما تأخيره) أى تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

فى نعم رجلا عائدا الى الجنس أيضا اه وقال الفنرى جاء بثم لتراخى التفسير وتباعده فى الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين فى هذا الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أولا لتتشوف النفس اليه وترغب فى طلبه اه (قوله عائدا الى متعقل الخ) فى كلام غير واحد من النحاة كالدمامينى أنه عائد الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسرا للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسرا له بواسطة تفسيره لمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أى الى شئ مطابق متعقل معهود باطلاقه فى الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين فى الضمير والقول الثانى انه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى أل من قولنا نعم الرجل فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس (قوله بنكرة) أى لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه عن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أى زيد ممدوح ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع أنه معارض بأن الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فنرى (قوله فيحتمل عنده) أى فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى ويكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه فى الخارج سم ونظر يس فى قوله ويكون من هذا الباب بأنه على هذا الاحتمال الثانى من وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر وفى الاطول ما يوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا سم وأورد أيضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يكفى له تأخر المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما فى نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا (قوله نعما ونعموا) عبارة المطول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه تدبر (قوله وقولهم هو أو هى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعتنى به ويستحق أن يحتال لتمكينه فى نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شئ

عائدا الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف ونعم رجلا وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أو هى زيد عالم

من

من النواهم اهـ أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الى رابط لانه عين المبتدا فهو فى حكم المفرد أى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه فى كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولى زيد منطلق أى مقولى هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فترى وكتب أيضا مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى الى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحو انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يعتبار التأنيث فى ذلك بل يقال انه فى المثالين قال الرضى لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات يس (قوله فقولهم هى زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكر والمؤنث فى كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا فى الاطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله مجرد قياس) أى قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أى على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اهـ (قوله أى يجىء على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى بها تأكيد التعقيب والالصاق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما (قوله أعز من المساق) وجه الاعزية أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الالم أحلى من اللذة الموجودة بدونه ح ف (قوله ولا يخفى الخ) انما يرد اذا جعل التعليل أعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ماذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو أوهى زيد عالم فلا وروده فترى وكتب أيضا مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع مايعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح فى باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله فى باب نعم) وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم أفاده فى الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لابد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لابد من مجيئه وكان الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كما فى ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا

مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن مايعقبه) أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه (فى ذهن السامع) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا

فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافاة قوله لعدم تمامه لحكم النحاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أى محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أى فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله لاختصاصه بحكم بديع أى لكونه مختصا فى العبارة بحكم بديع أورده والاحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع أفاده فى الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء والجملة أعى أعيت خبر ونرى وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى ايقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلانه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضا مانصه وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

وقول بعضهم

كم من أديب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله * ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور كذا فى الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغايته أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم

فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) أى المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله * كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضرر فان القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم ان الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التهكم بمن لا بصر له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع اه عبد الحكيم (قوله أولا يكون ثمة مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطانته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هذا البيت

قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعده فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك

قوله قفى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى ومابك علة حالية وتريدين قتلى فى موضع الحال أو الاستئناف أو البدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فترى وقوله والواو فى ومابك علة حالية قال فى الاطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة أو جملة دعائية معترضة اه وقوله أو البدل أى بدل الاشتمال من تعاللت (قوله أشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أى أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أى أحزن أطول (قوله بمعنى نشب) أى العظم (قوله تريدين) الظاهر أردت الا أنه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى كالقتل كماله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أى غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم عطفا

فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) ولا يكون ثمة مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (او) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند اليه (وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحزن من شجى بالكسر أى صار حزينا لا من شجا بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (ومابك علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة

على كمال العناية يقتضي أن التهكم وما بعده من نكات وضع اسم الإشارة موضع المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله لزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الإضافة فيه للبيان أي لزيادة هي التمكين أي جعل المسند إليه متمكنا في ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لأن المضمر لا يخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكين وعلى الأول يكون تسمية التمكين زيادة لأن المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكين اه ع ق وفي كلامه إشارة إلى أن قول الشارح أي جعل المسند إليه الخ ميل إلى الاحتمال الأول ويظهر أن الاحتمال الأول مبني على أن معنى التمكين قوة الحصول في الذهن والثاني على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين الإضافة للبيان أي زيادة هي التمكين فيوافق قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزيادة الزيادة هنا في اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله ولزيادة التمكين وذلك إما لأن في ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال وإما لأن الظاهر الواقع غير موقعه كان كحدوث غير متوقع وأثر في النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الإشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال في الأطول وعندي أن ترك الإضمار لأنه سادر الذهن منه إلى الشأن الذي ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الإشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح إلا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالتتمة للأولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته اه فنري (قوله ويقصد في الحوائج) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرف معرفا وأما إذا فسر بالأوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لأن كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج إلى هذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناهما كان القياس الإتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لأن الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فنري (قوله أي بالحكمة المقتضية للإنزال) هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد ومما أحقه الأنه حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضي ولعله أراد به نفي اعتراض البطلان له أول الأمر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لا يخفى أن الظاهر فبالحق نزل لأنه لازم الإنزال بالحق إلا أن يقال المراد بالإنزال تقدير النزول قال السيد السند في شرحه للمفتاح لو فسر الحق أي الثاني بالأوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعه أطول (قوله إدخال الروع

(قوله لزيادة التمكين) أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين (ونظيره) أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أي من غير باب المسند إليه (وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للإنزال (أنزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو إدخال الروع) عطف على زيادة التمكين

وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان أحدهما يكفى نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله فى ضمير السامع) يعنى قلبه (قوله هذا كالتأكيد) بيانه ان الروع الخوف والمهابة وان كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هى الحالة التى تكون فى القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسم وردما فهمه السيدان الجرجانى والصفوى فى هذه العبارة وفى قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب أيضا قوله كالتأكيد انما لم يكن تأكيدا لان تربية المهابة أى زيادة الحالة التى تنشأ من الخوف غير ادخال الروع أى الخوف وانما كان كالتأكيد لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والملزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعى المأمور) أى ما يكون داعيا لمن أمرته بشئ الى الامتثال والاتيان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعى الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا اضافه بقوله الى داعى أى تقوية الشئ الذى يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخليفة مثلا تقتضى الداعى الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعى وكتب أيضا مانصه كخوف الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعى المأمور) قال فى الاطول وعليه أى على وضع المظهر موضع المضمر للتمكين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع فى قلب السامع ما ليس فى سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح اه ووجه ماصنعه الشارح بأنه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعى دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضى الداعى والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك ع س سم وكتب أيضا مانصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اهنوبى (قوله الهى عبدك العاصى أتاكا الخ) يوجد فى بعض النسخ بعده

فان تغفر فأنت لذاك أهل * وان تطردفمن يرحم سواكا

وقوله فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا فى شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهى معنى الاستعطاف المذكور فى المتن وانما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامى المصنف والشارح (قوله أعنى نقل

(فى ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيد لادخال الروع (أو تقوية داعى المأمور مثالهما) أى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا) مكان انا آمرك (وعليه) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) أى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية الداعى الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أى طلب العطف والرحمة (كقوله الهى عبدك العاصى أتاكا * مقرا بالذنوب وقد دعاكا *) لم يقل أنا لما فى لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكى هذا) أعنى نقل

الكلام الخ) فسر السكاكي اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله * الهي عبدك العاصي أتاكا * مثالا لوضع المظهر موضع المضمر ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة في قوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهي عبدك العاصي أتاكا أي وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعني الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا مكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتي فتدبر سم فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله الى الغيبة أي الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا أوجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ يمتنع أن يوجد في غيره سم وبقي شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص باقي أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة فتدبر (قوله ولا تعلوا العبارة) أي عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعني النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبي (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام في أطوله الاطلاق في كلام المصنف بقوله اي واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا في المسند اليه أو غيره ثم اعترض على الشارح في قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكي فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني فتدبر (قوله واردا في الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة في الاثنين) لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أي واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أي لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد في بعض النسخ وبالنظر عطف

الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تعلوا العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي سواء كان في المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة

على بحسب أى بحسب ماعلم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير ومالم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ماعلم من مذهبه والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعانى) انما قال عند علماء المعانى مع أن بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات فى علم المعانى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعانى الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافى تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البديع مانصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفى يس انه من مباحث البيان أيضا من حيث انه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من افراد الكناية المبحوث عنها فى البيان لان التصريح ايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثانى (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألاترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباقى البيت * ونام الخلى ولم ترقد * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعنى أن الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته وقد غرظاهر اللفظ من ليس له من اسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اه وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو مانقله الفاضل اليمنى عن أبى على وابن جنى وابن الاثير وماقيل من أنه لامنافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ماقصد به من المبالغة فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ماأريد به من ارادة المعنى فى صورة أخرى غير مايستحقه بحسب الظاهر فالصواب أن ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا اه فنرى ملخصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) فى القاموس أثمد كأحمد موضع وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد فى الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ قال الفنرى فى حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن فى الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلوا اما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلوا اما أن يشترط أن يكون التعبيران فى كلام واحد أولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلوا اما أن يشترط كون المخاطب فى التعبيرين واحدا أولا الاول

(ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة

(بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو و* نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم أن فى مثل ياأيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون)

مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبى صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولابد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبر أولا عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الامثلة سم وكتب أيضا قوله أنا زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات اه ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا) آخره * يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طيء مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسر فى أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيه بالحرف وال للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه لعهد الصلة فاستروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهروها فى حالة الاعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة موضع بالشأم والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغيرين يمنعه افراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اه ملخصا من الفنرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى واياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقى جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب اه سم (قوله فقد سها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله * أنا الذى سمتن أمى حيدره * فقبيح شاذ

عند

عنـد النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المغني أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجرى على كل من التحقيق الآتى وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتى تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا أعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والاصل ارجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالى لا أعبد جار على ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين نبه الشارح على الوجه التحقيقى والحاصل أنه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في ومالى لا أعبد التفات على مذهب السكاكى وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لان القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النصح لما انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافى ذلك لان التعريض عند المصنف والشارح اما مجازا وكناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريضى من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجازا و كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين اى فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أى العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبى اذا طلقتم النساء وأجيب بأنه من تغليب المخاطب على الغائب أى اذا طلقت أنت وأمتك وبأن صاحب الكشاف والقاضى جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا

واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه ملخصا من الفنري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أي ذهب بك) الباء للتعدية أي أذهبك واتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفي الاطول جواز التذكير والتأنيث (قوله طروب) الطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب في الحسان) فيه اشارة الى تعلق في الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا في مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله في مراودتها اي مطالبتها بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله وكاد يتصرم) أي بالكلية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أي بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أي حين ولى الشباب بيان الظاهر المعنى وقوله وكاد الخ بيان للمراد وهذا على ان الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب أما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وان المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أي في تكلفني لان ياء تكلفني للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثاني) أي بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا في الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبني الخ (قوله والمعنى يطالبني الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أي الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفني) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفني وشط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى تكلفني ليلى أي حبها المفرط وليها وقد شط وليها وكتب أيضا ما نصه والتكليف على هذا الثاني بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا ليلى أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أي الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب للقلب الخ قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحابك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طحابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بأن الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى أصله وان لم يكن بدونه فافهم اه فنري (قوله

(و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا بك قلب في الحسان) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعني قوله (حان مشيب * يكلفني ليلى) أي قرب فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفاتا آخر) أي غير المقرر أولا فيكون في البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة أي في قلب وقوله الى الخطاب أي في تكلفني اي أنت ياقلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أي أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك على ما في القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالاصل عادوت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أي ويعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الحيلولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق (قوله ووجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيأ مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فنرى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة الباري أي كما في اياك نعبد (قوله أي وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديدا بيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرية من طرأ تجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان التطرية متعد بنفسه وفي قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع ولك أن تجعلها في الموضعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول التطرية محذوفا أي تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره أو للتقوية ويقدر المضاف في الاصغاء أي ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفنري ما نصه قد سبق أن التطرية مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت التطرية مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز التطرية وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت

فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها) أي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أي ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أي الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة

ناقصة واحدا نا ان كانت مهموزة أفاده سم ويبعده اقتصاره على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يجيء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقعه بلطائف) الباء داخلة على المقصور فتدبر وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول الكلية ويظهر أن قد حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال فى الاطول أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك أن لا يكتفى فى التفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله والا لاوجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما فى الفاتحة) أى كالالتفات الذى فى الفاتحة أو كاللطيفة التى فى الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لان الحمد أقوى فى التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله فى الحمد لله للاستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى واما لان الوصف أريد به الثبوت والذى اضافته لفظية ما هو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة على ما حرر فى حواشى الكشاف وله اعتباران فباعتبار دلالته على الماضى اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالته على الحال والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يندفع التناقض عن الكشاف فى جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت أستشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القوانين والصفة المشبهة اضافتها القطعية لكن حدث لى بحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار فى الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضى ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلهذا يحسن اعتبار دلالته على المضى لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض للمضى فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون اضافتها معنوية لانها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسيا منسيا كما فى قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كأنه قيل

وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيد أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله فى يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف

مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقي الذي هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازي الذي هو يوم الدين لانه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا والايراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى في والتوسع انما هو في مجرد حذف في لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي الذنري ما يوافق رأي عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله * ويوم شهدناه سليما وعامرا * وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر اهـ وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ ما نصه قال في الاطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البدل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فنقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أي اذا لم تجعله نسيا منسيا ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أي عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة وعليه رواية في البيت والا فالمعروف فيه نصب الليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أي مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كله لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أي حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبي (قوله والخطاب) عطف على لزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها أنه اضافي أي بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات في شئ لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتا ادعت اليه قوة محرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) أو في خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب أيضا ما نصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والا فغير المهمات كهي (قوله يقال الخ) قصد بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء) اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أي اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة

تخصيصه بأن العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أى الثانى (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار الى أن ماذكره المصنف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المترتبة عليه لا سببه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال فى الاطول فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارئ ينبغى أن يأخذ فى القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد فى قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغى له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما فى المفتاح من أن اللطيفة هى ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا فى تقرير كلام المفتاح وقال تمم الشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد منزله بايراد بعض جمله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونكات القرآن المعتبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أى يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أى مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أى فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أى لما كان كلامه فى أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيده كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أورد عدة أقسام) هى ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقى المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامى المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثانى كما أن المتكلم بالكلام الثانى كان مخاطبا بالكلام الاول اه أى فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أى المتكلم والمخاطب فقول الشارح أى تلقى المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقى والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفى بحمل كلامه للسببية) أى فلا يلزم تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده)

وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبد اذا أخذ فى القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده

فمراد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف
مراده ولو عبر به لكان أوضح لانه العنوان المذكور فى المطول وان لم يشترط فى العهد
الذكرى اتحاد العنوان وانما فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر
ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده
الامير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو
خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على
خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أوهو
الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم
أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاحملنك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن
القبعثرى كان جالسا مع جماعة فى بستان عنب وكان الاوان أوان حصرم العنب فذكر
الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فأخبر الحجاج بذلك
فأرسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما اردت بقولى المذكور العنب الحصرم
ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال
له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فقال الحجاج
لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج
اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه
وعفا عنه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه
قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيضا حمل الحديد فى كلام
الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من الحدة
والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على
سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاحملنك على الادهم فان قلت كان المناسب
لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا
الاستعمال أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما
ستعرفه أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع
مطلق التمكن من القهر (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج
بوقوع العقوبة به ثم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة
وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى أن السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بأن
حمل الادهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى أن البياض كان
موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سوادا كما أن السواد ينقلب
بياضا فى مثل الشعر أو المراد ذهب فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه
الاشهب) وانما ضمه اليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان

(تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى لقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه على سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير (أى من كان مثل الامير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد)

السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لامن بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الحريبي على المطول قوله فى السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ماقدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما فى كتب اللغة أيضا مدابغى (قوله لا أن يصفد) فى المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتحتين القيد والعطاء ان صفد فى الشر وأصفد فى الخير على عكس وعد وأوعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا واعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أى ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والا لم تظهر الاعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لاعتبار الحمل المذكور فى الاول واعتبار عدمه فى هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما طلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى * بقى أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الاهلة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولا يخفى سقوطه وفى الاطول ما يرده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوا) فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع فنرى وكتب أيضا قوله سألوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الا أن يقال ما انما تستعمل فى السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى ع س سم وقوله لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤل عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الاهلة وأن يقدر عن حكمة الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى

أى الكرم والمال والنعمة (جدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الاولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه

أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عند ناع س سم (قوله يوقت بها) أى يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقيت التى باختيارهم والحج اشارة الى المواقيت التى عينها الله للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدعى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه سوء أدب لايخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذ كائهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبى عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف مابين فى علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لم يثبت شئ منها فى الشرع غاية الامر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اه بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون) قال فى عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون فى قوله سألوا تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجزى دفع الصدقة اليهما وان حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أريد صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا أن يراد نفى كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أى بخلاف المنفق أى كونه قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه فى صدقة الفرض لاتبرأ ذمته مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع اجزاء ما وقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع موقعها زاد فى المطول وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره هذا أعنى قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضمن دون القصد اه وبهذا يندفع ما يقال ان فى الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فثبت ما سألوا عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وأيضا ليس فى الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف

فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا أن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى

مقتضى الظاهر مطلقا نظرلانه اذا عبرعن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى
الظاهر مرة ثم عبرعنه ثانيا بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب
حتى لو عبرعنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب
وأظن بك الظفر بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه
ربما يكون التعبيرعن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى
الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى أن التعبيرعن المستقبل
بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان
لكنه من حيث ان الداعي اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعاني لكن بقي أن هذا
استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة عبد الحكيم
(قوله فصعق) هكذا في النسخ والصواب ففزع مطول لان لفظ هذه الآية ففزع
والآية التي بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ في الصور فصعق الخ قال الفنرى وقد يقال
مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية
في التعبيرعن المستقبل بغيره لا بالماضي وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما (قوله وان
الدين) أي الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا لمجرد التأكيد لا له
ولتخليص المضارع للحال على تقدير ليقع وان كانت تفيدهما بحسب أصلها افاده عبد
الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع احدى الآيتين بمثل ومع الاخرى بنحو اشارة الى اختلاف
معنى الوصفين فيما أفاده في الاطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتي
يأتيان في الماضي المعبر به عن المستقبل فاوجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول
(قوله فيكون الخ) أي فاذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب
الخ) عبارته في المطول قلت لاخلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل
مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة
الواقع والتعبيرعنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا
الماضي عند الاكثرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين
وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فنرى وكتب سم لعل
المراد بعض الشافعية والا فالذي استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز في الماضي
اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز
بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر
وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم
والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما
موضوعان لما وقع في الحال والماضي لا انهما موضوعان له مع الحال والماضي وشتان وان
الشارح نص في شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر

تنبيها على تحقق وقوعه ويوم
ينفخ في الصور فصعق من
في السموات ومن في الارض) بمعنى
يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى
(وان الدين لواقع) مكان يقع
(ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم
مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا
بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل
والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال
وان لم يكن ذلك بحسب أصل
الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا
في موقعه واردا على حسب مقتضى
الظاهر والجواب أن كلا منهما
حقيقة

ان

أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه فى بعض افراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضى عند الاكثرين أنه فى الماضى حقيقة عند الاكثرين وهو خلاف ما قاله القنرى وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ ما نصه الذى ارتضاه الصفوى فى الجواب أن معنى قولهم حقيقة فى الحال أى فى الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل فى الحال (قوله فيما) أى موصوف (قوله مجازا الخ) أى والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذى هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله ان يجعل الخ) بأن يثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض يشتركان فى حكم مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلى وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال السيرى انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى أعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقى واعلم أن كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزمخشرى وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفى هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أى أظهرته عليها) أى أريتها اياه

فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة أى أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه

عما اورث الكلام ملاحة (ورده
غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه
عكس المطلوب ونقيض المقصود
(والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا)
غير الملاحة التي أورثها نفس القلب
(قبل كقوله ومهمه) أي مفازة
(مغبرة) اي متلونة بالغبرة (ارجاؤه)
اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا
مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه)
على حذف المضاف (أي لونها)
يعني لون السماء فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار
اللطيف هو المبالغة في وصف لون
السماء بالغبرة حتى كأنه صار
بحيث يشبه به لون الارض في ذلك
لغبرتها مع أن الارض أصل فيه
(والا) أي وان لم يتضمن اعتبارا
لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يعتد بها
(كقوله) فلما ان جرى سمن عليها
(كما طينت بالفدن) أي القصر
(السياعا) أي الطين بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
يقال طينت السطح والبيت ولقائل
أن يقول انه يتضمن من المبالغة
في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه أن السياع قد بلغ من
العظم والكثرة الى أن صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه
كالسياع بالنسبة الى الفدن

(قوله عما اورث الكلام ملاحة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحة ع ق وكتب أيضا قوله عما اورث الكلام ملاحة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بأنه يكون من فن المعاني ان قصد به المطابقة كما في ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب ذكر في اماكن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في البيان في بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث في البديع في التجنيس والرابع في البديع في غير التجنيس والخامس في الخاتمة في بحث السرقة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس (قوله أي مفازة) اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلأ فتسميته مفازة من باب أسماء الاضداد لان هذا مهلكة لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كأن لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أي ارتفع الغبار فيها مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أي لون السماء (قوله في ذلك) أي الغبرة سم (قوله يعتد بها) اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحة المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجري (قوله بالفدن السياعا) الفدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسرها الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أي الطين بالتبن) أي المخلوط بالتبن (قوله يقال طينت السطح والبيت) أي أصلحته وسويته بالطين (قوله لايهامه) أي القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل سم * (تنبيه) * أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد

والمثنى

والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه وأمثلته فى يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثلته فى يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

(أحوال المسند)

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى اما مسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فانى وقيار بها الغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءة حالى لانى الخ (قوله اسم فرس أو جمل) فى نسخة أو غلام (قوله ضابى) بضاد معجمة وبعد الالف باء موحدة فياء ساكنة مكسور ما قبلها ونبى وهو صريح فى أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرمى على المطول فى الصحاح ضبأت فى الارض ضبأ وضبوأ اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله فى غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب خبر ان لا قيار لاقترانه باللام وخبر المبتدا الغير المنسوخ لا يقترن بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند اليه ذكر ضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان فى قوله الآتى مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدا وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية وأما عند الكوفية فالعامل فى خبر ان ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المحذور المذكور اه ملخصا من الفنرى وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف عال عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيآن لانه وصف على فعيل سم أى والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) أى لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه فى مثله محل ان واسمها فنرى وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان ما نصه أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح فى مثل هذه الصورة قال السيرامى وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمولا للابتداء محلا كاسمها فيكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعنى لنفس المبتدا على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدا فالمبتدا

(أحوال المسند)

(اما تركه فلما مر) فى حذف المسند اليه (كقوله) ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فانى وقيار بها الغريب) الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحرث كذا فى الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان

وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وماذكره مبنى على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى على المعطوف تقديرا أى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أى مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أى تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدا والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة فى مثله أيضا نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون و أما رب ارجعون فأفرد ثم جمع لان غير المبتدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثانى لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا غير المنسوخ سم قال الفنرى الا أن يجعل من قبيل * أم الحليس لعجوز شهربه * أعنى يقدر المبتدا ويقال المعنى لهو غريب فتكون فى المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أى وعمرو منطلق) جوز الشارح فى شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثانى لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا معنوى وفى الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال فى المطول والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادى أنها جواب شرط محذوف وعن المازنى أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبنى على القول بعدم لزومها الظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهى ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أى وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أى على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على أن اذا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا الى

لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيار مبتدا والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك

الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف وقوله وقال المبرد الخ ماذكره المبرد هو هو مذهب السيرافي ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون اذا في فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل كل من كل وأجيب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز ثم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالا وبأن هذا الكلام يشعر باطراد الوجهين الاولين من الاعراب وهو مسلم في المثال المذكور امامع ان فلا اذ لا يجوز في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفنري مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبي وكتب أيضا قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرينته مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر ميمي وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر كما بينه في الاطول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أي في السفر في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على الثاني أن يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلا) أي بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أي الموتى ع ق وهو مأخوذ من قوله وان في السفر الخ (قوله لا رجوع لهم) أي الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه ع س سم (قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أي لنا (قوله ظرف قطعا) وأما فيما قبله فيحتمل أن يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعني المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن أن يكون تفسيرا للمقام تأمل سم (قوله ولاتباع الاستعمال) أي الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كان زيدا وان عمرا

فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا) وان في السفر اذ مضوا مهلا (أي ان لنا في الدنيا) حلولا (وانا عنها) أي الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين أعني العقل ولضيق المقام أعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا

ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو اذا لامسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لفقلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هاهنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا ليس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية معه والهجر الجميل الذى لا اذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اهـ وقوله لا شكاية معه أى الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالى فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن فى جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول ورجح الشارح فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان ما لا وان واذا

(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل) الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أى فصبر جميل أجمل أو فأمرى صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى أحدهما

حذف لابدله من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه المناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احداهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ماسيأتى فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من أنه يحتمل أن المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها أو فى حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب احدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كامر (قوله ولابد للحذف من قرينة) لايخفى أن وجوب قرينة الحذف لايخص حذف المسند وكأنه لم يذكره فى المسند اليه امالانه يحذف بلاقرينة كما اذا أقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولابد للحذف من قرينة أطول وقوله لايخص حذف المسند اى بل يجرى فى المسند اليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف فى كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخدام فى الموضعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال فى الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعله شرطا لان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا ان أريد بالمحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذكور صورته فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم فى المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقى أن جملة الجواب على ماذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التى هى اسمية مع أن مطابقتهما مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية فى الحقيقة لان من قام فى قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة

(ولابد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بأن المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ونحوهما ماهو محقق ولا شك ان خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتجه ما علل به فى الاطول ترك المطابقة من أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ماذكره الحفيد فى حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشى بأن فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بأن وقوع الاول أكثر وبان الحمل على الفاعل لكونه أقوى العمد أولى وانما كان أقوى العمد لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن للخلاف فى أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدماميني خلافا لابى حيان اه وقال فى الاطول وعبارة ح تقدير الفعل بأن فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند بأن الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة الفعلية كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أى لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثى الخ) عبارة المطول فى مرثية يزيد بن نهشل قال الفنرى المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو أخو ضرار (قوله ليبك يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون الاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه أيضا قال فى الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم واعلم أنه لا يجوز ان يكون فى البيت حذف مع كون بكى مبنيا للمفعول بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ما نصه البكا بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذى يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أى يبكيه ضارع) جوز فى الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أى المأمور ضارع (قوله أى يبكيه ضارع) فى المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعنى من يبكيه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أو هى

على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قوله ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أى يبكيه ضارع ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه

* ومختبط مما تطيح الطوائح *

والمختبط الذى يأتى اليك للمعروف

لام

لام الوقت أى لاجل خصومة الغير معه أو وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعلقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السيرامى اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أى اخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علاقة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شفيع وواسطة (قوله والطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعلة فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا (قوله كلواقح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أى للسحاب عبد الحكيم (قوله أو يبكى المقدر) قال المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعلقه بيبكى المقدر يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أى المعبر عنها بالطوائح وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فتدبر وقوله قد سبق أى فى المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه أيضا مرجحا كالسلامة عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافى أن لخلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما بما يس ملخصا (قوله بأن أجمل أولا الخ) انما فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرر الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه فى الاطول بقوله بتكرر الاسناد أى بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمنى لا للتكرر فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بأن أجمل جعل اجمالا مفعولا مطلقا الفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه أجازه بعضهم اه وجعله ع ق على تقدير مضاف أى اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أى فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع سم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية فى بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا ما نصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس فى خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من

من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وعما متعلق بمختبط وما مصدرية أى سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبكى المقدر أى يبكى لاجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أى رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بأن أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما فى خلافه

المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه فى خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذا الاشارة (قوله ويكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المساق بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب قلت هذه النكات ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب أيضا قوله ويكون معرفة الفاعل الخ قال فى الاطول لا يخفى أنه ينافى كونه جوابا السؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقبة فى الجملة الاولى أعنى ليبك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقبة) أى وغير المترقبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه أن نيل الشئ بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح أطول أقول ألذية نيل الشئ بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير مطمع فى ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو فى قوله تعالى ليقولن الله فكيف بضعف التعويل على القرينة فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول فى الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووهمهم الكاسد فذكره بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا اه وقوله فى الحالين أى حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال فى الاطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أى بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا فى المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أى صريحا على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت أو التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببى الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير

(ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه (وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أو فعلا) فيفيد التجدد (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم)

الشان نحو قل هو الله أحد غير سببي ولا تفيد تقوّى الحكم فتدخل فى ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مرّ وان كانت جملة صورة فتدبر (قوله اذلو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الامرين كونه سببيا وكونه مفيدا التقوّى وأن سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببي مع أنه ليس بجملة لما يجيء فى الضابط الآتى فى كلام الشيخ للسببي من أنه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فتدبر (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثانى بأنه ملحق بما ليس فيه التقوّى لضعفه فيه كما تقدم سيرامى والسؤال وارد على المفهوم أعنى قوله اذلو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوّى) أى المعتبر والا فلا يخلو عن افادة التقوّى فى الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى بحذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم تكن افادة التقوّى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه العدم أعنى افادة التقوّى ولو قال فيدخل فى عدم افادة التقوّى لكان أظهر فى المعنى وأنسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوّى الحكم بالتكرير يندرج فى افادة التقوّى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للامثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوّى اما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن المنع عدم قصد التقوّى فى هذه الصور مجالا ولعل وجهه ان قصد التخصيص لا ينافى قصد التقوّى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أى والشرط عدم افادة التقوّى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوّى أصلا فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أى أن افراد المسند

اذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيدا التقوّى نحو زيد قام فهو جملة قطعا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوّى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوّى الحكم فيخرج ما يفيد التقوّى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف أو نقول ان تقوّى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام * فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا للتقوّى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور الى التقوّى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوّى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوّى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى

مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوّى فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبي وبجعل كونه غير سببي ولا مفيد للتقوّى شرطا الافراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة الافراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناف لظاهر كلام المصنف والشارح فالاولى الجواب بأنها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعلي) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا في السببي نعتا كان أو لا فعلا كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتأمل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أى صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف مضاف أى أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أى في قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميه النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أى شئ كالاب في المثال هو أى ذلك الشئ من سببه أى الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أى في قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما سيأتي في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتي كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أى وفسر السكاكي السببي والفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببي أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيده كلام السكاكي وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السببي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أى تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي أى على قاعدة السكاكي وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه

ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق ولهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال فقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السببي

السيد بأن فيه دور التوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا فهو مال الا مفهوم قوله أما افراده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى علة لايراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لا تصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا ايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور وتأمل (قوله بعائد) اى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا تحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببى ولا فعلى لانهما فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) فى ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظر يعلم مما قدمناه ومما سيأتى أيضا (قوله تتبع كلام السكاكى) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يندرج فى السببى نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا فى داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكى لم يجعل ذلك من السببى فكيف يكون العمدة فى ذلك كلام السكاكى سم (قوله فالتقييد بأحد الازمنة الثلاثة الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويدا وأمثالهما غناءها الا أن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشدك اليه ما سبق من جعل رويدا زيدا من أمثلة الامر اه وكتب أيضا قوله فالتقييد بأحد الازمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الازمنة الثلاثة مع أن المقيد بأحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا وزمانا للزم تقييد الشئ بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز فى الاطول أن يكون الزمان قيد النسبة فراجعه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ظرفية الشئ فى نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذه فى تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرف لزم تعريف الشئ بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال فى تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل فى تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه أن القبلية فى أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية ظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها الا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك

جملة علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لان تعلقها على المبتدا ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك

التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض سيرامى مع بعض زيادة من الفنرى وفي الفنرى أيضا ما نصه وينبغي أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل اهـ والظاهر أن ما عدا الجواب الاوسط لا يحل الاشكال في يترقب بوجوهه المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوانى عن سم فلله الحمد (قوله قبل زمانك الذي أنت فيه) أي حين التكلم وعبارة المطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قيل كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) ينبغي مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفنرى ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا أن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أي آنات وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلي ويحج وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ سيرامى واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) اى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضاح لقوله متعاقبة لا قيد آخر وكتب أيضا ما نصه كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفي) أي مبني على عرف أهل العربية فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن في زيد يصلي حالا مع كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر وليس أمرا مبنيا على التضييق من عرف بالمعنى وكتب أيضا ما نصه لا مضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أي بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الازمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا وأجاب بأن العلة هو التقييد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق أن اسم

الذي أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على أحد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم

الفاعل

الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لا يحتاج لقرينة اذا أريد الحال واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة فى الحدث الحال لا فى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزأ من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال دلالته على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة ع س م بتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده بأحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الازمنة بمقتضى الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد ان لم يكن والثانى التقضى شيأ فشيأ والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى فالموافقة فى الاسم لا فيه وفى المسمى وان اقتضاه كلام الشارح لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى اذا أريد لا بد له من قرينة تقرير م ف وهو ملخص ما فى الحواشى فقول المدرسين معنى احمد الله أنه يحمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذى هو التقضى شيأ فشيأ بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفى يس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذى هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثانى ناسب أن يعتبر التجدد فى الجزء الثانى لكن لا بالمعنى الثانى بل بالمعنى الاول اه (قوله أى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قارّ الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر فى مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين

فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أى لا تجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة

الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل أحد بأن الفعل القديم زمانى كما فى علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد التجدد) أى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيأ فشيأ عبد الحكيم (قوله أوكلما) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر أى أحضروا وبعثوا وكلما ظرف لبعثوا سيرامى (قوله عكاظ) فى القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذى القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أى سوق اسم مكان من تسوق القوم أى باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى المكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب للجرى منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لايتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأمّلها شيأ فشيأ الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى مامر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضى شيأ فشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبارة الفنرى قوله شيأ فشيأ يشعر بأن المراد بالتجدد ماسبق التقضى والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما ينبغى اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما فى عبارة الايضاح حيث قال فلا فادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا فى الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام فمن خارج لا بحسب الوضع واشار الى ذلك الشارح بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتنافى بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لاغراض) كما فى مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن فى اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال داعية أطول وقوله الى

ضمير

مفيد التجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أى قول طريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة * بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر بذلك وعرف (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيأ فشيأ ولحظة فلحظة (وأما كونه) أى المسند (اسما فلافادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم

ضمير المتكلم مع الغير أى يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافى أنه هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فازاله فتدبر (قوله ثابت للدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ) فيه أن الفعل أيضا كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيأ فشيأ وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيأ فشيأ بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد افاده عبد الحكيم ومما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفادته منه من خارج يعلم ان ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم فى توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أى ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا أكثر من اثبات الانطلاق) أى وأما افادته الدوام فمن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما فى زيد طويل وعمرو قصير) تنظير للنفى فانه لا تعرض فيه لاكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واستفادة الدوام منه انما هى من خارج بمعونة ان الطول والقصر وصفان لازمان (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشئ فى غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى أن تقييد المسند لا ينحصر فى تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وأن فى رفع نحوه عطفا على تقييد الفعل رفعه فاغتنمه ولا تحرم نفعه قاله فى الاطول فرفع النحو يرفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تحمل الفعل فى كلامه بالمعنى اللغوى (قوله مطلق) أى غير مؤكد لان المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى ح ف

(لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه ونحوه) من الحال والتمييز

(قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه قيد الفعل واندفع ما قيل ان المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل أو المفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها فان قلت هذا مشكل فى المفعول به لان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لتربيتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمله سم (قوله زاد غرابة) أى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكلما زاد غرابة) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هى انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم من سم (قوله وكان قيد له) مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار فى الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها تقييدا لا محالة لان فى الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلمانع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أو لا فلا اعتراض على عد عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بقيده أنه جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى بس وأجيب بأنه لما كان محتاجا الى بسط أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل

والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه) أى ترك التقييد (فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده)

التقييد بالظرف لانّ الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلابد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فمعنى قولنا ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح في شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أنّ مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمني أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فأكرمه اني على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه اهـ كلامه فهو صريح في أنّ الشرط قيد لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه في الخبر ولطلب شئ أو تمنيه أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا ففي جعل المصنف الشرط تقييد المسند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي تأمل (قوله أي الفعل) أي وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أي بجملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمني) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا انّ المقدم جزاء لفظا كما هو رأي الكوفيين أو أنّ المقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أي بتمثيله بالمثالين أنّ الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فانّ علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرّح به الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لرعاية أمر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفنّ فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظي (قوله فلاعتبارات) أي معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لانّ الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا أو مع الشك

أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك
ان تكرمني وان تكرمني أكرمك
(فلاعتبارات

وحالات) تقتضي تقييده (لاتعرف الا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط وأسمائه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام اشارة الى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني أكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود

كما في ان اه ص سم وكتب أيضا قوله فلاعتبارات لاتعرف الخ أي فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كثر المجيء اليك ملت منه فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد أن الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد انك لا تجالسه الا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين أدواته) أي الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أي مما ذكر مفصلا أطول (قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما نصه الاضافة بيانية (قوله بمنزلة قولك الخ) الذي ارتضاه في الاطول انه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجعه (قوله أكرمك وقت مجيئك اياي) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلول زمان العلة فالمعنى في هذا أكرمك لاجل مجيئك اياي وفي زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو الجزاء ح ف وقوله عما كان عليه اي قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء في قولك أان ضربتك تضربني خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر يس (قوله فالجملة الشرطية) وهي جملة الجزاء مع قيده الذي هو فعل الشرط وقوله خبرية أي بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أي بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما أصلا وقوله في المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أي الى حكم الانشاء من حيث انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والا فهو فليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلا من الشرط والجزاء) أي كلا منهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم ثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم

الجزاء

الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انهما اشارات الجملة فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بأن طرفيها موافقان تألفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الاترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربية والميزانيين فان المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوما به مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يثبت مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور ان المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة فى استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شئ لشئ وقال أهل العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد ماذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عبد الحكيم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أى لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق فى المحكوم عليه وفرق فى المحكوم به وفرق فى الحكم وغير ذلك ونازع السيد الشارح فى فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لاهل الميزان واطال فى ذلك بما أطيل فى رده كما بسط فى حواشى يس وقد وافق العصام الشارح رادا على السيد فراجع يس تعرف (قوله فى ان واذا ولو) ولا بد من النظر فى من وما أيضا الا ان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفى استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط فى الاستقبال) أى لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه معلق بالثانى ولا بالتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه معلق بالثانى أى الذى هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ان الخ) أى حقيقتها اللغوية يس وقدمها على اذا مع أن أصل ان عدمى وأصل اذا وجودى لان الاصل فى الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل ان بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامى تبعا للعرضى أنظر يس (قوله

وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان واذا ولو) لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن

أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك فى الوقوع وبتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما
الظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها فى الاصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما
الشك والتوهم فقيل هما معا موقع لها وقيل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون
وكتب أيضا مانصه أى جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان
مات زيد افعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشرى بأن وقت الموت
لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فنرى (قوله بوقوع الشرط) أى تحققه
ليدخل ما اذا كان الشرط سلبيا (قوله الا حكاية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل
ما آمره ليسجنن الخ وعن يوسف وان لا تصرف عنى كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان
يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب
الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتى وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق
المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه أو كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل
فى شك المخاطب كما تستعمل أما التفصيل المجمل الواقع فى ذهنه فنرى (قوله بوقوعه) أى
فى المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع فى المستقبل (قوله
فلم يتعرض له) لك ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع فى العرف التردد عبد الحكيم
(قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك
هى لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنها انما تستعمل فى المعانى
المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه
بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له فى مقام
الفرق بينهما لعدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن بقى ههنا شئ وهو أن عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فى اذا بمعنى أنه منتف وفى ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك فى الحقيقة تأمل يس أى
فعدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما
فرق (قوله أى ولأن أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون
الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع
أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب)
انما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيمة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه
مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا إما بأن يكون الغالب عدم وقوعه وقد
يقع وقد لا يقع واما بأن يكون وقوعه لابد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله موقعا
لان) أى حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما
مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لان أى تجوزا أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى
اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم
ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله

(أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط)
فلا تقع فى كلام الله تعالى على الاصل
الا حكاية أو على ضرب من
التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه
فان واذا اشتركا فى الاستقبال
بخلاف لو ويفترقان فى الجزم بالوقوع
وعدم الجزم به وأما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له
لكونه مشتركا بين ان واذا
والمقصود بيان وجه الافتراق
(ولذلك) أى ولأن أصل ان عدم
الجزم بالوقوع (كان الحكم
النادر) لكونه غير مقطوع به
فى الغالب (موقعا لان و) لأن
أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ
الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا
نظرا الى نفس اللفظ وان نقل

ههنا) أي مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرد عن الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو اللاوقوع تدبر (قوله أي قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف في بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أي في تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أي هي مختصة الخ) وقال العصام أي لاجلنا هذه لا لغيرنا يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أي يقولون هذه بشآمتهم وبسبب حدوثها اهم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أي يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أي بسبب موسى ومن معه (قوله أي الحقيقة) أي في ضمن فرد غير معين فأل في الحسنة للعهد الذهني (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هنالك من الاجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح في نوع معين لا في نوع ما لانه أيضا كالواجب الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أي أو ما هو بمنزلته كالنوع اذا أريد به نوع ما ثم فقوله بخلاف النوع أي المعين كما في سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتنكير انما يدل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو امارة في الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل في قوله السابق لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك في اذا بأن يبين أنها قد تستعمل في مقام الشك لنظير ما استعملت له ان في مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل في غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغي ان يقال انها قد تستعمل في الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مشكوكا بل لا ينبغي الا أن يكون مجزوما به وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليتأمل يس (قوله في مقام الجزم) أي حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال في الاطول وهي الصواب لان ان لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الامثلة المذكورة والا فقد تستعمل في الجزم بعدم وقوعه أيضا الذي هو خلاف أصلها أيضا لان أصلها ان تستعمل في الامور المحتملة (قوله خوفا من السيد) لكونه أوصاه ان لا يعلم أحدا بوجوده في الدار وهذا

ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أي قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أي جدب وبلاء (يطيروا) أي يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أي الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل ان في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

التجاهل يعد من علم المعانى اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ماقيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وأتى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجر يس وكتب أيضا قوله أو لعدم جزم الخ هذا ومابعده اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعده تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملاعبة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب ربما يشعر بأنه خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت وكذبته أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل) للتقرير أى لا تقدر على مايدفع تخجلك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله لمخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل بفرق بين النظرين ذو الفضل اه أطول (قوله كقولك لمن يؤذى أباه الخ) لك أن تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فى ان فتدبر (قوله أى لتعبير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والا فقد يكون التعبير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كما فى الاطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصوير المتكلم للمخاطب أى تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أى الذى فى شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ وربما يحقق التصوير بدون التوبيخ كما فى قولك ان كان أباك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقلع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعنى كما ان استعمال ان فى المحال المحقق شائع كثيرا استعمل ههنا فى المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الاغراض) كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا مانصه يسوى بينه وبين الممكن فى الاستعمال أطول (قوله أى انهملكم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه) أى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهملكم فنضرب عنكم الذكر القرآن

لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير فى أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى بدليل أنه جزم فى قوله تعالى أفأمن أهل القرى انه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير فان اخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو وأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنرى (قوله وما فيه الخ) عطف خاص (قوله أى اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى مفعول له أى اعتبار الاعراضكم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلل وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سم أى فجزاؤها محذوف لدلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فيمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقراءة الفتح تدل على أن الاولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجريدها عن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا فى يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة فى أنه ينزل أولا منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدريج أبلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكتة مطلوبة ع س سم وقوله أبلغ أى فى التوبيخ (قوله لتنزيله الخ) حاصله ان فى مثل ذلك تنزيلين الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أى اسكات الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما فى آية وان كنتم فى ريب أو لازما قاطعا رجاء بتمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على أن المراد فأنا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأنا أول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى على الوجودى الا أن يقال يجوز ذلك باعتبار قلة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصالة وعدمها نوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الاتصاف على ما فى المطول لكنه لا يناسب ما سيقرره فى الآية الآتية وكتب أيضا ما نصه أى الذى هو موقع لان (قوله على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه سيتصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) بمعنى أن عمرا مشكوك فى قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن

وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) أى اعراضا أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أى بالشرط (على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور

المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ أن يعتبر أولا تغليب المرتاب على غيره فتدبر وفى الاطول خلافه حيث قال عقب قول المصنف يحتملهما لكن على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثانى الخطاب للجمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) قال ع ق وظاهر أن المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب لا من شك فى ريبهم لامرين أحدهما ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر أن المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة اليه تعالى هو المشكوك فى ريبه وهذا المراعى فى التغليب فى الآية الكريمة على هذا وهو انه غلب المعلوم نفى ريبه على الذى علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا اليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها و يغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك لان البعض مرتاب قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا فلم يوجد ما يليق بان فمجرد التغليب لا يكفى بل لا بد من انضمام شئ آخر يصح به استعمال ان هنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) دفع لان يقال جوابا عن الاشكال الشرط انما هو وقوع الارتياب لهم فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعانى المحتملة المشكوكة ـم وظاهره الاحتياج الى التغليب مع هذا الجواب وليس كذلك لان الواقع منهم الريب مشكوك فى ريبهم فى المستقبل كمن لم يقع منهم فتأمل ع ق وبعبارة قوله وليس المعنى الخ جواب عما يقال أى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لايراد البحث المذكور المحتاج فى دفعه الى التنزيل الآتى مع ان أداة الشرط وهى ان تجعل الماضى مستقبلا والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكن يجرى الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب ان كان لا تقلبها أن للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أى وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضى لان اذ للمضى (قوله على أن ان لا تقلب كان الخ) وقيل ان تقلب كان الى الاستقبال كغيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور كما فى يس (قوله لقوة دلالة كان على المضى) قال فى المطول لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أى فى ضمن استفادة الحدث المخصوص منه ولا يضرنا أن هذا التعليل لا يجرى فى أخوات كان كصار مثلا اذ الانتقال الذى هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لان المدعى مخصوص بكان كما فى السترى عن الرضى لكن ربما يرد أنه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار أو الانقطاع فى كان وهما غير مستفادين من الخبر قطعا فلا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل الفرض والتقدير) بان نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان كما فى ان

وأن يكون لتغليب غير المرتابين على
المرتابين لانه كانه فى المخاطبين من
يعرف الحق وانما ينكره عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم
* وههنا بحث وهو أنه اذا جعل
الجميع بمنزلة غير المرتابين كان
الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح
استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى
الوقوع لانها انما تستعمل فى
المعانى المحتملة المشكوكة وليس
المعنى ههنا على حدوث الارتياب
فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون
أن ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد
والزجاج على أن ان لا تقلب كان
الى معنى الاستقبال لقوة
دلالته على المضى فمجرد التغليب
لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد
من أن يقال لما غلب صار الجميع
بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط
قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على
سبيل الفرض والتقدير للتبكيت

كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده بفرض الماذكر والتبكيت فى فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه ع ق (قوله والتغليب يجرى الخ) قال فى المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازا فى تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هى صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة فى الذهن أو فى الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه وتبعه السيد بأن الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله فى فنون) أى فى أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جعلت ابتدائية أى ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما فى المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أى من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع س سم (قوله الصفة المشتركة) وهى القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال فى العروس فى تسمية هذا تغليبا نظر اعا فيه مراعاة المعنى وفى المعنى فى بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال فى أوائل الباب الرابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا اننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما اه وفى رسالة الالتفات لمولانا كمال باشازاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان فى لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبار الجانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم

والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

وترجيحا له على جانب غيبته الثابتة له فى نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل بهو فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اهـ وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اهـ بحروفه وفى عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التى فى قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه فى المعنى) لاتحاده معهم بالحمل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك اشهرة كثيرة منه وتداوله فى مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سماعى بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر فى شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية مختلفى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا مما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية أى أهلها ولا يقال اسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل فى محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله فى محل آخر لوجود تلك العلاقة الا ترى أن النخلة تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل فى المزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة فى الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده أنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فنرى (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبى

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها لشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة فى المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد وقال التبريزى يجوز أنه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا تجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضا القمران فى العرف للشمس والقمر فنرى ببعض اختصار (قوله وذلك) أى كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق فى اللفظ يكفى فى التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفى ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفى الاتفاق فى اللفظ ولو كان حقيقة فى كل

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائدا الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما ظاهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) اى من التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة

فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فما سمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وان باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضا ما نصه ينبغي أن يعلم أنه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا أن يكون لفظ الاعلى أثقل أو يكون مؤنثا مع تذكير الادنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر وأشرف من المخاطب والمخاطب أكثر وأشرف من المتكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة الا لنكتة كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمر أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكتسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعا ذا الشمالين وليس هو ذا اليدين وان وهم الزهري في ذلك لان ذا اليدين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب الشمال مع أن اليمين أشرف لان مخالفة العادة انما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لان الالف اخف من الياء فلا ايراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فان مادة القنوت تكون في الذكر والانثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضا اذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القائمين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشيئين الى مادة الآخر فقيد بايضاح وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا لو اشترط في التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة في كلا الشيئين فان يكتف بكون اللفظ في أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن تجوز في نفس هيئة التثنية انما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغير ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا في الفنري وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشئ متعلقا فالجعل في الحال والمتعلقية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصا من الاطول والفنري (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغي

والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أي ان واذا (التعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) بمعنى حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى أنك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال

فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل الى الخبر أولا كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق أن الشرط فى قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما أن القيد فى أضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذا فى الطلبى فالشرطية التى جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية من أنها بين المركبين أو فى الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعلية بل يقتضى ما يدل على الحدوث ومضيه الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستمرار التجددى تأمل أجاب الاستاذ بأن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوته أى المفيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل ما يحصل يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا خارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون جملتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لنكتة والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما التعليق أمر بغيره فى الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئلة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بأن جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز ان تكون اسمية فيكون مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لا ذا على القول بأنها لا تختص بالافعال سم (قوله معناه ان تعتد باكرامك اياى) أى ان تعدا كرامك اياى على وتمن به على (قوله الآن) هو وامس ظرفان للاكرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتد باكرامى اياك) أى أعده انا وكتب أيضا ما نصه بصيغة الامر أو المضارع كما فى سم (قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) أى وقد استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصدفين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله فى غير الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا أما الشرط

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل

(ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) الظاهر لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى أن الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احداها اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو

فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم فى ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أى فى المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الا مع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم فى ريب أى واستمر الى وقت الخطاب للعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام فى الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال يس وربما يشعر قوله ولا يذكر بأن له جزاء محذوفا وهو ما يقتضيه كلامه فى تذنيب الباب السابع لكنه فى بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله وفى غير ذلك قليلا) أى وتستعمل فى غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله فما وطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوت على المقام فى وطنى فلم يطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفى الفنرى ما نصه قوله فلينم دال على الجزاء وهو محذوف أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ بالضم أو نعم كعلم أى صار لينا والبال القلب اه وفى يس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فلينم على صيغة المجهول سرا أى والبال نائب فاعل يس (قوله فى معرض) أى فى صورة سم وكتب أيضا ما نصه على وزن مسجد موضع عرض الشئ أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعل بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى فى الحال أو الماضى (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ما له سبب واحد قوى (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها بعضد بعض فان الشئ اذا قويت اسبابه يعد حاصلا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى فى ترتب ثمرة الوقوع فى الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذى يظهر أن فى عطف العام على الخاص بأو وما فى عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان محصله أن فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سهوا بينا) لانه خلاف ما اشار اليه المصنف فى اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه لا يستقيم لان كون ما هو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرده سببا فى المخالفة والا لزم المخالفة فى كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز فى قوة الاسباب وليس

وان كنتم فى ريب فان كنت فى شك كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التأكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما أشار اليه فى اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا

(أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في
وقوعه) أي وقوع الشرط (نحو
ان ظفرت بحسن العاقبة) فهو
المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء
اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج الى
بيان ما أشار اليه بقوله (فان
الطالب اذا عظمت رغبته في
حصول أمر يكثر تصوره) أي
الطالب (اياه) أي ذلك الامر
(فربما يخيل) ذلك الامر (اليه
حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي
(وعليه) أي على استعمال الماضي
مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء (ان أردن
تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان
قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يشعر بجواز
الاكراه عند انتفائها على ما هو
مقتضى التعليق بالشرط أجيب
بأن القائلين بان التقييد بالشرط
يدل على نفي الحكم عند انتفائه
انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط
فائدة أخرى ويجوز أن يكون
فائدته في الآية المبالغة في النهي
عن الاكراه يعني أنهن اذا أردن
العفة فالمولى أحق بارادتها وأيضا
دلالة الشرط

كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون قسيما له قاله النوبي (قوله أو التفاؤل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيأ فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابراز السرور فيكون بذلك مناسبا للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال في الاطول أو للرغبة (قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أي الظفر (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاؤل فتحت التاء لان حصول التفاؤل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى وقرر بعضهم أنه على جعله مثالا لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه ويؤيده قول الاطول أو التفاؤل من السامع أو اظهار الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهي لا تتأتى في حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع في كلام الله تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب في حقه تعالى قاله يس (قوله في حصول أمر) أي مستقبل سم (قوله يكثر تصوره) أي حصول صورته في الذهن (قوله فربما) لعلها للتكثير أي فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه) أي الى الطالب (قوله حاصلا) أي فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجري فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار شدة رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفنري (قوله فتياتكم) أي اماءكم وقوله على البغاء أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول بيقتضي أي يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بأن القائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا وأيضا اذا لم يردن التحصن لم يكرهن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه اه سيد أي فالشرط لموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى) أي سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع ق (قوله المبالغة في النهي عن الاكراه) أي لما في ذلك من التوبيخ للموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أي مع شدة ميلهن وشهوتهن ومع نقصهن وقوله فالموالي أحق بارادتها أي لكماله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أي فالمقصود من القيد توبيخ الموالي فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالي أحق بارادتها أي فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أي وأقول في الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بأن القائلين

الخ

الخ لا بيان فائدة أخرى للشرط وليس فى قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه ماصرحوا به من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراض الشان للمفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أى عند انتفائه (قوله ايماه و بحسب الظاهر) مراده ماقابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لابدّ أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ماقصد والا فقولك جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شئ يس (قوله ولقد أوحى اليك الخ) فى التعريض فائدتان الاولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لا يقولون بنبوّة النبى صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوّة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية ان الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم ففى ذلك غاية الاذلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبى) الحصر على تقدير حصوله اضافى أى لا امته ولا غيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوى سم ويس وقيل استعمل ضمير المخاطب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لانّ الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أى فى جميع الازمنة (قوله لكن جئ الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه أنه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لا تصح لانها للامور المشكوكة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون فى مثل ذلك ان لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضى) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله لغير الحاصل) أى من النبى وقوله فى معرض الحاصل أى منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أى الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله ان شتمنى الامير لاضربنه) تعريضا بأن من شتم يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) ردّ لما زعمه الخلخالى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى ولغيرهم ولا يحصل بصيغة المضارع أعنى لئن تشرك ووجه الرّد ان من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فنرى سم وقوله لما زعمه الخلخالى أى بناء على توهم أنّ التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى وعبارة غيره ووجه الردّ أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل فى المستقبل لانّ القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ماوقع لا ماسيقع وانّ التعريض انما نشأ من صيغة الماضى لانه على خلاف الاصل فلا بدّ من طلب وجه لارتكابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أى الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشراك فيما

على انتفاء الحكم ايماه و بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى أو التعريض) أى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكروا ما للتعريض بأن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما اذا شتمك أحد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأنّ ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان فى هذا الكلام

مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشراكه فى المستقبل فهم منه أن كل اشراك كذلك وان من صدر منه فى الماضى يستحق العقوبة يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فلما يوهم من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من أن الجواب لما كان للقسم المتقدم الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكرناه مرارا من أنه لا تنافى بين المقتضيات لجواز تعددها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله فى التعريض لا فى الخ) عبارة الاطول ونظيره فى التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز فى معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم فى حقه متحقق بخلاف ومالى لا أعبد الذى فطرنى فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالى الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالى لا أعبد الذى فطرنى مستعملا فى المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعريض بأن يكون مستعملا فى حقيقته من التكلم المخصوص فلا منافاة بين ما فى الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظنى فى الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالى لا أعبد الذى فطرنى على حقيقته لان التعريض لا يكون الا بالمعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازى يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال ومالى لا أعبد الذى فطرنى فى المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم قريبا أن تنسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتحد المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله أى ومالكم الخ) ليس المراد بيان المعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو التكلم حقيقة الا على جواز التعريض فى المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا التعريض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله الآتى حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتى فى التعريض السابق أى فى قوله قال السكاكى أو التعريض الخ فهلا عمم تأمل سم وعبارة

نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والافهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظير لئن أشركت (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لا أعبد الذى فطرنى) أى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم (بدليل) قوله تعالى (واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

عبـد الحكيم قوله هـذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه على الوجه الآتى أطول وهذا لا يرد على ماصنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض فى ومالى الخ اذ الامر المسمع فيه حق فى الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هـذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريده لنفسه ع ق (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا فى الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط فى كلامه اما الاول فلان التعليق فى الحال لا فى الماضى وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق بأمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أى حقيقة فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فمعناه هنا غير معناه فى قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا الا ان ذلك أغلبى من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهى للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أى مع القطع بانتفاء الشرط الذى يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ اى الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فمدلولها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضى فى تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين فى الماضى من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا فى المغنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفريع لا يوافق قوله الآتى بل معناه الخ فلعله بالنظر لما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهى لامتناع الخ) أى مقيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا التعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو

(الحق) هو المفعول الثانى لاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أى ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا فى كلام السكاكى اى على وجه يعين (على قبوله) أى قبول الحق (لكونه) أى لكون ذلك الوجه (أدخل فى امحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى أكرمتك معلقا الاكرام بالمجىء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الاول أعنى الشرط

يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم * وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول أنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو الشرط

ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول كذا فى الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجعه (قوله يعنى الخ) هذا يوافق ما يأتى عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشئ أسباب متعدده) أى أسباب تامة كل واحد منها كاف فى وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أى بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهى لامتناع الاول الخ) الحاصل ان فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى على العكس مما قبله رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه سم (قوله انما سيق الخ) أى لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتى كليا لانه لا يتأتى فى نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا فى نحو لو كان لى مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فعدلوا الى اللازم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم فى نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعليا أو ادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية سم (قوله أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ) أى كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان فى نحو قولنا لو جئتنى لاكرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه انها للدلالة على أن انتفاء الثانى الخ) حاصله انها للدلالة على أن الامر فى الواقع كذلك أى ان انتفاء الثانى فى الواقع سببه انتفاء الاول اما بناء على انحصار سببه فى الاول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول وأن تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى مع أنه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره أيضا كليا فلا فائدة فى العدول اليه كما فهمه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى فى الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية وبكل صورة يكون

الشرط

الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن أن يقال امثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما فى سم على الفنرى وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربى معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء أمرين فى الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثانى بسبب انتفاء الآخر وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شئ وعلم انتفاء سببه فلا يستدل على انتفاء ذلك الشئ بانتفاء ذلك السبب وهذا ما نفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامى سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أى فى الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) أى فى الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أى لم يلتفت الجمهور لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه فاعترض عليهم عامة (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجود على سبب) أى فى الخارج (قوله لا أن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أى لكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالى فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالى مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافى ما قالوا ان فى لو اغناء عن استثناء نقيض التالى وفى لما عن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا ينافى صحته فيكون تأكيدا (قوله قال الحماسى) البيت الحماسى منسوب الى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبى تمام حبيب بن أوس الطائى جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى يراد أنه مذكور فى ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسى بأن قيل قال الحماسى فالمراد به أحد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب فنرى على المطول فى غير هذا المحل وقيل الحماسى من ينظم فى الشجاعة (قوله يعنى ان عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها ع ق (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا للممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أى أهل الدولات الماضية قال فى المختار الدولة فى الحرب أن تغلب احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم فى المال يقال صار الفئ دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات

بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لاكرمتك لكنك لم تجئ أعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما فى المال والحرب وقال يونس والله ما أدرى ما بينهما اه (قوله كانوا) أى أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل فترى ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أى هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامى استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر فى القرآن والحديث واشعار العرب ومنثورهم وعلى قاعدة المنطقيين اكثر فى استعمالات أرباب التأليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء فى الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفى استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أى جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهبا عبد الحكيم (قوله ان ولو) زاد فى المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أى اداة اللزوم سواء كانت ان أو لو أو غيرهما كاذا وكلما (قوله لحصول العلم) أى لاكتسابه (قوله فهى عندهم للدلالة الخ) قد يفهم منه أن معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد ان معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامى فى بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثانى الخ) أى كما اذا استثنى نقيض التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهى هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثانى فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود الا أن يقال اقتصر على ما ذكره لانه أغلب أو على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) أى كما التفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد فى الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود بمعنى الاتيان والمجئ لا من الايراد أى أن هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أى الاصل الكثير فى اللغة والا فالاستعمال الثانى

ورعايا ولكن ما لهن دوام
وأما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو أداة للزوم دائما وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار الفن وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها فى الشرح واذا كان لو للشرط فى الماضى

أيضا

أيضا اللغوى" وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وجريانهم عليه يس وبهذا يندفع ماقيل لاوجه لحمل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع أفاد ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى فى جملتيها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جار الله الى أن الاسمية فى الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكان المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايثارا لما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى") بالرفع وقوله فى جملتيها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ما صرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذنيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقد مر نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تناكحوا تناسلوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الواو بمعنى أو كما قاله النوبى وفى الاطول ما يفيده (قوله لقصد استمرار) أى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار التجددى والمراد

(فيلزم عدم الثبوت والمضى" فى جملتيها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى" فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين وانى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لوقعتم فى جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

قوله ولو يكن الصواب يكون اه

الفعل اللغوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أنّ الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفى القيد كما فى الوجه الاول ويكون المعنى لو استمرّ على اطاعتكم لوقعتم فى المشقة فيفيد أنّ أصل الاطاعة موجود وان يعتبر تقييد النفى بالاستمرار كما فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمرّ فقيد الامتناع بكونه مستمرًّا أى فى الكثير فلا ينافى انه أطاعهم فى القليل فيكون النفى على الثانى منصبا على المقيد والمراد بالنفى هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز اشارة الى رجحان الوجه الاول فى المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنتهم أى وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعنّ لهم وفى ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على احد وأما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضرّة اه سيد وقوله فظاهر أى لان النفى فى الغالب اذا توجه الى مقيد بقيد كان مورد النفى هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله واما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم فى بعض ما يرونه حاصلة أيضا على الوجه الثانى ومفهومة منه بسبب القيد المذكور فى الآية أعنى فى كثير والمعنى على الوجه الثانى امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم فى كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم فى القليل وقرر بعضهم انّ بعضهم رجح الثانى لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم فى الكثير لانّ المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم فى كثير فيثبت نفس اطاعتهم فى كثير وفى ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام ان علة انتفاء العنت هى استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفى استمرار الاطاعة وهو لا ينافى ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة فى البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفى أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثانى بل الواجب نفى استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة فى البعض موجود على الوجه الثانى أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد

منفى على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هنا يخرج جواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفى الظلم تأمل سم (قوله لانفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفى يتوجه الى القيد فى الكلام انها تفيد نفى التأكيد لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفى انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفى لا نفى التأكيد والدوام لانه يفيد أن المنفى انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه لو أريد نفى التأكيد لم يكن رد القولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدوث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزئ بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقتا فوقتا أى كما أريد بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار فى الاسمية فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو انزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا أن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم قال فى المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اه أى فيستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لان لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى أنهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى فى كلام

الاستمرار امتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وماهم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها

الزجاج فهو عين الوجه الثانى فى كلام الشارح وأما الوجه الاول فى كلام الزجاج فهو غيره فى كلام الشارح وأما الوجه الثالث فى كلام الشارح ففيه مساحة كما يعلم من كلام الزجاج اذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المساحة التى فى قوله أو ادخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله فى المطول أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اهـ فقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس وفى نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح وفى الاطول اذ وقفوا أى حبسوا أو اطلعوا أو أقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو أطلعته على ما فى القاموس (قوله هى تحتهم) جملة حالية والضمير عائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تقصر العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيله منزلة الماضى لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شيأ فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فأمر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار وقوفهم على النار ولو ترى أنت لترى أمرا عجيبا فدخول لو تجعل ترى بمنزلة الماضى فى تحقق أصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التفصى عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح فى قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجعه (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عمن لا خلاف) أى تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أى رؤية الكفار فى تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما فى المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا ما نصه يعنى أن فى العدول الى المضارع تنبيها على

حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع (عمن لا خلاف فى أو الكلام) فى (اخباره) فهذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضى لكن عدل

ان

أنّ لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فأتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا مانصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضي في تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضي) أى الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضي سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحققه منزلة الماضي (قوله هذا الامر) أى رؤيتهم في تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكنك ما رأيته) اشارة الى معنى لو سم (قوله كما في ربما يودّ) لا يخفى أنّ توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يودّ لكان أولى أفاده في الاطول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول وأمّا على مقابله القائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يأتي ذلك واختاره ابن هشام وقال في المغني انّ في المذهب الاوّل تكلفا فى ادعاء ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤوّل بالماضي على حدّ قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوّز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أى معنى نوبى (قوله لانها للتقليل في الماضي) أى لانّ التقليل انما يمكن فيما عرف حدّه والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال انّ ودادتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فما معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأنّ ودادتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هي مستعارة للتكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأبي على فانّ التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حدّه كما قاله في المغني والتكثير باعتبار أنّ الكفار حال افاقتهم دائما يودّون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمني في نفسه والتقليل نظرا الى أنّ أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها في التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أنّ المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوّز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فانّ التقليل في الماضي يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أنّ العلاقة في الثاني اللازمية (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين في موضع الحال أى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لو للشرط والجواب محذوف أى لنجوا من العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لا لو كانوا مسلمين كما قد يتوهم لانّ لو التي للتمني للانشاء

عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضي الى المضارع (في ربما يودّ الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو على في الايضاح انّ الفعل الواقع بعد ربّ المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يودّ محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني

ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اهيس ولانه لامعنى لكونهم يودون التمني (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كانوا مسلمين لان هذه هي الوادة التي تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع في حلفه لافعلن ع س سم (قوله من جعل لو للتمني حرفا مصدريا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأي فكيف تكون للتمني فلعل المعنى من جعل لو للتمني أي لو التي فجعلها التمني جعلها هنا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا مانصه أي الواقعة بعد فعل يفيد التمني كما هنا وهو يود كذا في المطول (قوله أو لاستحضار) السين والتاء ليستا للطلب بل للتأكيد أي لاحضارها ويجوز أن يكونا للطلب كان المتكلم يطلب من نفسه الاحضار نو بى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأو لان استحضار الصورة فيه التنزيل أو هو عطف مغاير نظرا الى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضي حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضي تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغي (قوله يعني أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع في هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها غاية متحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي سيما في قضاء حق ما دخلت عليه لو واذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضارا للصورة العجيبة تفخيما لشأنها وهو حكاية الحال الماضية تسيرا مى وعلى هذا الابد في الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضي وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ماقيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد في كلامهم وانه خاص بالماضي وعلى هذا ففي الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله مما يدل يقتضي أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعدل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبني على ماصرح به في المطول من أن شرط لو أن لا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول عن الماضي لم يبق مما يجوز دخوله في حيزلو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أي الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذي من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما في حضرة المخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أي الموجود منه أي المتصف بالوجود منه (قوله الذي من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشيء الماضي والشيء المستقبل (قوله الصورة) أي صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أي لفظ المضارع (قوله لغرابة) أي ندرة (قوله أو نحو ذلك) كلطافة (قوله فتثير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أي اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورقته وثخنه وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله

حكاية لودادتهم وأما على رأي من جعل لو للتمني حرفا مصدريا فمعمول يود هو قوله لو كانوا مسلمين

(أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعني أن العدول الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة (وأما تنكيره) أي تنكير المسند

فلارادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عـدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضـا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغـير الحصر والعهد فهذه النكتة لاتختص بالتنكير والجواب أن ذلك لايضر لانه لايجب فى النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعـل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغـيره أيضا اهـ ع س سم وبحث فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم الحصر والعهـد لا يأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد مانصه كما اذا كان لتعريف الجنس فانه لايستلزم الحصر بل انما يفيده فى الكلام الخطابى كذا فى الاطول وكتب ايضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد أو كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب فى الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما فى المفتاح ويعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول مازيد الا كاتب الا أن يراد عـدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أى يلق الكلام نثرا وقوله وعمرو شاعر أى يلق الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) كأن المراد التفخيم على وجـه مخصوص وهو الاشارة الى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لايدرك كنهه والا فيمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لايجب انعكاسها كما تقرر ع س سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على فخامة هداية هذا الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصـدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة ع ق (قوله على أنه خبر مبتـدا الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا ع ق (قوله أو للتحقير) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير وقد مثل بنحو مازيد شيأ والظاهر أن التحقير فيـه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية ع ق (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاخصر ان يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهران مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بأن الوصف هنا محصـل للفائدة لا أن الفائدة تكون به أتم اذ لا يقصـد الاخبار عن زيد بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسـه وفيه نظر لان زيدا قد يكون صبيا والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فلتكون الفائدة أتم) قال فى الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعـلم أن زيدا غلام ولا يعرف أنه غـلام عمرو فتقول زيد غـلام عمرو ولا يبعد أن يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على أصـل المراد (قوله وجعـل الاضافة والوصف من المخصصات) أى مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليـه ومجموع الموصوف والصـفة مركبا تقييديا يقتضى جعلهـما من المقيـدات افاده فى الاطول (قوله انما هو مجرد اصـطلاح)

فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعـمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين) على أنه خبر مبتدا محـذوف أو خـبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو مازيد شيأ (وأما تخصيصه) أى المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلتكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيـل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه

والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو المقيدات لكان صحيحا سم وكتب أيضا ما نصه أى اصطلاح مجرد عن المناسبة قال فى الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا للاضافة الى معرفة والوصف بها فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف اه وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف فى المعارف مخصصا كما مر فى بحث المسند اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أى والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) فى المطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل وأجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوع الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلافادة السامع حكما على أمر الخ) لا خفاء فى أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما يفيده تعديه الحكم بعلى ففى كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعنى الخ) عبارة ع ق وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلو صح الحكم به معرفا على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذى أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداله لانه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامنا فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اه وعبارة سم قوله يعنى الخ وجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهر اطلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسهيله جواز ذلك فى باب كان وان وحمل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب

انما يدل على مجرد المفهوم والحال
يقيده والوصف يجىء فى الاسم
الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه
نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف (فظاهر
مما سبق) فى ترك تقييد المسند
المانع من تربية الفائدة (وأما
تعريفه) أى المسند (فلافادة
السامع حكما على أمر معلوم له
باحدى طرق التعريف) يعنى أنه
يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اذ ليس فى كلامهم
مسند اليه نكرة ومسند معرفة

(قوله في الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك وكم درهما مالك ومثلها جملة الصفة في نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين افاده في الاطول (قوله بآخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتحدا في المصدوق الخارجي وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع ق ولا يكفي في الافادة مجرد التغاير لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لابد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أو لازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا ما نصه دفع به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير الى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمرو المنطلق لكنه مفعول به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو والمنطلق يستدعي حذفا والتقدير حال كون المنطلق منه معرفا الخ أي من عمرو المنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثاني مع امكان جريانه في الاول لان المضاف ينقسم انقسام ذي اللام وذلك لان الاصل في الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة الى ذي اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتي عن السيد خلافه والاسلم التعليل بأنه في الاضافة أشد تأصلا منه في ذي اللام وجوز في الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتي بل المراد به في نحو المنطلق الاشارة الى شخص هناك معين في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معينا عنده مشخصا له كما أن المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرفها بأنها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين في الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضي (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي (قوله فما في الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلابد أن يشار به الى غلام له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشهرهم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كما في قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني *

في الجملة الخبرية (بآخر مثله) أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أي نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو

والضابط فى التقديم أنه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رأيت سودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو

وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه لم يبين ما اذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فيريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا اليه أطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى بزيد فى المثال الآتى وفى الاطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فأيهما) أى شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصة * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أى فتقول زيد أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة السامع أن الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا لانا نقول الامر المستحسن فى نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثانى) فهم منه أن الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا فى قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمرو المنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما فى السيد على ان المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) اى قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله أو مبالغة أى قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الامير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال

كيف

كيف صح قصر الجنس على فرد منه نو بى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا اما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولا شك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت لان المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله و بين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله والحاصل أن المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام من قريش مثل بذلك فى المطول وكتب أيضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ما سيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بها من سم وكتب أيضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدا والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدا مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدا قال السيد قلت هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا أنسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين وناقش السيد فى قوله هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدا أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدا فى الخبر (قوله والجنس) أى المقصور (قوله وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ق (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) أى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله وهو الواهب

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل أن المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب

ألف قنطار) أى اختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله اشارة الخ) لانّ قد سور للقضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لانّ هذا الكلام للردّ على من يتوهم أنّ البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالردّ على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى أنّ بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادّعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع ق (قوله وان أمكن ذلك) أى بتكلف (قوله الظاهر) وهو ان التعريف فى قوله الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على ما فهم من قوله فلافادة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أى صحة كون الاسم والصفة المعرّفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فقابله الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبى) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الردّ أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبى أعنى ثبوت الانطلاق لشئ بل أريد به ذاته أعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانما أوّل زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شئ بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك فى المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أنّ مذهب الكوفيين أنّ الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه سيد على المطول وهو مبنى على مذهبه أنه لا يصح حمل الجزئى الحقيقى على شئ ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكفى تأويله بالذات المتشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات المتشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم أو ما فى تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أنّ النزاع لفظى فنرى (قوله الشخص الذى الخ) لانّ الصفة

ألف قنطار بجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء

اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل (وقيل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لانّ معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى قدس الله سره (ورد بأنّ المعنى الشخص الذى له الصفة

المبتدأ ألها موصوف مقدر لامحالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلابد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص اه بحروفه وبحث الفنري في عدم صحة حمل الجزئي الحقيقي بما هو في حواشيه على المطول (قوله فللتقوى) أي تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فللتقوى أي فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فقد دخل صور التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيهما وان كان القصد التخصيص وسيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما في عبد الحكيم (قوله كما مر) أي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو ان المبتدا الخ) لو قال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعي أن يسند اليه شيء لكان أعم وأوضح ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر أنه يصرفها الضمير أولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أي لفظ (قوله لضميره) أي المبتدا (قوله بأن لا يكون الخ) أي وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به في الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتي على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا ما نصه أي في عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما في زيد قائم) مثال للمنفي ومثال الضمير المعتد به ما في قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدا فقد أسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدا وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) فيتكرر الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا لا يصلح لان يسند الى المبتدا ولا يكتسي الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير

صاحب الاسم) يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا (وأما كونه) أي المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدا لكونه مبتدا يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا

غول معدولة بل سالبة لامكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم لتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير واذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت أن في الآية تقديم ما حقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب أو المراد به التعجب أيضا على ما في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح بأن التنوين في حياة للتنويع فيندفع النظر الذي أورده في بحث المساواة فتدبر (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة) أي بالكون والحصول في خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف بنفي خمور الجنة أي بظرفية خمور الجنة واستوجهه س الوجه السابق أعني تقدير الكون والحصول في خمور الجنة فراجعه (قوله وان اعتبرت النفي الخ) أي هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان الخ وكتب أيضا ما نصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فتكون القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فهي عليه أيضا موجبة وباعتبار العدول في الوجهين يندفع ما يرد أنه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر فمقصد نفي حصر الغول في خمور الجنة لا نفي الغول عنها وقد اعترض الاول بأنه اذا كانت لا جزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه ما كثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلها فالمتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خمور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفي قعوده لا نفي قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر عدم الغول في الحصول فيها نفي اتصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خمور الدنيا

قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بنفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا

وقرر الاستاذان فى جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أى على الاحتمالين (قوله قصرا غير حقيقى) بل اضافى لانه فى مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول لا يتجاوز الى ابن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولى دين) والقصر فيه أيضا اضافى لا حقيقى حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بى أن لا يتجاوزه الى غيرى وكذا قوله لكم دينكم معلول (قوله ونظيره ماذكره الخ) أى فى كونه قصر موصوف على صفة فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم (قوله الى الاتصاف بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافى وان أمكن الحقيق الا أن السياق للاضافى وفى نسخة بعلى غير ربى ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاولى انه الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد معهم (قوله فجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينى وكحسابهم وقوله على الصفة كفى خمور الجنة ولكم ولى وعلى ربى أى كالكينونة فى خمور الجنة والكينونة لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعى كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى أيضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة فى خمور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى الغول فالقصر اضافى كما فيما اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس لخمورها صفة الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات اخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الفنرى ان كلام المعين مما لا يعتد به مبنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد الحصر وضعا فان أراد أنه قد يفيد بمعونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه
لنا علم وللاعداء مال * فتأمل يس أى فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف بللاعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا وان المال مقصور على الاتصاف بللاعداء اذ السياق يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الحسم وكتب أيضا مانصه وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى وجود المانع اللفظى وهو عدم التنكير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عند الحكم وقوله وهو عدم التنكير أى لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا

فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذلك القياس فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين ونظيره ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم
(ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب

يجب الرفع أيضا (قوله في سائر كتب الله تعالى) أي مع انتفائه عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز نحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء الخ) علة للمنفي (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب وقوله لانه المعتبر في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط فالحصر اضافي كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع التقديم يتوهم الحالية وانهم لم يقدموا في نحو في يد القائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا اذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا في يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على أنه أي المسند خبر لا نعت فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفي مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الامر اطول (قوله لا نعت) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور وان تم من أن يجب للتسويغ أولا فان قلت لا مانع من النعتية في مثال المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبارها فات المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالاخبار به أظهر وافيد سم وقوله لا مانع من النعتية أي لو أخره لا في هذه الحالة أعني حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر في محله تأمل وعبارة عبد الحكيم ولو قيل همم له لتوهم أنه صفة له توهما قويا بالاستدعاء النكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحية الطرف لذلك وكون لا منتهى لكبارها خبرا له أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا لاثبات الصفة المذكورة لهممه ولا لاثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستحقا لا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم يرد الحصر يس (قوله كقوله) أي حسان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاطول (قوله وهمته) الهمة الارادة كما في المختار وتمدح ان تعلقت بمعالي الامور (قوله أجل) أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فيه كان له هم ما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها من هم الدهر أي باعتبار متعلقها أو حذف

مضافين

في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن دون سائر كتب الله تعالى وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أي المسند (خبر) لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله

له همم لا منتهى لكبارها) وهمته الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل همم له (أو التفاؤل)

نحو * سعدت بغرة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بأن (٣٧٢) يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس
الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع
فى النفس ومحل من القبول لان
الحاصل بعد الطلب أعز من
المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة)
هذا هو المسند المتقدم الموصوف
بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى
صار مضيأ (الدنيا) فاعل تشرق
والعائد الى الموصوف هو الضمير
المجرور فى (ببهجتها) أى بحسنها
ونضارتها أى تصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلاثة وبهائها
والمسند اليه المتأخر هو قوله
(شمس الضحى وأبو اسحق والقمر
*(تنبيه * كثير مما ذكر فى هذا
الباب) يعنى باب المسند (والذى
قبله) يعنى باب المسند اليه (غير
مختص بهما كالذكر والحذف
وغيرهما) من التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق
وانما قال كثير لان بعضها مختص
بالبابين كضمير الفصل المختص بما
بين المسند اليه والمسند وككون
المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ
كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة
الى أن جميعها لا يجرى فى غير
البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى
الحال والتمييز وكالتقديم فانه
لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر
لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين
غير مختص بهما لا يقتضى أن يجرى
شئ من المذكورات فى كل واحد
من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند

مضافين أى من هم أهل الدهر أى باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان
الهمة هى الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به
النبى صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البر أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك وتمامه
وتزينت ببقائك الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم
المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب
أنه يمكن تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ)
ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا
يجوز فى غير الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل
لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من
شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه
ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه
بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور أوساطها ح ف ولما
فيه من ايهام تولده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر
فى هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر فى المسند والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول
(قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكيد والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ)
فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان
نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسند دائما) ما لم يكف بما نحو قلما وطالما
(قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزنى وحاصل كلامه أنه لو قال المصنف وجميع ما ذكر
غير مختص بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما اقتضى أن كلا مما يجرى فى كل فرد فرد
مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجرى فى سائر افراد الغير
اذ من افراده الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى فى الحال والتمييز والتقديم
لا يجرى فى المضاف اليه ولا يخفى أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص
بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة فى البابين
يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك
بل معناه أن كلا منها يجرى فى بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفى فى سلب الاختصاص
بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك
الاحوال فى كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها فى كل ما يصدق عليه
الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذى حمل المصنف
على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان

الزوزني حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكرته أنا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجري الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته في شئ) ولو واحدا كما عبر في المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه في ذهن السامع باسم مختص به بحيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يختلج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ح ف (قوله والملحقات بها) كالمجرور والحال والتمييز

فضلا عن ان يجري كل منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها او المضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كأنه نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق أي في مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل المتعدي منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح أيضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي فتدبر (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجري في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر

(أحوال متعلقات الفعل)

قد أشير في التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع قنرى أو يقال اشار الى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع فى نظر البليغ وفى الاطول التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفى مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من الضمير فى قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل فى الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أى المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أى ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتعين دون ما مشى عليه فى المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قنرى (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام فى الفعل المتعدى الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول افاده فى الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث

أى ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا

بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ماسيأتى فى جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذى هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدى) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدى (قوله أى من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص فى التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم و ينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتى ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اه سم والذى كتبه هو ما نصه أفاد ذلك مع التعميم لاخفاء أنه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابى وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق فى قوله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق لهذا الدليل لا لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجاب بأن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركنى الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أى فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغى أن يزيد أو مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التأكيد هنا قلت يكفى فى التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفى الخ يفيدان فلانا يعطى يلقى الى من نفى الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أى دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فتدبر (قوله كناية عنه) أى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك فى المثال الذى سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أى ثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع افراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص

ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يحتمله لأنه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى المكني أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) إذ المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص نوبي (قوله ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه مخالفا العبد القاهر حيث لم يعترف إلا بكونه لمجرد إثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بإفادة التعميم على ما في الإيضاح أطول (قوله خطابيا) أي يكتفى فيه بمجرد الظن فالنبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعي وكتب أيضا قوله خطابيا بالنسبة إلى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غر) بكسر الغين أي غافل عن دقائق الأمور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل إلى حل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله كريم أي جيد الأخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو فعله واللئيم ضد الكريم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسرها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فنري باختصار (قوله بعلة إيهام) الباء سببية متعلقة بجعل وإضافة علة إلى إيهام بيانية والمراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أي الذهن وفي سم اختار الإيهام إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه ح ف (قوله ان القصد) أي الالتفات أي التفات السامع (قوله إيهاما للمبالغة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله فجعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خالفه وجعله إشارة إلى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله إلى قوله) أي السكاكي (قوله وإليه أشار) أي إلى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطابيا بالفتح) كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمي خطابيا لأن الخطب معادن الظنون والإقناعات أطول (قوله يكتفى فيه الخ) على تقدير أي كالذي بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير لمقام الاستدلالي (قوله لا استدلاليا) لأنه إذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لأن التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله

دلت عليه قرينة أو لا يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق وإليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا

قيل فيه بحث من وجهين الأول أن الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن أثر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني أيضا فافهم فتدبر وأرجع في الاطول اسم الاشارة في قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر الاصوليون من الحنفية افادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا لان نظرهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق ما ذكر من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسر في ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أي حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله سم (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والاظهر في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور وغاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أي افراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكناية لان ذاك في الكناية في المفعول وهذا في افراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمسامحة فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أولا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا ما نصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة عق بعد تقرير الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عمومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا

(مع التعميم) في افراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول

يصح

لانسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض لايستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم
فى هذا المقام تخيلات فاسدة لاطائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحترى فى المعتز بالله) تعريضا بالمستعين
بالله (شجو حساده وغيظ عداه * ان يرى مبصر ويسمع واع)
أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لايبصر الرائى الا تلك الآثار ولايسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد اللازم على ماهو طريق الكناية ففى ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولايخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير

يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لايوجد لغيره وهو واضح اه وبهذا الحمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكى السابق أعنى قوله ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور يقتضى أن المبالغة مقصودة وهى التعميم تدبر (قوله لانسلم ذلك) أى التنافى (قوله لايستلزم الخ) أى لان عدم اعتبار الشئ ليس هو اعتبار العدم (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال فى الاطول وههنا اشكال قوى لم يسمع ممن سبق منه دوى وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا ثم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويجاب بأن المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافى جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحترى) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجو) أى حزن (قوله ان يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لاتكتب الياء فى قاض على الاصح أطول أى فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل الوزن (قوله أى أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أى أن يكون رؤية ذى رؤية وسمع ذى سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أى أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول يجدوا (قوله أى من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أى بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أى لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ ح ف (قوله بل لايبصر الرائى الخ) أى من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لايبصر الخ اعترض بأنه ليس هنا مايدل على الحصر اذ لايلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازما من لمطلق الرؤية والسماع أن لايكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لايتم الا اذا كان فيه من المزايا ماليس فى غيره من سم وغيره (قوله فذكر الملزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حتى يعلم) أى ذو السمع وذو البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم

بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما (٣٨٠) فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف

من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله (ولو شئت ان أبكي دما لبكيته) *عليه ولكن ساحة الصبر أوسع* فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به (وأما قوله) *فلم يبق مني الشوق غير تفكري* *فلو شئت ان أبكي بكيت تفكرا* (فليس منه) أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت ان أبكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول

أو خصوص لتتم مقابلته للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم انه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص في التنزيل وانه انما ذكره في تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطابيا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد وللاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله ان عاما فعام) أي ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما في قوله والله يدعو الى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى مني (قوله ثم الحذف) أي حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أي الاظهار بعد الاخفاء (قوله كما في فعل المشيئة) أي كالحذف الذي في فعل سم وكتب أيضا قوله كما في فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام في أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما) كالمحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق والا فقد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علقت المشيئة عليه) أي به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أي عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهداكم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب في المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أي لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز سم (قوله ولو شئت ان أبكي دما الخ) يعني ان بي ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكي وقوله أوسع أي من ساحة البكاء سيرامي (قوله فذكره الخ) أي وان كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أي ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكي المتبادر منه البكاء الحقيقي سم فالنفي بليس مسلط على القيد أعني قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزمخشري وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيرامي (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضي عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا أن يقال ان في الكلام تنازعا لان كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكي اما مذكور ان أعملنا الاول أو مقدر ان أعملنا الثاني والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول انه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني الا أن يجري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالاول تأمل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التكري) أي فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة

البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكري لانه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء لغرابته

لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكره هلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذي يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبهم وما في البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء الحقيقي فلا يصح بيانه بالثاني والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام ما لم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد ابهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الافاضل وفي الاطول بعد قول المصنف

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله

فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه أي ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة في مقام المبالغة في أنه لم يبق فيه غير التفكر ان يقول لو شئت البكاء بكاء أي شيء كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا (قوله غريت) أي مسحت (قوله بكاء مطلق) أي غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد ان أبكي دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فنرى (قوله مبهم) أي لم يبين في اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أي بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقي فلا ينافي ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقي (قوله مقيد) أي حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكر) تفسير لتقييده ح ف (قوله فلا يصلح الخ) أي فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجربي (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطي درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودي وهو أن يكون له بيان والآخر عدمي وهو أن لا يكون في تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت درهمين لان البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاعطاء في النظير به (قوله ومما نشأ في هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما في فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكي ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا للمفعول أبكي لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تداوله

غريت جفوني وعصرت عيني لبسيل منها دمع لم أجده ويخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين كما في دلائل الاعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكي

والمراد أنّ البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت ان أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق فيّ مادّة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لانّ ترتب هذا الكلام على قوله

* لم يبق مني الشوق غير تفكري *

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لانّ القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبق فيه غير التفكر فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان عليّ اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدّ وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرّة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدّتها وصولتها (حززن) أي قطعن اللحم (الى العظم)

الالسن في هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذاك اه (قوله والمراد) أي بقول المصنف فليس منه (قوله ان البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لانّ الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكرها للغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال اذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتبطا بأصل البحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون المقصود دفع توهم أنّ المراد أبكي تفكرا فحذف تفكرا للبيان بعد الابهام اللهمّ الا أن يثبت عن المصنف أنّ قصده الرد على من زعم أنّ ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولا آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الافاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصود اه بايضاح قال ثم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال في قولة أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكر هنا وعدم اعتباره هنالك فليحرر اه وقد يفرق أيضا بأنّ معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الافاضل لو اردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقي فاتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكرا) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لانّ القدرة على بكاء التفكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط أي دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله وكم ذدت) قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فتدبر (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة المميز أي كم مرّة أو زمانا لادعاء الجهل بعدده لكثرته تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الاطول وفيه أنه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أنّ الضابط زيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييز الكم الخبرية المفصول بينه وبينها بفعل متعدّ (قوله زائدة) أي زائدة في الاثبات على قول ثم (قوله حززن) انما قال حززن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لانّ لكل يوم سورة فتدبر ولانه ذكر الرضي أنّ المضاف يكتسب من المضاف اليه

فحذف المفعول أعنى اللحم (اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (ان الحز لم ينته الى العظم) وانما كان فى اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم (واما لانه اريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله

قد طلبنا فلم نجد لك فى السو … دد والمجد والمكارم مثلا)

أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد) بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (واما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار

الجمع كما فى نحو * وما حب الديار شغفن قلبى (قوله فحذف المفعول) فيه ان هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب فى النكتة أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شئ لا ينافى أن تحصل مع شئ آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا أو غيره كما فى البيت الآتى فترى (قوله ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بأن ذكر المفعول أولا لا ينافى ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل لانه نكرة أعيدت نكرة سيرامى (قوله اظهارا لكمال العناية) علة ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع س سم (قوله بوقوعه عليه) الاولى بتلبسه به أطول وقدمر وجهه (قوله كأنه) كأن هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أى قد طلبنا لك مثلا الخ) فيه تنازع واعمال للثانى (قوله لا يطلب) أى طلبا مقترنا بالسعى والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمنى طلب وهو يتعلق بالمحال تأمل (قوله أى جميع عباده) الا أنه لا يجيبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الاول) أى قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الاول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثانى) أى والله يدعو الى دار السلام (قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكرة لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكير ما سبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لان هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذ لم يتقدم فى المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الاولى الاقتصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار فى سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظره مع قول المطول ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف فى قوله ويجوز أن

يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله فى سائر الاقسام) أى باقيها كالحذف للبيان بعد الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ما مر فى ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا فى يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل الذى هو أصغيت وفى الثانى جواب الطلب كذا فى الاطول (قوله أرنى أنظر اليك) فان قلت أرنى من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى أراك ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرنى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرائى لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحجوب حقيقة انظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم فى المفعول مع حذفه يتصور على وجهين أحدهما أن يكون هنالك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر فى الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى أن يقصد العموم فى المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هنالك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعنى عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بأن المقام الخطابى قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم فى ذلك المقام ما لم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبارة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم فى المقام الخطابى مع جعل الفعل لازما لانا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم فى المفعول فيه لزومى وعند تقديره متعديا يجىء العموم من ذلك المقدر الذى اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اه قال الفنرى وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق فى شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أى ولا دخل له فى افادة التعميم (قوله للرعاية) أى المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن

الفاصلة

فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أى أذنى وعليه) أى الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرنى أنظر اليك أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء أحذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار (واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودعك ربك وما قلى) أى ما قلاك

الفاصلة اسم للكلام المقابل بتمامه لا الحرف الاخير منه فقط الذى هو الروى الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله واما الرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى انه يستر لفظها عن السامع يس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمعموله ويستغنى عن ونحوه لان الكلام السابق مفروض فى المفعول لانه الاصل فى المعمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضميرعليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ماذكره من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائما جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله فى التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أى تأكيد هذا الرد) قال فى الاطول أى تأكيد هذا التقديم لا التأكيد رد الخطا لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لا مفاده الا ترى انك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيد الاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطا الخ) أى وقد يكون للتعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل فى ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لان الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمور باكرامه أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما فى الاطول أن افادة الاختصاص أيضا لا تجرى فى الانشاء الاشكاف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا ما صه يقتضى أن فى صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه فى مبحث الخبر وبحث رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما صنيع المصنف تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطا فى الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطا فى التعيين يكون لرد الخطا فى اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وأيضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله فى المشار اليه ليتم التعليل فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف أوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نفى الضرب بزيد سم (قوله

وحصول الاختصار أيضا ظاهر (واما الاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه) أى من النبى عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى) أى العورة (واما لنكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطا فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطا فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا وكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أى ولان التقديم لرد الخطا فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا للمنطوق لا غيره نعم

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضرب حتى ترده الى الصواب بأنه الاكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب فرده الى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع فى التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ (وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو وأما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل

(قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال فى الاطول قلت ألا يكفى قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى كما زيدا ضربت ولا غيره فى المنع عند قصد التخصيص وفى الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولنا زيدا عرفت وفى قوة وأما زيدا عرفته فمحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكيد) أى ذو تأكيد وكتب أيضا أى فمضمون الكلام مؤكد بالتكرير سم (قوله والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أى ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) فى المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضى أن فى زيدا عرفت تأكيدا وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبالتكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيد وان كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذى اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار انما يفيد الاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفى والتأكيد موافق للمؤكد فى المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكد الجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا له فى الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أى لا مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لان المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) فى عقود الجمان وشرحه للجلال السيوطى ان شرط افادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم وحينئذ فى كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم فى الآية للحصر بان الهداية المذكورة أعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدى نفعا لان ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفى قوله قد يكون اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فنازعته فى كلية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بما لا يخص به كل واحد من الجنسين بالقياس الى الآخر لان

كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق اللهم الا أن يدعى أنه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر فتدبر (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) أى وأصاب فى ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ فى هذا (قوله والتخصيص الخ) والذى عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقى الدين السبكى هو وغيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشئ وتقديمه له فى كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الاهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض فى الكلام لغير زيد باثبات ولا نفى وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل فى معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمروني أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون أئفكا آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر فى اياك نعبد واياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ بس بتصرف وتقى الدين موافق فى القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبى حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور وربما أنهم لم يقولوا بلزوم التخصيص للتقديم كليا بل غالبا فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال فى الاطول أى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا فى تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتى وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب حزازة أطول وفى المطول أن المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أى السجع من النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لان ما يسمى فى غير القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع فى الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كتعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران ولحافظين اسمها فكأنه مبنى على

بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت فى افادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك

مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لانعبد ولانستعين غيرك (وفي لالى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كان يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (وأجيب بأن الاهم فيه القراءة) لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه

أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني أن التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيته صرح بذلك فيما يأتي في قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظاهره يقتضي حصول التخصيص بتقديم المفعول الثاني على الاول في نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فنرى (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر (قوله أي جميع صور التخصيص) الذي في الاطول أي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم اه فالذي الجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أي بعده) انظر لم يقل أي غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أي الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فنرى (قوله ولهذا) أي للاهتمام والاولى ولهذا أيضا لئلا يتوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة في كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله) أي على طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل أول الامر بل الذي نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بأن اقرأ الى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أي أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها

هذا جواب الكشاف (وبآنه) أى باسم ربك (متعلق باقرا الثانى) أى هو مفعول اقرا الذى بعده (ومعنى) اقرا (الاول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروءبه كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول فى نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى آخذ للعطاء (أو لان ذكره) أى ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان) لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أو لان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم انه من صلة يكتم) أى يكتم ايمانه من آل فرعون

المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه روعيت الاهمية باعتبار العارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ (قوله أى هو مفعول اقرا الذى بعده) أى مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو بثيابى ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة فى الاصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أى أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه وبس (قوله كذا فى المفتاح) فيه اشارة الى أن فى الجواب الثانى شيأ ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة فى الكلام) أى لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما فى الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه فى أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفى ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر وهو ان الاهمية لا تكفى سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أى لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمعلول لعلله لا الكلى لجزئياته (قوله فى التقديم) أى فى علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أى القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع اغراض التقديم سم أى كالقاعدة الكلية فى مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدل على ذلك قول الشيخ يجرى مجرى الاصل ولم يقل شيأ هو الاصل (قوله وجه العناية) أى سببها وقوله يعرف له أى لذلك الشئ معنى أى مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اى لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف فى بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعممها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم واندفع بهذا أيضا ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجى) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى الكليه (قوله لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى الخ) يعنى ان افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن

(فلم يفهم أنه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الاول أعنى مؤمن لكونه أشرف ثم الثانى وهو من آل فرعون لئلا يتوهم (٣٩٠) خلاف المقصود (أو) لان فى التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف

* (القصر) *

فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بأن لا يتجاوزه الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوزه الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوزه الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى أعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه

ويمكن

بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أى مع أن المراد افهام انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به

* (القصر) *

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنيى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه فى الاظهر (قوله وفى نفس الامر) عطف تفسيرى سم (قوله بأن لا يتجاوزه) أى لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى (قوله وان امكن الخ) أى امكانا وقوعيا لا مجردا لامكان والا فلو كان فى الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقى والاضافى بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه أو الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله فى الجملة) أى فى بعض أمثلة القصر لا فى كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى فى لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز لشئ آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله لا ينافى كون التخصيص) الذى هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمتنع كذا فى الاطول وقوله بل قد يمتنع نحو انما الله اله واحد وذكر مثل ذلك فى الجواز الآتى فى قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز فى قصر الصفة قد يمتنع (قوله صفات أخر) بجمع هنا الصفات وأفرد فى نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعنى المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم قال يس وهل يدخل فى ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوى) أى المراد اخراج النعت النحوى لانه لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس وقائم فى ما زيد الا قائم ليس نعتا نحويا كما هو ظاهر وان صلح فى غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذى يدل على معنى فى متبوعه) أى على حصول معنى فى متبوعه وثبوته له بخلاف البدل فى نحو صح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل فى زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم فى جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه

ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءني زيد أخوك لانه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلي تكرير النسبة وقوله غير الشمول أي المعهود في باب التأكيد وهو الذي بالالفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوي لان النعت النحوي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله في مثل أعجبني هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر لان مدلوله نفس الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوي (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الغنيمي مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ حيث أول الاخ وجعل صفة فحينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا الا أن يؤول بالكامل في الرجولية فهو مشتق تقديرا وفي سم جواب آخر فراجعه (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية وأجاب بأنها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أي مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدا والخبر سم أي على القول بالجواز فيهما (قوله اذا أريد أنه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أي بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أي من البليغ المتحري للصدق وكتب أيضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر وان فسر التعذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده والمراد ما نفي وجوده صادقا فهو نفي لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام في وجود الادعائي منه وانما نفي وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشيء ظهورا لا يخفى على أحد فلا يأتي بهذا

لتصادقهما في مثل أعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا وساجا وزيدا (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد

القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أي احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء لان منها ماهو خفي فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات البعض ونفي ماسواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أنه كثيرا ما يراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال مانصه فيه نزاع انظره في يس وع ق (قوله على معنى أن الحصول) أي حصول انسان لا حصول مطلق شيء فلا يرد ان الدار لا تخلو عن شيء غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ماهذا الثوب الا أبيض بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وماخاتم الانبياء الا محمد من ع ق (قوله أي بالثاني) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضافي اللهم الا أن يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا فتدبر (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنفى عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر لغيره أيضا ع ق (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائي حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعي ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثاني ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر سم وفي العروس أنه من المجاز المركب وفي الاطول ومن البدائع الدقيقة انه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ماضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعي ذلك الخ مانصه فالفرق بين الحقيقي الادعائي والاضافي الادعائي أن الاول يجعل فيه ماعدا المذكور بمنزلة العدم والثاني يجعل فيه مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو مافي الدار الا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فهذا القصر الاضافي ادعائي اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيه من سوى المذكور منزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعني ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشي يس (قوله من غير الحقيقي) منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي انظر يس وقد نازع في الاطول عند

(لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ماعداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا مازيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا مافي الدار الا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي

قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم أن دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه في عامله وتعقل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا ففي التعريفين اشكال قوي لانه يفيد أن في القصر الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا الان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا لهم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور ويكون حاصل الجواب ان المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفي الصفة الاخرى (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) قال الفنري اشارة الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ به واما مكانها فقيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى مع أن في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون ان تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذاك اذا كان في مكان قريب من ذاك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المراعى فيه شرف

تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانها) أي تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل

أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذلك اذا كان أحط منه قليلا ثم
استعيرت للتفاوت في الاحوال
والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى
حكم ولقائل أن يقول ان أريد بقوله
دون أخرى ودون آخر دون صفة
واحدة أخرى ودون أمر واحد
آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا
اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق
الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد
الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان
أريد أعم من الواحد وغيره فقد
دخل في هذا التفسير القصر
الحقيقي وكذا الكلام على قوله
مكان أخرى ومكان آخر (فكل
منهما) أي فعلم من هذا الكلام
ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل
واحد من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف
(ضربان) الاول التخصيص بشيء
دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان
شيء (والمخاطب بالاول من ضربي
كل) من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف
يعني بالاول التخصيص بشيء دون
شيء (من يعتقد الشركة) أي شركة
صفتين في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين في صفة واحدة في
قصر الصفة على الموصوف

غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر والذي هو تجاوز شيء الى شيء أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له في الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالاضافة ومن فتدبر (قوله اذا كان أحط منه) أي في الحس والشهادة (قوله استعيرت) أي نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون دون استعمل في المكان المعنوي بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسي (قوله في الاحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو في الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد الى حد وذي تخطي الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على الموصوف أو الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله في كل تجاوز حد الى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله وتخطي حكم الى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك بعضهم وفي ع ق وجه آخر فانظره بالهامش (قوله فاستعمل في كل تجاوز حد الخ) وان لم يكن هناك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) في قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لنا أن نختار هذا الشق ونريد الاعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين فالمنفي في قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا كما يؤخذ من ع ق صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة الاضافي بخلاف الحقيقي فان المنفي فيه هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الاطلاق والاجمال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله يعني) انما أتى بالعناية هنا وفي قوله وبالثاني لخفاء المراد بالاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين والثاني منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينة على المراد أفاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب أيضا قوله من يعتقد الشركة قال في الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي أن يصح خطاب من يعتقد

فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب (٣٩٥) (و) المخاطب (بالثاني) أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين (من يعتقد العكس) أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر اما زيد او عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن ردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر

اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا ما زيد الخ) أي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر الخ) قال ع ق لا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظة مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الاخرى في الافراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفته لما هو كالاصطلاح (قوله من يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كلمتهم وينبغي أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتثبته للآخر وتنفيه عما أثبته له لقلب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس ما ينافي ذلك الحكم ع ق (قوله لقلب حكم المخاطب) أي تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفي البعض ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغي أن يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س يق أيضا ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما اه ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أي فالاولى حمل كلامه هنا عليه استطابقا وان احتمل أن يكون راجعا للتعريف قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع ق (قوله الامران الخ) أشار بذلك الى أن ضمير تساويا راجع الى معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللامرين في قصر الصفة (قوله وغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البدل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا زيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشيء ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشيء الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر لان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أي بأن يراد مكان آخر ولو احتمالا (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء الخ) أي فجعله من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم (قوله ولهذا جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء بشيء

الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا مازيد الا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما أى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) أى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا مازيد الا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ماذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب

دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر جعل السكاكى الخ أى فعلى المصنف مؤاخذة من جهة مخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال فى الاطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح بجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما وانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه أن المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطا فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين برده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطا بالفعل (قوله الذى سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكى أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه أنه لا اشتراط فى قصر الصفة على الموصوف افرادا مع أنه يشترط فيه عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الابوة لزيد اذا لم يرد الاب الاعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وأجيب بأن المصنف تركه اما لندرة ذلك واما للتعويل على ظهور المقايسة كذا فى يس (قوله افرادا) أى للافراد أو قصر افراد فهو مفعول لاجله أو مفعول مطلق هذا هو الاظهر (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو مازيد الا ماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمرو لا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافى ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثانى من يعتقد العكس فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلا باشتراط تحقق التنافى فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافى كما زعمه وذلك فى قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافى كما فى أحد قسمى قصر الصفة على الموصوف كذا فى يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا فى الفنرى والاطول وهو مبنى على كون افرادا مفعولا مطلقا أى قصر افراد أو مفعولا لاجله أو تمييزا فان جعل حالا من قصر أى حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمولى عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافى الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما فى موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن اقسام القصر) أى مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافى فى اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما ع س م (قوله للفظ) أى

لفظ المتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا ما نصه أي وأيضا لو قلنا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلمه من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين في الشرح) حاصله انه ان أراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها فافادة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعر اه لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أي من كل منهما على انفراده وليس المراد أنه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى أن الاعمية والاخصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شاكا في اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد اتصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد اتصافه باحداهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شيء فيهما وعدم شرط شيء فيه لأن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل في قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أي سواء كان حقيقيا أو غيره وفي الاطول أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا فافهم وسيأتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف

معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب

حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون فى الشئ معنى الشئ وأن يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ماوالا يصلح فيه انما صرح بذلك (٤٠٠) الشيخ فى دلائل الاعجاز ولما اختلفوا فى افادة انما القصر وفى تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ماحرم عليكم الا الميتة و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قرآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى القراءة الاولى ما فى انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على مالا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الا الميتة وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ماهو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار

كونها

أى على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا فى قصر الافراد فى بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس فى كلام المصنف تصريح باستعمالها فى قصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على المنفى وانما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وافرادا فى اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أى من غير قيد وكتب أيضا أى من كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على الاطلاق فاعرف وسيأتى هذا فى قول المصنف وأصل الثانى أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده بالثانى ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أى من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم فى تصحيح دعاويهم (قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوفا والتقدير ان الذى حرم أى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه أو مفعول محذوف والخبر محذوف أى ان الذى حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أى هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان ما حرم فى قوة المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من أن نحو المنطلق زيد الخ) أى من الجمل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر يس والسؤال والجواب فى الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب فى القرآت من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر فى الاولى من انما وفى الثانية من التعريف الجنسى (قوله والا) أى والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أى الاولى مطابقة لها أى للثانية لافادتها أى الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخة وحرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثانى (قوله فى اختيار

كونها موصولة) أى حيث قالا وهو المطابق لقراءة الرفع لما مرّ فانه مبنى على أن ما
موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند فى افادة القصر الى ما مرّ فى تعريف المسند بل الى تضمنه
معنى ما والا كما فى قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا ما نصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء
ان عاملة (قوله ولقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب
(قوله انما الاثبات ما يذكر بعده الخ) أى الحكم الذى يذكر بعده وكتب أيضا ما نصه
والاثبات والنفى المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لمعناهما ولا شك أن ما ترطرق
القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرحوا به فى انما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما والا
وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى ما يذكر بعده) أى مما يقابله كما
سيظهر وصرح به فى الاطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه) من قيام
عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص
لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواه مطول ولا ينافى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا
لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله ولصحة
انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه
اذا أريد الحصر فى الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى
الفعل نحو انما قمت وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناه كما فى يس على أن انما ليس
للحصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج بجواز الفصل
والوصل بناه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل
اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ما قاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع
أبى حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله ولصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال
متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال
لاستدلاله بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى
توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال الضمير ما نصه فى مقام لا يصح الفصل فيه
بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى الخ) أى وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت
هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب
وأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى ما يقوم أحد الا أنا (قوله ثم
استشهد الخ) لا يقال لا شاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيدا
للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيدا ابداءة
الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل ما وهو هنا عن احسابهم على أنه
لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا
صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد
بالعهد ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست

كونها موصولة مع أن الزجاج
اختار أنها كافة (ولقول النحاة
انما الاثبات ما يذكر بعده ونفى
ماسواه) أى سوى ما يذكر بعده
أما فى قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى
ماسواه من القعود ونحوه وأما فى
قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام
عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة
انفصال الضمير معه) أى مع انما
نحو انما يقوم أنا فان الانفصال
انما يجوز عند تعذر الاتصال
ولا تعذر ههنا الا بأن يكون
المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير
وعامله فصل لغرض ثم استشهد على
صحة هذا الانفصال ببيت من هو
ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح
باسمه فقال (قال الفرزدق أنا
الذائد) من الذود وهو الطرد
(الحامى الذمار) أى العهد وفى
الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى
ما لو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه
وحريمه (وانما * يدافع

أي لا عمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبني على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي فنري وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عد المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهي معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفي الجنس) والخبر محذوف أي لا غيره عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أي نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الاهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص لفظ لا غير هنا فانه قد يتوهم اقتصر في التعبير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ما سواه) في الاول وقوله ولا من عداه في الثاني (قوله والاصل في الثلاثة الخ) قال العمري وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما أنا قلت اذا القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق ويكون النص عما ينفي لا عما يثبت اه بقي أنه يرد عليه ما قاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو ما جاء القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفي لانه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الافاضل بأن الكلام في الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سننبه عليه يس وفي الاطول الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف ولا يصح في حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعني لا مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفي بلا العاطفة ليس المراد ان هذا الحكم مختص بالنفي بلا بل العطف ببل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفي بلا بقرينة الدليل والا فلا خفا في امتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكان الدليل الآخر هو ما ذكروه من ان بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها في المثبت وتقرر حكم ما قبلها في المنفي وتثبت ضده لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفي بلا لانه المقصود والفرق بين الثاني وبين الاخيرين وكما لا يصح ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمي أنا بل قيسي كما في الاطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو مثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف منه منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لا في كلام الله تعالى

وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد أي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن (النفي بلا العاطفة) (لا يجامع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لان شرط المنفي بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفي (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفي لانها موضوعة

ته الى بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه أنه قد وقع فى كلام الزمخشرى وهو ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س سم وفى الاطول ومما ينبغى أن ينظر فيه نظر من يسلك فى المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو ما يؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة يجىء بها للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هى الا شهوات لا غيرها لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدا للقصر وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكأنه قيل ما هى الا شهوات ما هى الا شهوات وكيف لا يسمى هذا المسلك مزلقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر فى الكشاف ويكاد أن يجترئ بانكار الوقوع فيه ولا يخاف اه مع حذف (قوله لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع) هذا ظاهر فى مثل جاءنى زيد لا عمرو ولكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفى بها القاعد وهو لم يوجبه للمتبوع أى القائم والجواب أنه نفى بها ثبوت القاعد لزيد بعد ايجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للمتبوع ايجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع كذا فى الحفيد وغيره وقال فى الاطول كان مرادهم نفى ما أوجب للمتبوع عما بعدها أو نفى ما بعدها عما أوجب له المتبوع أو نفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا الا أنهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذكر المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كالمتاقى (قوله هو منفى قبلها بما النافية) ولزم التكرار (قوله وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو وكتب أيضا ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا يقتضى جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها الاسما (قوله أى بغير لا العاطفة الخ) وفى المثال المذكور نفى بغير شخص لا الاولى هذه الداخلة فى جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيا قبلها بشخصها لان الممتنع أن يكون منفيا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير فى لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى

لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجىء فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شىء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم

يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فيصدق بأذيته لغير الكريم (قوله ويجامع الاخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففى لامع انما نحو انما ضربت زيدا لاعمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفى لامع التقديم نحو زيدا ضربت لاعمرا يسند الى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلف فى التقديم وانما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنرى وقوله لانه أى التقديم أقوى هذا ماذكره الشارح فى شرح المفتاح وذكر فى المطول ان انما أقوى وقال فى الاطول الاظهر أن النفى لا يجامع التقديم الذى للقصر ولا انما للقصر بل تحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان المتأكدبما ومنه انما زيدا ضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبى الطيب * انما الذ كرناها * ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفى والاستثناء نص فى القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه اه (قوله وهو يأتينى لاعمرو) قال فى المطول والتمثيل بنحو زيدا ضربت لاعمرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتينى من باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لاعمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كما فى النفى والاستثناء) راجع للمنفى وكتب أيضا قوله كما فى النفى والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرحا به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أى الثبوت (قوله امتناع المجىء عن زيد) فى العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجىء كما فى المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الايجاب) أى من التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجىء لاعمرو ومانصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لاعمرو للفرق بين النفى المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفى الاخيرين دون الثانى فلا يرد أنه لا يصلح نظيرا لما سبق لان المنفى بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفى الضمنى الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفى الذى فيه غير مصرح به بل ضمنى ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفى المجىء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط فى صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف فى نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز ولا يحسن أن يقال انما المتقى يسالك مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفى الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فتركنا بيانه لظهوره حاله بالمقايسة اه (قوله

(ويجامع) النفى بلا العاطفة
(الاخيرين) أى انما والتقديم
(فيقال انما أنا تميمى لاقيسى وهو
يأتينى لاعمرو لان النفى فيهما) أى
فى الاخيرين (غير مصرح به) كما
فى النفى والاستثناء فلا يكون
المنفى بلا العاطفة منفيا بغيرها من
أدوات النفى وهذا (كما يقال
متنع زيد عن المجىء لاعمرو) فانه
يدل على نفى المجىء عن زيد لكن
لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجىء عن
زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب
التشبيه بقوله امتنع زيد عن المجىء
من جهة أن النفى الضمنى ليس فى
حكم النفى الصريح لا من جهة
أن المنفى بلا العاطفة منفى قبلها
بالنفى الضمنى كما فى انما أنا تميمى
لاقيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد
عن المجىء على نفى مجىء عمرو ولا ضمنا
ولا صريحا قال (السكاكى شرط
مجامعته) أى مجامعة النفى بلا
العاطفة (الثالث) أى انما

أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر فى الوصف الظاهر الاختصاص الا بتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره باعتبار المانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن) قيد فى تحسن المنفى فيفيد كلامه أن فى مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه انه تقدم منع ما زيد الا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثانى الخ) وجه الاقتصار فى هذا الاختلاف على الثانى والثالث كأنه لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه فى هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أى الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذى استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى فى وان ضميرا استعمل لغير ما فهى صلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس وأيضا عدم الابراز مع الفعل جائز اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعى لكن رأيت فى التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجهله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه فى جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثانى قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فبرى وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت فى الاطول ما نصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه اه وقوله ولو اكتفى الخ انظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفى الثانى وعليه فلعله اذا وجد الثانى فقط كان من التنزيل الآتى اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال فى الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء ويكون النفى والاستثناء غالبا فى المنكر ورعما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كما ان رعما تستعمل انما فى مجهول منزل منزلة المعلوم وما آل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيما تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول الادعائى كما أن ما آل تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى والاستثناء تنزيل المجهول الادعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثانى أعنى

(أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثانى) أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك)

(وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيدا اذا اعتقده غيره) أي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أي لذلك المعلوم (الثاني) أي النفي والاستثناء (افرادا) أي حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام (أو قلبا) عطف على قوله افرادا (نحو ان أنتم الا بشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف ما نصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك الخ أي الى قول المصنف الآتي مؤكدا بما ترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شبحا) بالتحريك وقد يسكن أي شخصا كذا في الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أي غير زيد بأن يكون زيدا او عمرا أو يكون عمرا فالمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتنوين اعتبار أي لامر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أي فيه على ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أي حال كونه) أي كون الثاني وقوله قصر افراد أي ذا قصر افراد وكتب على قوله أي حال كونه ما نصه أو لاجل الافراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها الخ اشارة الى أن القصر اضافي (قوله من الهلاك) أي الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أي فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لا شك أن المعلوم هو عدم التبري من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبري منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكأنهم منكرون ليجري الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أي فيه أي في ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفي التبري عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال في الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندي أنه قصر قلب أي وما محمد الا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافي اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتمد القصر ليس الصفة أعني قد خلت من قبله الرسل وفي الكشاف كما قال السيد اشارة الى أنها معتمده فكأنه قيل وما محمد الا رسول كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه فخوطبوا على طريق قصر القلب (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لانه في زعمهم أبلغ اذ كأنهم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذي ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بلا تنزيل

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لايكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لاينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك)

أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا الا بشر أعلى منا بالرسالة ع ق وكتب أيضا مانصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف تظنه موهبة رؤوف لطيف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الا بشر بمعنى ان أنتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفي الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة فالكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء لما في الاول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المنافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقلبوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بان أنتم الا بشر مثلنا (قوله من باب مجاراة الخصم) أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا لا يقال لا معنى للمجاراة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجاري فيسلمه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجاراة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيت في هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى أنها لا دخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى أصغائه لما يلقى اليه بعد ذلك فيعثر بما يلقى اليه بعد ذلك وينفحم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لا من العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا أو انه يستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر ألا ترى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة

عطف على قوله كقولك لصاحبك
وهذا مثال لاصل انما أى الاصل
فى انما أن تستعمل فيما لا ينكره
المخاطب كقولك (انما هو أخوك
لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت
تريد ان ترققه عليه) أى ان تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على
أخيه والاولى بناء على ماذكرنا أن
يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث) أى انما
(نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود
(انما نحن مصلحون) ادعوا أن
كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه
أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره
(ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من
ايراد الجملة الاسمية الدالة على
الثبات وتعريف الخبر الدال على
الحصر وتوسيط ضمير الفصل
المؤكد لذلك وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على أن
مضمون الكلام مما له خطر وبه
عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه
بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون
(ومزية انما على العطف أنه

ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعنى الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعنى ان نحن الا بشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الآتى لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفى والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتى القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ماذكرنا) أى عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا فى مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لامكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقربه أى شأنه أن يعلمه ويقربه وهو جاهل له بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أى لانه يعلم أنه اخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل فخوطب بالقصر (قوله المجهول) أى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أى ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل (قوله بما ترى) أى بما تعلمه محققا أو بما تبصره لظهوره كما له أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أى من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها سم فهى من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أى حصر المسند فى المسند اليه فالمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا أبلغ فى ذلك (قوله ثم تعقيبه الخ) عبارة الاطول وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا فى قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفى والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشئ آخر وعلى النفى والاستثناء من حيث توقف الاستثناء فى الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا فى انما أقوى منه فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت فى المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمان اجمالا

أولا ماوي وكتب على قوله فنفهم ماتعقل الحكمين أيضا معا مانصه يؤخذ منه أنه كان الاحسن أن يقول ومزيته على غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل في هذه المزية منهما كما ينبه ع في بقوله مع أن انها الخ (قوله يعقل منها الحكمان) أي بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله معا) أي وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أي مواضعها (قوله التعريض) أي الكلام الذي يراد به التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي يفهم منه معنى آخر ق (قوله انما يتذكر أولو الالباب) فانا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أولي الباب أي أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أي فمناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أي من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد اجماعا فلا تقول ماضربت الا ضربا وأما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمعناه الا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعي وذكر في المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءني رجل الا فاضل وماجاءني أحد الا أخوك وماضربت زيدا الا رأسه وماسلب زيد الا ثوبه اه وماصرح به من جواز التفريغ في الصفات أحد قولين للنحاة عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي كذا في يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبي أي مع أن القصر اما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ماقبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقي أي قياس معنى البواقي ومنها القصر بين الفاعل والحال فمعناه قصر الفاعل في وقت الفعل على الحال نحو ماجاء زيد الا راكبا فمعناه المتبادر أن زيدا في زمان المجيء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر وقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ وقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ماجاء زيد الا راكبا الداخل في قوله وعلى هذا قياس البواقي غاية مافيه أنه اقتصر في البيان على الظاهر

يعقل منها) أي من انما (الحكمان) أعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو مازيد قائما بل قاعد (وأحسن مواقعها) أي مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر أولو الالباب فانه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) أي كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ماقام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ماضرب زيد الا عمرا أو ماضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ماأعطيت زيدا الا درهما وماأعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ماضرب عمرا الا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ماضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

اوقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولايخفى اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قلة (تقديمهما) أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الاداة (نحو ماضرب الاعمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الازيد عمروا) فى قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الاعمرا ماضرب عمرا الازيد فانه لايجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجه الجمع) أى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك

المتبادر فلا ينافى أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سيأتى ملخصا من سم مع زيادة (قوله أوقصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع أعم من المفرع عليه الاأن يقال قوله قصر الفعل الخ أى أوقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أوقصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن فى معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ماذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ماذكره فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مامضروب زيد الاعمرو وقوله أوقصر الموصوف على الصفة يرجع الى الآخر فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مازيد الاضارب عمرو لكن الاظهر الاول لانه يلزم على الثانى كما فى سم عن ع س الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاوان تأخر قيده عنها ولتصحيح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقى أى فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرو الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أوقصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماعمرو الامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولايخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت فى قصر الفاعل ماضرب زيد الاعمرا ان أريد مامضروب زيد الاعمرو دون كل ماهو غير عمرو كان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا أوعلى من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أوعلى من شك فى مضروبه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع ق (قوله بحالهما) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لايجرى فى قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ماضرب الاعمرا زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى مازيد الاضارب عمرو فهذا لايتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا فى قولك ماضرب الازيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ماعمرو الامضروب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها افاده ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أى فى المثالين المذكورين والاقرب أن يحمل على حذف المضاف أى لايهام استلزامه والافلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره نوبى وكذا الفنرى (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أى أوعلى المفعول فى قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هى الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فنقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق

بالفاعل

بالفاعل فلا يتم المقصور وقبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله أن النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الا زيدا أو زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه بجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافي ما سيجيء في بحث الايجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا بأهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوي دعا اليه أمر لفظي هو بمعزل عن نظر صاحب المعاني الا أن يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشتريت الا نصف الجارية يقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلي عام فبطل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أي ولو عموما نسبيا اذ الشرط انما هو عمومه لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقي تناوله بجميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه بتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليتحقق الاخراج يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقي أنه في نحو ما زيد الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم يس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول لا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشاركه في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني أحد الا زيد ليس مناسبا له في صفته مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ ما نصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لا ينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الا زيد أحد لا حيوان أو شيء حتى لا ينافي القصر مجيء حمار وفيما أعطيته الا جبة لباسا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال للشيء المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه ألا ترى أنه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله

(أن النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال

من الاحوال) أى من أحوال المجيء (قوله وعلى هذا القياس) نحو ماصليت الافى المسجد (قوله فاذا اوجب منه شئ بالا) لشئ أو أوجب لشئ منه بالا كما فى ماجاءنى الازيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشئ منه أطول (قوله القيد الاخير) أى من قيدى الفعل لما سبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وأن مختار السيد أنه مستفاد من انما لا من التقديم سم ويس زاد يس وفى العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها ان قولك انما قمت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الاكل لا انهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر فان المراد ما يريد الا أن يوقع العداوة فى الخمر والميسر ومقتضى ما ذكروه أن يكون المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آباؤنا الا من قبل أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتم به مقتضى ما قالوه ان المعنى ما فتنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا انهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شئ الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فالمعنى على ما قالوه ما يأتيكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه ببعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد من التقديم ما نصه فيه ان فى الحكم بأن انما فى هذا التركيب لا قصر فيه وفى انما جاءنى زيد لا عمرو والقصر تحكما اطول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهى كغير سم (قوله فى افادة الخ) تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع أحكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال فى الاطول ولك ان تريد بالقصرين القصر

بين

من الاحوال وفى نحو ماسرت الايوم الجمعة ماسرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شئ بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء (وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لا الباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم أو أخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا (وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

بين المبتدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افرادا وقلبا وتعيينا)
ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقى لان هذه أقسامه وليس
كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا
وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا (قوله
لما سبق) أى من أن شرط المنفى
بلا أن لا يكون منفيا
قبلها بغيرها
والله أعلم

تم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله الانشاء)



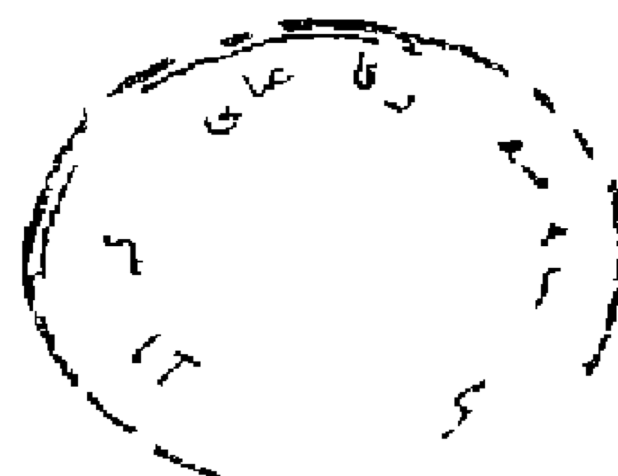
(م) فى افرادا وقلبا وتعيينا (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله أعلم

(فهرسة الجزء الثانى من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

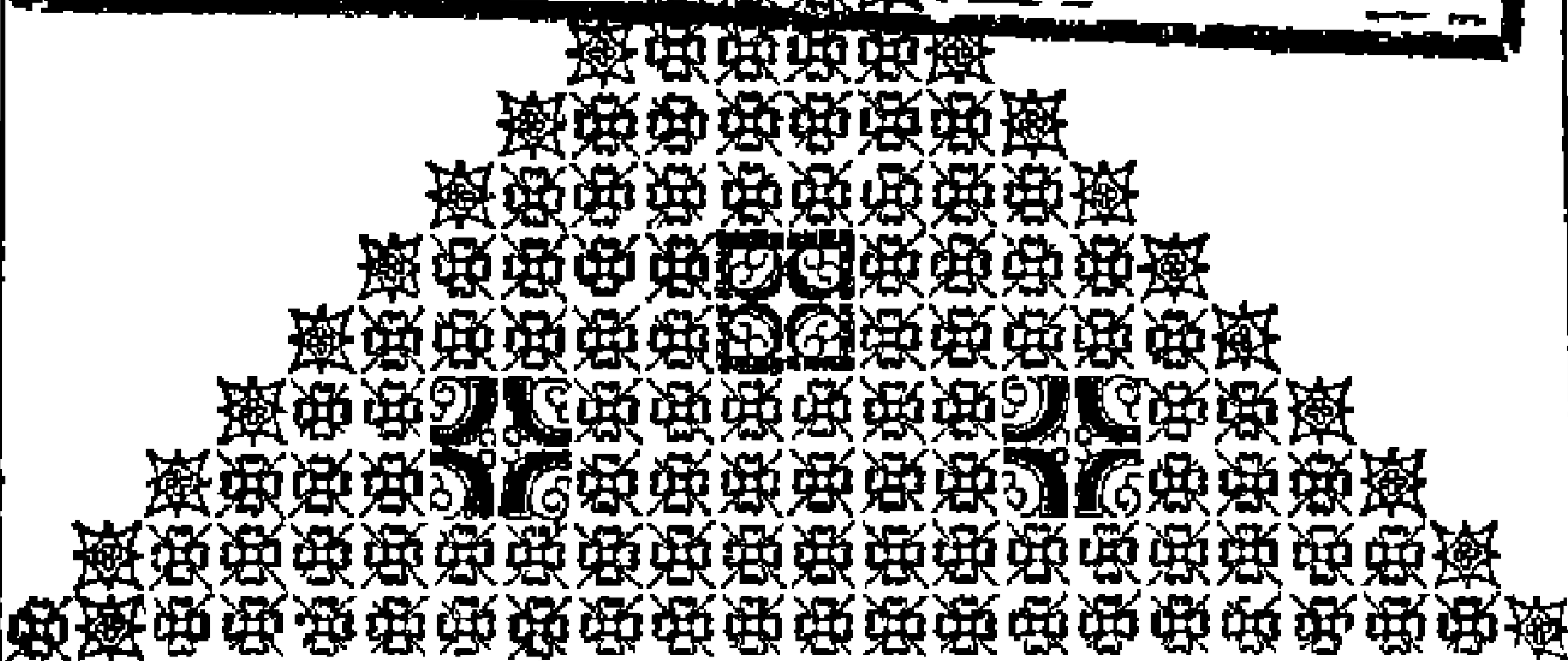
صحيفة

٢ الانشاء
٧ مبحث الاستفهام
٣٠ مبحث الامر
٣٦ مبحث النهى
٤٤ الفصل والوصل
١١١ الايجاز والاطناب والمساواة
١٤٦ (الفن الثانى علم البيان)
١٦١ التشبيه
٢٢٠ (خاتمة) فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
٢٢٣ الحقيقة والمجاز
٢٧١ مبحث المجاز المركب
٢٧٤ (فصل) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٧٩ (فصل) فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٩٥ (فصل فى شرائط حسن الاستعارة
٢٩٨ (فصل) فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه
٣٠٠ الكناية
٣١٢ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
٣١٤ (الفن الثالث علم البديع)
٣١٦ مبحث الجناس المعنوى
٣٦٩ مبحث الجناس اللفظى
٣٩٣ (خاتمة للفن الثالث) فى السرقات الشعريه وما يتصل بها وغير ذلك
٤٢٤ (فصل) من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

(تمت)



الجزء الثانى من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
م



بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه او لا تطابقه) أى تقصد مطابقته أو لا مطابقته وهذا محط النفى والافهو لنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما فى المطول اهـ (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وبحث الفنرى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التمنى وغيره ويؤول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد الابواب الالفاظ المبنية لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزأ من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء) قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين وسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء فى الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر فى قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وانما كان هذا أولى لما ستعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانصه قال فى الاطول التمنى مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها وما دعا الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه لحق فان القاء كلام التمنى ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون قرينة الا ان جعلت اللام فى قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور ان ليت ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هى موضوعة للطلب القلبى أو لحالة يلزمها الطلب على ما فيه بس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع حمل اللام على التى للتعليل اذ مع حملها على التعليل يصح أن يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أى واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أى لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمنى) أى فى معنى التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلقى أى يوجد ويحقق به الكلام الانشائى فتكون اللام للعلة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقولنا (قوله فالانشاء) أى القاء الكلام الانشائى بس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كافعال المقاربة) أى كالقاء أفعال المقاربة وكتب أيضا قوله كافعال المقاربة ظاهر فيما لا يدل منها على الترجى كعسى وحرى واخلولق لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية على ما فى المطول قال السيد ولا ينافى ذلك أى كون رب وكم للانشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال فى كم رجال عندى ورب رجل عندى مثلا واما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اهـ وفى العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب مانصه هذا الكلام ضعيف والذى نقطع به

بقرينة قوله لا الكلام المشتمل عليها واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

أن هـذا خبرلأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هـذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندى من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء فى شئ وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله ان كان طلبا) المراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شئ حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطلوبا غيره معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالته فانه غير مستحيل بل هو عبث فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أى لطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلبى اللهم الا أن يحمل الطلب فى التعريف على القاء كلام يدل على حصول شئ الخ (قوله حصول شئ) ولو على وجه النفى (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع الطلب وقيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس (قوله امكان المتمنى) اى عدم استحالته فالمراد الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتمنى ولا امتناعه وخص الامكان بالنفى لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تميزا لوهم بين طلب على وجه التمنى وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال

بعضهم

لقلة المباحث البيانية الانشائية المتعلقة بها ولان أكثرها فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (وأنواعه) أى الطلب (كثيرة منها التمنى) وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى) بخلاف الترجى

بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما فى الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتمنى الخ) لا حاجة لهذا لان الترجى ليس طلبا كما بينه فى المطول فيما سيأتى فلا يشتبه بالتمنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجى وعلى ما فى المطول من أن الترجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فنرى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل فى التوقع وبعسى فى الطماعية وفى العبارة ادخال اللام فى جواب ان يس (قوله وقد يتمنى بهل) قال فى المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسب ايراده فى المعانى المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى بهل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتبتين بأن يتجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما فى قوله

ألا سبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله فى صورة الممكن) فيه ان ليت لا ينافى أن يكون ممكنا فانها تستعمل فى الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجاب بأن المراد فى صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف المتمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه تأمل (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل ويظهر لى أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه فى صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع (قوله لو تأتينى فتحدثنى) أى ليتك تأتينى فتحدثنى فنرى (قوله بالنصب) فلو رفع فان كانت هناك قرينة تدل على التمنى حمل عليها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع فى جواب التمنى بلو نقل السيوطى فى نكته عن ابن هشام عن الصفاقسى خلافه كذا فى يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفنرى ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لو التى للتمنى قسم برأسه والذى يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط فى كتب النحو وقيل لو مصدرية بتقدير أود لو تأتينى كما فى الاطول (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض فى التحضيض والدعاء فى الامر والنهى

(تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع) حيث يعلم أن لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتينى فتحدثنى) بالنصب على تقدير فأن تحدثنى فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا باضمار أن وأن انما تضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى

واسقاط الترجى كما يأتى (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أى جعل المخاطب نادما وهـذا مع الماضى وقوله والتحضيض أى حث المخاطب وهذا فى المستقبل (قوله وهى هلا الخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقى اثنان لو وألا بالتخفيف لان لهما خصوصية بأنهما الطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الاربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) فى العبارة تسامح لا يخفى لان ظاهرها ان هلا مثلا أخذت من هل فى حال تركيبها مع لا وهل فى حال تركيبها مع لا هى نفس هلا فقد أخذ الشئ من نفسه وهكذا البواقى ولكن المراد ان هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الاخذ هى هل ولو ولا وما فى حال افرادها وتركيبها هو نفس الاخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى انهما مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنرى وأجاب سم بأن هلا المجعولة الآن كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثانى أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التمنى) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتمنى فما معنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التمنى ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمنى جوازا واحتمالا وبعده للتمنى وجوبا ونصا فكأنه قال لتضمينهما معنى التمنى على التنصيص واللزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمنى فالمراد بالتضمين هنا جعل الشئ مدلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذى هو التضمين اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هـذا الكتاب كذا بابا فليس المراد انى جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اه (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله ليس افادة التمنى) فالتمنى ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمنى لان التنديم متعلق بالماضى والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكب معنى التمنى واسطة لانه طلب فى المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون فى الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقى انما يتصور فى غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقى الخ انما يظهر على القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على انها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل فى جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا ما نصه وجه التولد ان المتمنى مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال فى الاطول فان قلت التمنى

طلب

قال (السكاكى كان حروف التنديم والتحضيض وهى هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كان أى كأنهما مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) علة لتضمينهما يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس افادة التمنى بل أن يتولد (منه) أى من معنى التمنى المتضمنتين هما اياه (فى الماضى التنديم نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام

طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفى المضارع) أى فى الاستقبال لا فى مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير ان التركيب حمل عليه كون معناهما التمني ع ق أى وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما فى بعض النسخ يفيد انه أمر أصلي والقصد انه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على ان الحروف وضعت كذلك فى أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب فى جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها للتمني واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجي اما على مذهب الكوفيين فلا لانهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب فى جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب فى الآية بأن لعل اشربت معنى التمني وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه فى جواب الطلب فى قوله ابن لى صرحا وبه يندفع الايراد المشهور وأن الترجي إنما يكون فى الممكن واطلاع فرعون الى اله موسى وبلوغه اسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الاول الذى هو تأول البصريين اه (قوله لبعد المرجو) أى لعدما من شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر والا لم تكن لعل مستعملة فى التمني بل فى الترجي وقال السيد ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمني به جعل الترجي به فى حكم التمني ولا يخفى انه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل اقرب المتمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفى الفنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أى المرجو (قوله فيتولد منه) أى من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بهو على أمر او بكى دفعه بان المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أى حصول صورة الشيء المستفهم عنه فى ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أى ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أى فى الخارج وقوله فحصولها أى لا على سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك انه محقق خارجا أو ليس محققا اذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله حصولها) أى ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتى (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا فى لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) فقسم

(وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثانى ووقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعلى أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمني (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء فى الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب في التحقيق الا للتصديق وأمّا طلب التصوّر فكلام ظاهري كما ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أولا وقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب والسلب تصور كما في ع ق (قوله تامّة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصوّر (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصوّر) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصوّر فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس الا في تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصوّر دون التصديق والا فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامي (قوله أي ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضا قوله أي ادراك غير النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصوّر ثلاثة أقسام طلب تصوّر النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثل له لان طلب تصوّر الطرفين يغني عنه وطلب تصوّر المسند اليه وطلب تصوّر المسند اه (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلا عسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه عسل (وههنا نكتتان) ينبغي التنبه لهما احداهما أن ظاهر ماهنا تأخر التصوّر عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصوّر المتأخر تصوّر خاص كما أشرنا اليه وأمّا مطلق التصوّر أعني تصوّر المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيأ حاصلا دائرا بين العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصوّر فقط انما هو التصوّر مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصوّر الخاص لا عن مطلق التصوّر لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصوّرا توسعا ع ق (قوله أي الخابية الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحد هذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الطرفان متصوران

أي انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامّة بين الشيئين (كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد قائم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصوّر) أي ادراك غير النسبة (كقولك) في طلب تصوّر المسند اليه (أدبس في الاناء أم عسل) عالما بحصول شئ في الاناء طالبا تعيينه (و) في طلب تصوّر المسند (أفي الخابية دبسك أم في الزق) عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا التعيين ذلك

لذاتيهما

لذا تم ما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كما في المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر المحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا علله على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي القبح في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص فقاد أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذي يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول الذي اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص ولذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) اى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تجيء لطلب التصور (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمرا عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أزيد قام أى لان تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فليتأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ) قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتهما وأشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو أزيدا لقيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ونحوه في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصور بعض طرفى الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من الآخر قال في العروس الا أن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أى بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة أولى بالايلاء من بعض اهـ ولا يخفى

(والهذا) اى ولمجيء الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب تصور المفعول (أعمرا عرفت) وذلك لانه كما قبح هل عمرا عرفت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أعمرا عرفت لا في أزيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) أى بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل في أضربت زيدا

ان الجواب المتقدم لا يأتى فى الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغى للشارح حمل
كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال
الثانى فيكون معناه أضربت زيدا أم أكرمته أى ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل
جريا على الاصل ولهذا قال فى الاطول كالفعل فى أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد
أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل
لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حمله مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور احتمالا لان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك فى نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن
يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك فى عروس الافراح وعبارته هذا كله أى
التفصيل فى الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقائم زيد احتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند وان يكون لطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد
يصدر من متردد فى وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك فى المسند اليه ومن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك فى انه القيام أو لا فالمعنى على الاول أقام زيد أو لا وعلى الثانى أقام
زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لان النسبة هى الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اه يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغى
أن يحمل الفاعل هنا على المعنوى لا الصناعى اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله
اذا كان الشك فى المضروب) ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام
الذى ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح
اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو أفى الدار
صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب
التصديق) أى الايجابى قال الرضى هل لا تدخل على النافى أصلا قالت كأنه لرعاية أصله
لانه فى الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافى أطول (قوله فحسب) أى اذا عرفت انه
لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه بنى
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا فى أوائل أبحاث الاسناد
الخبرى أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم
ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون
أم فى هذا الحديث النبوى منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نصه اى حيث

اذا كان الشك فى نفس الفعل
أعنى الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصور
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف
انه ضرب أو اكرم (والفاعل
فى أأنت ضربت) اذا كان الشك
فى الضارب (والمفعول فى أزيدا
ضربت) اذا كان الشك
فى المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
فحسب) وتدخل على الجملتين
(نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد)
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والقعود لعمرو (ولهذا) أى
ولاختصاصها بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لانّ وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الامرين ا ا مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما يكون

لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قائم بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سبق ٭ (و) لهذا أيضا (قبح هل زيدا ضربت لانّ التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا التخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لانّ التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أنّ الاصل عرف رجل على أنّ رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لانّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لانّ ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأنّ هل بمعنى قد فى الاصل) وأصله أهل

٭ قوله هل رجل عرف والصواب زيد اه

لم تقدر أم منقطعة اذ هى تجامع هل بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لانّ وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لانّ أم المنقطعة لا يليها الا الجملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف نحو انها لابل أم شاء وهى بمعنى بل فعلم أنّ أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أى فتقتضى الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سبق ٭) أى فى قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لانّ التقديم يستدعى) اى غالبا (قوله وهو محال) أى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عبث لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممتنعا الا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أى ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعنى ان فى جعله مفعولا لمحذوف بعدا لان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثانى بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ ما نصه أى ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا قامت قرينة على انه مفعول لمحذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا فهلا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أى لانّ التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لانّ مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لانّ اعتبار التقديم والتأخير فى رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه على السكاكى قال فى الاطول ويمكن دفعه بأنّ مراد المصنف أنه يلزم السكاكى ان لا يقبح هل رجل عرف ٭ لهذا الوجه يعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا فى جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لانّ ما ذكره) أى المصنف (قوله لعلة أخرى) هى كون هل فى الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكى حصر القبح فى العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) اى أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذى أباك وأتشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية

ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى اطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان في الجملة فعل وانتفى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقبح ذلك (قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والا فخبرها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كمنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوي كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيتضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة الا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال بمداد القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو انه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياتي (قوله فرية) أي كذبة وكتب أيضا قوله فرية في تسمية ذلك فرية تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله

مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا بجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه اه فنرى والمقصود المبالغة فى أن لا يترك دفع العار فى حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن لها وفيه الفرية وزيادة تقويها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لا فى عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما فى نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال النحوية وهى لا تنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا ما نصه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنذكره) أى فى بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفى نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله فى صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفى نسخة هذا المثال وهى واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتينى زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو فى الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عاملها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والا فحقيقته لا تقبل التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف فى كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيته ويحتمل انها تمثيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر فى الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفنرى (قوله وما موصوله) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنرى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من

مافيها مرية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتينى زيد سيركب أو لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشئ الذى زمانيته أظهر

زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانه ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها فى المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل والا لما أثرت فى بعض انواعه فاندفع ما قد يتوهم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد لسم مانصه يحتمل ان يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفى والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفى والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث مايشمل الصفة القائمة كما فى حسن (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصالة وأما فى الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد وعبارة المطول والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفى والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك وبحث فيه بأن توجيه الاثبات والنفى الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها فى الجملة لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثانى مطلوبها والاول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فترى فهل ههنا مستعملة فى معنى مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر ما نصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التمنى فلما علم لم يتعرض لهما فيما سيجئ من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لا يقال قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى المعانى والاحداث التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء (ولهذا) أى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير اذ أنتم فاعل فعل محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الابراز ماسيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعنى فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فاظهر الفرق بقي هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما ابرازه في صورة المبتدا والخبر أو لكونه اياهما في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ماذكر في النظم أدل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فبرى (قوله مع أنه) أى فهل أنتم تشكرون (قوله ماسيتجدد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ماسيتجدد دزمانيته أظهر (قوله في معرض الثابت) أى في صورة الثابت (قوله من ابقائه) أى ابقاء ماسيتجدد وقوله على أصله أى الذي هو ابرازه في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية أو الاسمية التي خبرها فعل (قوله لكونها داخلة على الفعل الخ) أى فليس معها ابراز المتجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على انه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتداد به من مثله لا نتفاء بلاغته فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه الذي يقصد الخ أى الذى شأنه ذلك فسهم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت في الاطول التسطير في كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان ينبغى ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامنه لا يحسن أزيد منطلق الامنه لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال واطلب مع الهمزة في أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه يجرى الاصطلاح تسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل السمة واقعة هل العمى ثابت أطول أى مع ان هل في مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق مامر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله كما في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ماسيتجدد (ولهذا) أى ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ماسيوجد في معرض الوجود (وهى) أى هل (قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة) أو لا موجودة (ومركبة وهى التي يطلب بها

(قوله وجودشي) هو المحمول الشئ هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شئ المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الاول فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شئ هو الوجود لشئ كما ذكره النوبى اه أى فان نظر الى غير الوجود فى الامرين ففى أولهما شئ واحد وهو الحركة وفى ثانيهما شيآن هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففى الاول شيآن وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود فى الامرين كان فى الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذى هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لى بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه فى الاول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيأ واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على مافيه فالوجود بمعنى التحقق فى الخارج هو عين الحركة على مافيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين فى سم (قوله أولا دائمة) فى الاطول التصريح بمنع أن يسئل بهل عن النسب السلبية وعليه فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أولا دائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكى فى جمع الجوامع بالمسئلة فى مبحث الحروف فراجعه مع شرحه للمحلى وحواشيه وحرر اه حفناوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب فى السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور فى السؤال على أنه يمكن اعتبار النسبة غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمولة تأمل (قوله شيآن) هما الحركة والدوام كما فى سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التى هى ثبوت الدوام (قوله شئ واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هناك شيأ ثانيا وعدم اعتباره فى الاولى تحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شئ واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هى تسعة وكلها اسماء (قوله من الفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين فى محله يس (قوله تصور شئ آخر) أى غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما فى متى وأيان فانهما يشتركان فى مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثانى لمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبيين معناه فى اللغة أو فى الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى من عروس الافراح

وجود شئ لشئ) أولا وجوده له

(كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر فى هذا شيآن غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم

أو يقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الابرار ما حاصله
أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي الى
أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة
والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس
(قوله طالبا) أي كل منا أو ان نا للواحد المعظم نفسه وهذا وان صح به افراد الحال
لكن الانسب طالبين (قوله وبين مفهومه) أي الاجمالي الذي لا يعرف منه
الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ اشهر وان كان قد يطلب بما
الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي (قوله بايراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر
عجيب وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان
فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ
ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على
التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بايراد لفظ اشهر وهذا هو
التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له
اللفظ وأنه المعنى الذي يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكان المعرف يقول للطالب
المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور
فان التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفيده هو التصديق بأن هذا الاسم
موضوع لهذا المعنى وأول بمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيده على
وجه ان المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي يلفت النفس ويوجهها الى تصوره على
هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه
على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو ما به الشئ هو هو وقد يفرق
بأن ما به الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن
ذلك ماهية سم وفي النفري قوله أي حقيقته التي هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية
هنا الحقيقة أعني ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه
التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا في سم عن ع س
(قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع
المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظ اجمالا
والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما
اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا
مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله
بايراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا
قوله بايراد ذاتياته وهي السكون الاول في الحيز الثاني والسكون عكسها أو الحركة كونان

(كقولنا ما العنقاء) طالبا أن
يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
فيجاب بايراد لفظ أشهر (أو ماهية
المسمى) أي حقيقته التي هو بها هو
(كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد
ذاتياته

(وتقع البسيطة هل فى الترتيب بينهما) اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل

فى مكانين فى زمانين والسكون كونان فى زمانين فى مكان واحد (قوله وتقع هل) أى يقع السؤال بهل بين السؤال بما التى هى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ فى هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما ان ماذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل فى اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه فى الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقى لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الا بهل المركبة التى يسئل بها عن أحوال الشئ الزائدة على حقيقته وهى التى تقع فى الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم فى الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ف وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أى مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فاذا اسئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف انه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثانى متجها تدبر وفى سم عن ع س الجواب عن البحث الاول بما ملخصه أن المراد انه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة فى قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال الخ تسمح فتدبر (قوله فى الترتيب) أى فى حال الترتيب أى ترتيب الطلب (قوله الطبيعى) هو توقف الثانى على الاول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعى أى العقلى نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعى للمناسبات ح ف وفى ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم فى نفسه) أى بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بموجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشى على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أى الاجمالى علة للترتيب (قوله ولا ماهية له) لان الماهية المرادة هنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف أعنى الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فنرى (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة فى التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سبرامى (قوله بين المفهوم) أى للعالم باللغة كما يأتى وقوله بالجملة أى الاجمال

والباء

والباء للملابسة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أى الماهية سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد ينال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى فى نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أى ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أى صور فى العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق وقوله واسمية أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله فى أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحفيد ما لخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بايراد لفظ اشهر اذ لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اهـ (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع ص سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله و بين العارض المشخص اذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد و يردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وأم فسؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اهـ ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اهـ من هامش

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى اثناء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض

متصوّر له بل تصوّر مشخص من فى الدار زيدا أو غيره وهو يجهل مشخص من فى الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هذا المشخص بخصوصه تابعا لتصوّر المشخص حكموا بأنّ هذه الكلمات لطلب التصوّر فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما فى الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جلّ اسمه نحو فمن ربكما ياموسى (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولاشك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذى لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أنّ المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا فى الاطول (قوله وقال السكاكى) أى فى الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه هذا أولا حرّره وعبارة الاطول عقب قوله تقول ما عندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسئل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفردا وهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وقد يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ماذكره السكاكى الا تفصيلا لما اندرج فى بيانه اه فقابلته لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أىّ اجناس) فيه تسمح لانّ ما للجنس وأىّ لمميزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأىّ جنس عندك تسامحا لتلازم جوابيهما والا فالمجاب به عن أىّ هو أن يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والمجاب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأمّا ما فللسؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بدّ لذلك من نكتة والذى يلوح من الشارح أنها التنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحدّ وما قبله سؤال عنها اجمالا كذا فى السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أنّ المراد بالسؤال بما عن الجنس مايشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أى تفصيلا بالحدّ اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقى حتى لايشمل النوع بل اللغوىّ وهو ما دلّ على متعدّد (قوله أى أىّ أجناس الالفاظ هى) أى أىّ جنس من أجناس الالفاظ أى أىّ نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما فى الاطول وكتب أيضا مانصه أراد بالجنس الجنس اللغوىّ الشامل للنوع لا المنطقىّ فقط (قوله وفيه) أى فى كلام السكاكى بالنظر

الى

(الذى العلم) فيفيد تشخصه

وتعينه (كقولنا من فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه

(وقال السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك أى أىّ أجناس الاشياء) عندك

(وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أى أىّ أجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع

(أو عن الوصف تقول مازيد وجوابه الكريم ونحوه)

(و) يسئل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لانسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يسئل بمن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسئل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وانه لا ينبغى السؤال بمن قال فى الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه ولصح السؤال عمن جهل جنسه وهو يحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى انحن ام اصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذ به والا فهى تميز أحد المتشاركين أيضا ام بل واحدى المتشاركتين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفنرى وغيره وقال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل بأى عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان فهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولابد فى معرفة ما يعم فى بعض المواضع من فطانة ففى قولك جاءنى زيد وعمرو ولا أدرى أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى لا أدرى أى الجائيين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخهم بعدم اتعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فى آية مميز كم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال

بل جوابه ملك يأتى بالوحى كذا وكذا مما يميزه ويشخصه (و) يسئل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما) أى أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين من آية مميز كم بزيادة من

فى مقابلته وأقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع كلام الشارح بأنه يحتمل الآية كم الخبرية على ماذكره الزمخشرى فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة فى المفعول وتكون كم مصدرية أى كم مرة آتيناهم آية بينة اهـ أطول وأجاب الفنرى بأن مراد الرضى عدم العثور على جرّه بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعدّ كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر فى القول بأن من هذه زائدة ويحتمل ان المراد انه أتى بها لغرض الفصل وهى لبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا فى يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم تزد من لالتبس مميز كم بمفعول الفعل المتعدى (قوله كما ذكرنا فى الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب وغيره اهـ فنرى (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة لان المقصود أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد والصفوى وحفظى ان السيد الجرجانى قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة سم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا فى متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا ايان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أو حالا وانما أوهم اقتصار المصنف خلافه (قوله وبأيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أى أوان فحذف احدى الياءين من أى والهمزة من أوان فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار ايان ورد بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى أن يكون أصله ذلك لانه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور فنرى (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين اهـ ع ق (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالجثة هنا وكذا الاشكال فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعدّ بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسئل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة

متى يوم لقائى بفلان لانّ المراد مايقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لانّ هذا السؤال يقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرّة بعد مرّة على ما فى الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجى بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعانى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها التنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها الان من شرط الاستفهامية ان تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لانّ كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها فى قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لانّ فى تعليق الامر بالاتيان بالحرث المناسب لشروعيته ما يشعر بعليته له فيقتضى انّ تعميم حال الاتيان انما هو بعد ان يكون المأتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن فى اتيان الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففى ذكر الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشيعة حيث أجازوا الاتيان فى دبرها سم (قوله المأتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الياء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان فى الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاول اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها فى معنى من أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين لم يكن نطيقه على أى

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف (وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

مذهب برادفن قال الباء بمعنى فى فقد خرج عن المصطلة ويؤيد كونها بمعنى أين مجى من أنى كما فى قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطف وهو أنه ليس شئ مماذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعانى فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيأ منها و ينبغى أن يقول وأما الاستفهام فلاعتبارات لاتعرف الابمعرفة مابين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى النحو كما قاله فى بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين لم يكن الخ أى فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أى سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أنى أو من جهة ان معنى أنى من أين بجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ماقبله أى من انى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيدا بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ماذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفى ع ق ماملخصه ان أنى التى ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما فى الآية فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما فى البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن انى تكون بمعنى أين فقط دائما الا أنها تارة يصرح بمن معها كما فى البيت وتارة تقدر كما فى الآية على ماذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أى على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بمحذوف أى ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة اذ يبعد جهل القليل وهى عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحو كم دعوتك) مثل فى الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله فى عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق فى المقيد اذ المراد فى وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك فى حال لايخفى وكانه مبنى على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أى شئ ثبت لى فى حال كونى لاأرى الهدهد أى أى حالة حصلت لى منعتنى الرؤية (قوله عن حال نفسه) كان المراد فى مثل هذا المقام والافقد يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أى التى هو أدرى بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هى هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هى غفلة بصره أو ستر شئ له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لايراه وهو حاضر الخ كما سيأتى بيانه تأمل (قوله

* من أين عشرون لنا من أنى *
أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أين على ماذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ماتستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحو كم دعوتك) والتعجب نحو مالى لاأرى الهدهد لانه كان لايغيب عن سليمان عليه السلام الا باذنه فلما لم يبصره فى مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم ابصاره اياه ولا يخفى أنه لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذ المراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاقى اه

وقول

وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد فى سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أى لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة مالاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) فى بعض النسخ لايدل والمراد عليها الايدل قطعا الاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لايخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لايدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانصه أى وقولهم لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك فى حال لاتخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التى قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصوب كما فى سم تقرير الكشاف بأن المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أى لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لامذهب لهم ينجون به وكثيرا مايؤكد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد ياهذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لايخلو من الانكار والنفى ع ف وكتب أيضا قوله فأين تذهبون فى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أى لان الاستفهام ينبهه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أى لان الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل فى مطلق الطلب ثم فى الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله الم أؤدب فلانا) فى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أأدبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام ان المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أى الاستفهام على السؤال أى الحقيقى وكتب أيضا مانصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أى حمل الخ) أى وليس

وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه على معنى انه لايراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة مالاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم أؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار

التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما هو الاستعمال المشهور وبدليل قول المصنف المقر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعى توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتى فى أأنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما جل) أى اللفظ وقوله على الاقرار به أى بمدلوله (قوله فى تقريره) أى المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أى قياس بقية المتعلقات نحو أراكبا جئت فى التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أى ولكن المراد الاول بدليل قوله المقر به (قوله بمعنى التحقيق) أى للنسبة وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالمقصود تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال فى الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة أن ما لا ينبغى مما لا يصدق بوقوعه فى الماضى أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعى الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغى وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغى أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الازمنة وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغى أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أى بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله فى قوله) أى امرئ القيس وتمامه * ومسنونة زرق كأنياب أغوال * المشرفى سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا فى الصحاح وقيل المشرفى منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا فى ضرام السقط والمسنونة المحدودة وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أى اللغوى (قوله أغير الله أتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله واما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة فى تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أى لكونه انما يستعمل فى شئ مخصوص مثلا هل انما هى لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هى لانكار النسبة

بما يعرفه والجائه اليه (بايلاء المقرر به الهمزة) أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا فى تقريره بالفعل وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة

(والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون) أى بايلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى *

والفاعل فى قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا واما غير الهمزة فيجئ للتقرير والانكار لكن لا تجرى فيه

أو التقرير بها ولا تكون لانكاره والفاعل أو التقرير به لكونها لا تستعمل فى التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أى كون المقربه أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله عن اطول الكلام عليه بعض طول (قوله أى الله كاف) قال فى المغنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى اه أى ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفى نفى) هذه صغرى للكبرى التى ذكرها المصنف بقوله ونفى الخ (قوله للتقرير بما دخله النفى) قال الحفيد وهذا لا ينافى ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثلا يلى الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حمل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أى وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجىء سم (قوله من ذلك الحكم) أى الحكم الداخلة عليه الهمزة أى مما يتعلق به اثباتا كما فى الآية السابقة أو نفيا كما فى الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أى على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أى بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذونى الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذى ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوى نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفى الليل كان هذا أم فى النهار والمدار على انحصار الفعل فى الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرددا كذا فى الاطول (قوله لمن يردد الخ) أى مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والا لكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وأم ولفات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفى المحل يستلزم نفى الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا فى سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمرو وقد نفيته عنهما فلزم نفى الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آالذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما فى بطون الانعام وليس فيما يبطنون الانعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أى من مجىء الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أى الله كاف) لان انكار النفى نفى له (ونفى النفى اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أى لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفى) وهو الله كاف (لا بالنفى) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلى الفعل الهمزة * ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهى نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحرّم كما عليه الكفرة من ع ق وراجعه (قوله والانكار اما التوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقتلني الخ للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أي ما كان ينبغي) هذا في الماضي (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فعناه التحقيق) أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا ما نصه لما سبق من ان التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب واقراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أي هذا الامر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا ما نصه هذا في الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أو للتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقررنا ان التوبيخ يشارك التكذيب في النفي و يختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فدخولها غير واقع فافهم اهـ وكتب أيضا قوله أو للتكذيب أي تكذيب مدعي الشيء المنكر وقولنا مدعي أي ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما في ع ق (قوله أفأصفاكم) أي خصكم (قوله أي لم يفعل ذلك) أي لم يخصصكم بالبنين و يتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم تعالى عن الولد مطلقا ع ق (قوله أو في المستقبل) أي والحال كما في الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزاء من الماضي والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجح مع جواز السكون الاصح الثاني وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أي قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التي دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادعى ذلك لنسبتهم للرسل حرصا لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونقسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر انها مؤكدة لما استلزمه العامل أعني أنلزمكم المفسر بأنكرهكم اذ الالزام على الشيء يقتضي كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام) لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى انا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذ لا اكراه في الدين وهذا يناسب عدم الامر بالجهاد فالمراد نفي الالزام بالجهاد لا نفي التكليف بالقبول اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اهـ ملخصا ولكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانكار اما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت (أولا ينبغي أن يكون) أي ان يحدث و يتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل (نحو أتعصى ربك) بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان (أو للتكذيب) في الماضي (أي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين) أي لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أي (لا يكون نحو أنلزمكموها) أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام

بمعنى أنكر هكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفى هذا تأليف لهم (قوله والتهكم) وهو الاستهزاء والسخرية ع ف وكتب أيضا قوله والتهكم اذ الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشىء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأو وأم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه قال شيخ مشايخنا السيد على الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر فى نحو زيد مررت به وبعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفاقا (قوله اصلواتك تأمرك) فى هذا التركيب مجاز لغوى فى الهمزة وعقلى فى اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق (قوله أن نترك ما يعبد آباؤنا) وبقية الآية أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء وهو عطف على ما يعبد لا على ان نترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فالعطف على ان نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أى بشعيب أو بالصلاة كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشىء ع ق (قوله والتحقير) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشىء ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشىء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد محلهما وان اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كافى ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب أيضا قوله والتهويل قالوا لان التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة أمره ليعلم بذلك ان العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأكيد شدة العذاب الذى نجا منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة فى تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى فى قوله ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم) أى المخاطبين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية خبره محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله فى فرط عتوه أى فى حال اتصافه

(والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو اصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه مع انك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنه ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) أى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه

وشدة شكيمته فاظنكم بعذاب يكون المعذاب به مثله (ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه

والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله

(وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

(قوله) الذى هو من علامات القيامة الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس المراد به الذى هو من علامات الساعة بل هو الدخان الذى وقع لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه وسلم بالجدب

بفرط العتو والشكيمة حديد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقعه فخشيتكم منه فلتشكروا وكتب أيضا ما نصه لانه اكتسب الفظاعة من افعاله من العذاب ونحوه فما بالكم بالعذاب نفسه (قوله ولهذا) أى للتهويل (قوله من المسرفين) فى عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أى عد الشئ بعيدا ع ق وكتب أيضا ما نصه اذ البعد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا ما نصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطئ فى زمن انتظاره اه ولا تنحصر معانى الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أتفعل كذا أى انزجر والعرض نحو ألا تنزل كما فى سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ع ق (قوله أى كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه لم يها فعل حينئذ ولم يلها هنا فعل بل هى بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه تفسير معنوى أى بيان لحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل تقديرا أى كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذى هو من علامات القيامة وكتب أيضا ما نصه روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اه قرى (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر وبمعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء لغة وهو لفظى لا الامر النفسى على ما عند الاصوليين والتعريف المذكور للفظى لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسى للفعل هو الامر اصطلاحا ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زادها على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لانه غير متعلقا فتدبر راجع ع ق وقوله لانه غير متعلقا في سم عن ع س توجيه المغايرة بأن الكف الذى اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثانى مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه في جنس الكفية فيصدق أن اكفف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيد والاخراج النهى طلب الفعل بكونه بغير لابدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا طلب فعل بغير لا لم يرد ماورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحه (قوله على جهة) أى طريق الاستعلاء أى عد نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد لكون التعريف للأمر بلا نزاع والا فالمختار عند الاشعرى وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر كما في يس (قوله واختلفوا في حقيقته الخ) هل هى الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل لقوة امارته (قوله أن صيغته) اى الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم لا في الكلام النفسى على ما عند الاصوليين اذ لا ينا سب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة لادنى ملابسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا بنصب المصادر المأمور بها مصغر اتصغير الترخيم والاصل ارواد امصدر أرود فيقال رويد عمرا أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لا غير أفاده الفنرى (قوله ما دل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر في نحو صبرا زيدا كذا في يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في الفنرى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هى له اختلافا كثيرا لما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف (والاظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء)

ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أي على طريق طلب العلو) كان فيه اشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى أنهما للعد كما تقول استحسنت هذا الامر أي عددته حسنا ففي كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأو وتدبر ثم رأيته في الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر في المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا ايراد لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففي الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم تعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الا نكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالاباحة) وتفارق التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا حرف او وكأنه على هذا قرينة وعند النحو بين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا مرسلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اهـ ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الا مع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل

تمتعوا

أي على طريق طلب العلو وعد
لآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا
في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند
سماعها) أي سماع الصيغة (الى
المعنى) أي الطلب استعلاء
والتبادر الى الفهم من أقوى
أمارات الحقيقة (وقد تستعمل)
صيغة الامر (لغيره) أي غير طلب
الفعل استعلاء (كالاباحة نحو
جالس الحسن اوابن سيرين)
يجوز له أن يجالس أحدهما أو
كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا
(والتهديد) أي التخويف وهو أعم
من الانذار لانه ابلاغ مع
التخويف

تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بابلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفى الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون فى التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرته بكذا فنذر به مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفى القاموس انذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه فى ابلاغه اه وفى المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى مايهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ماشئتم) أى فسترون منا ما أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع ق (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد فى متعلقهما فان التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهى أقل ما وقع به التحدى وهى ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال استاذنا وهو لا يجئ على مذهب الشافعى القائل ان البسملة من السور فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز وواقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم فى ترك الايمان اه (قوله متعلق بفأتوا) فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا فى كونه اميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعيضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية أى من غير شرط الامية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر واما ان بنينا على أنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع ق (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير ائتوا من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتبارهم (قوله اذ التعجيز)

وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (اعملوا ماشئتم) لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا (والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز

أى على هـذا الاحتمال وقوله عن المأتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود المأتى به والمأتى منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هـذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثـل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منـه تأمل واعلم ان جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقـع والا فالعجز عن الشئ الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أى عنـد جعله متعلقا بفأتوا وترجيـع الضمـير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه) كما تقول ائتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فـلا يوجـد رجلها ولا جناحهـا من ع ق بخلاف قولك ائتنى من العنقاء برجل فانه يقتضى بحسـب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا ما نصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم الخ) اى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصـد كما سبق وعبارة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعـل الجار والمجرور وصفا للسورة هو السورة الموصوفة بصـفة هى كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يفهـم من مثـل هذا الـكلام عنـد امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القـدرة على الموصوف مع وجوده بوصـفه كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القـدرة عـلى الموصوف لانتفاء وصـفه فيلزم امتناع الاتيـان به بذلك القيد كما يقال ائتنى بثوب فيـه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهـذا الوصف بخـلاف ما تقدم يعـنى تعليق الجار والمجرور بفأتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يـكون لعدم القدرة عليه مع وجود كل منهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لـكن لما كان المقصود فيـه حصول الفعـل لا الاهانة سمى بالتسخـير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه التسخـير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها امتهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فيها امتهانة وذل ع ق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخـير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخـير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لمعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهـم اذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمـله ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليـل لمحذوف أى ليس الامر فى الآيتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله

انما يكون عن المأتى به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه قلت احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا) اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك

لكن فى التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أى لا حصول الفعل (قوله فنى الاباحة) التى تقدم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب ان الصيغة فى التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله فنى الاباحة شروع فى الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق (قوله والتمنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلى) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله الا انجلى لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان الانجلاء أنفع له فيقول له انجل بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك بأمثل أى أفضل فلا تجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولاستطالته تلك الليلة) أى عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والا فهو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد فى نفس الامر أو ولو بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد فى نفس الامر (قوله قد سبق ان الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى فى نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر ان مناط الامرية فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر فى المطول ان الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده فى الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به فى أول أوقات الامكان ومن التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل

لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا) فنى الاباحة كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كأنه توهم ان أحد الطرفين من الفعل والترك انفع له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل) اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الادنى أيضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب)

باعتبار القيد بن جمعا فيرى وكتب أيضا مانصه صرح السكاكى بذلك فى النهى فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا فى الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك فى النهى لان الفورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لاعند الحمية والجدال (قوله كما فى الاستفهام والنداء) فان حقهما باتفاق الفور ففى الاستفهام اعتبارا الجواب بالمستفهم عنه فورا وفى النداء اعتبارا اقبال المنادى كذلك وهذا مقول لامثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لايصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخى كأن يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل أن يكون داخلا فى قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أى وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أى بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أى تغيير المتكلم الامر الاول بالثانى ع ق (قوله دون الجمع وارادة التراخى) أى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخى فى أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا يعلم أن الجمع والتراخى متقاربان لانه متى جاز التراخى أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على التراخى ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخى لان القول المقابل للفور جواز التراخى بارادة مطلق الطلب لاأن حقه الدلالة على التراخى فالذى يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخى اه وعبارة غيره قوله وارادة التراخى أى ودون جواز ارادة التراخى (قوله وارادة التراخى) أى تراخى أحد الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أى الى المساء فهى غاية والغاية لابد لها من مبدا والمناسب هنا ان مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أى فى قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر فى دليله أو فى كل من دليليه نظر أطول (قوله لانسلم ذلك) أى الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهى قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعنى قول السيد اضطجع (قوله النهى) الاصل فيه الفورية والدوام الالقرينة ونازع السكاكى فى الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثانى الآتى اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلابد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أو مراعاة الحيثية فى التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة فى النهى أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى رد من قال

ان

عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخى) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى أحدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) (النهى) أى من أنواع الطلب وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا تفعل وهو كالامر فى الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

(مبحث النهى)

(وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك للسماع من العرب قال انه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فر فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعاه خالفه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة) أى لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يا زيد لا تضربن يا هندات (قوله فى غير طلب الكف) الاضافة للعهد أى لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضى ان النهى حقيقة فى الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهى حقيقة فى التحريم والامر حقيقة فى الايجاب (قوله أو الترك) أى عدم الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهى لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهى الا من استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم اثمه الا أن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى الثانى وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى ولكن لابد فى الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة فى النهى بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تأمله من ع ق وقوله أى عدم الفعل أى وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن فى العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغى التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضا ما نصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثانى دون الاول وينبغى على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهى بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدح فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أى التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه انه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف أو الترك لان فى كل منهما طلب الكف أو الترك الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة فى قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أى الطلب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمثال المصنف

ومافيه طلب لا استعلاء معه كسثال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ماصدقاتها الامفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع أنهما في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشملانهما عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع مابعدها على الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر اما نفس مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله كقولك ليت لي الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع اداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها بانفسها قرائن ولا يذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها مايصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلا منها في معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني الخ هذا القول هو ماصرح به في العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرفنيه الاظهر أي أن أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك أتكرمني أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف اكرامك أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين مابعد الطلب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وما بان وايراد الجزاء عقيبها مجزوما (بان المضمرة مع الشرط (كقولك) في التمني (ليت لي مالا أنفقه) اي ان ارزقه) انفقه (و) في الاستفهام (اين بيتك ازرك) اي ان تعرفنيه ازرك (و) في الامر (اكرمني) اكرمك اي ان تكرمني) اكرمك (و) في النهي

كائن لى (قوله لاتشتمى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلبى) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أولازم مضمونه (قوله مقصودا للمتكلم لذاته) أى وهذا نادر وقوله أولغيره أى وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمنى أكرمك كان مقصود الغيره فاكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أولغيره أى أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أى لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطلبى قوله مايصلح توقفه على المطلوب بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا فى السوق فان ضرب زيد فى السوق لايصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن يكون المراد اضرب زيدا فى السوق امام بيتك (قوله المذكور) أى بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أى اذ ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أى فناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجى وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اه سم وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا فى قوله والاظهر ان صيغته موضوعة الخ والا فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشئ مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلا حث وتأكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغى له أن يذكر أن الترجى اذا جزم الجواب بعده فلالحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخل فى التمنى حكما ع ق (قوله فمولد من الاستفهام) لانه لا يكون الا مع آلة الاستفهام فهو داخل فى الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل فى الاستفهام لانك اذا قلت الا تنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام فى الاصل ومنع فى الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول فى الحال وفى الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر الاستفهام الحقيقى للعلم أو لعدم تعلق الغرض حمل على الانكارى بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا ان الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصدده وانما تولد من مجاز به الذى لم يذكر أن الجواب

(لاتشتمى يكن خيرا لك اى ان لاتشتمى) يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته أولغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده مايصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا * ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسة أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا) أى ان تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حملها على حقيقة الاستفهام

يجزم بعده تأمله اه ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هي العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لان الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والسبب ع ق أي فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله في غيرها القرينة) قلت وكذا معها القرينة لو لم يتقدم من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله لقرينة) وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أي ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان قوله هو الولي للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا لحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أي متجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أي كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل في الافراد أيضا كما في يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالله هو الولي) هذه الجملة دليل الجواب أي فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي أي لا نفس الجواب اذ الولاية ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينة في المثال المذكور واصحة تفرع فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للانكار فيؤل الى النفي أي لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أي ترتب العلة على المعلول (قوله اذ ليس كل ما) أي لفظ كالهمزة وقوله معنى الشيء كالنفي في لا (قوله والطبع) أي العقل وكتب أيضا ما نصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بأن أتضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغي أن تضربه انكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير بعود دعوى من ع ق وفي الاطول مناقشة أيضا بأن النفي المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول في كون أتضرب زيدا لانكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل ذلك في الاستفهام في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله

للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) أي تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالله هو الولي) أي ان أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لاشك ان قوله أم اتخذوا انكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء

لاتضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي ان تضربه والفاء في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبته في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أتضرب زيدا فهو أخوك النقل لا مجرد الطبع لان في الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواو الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفناوي وعبارة الفنري بعد ايراد النقض بالبيت ما نصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفي الضمني فلا نقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر أي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها بس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء بلا آلة رقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا ما نصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالاضافة للعهد (قوله كالاغراء) العلاقة بين النداء والاغراء المستعمل هو فيه ان الاغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى لاغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع ع ق (قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحدله (قوله وحينئذ الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحذوف أي لحقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره انا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كالنداء دون بالفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أي الاصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله اطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفناوي وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله عما نسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل ما دل الخ) فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله وأيها) أي أي من أيها وكتب

بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك فانه لا يصح استفهام انكار (ومنها) أي من الا بالواو الحالية (النداء) وهو أنواع الطلب وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم انا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها

أيضا قوله فأيها الخ عبارة ع ق ولما انتقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله فى الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل هو أخص على ان الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص فى محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح ان يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى فى الاصل أو هو منقول بحاله فى النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء هنا وفى شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان اياهنا اختلف ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنه اعراب هل هو مبنى على مذهب السيرافى من انها مبتدأ أو خبر اذ لا يظهر الرفع على رأى الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبارا للفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لا رفع الاعراب نعم على قول السيرافى ان أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى ان هذا الضم ضم اتباع لا بناء (قوله والمجموع فى محل نصب على انه حال) نظر فيه بأن الحال انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال هذا وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهته النداء فى مطلق التوجه أو هو من استعمال ما للاعم فى الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو النداء فى طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة فى التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى فى انه ينبغى الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يا فيه ينبغى الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله باللماء) عندهم ودكثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر كل الظهور ان شيأ منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما نصه ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يا مرضى يا سقمى تأمل (قوله ومايشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا لابى (قوله قد يقع) أى مجازا (قوله الحرص فى وقوعه) عداه بفى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما مر فى بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال فى الاطول كما مر أى

مضموم والرجل مرفوع والمجموع فى محل نصب على انه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يالله من ألم الفراق والتعجب نحو ياللماء والتحسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ومايشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلالة على انه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى (أو لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت

من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو نظير (قوله حاصلا) أى فى الزمن الماضى ومستمرا حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من يراعى ماذكر بأن كان له قوة عليه ولو لم تكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ق فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملهما) أى يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الا أن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضى يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر والعود محال اذ النكتة لا يجب ان ترجح الشئ على جميع الاغيار ولك أن تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغايرا بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا او هذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لا فى نفس الامر لان كلا منك فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب التصدر فرجعه الى بيان أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة اصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ماذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم لا يجرى فى باب الانشاء ككون التأكيد لظن خلاف الحكم أو الانكار فى الخبرى ونحو من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا تزل

رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى) من البليغ (كقوله رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب) بان يكون المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بألطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبر وايراع ذلك الكثير الناظر فى الانشاء (قوله اما مؤكد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرا معرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفى الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره فى تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هى ما يقوم بالشئ مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها افردان ولاشك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثانى زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه فى المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شأنه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها فى المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكة فى الامور الموجودة خارجا لا فى الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا فى سم وأقول قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما فى آية انا معكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين فى بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أى بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ فى التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الاوليان والاخريان فيعطف فى كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط و بين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف و يعطف عليه فترك فيه العطف ولا يرد أن يقال يصدق الترك فى جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو

(فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشاركه فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى أيضا اما مؤكد اوغير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه

المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كمقابل الملكة للابسة العدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما أعني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشئ أطول (قوله فالاولى) يعني السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى من محال ذى الاعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفرد لكان معربا وكتب أيضا مانصه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستئنافية (قوله مثل كونها) يقتضي ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك والفاعلية مقتض وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتض وهو رأى مثلا وللخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعني الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أى عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن ويه يشهد ما في الايضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كالمبتدا فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والا فقد لا يجب العطف عند قصد التشريك كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافي

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى اما أن يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أى على تقدير أن يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أى للاولى (في حكمه) أى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدا أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه

ماذكره النحاة فى نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيته فى ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه فى الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا فى الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها مالم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم الجمع ونفى التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للثانية فقال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال فى الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أى فى باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شيئين لابد أن يجتمعا فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ماهو أخص كالضدية بينهما ويأتى تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى ينثر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو بضم العين فى المضارع وضمها وفتحها فى الماضى كما فى القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك فى المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لاصداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانصه اذ كل منهما تألف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة المفكرة هى ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى فى عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الا أن يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل فى مجرد الجمع والتشريك مجازا كاو والتى بمعنى الواو على أنه يكفى فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ماتكلفه السيد من جعل نحو منصوبا عطفا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطفا على الضمير فى كونه من غير اعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل فى أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما فى ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله لان هذا الحكم) اى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (او يعطى ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به مايدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا

في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله ع ق (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اهـ فنرى نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظر اذ اللغات كنف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مرا ويدفع به بعض الآلام كان هنالك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم في كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وماذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب عن أبي تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حوالة علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفنرى الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لان أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله وقوعه موقع مفعولى عالم) وسد مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدا والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعمت للحبيبة والخطاب في هواك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة ما نصه أي غداة الهجر أطول (قوله والافصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها اوجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطفت والا وجب الترك أيضا في باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع ولو جعله محل التقسيم كان أنسب لان منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو فافهم ع ق وكتب أيضا ما نصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعنى كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هنالك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أي ولانه لابد في الواو من جهة جامعة (عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق (والا) أي وان لم يقصد تشريك

الواو وقع بها وان لم يقصد فالفصل (قوله الثانية للاولى) يعني اللاحقة للسابقة (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذي يكون عاطفا والا فلا مانع من الاتيان بالواو على أنها للاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذي ليس بمقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن رحمته (قوله على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم) أي حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع كونه مقولا لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الاشارة راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أي ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن المراد اي ولم يقل على انا معكم انما نحن مستهزؤن فقوله بعد فحكمه حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الاول يغني ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفي بعض النسخ وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أي بالمعنى اللغوي أي ايضاح اما لانه تأكيد من حيث ان الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بياني جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل من المذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته وتبعة انما نحن مستهزؤن لانا معكم اما على التأكيد نظرا الى أن الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضي الثبات على الضد الذي هو الكفر وهو معنى انا معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم ان التأكيد فيه دفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه في السؤال المقدر فان أراد من قال انها بيان ان فيها مطلق البيان اللغوي فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه أي ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذي بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال القنري فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال أن يتوهم أن

[الهامش:]

الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم
العطف التشريك الذي ليس
مقصود (نحو واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن
مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم
يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم) ولو
عطف عليه لزم تشريكه له في
كونه مفعول قالوا فيلزم أن
يكون مقول قول المنافقين وليس
كذلك وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزؤن لان قوله انا
انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا
معكم فحكمه حكمه

معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر في الاعتذار يس (قوله وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وارادته مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الايهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمتنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمله فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب ان غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو في التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربع الاول من الست الآتية ووصل في الثنتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أولا في الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الا اشتراكهما في التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يحبها او يجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها الا لأوحدي فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا يقال لو لم تعطف الجملتان لأوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الايهام وسيأتي نظيره لكن لا يغني عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي افادة الواو مجرد الاشتراك يس وانما ظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا مانصه عبارة ع ق فتقريره هذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فيستقر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفي مطلق الجامع والا صح العطف في كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) أي على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو وعطفت) الثانية على الاولى (به) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وأما في غيره

البلاغة بمعنى ان فى قوة مدركه الصلاحية لادراك ماسواه واصعوبته قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على مايقتضى كون الجملة التى لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم مايخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذى يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه فى التقرير وهو صحيح لان الجملة التى لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التى لا محل لها فتعتبر نسبتها ومايته لق بها من المفردات ويراعى فى تلك النسبة ماذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل الآتى بالجملتين اللتين لا محل لهما ولو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فافهم اه (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الاحوال الستة وماله حكم اعرابى وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة مايأتى كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع فى جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل فى اثنين من الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت فى زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها فى الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونيهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والا شرط وجوابه الشرط الثانى مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال فى العروس ليت شعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجرى فيه قطعا لو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغى أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان فى الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف يس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) فى الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها البيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا البيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذ المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لما له محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام فى الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما ان بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس الا فى وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثانى تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فا ل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من الاول وانما يفترقان فى رعاية أصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه ببعض تصرف لتحريف فى النسخة وقوله معمول كالظرف أى لانه وان قلنا شرط وضعا اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أى اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال فى العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ما ذكروه فى اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكر على ما مر (قوله شرطية) أى فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعا وعدم كون الظرفية أصلا لها فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع فى الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أى الذى هو الجزاء قال الشنرى المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا والتى هى ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عونا للتعليق فى افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزاء باعتبار انها معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انامعكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافى التزامهم تقديمها لنكتة أخرى كذا فى الفنرى ويرد عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله باختصاص الفعلين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعى كما بينه فى المطول وقد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر فى المعطوف صرح الشارح فى حاشية الكشاف فى عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفى الاطول مانصه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف مانقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفى المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل فى كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مرمبها وعليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم فى الثانية فيقال فى المثال المذكور مرمبها فيه أى فى الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم فى كمال الاتصال وفى الشبهين أيضا كقولك فى كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل فى كمال الانقطاع تأمل ع ف واعترض أيضا بأن العطف التفسيرى سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى معنى العطف بل هى لمجرد معنى حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا ايهام) انظر ماحكمة تركه فى كمال الاتصال وفى الشبه مع ان الايهام يوجد فى كل منهما كما يأتى والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت ردا للنفى الذى قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ مانصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلغاء أما فى النحو ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيبويه جواز جاء زيد ومن عمرو وكلامنا فيما لا محل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبى ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ماسمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهى لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم أى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا (فان كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) أى بدون أن يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة

كمال

متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالحاصل أن الجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال كمال الانقطاع بلا ايهام كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام التوسط بين الكمالين فحكم الآخرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلا (ارسوا) أي أقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أي نحاول تلك الحروب ونعالجها * فكل حتف امرئ يجري بمقدار أي أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب

كمال الاتصال ولاشبهه وقوله ومناسبة أي وهي لاتناسب كمال الانقطاع ولاشبهه فهي علة موزعة (قوله أي وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام في الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعي) هو دفع الايهام في كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك في التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أي اذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله في تحقيق الاحوال الستة) أي اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان تكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز أو الاخيرات بنزع الخافض (قوله بأن تكون احداهما الخ) فيه قصور لان كلام المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وان يكون فيما لامحل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفي يس ان الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لامحل له وان العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والفصل فيما فيه الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا ايهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث في التمثيل به بأن نزاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أي أقيموا في حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرين (قوله لطلب الماء والكلا) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس (قوله بالمرساة) هي حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التي ترست بها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه في جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن في البيت قلبا وكل داخلة على امرئ لا على الحتف لانها لاتضاف الالمتعدد والحتف أي الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه اسباب مختلفة من السيف والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لامحل له من الاعراب والمثال عما له محل (قوله والا فالجملتان في محل النصب الخ) مبنى على ان جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله انا معكم الآية والحق خلافه فلعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام أما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لامحل لهما قطعا واختلف في المحكى بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثانى (قوله بأن تكون احداهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لاغائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تتباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا خبريتين لفظا) ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله على اختلافهما) في نسخة على لاختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمح سم (قوله لانه لاجامع بينهما) يعنى مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى او انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم مالا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل بل عمرو قصير حيث لاجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتى واما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل بل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو جامع واما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لاجامع بينهما من ع ق (قوله فلكون الثانية مؤكدة للاولى) قال ع ق في آخر مبحث كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل ما ذكر من التوابع ان الجملة الثانية هى من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعى اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بألفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيد اه وقال الفنرى بعد أن ذكر نحو ما مر والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدمامينى صرح في شرح المغنى بأن قوله تعالى أمدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى أمدكم بما تعلمون مع أنه لامحل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا) بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسيأتى مقابله وهو التأكيد اللفظى والقسمان تأكيد

بالمعنى

والا فالجملتان في محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما بأن خبرا وانشاء (معنى فقط) تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا (أو لانه) عطف على لاختلافهما والضمير للشان (لاجامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم (واما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا

بالمعنى اللغوى وأما التأكيد الاصطلاحى فلا يأتى هنا لان المعنوى منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرار اللفظ وسمى التأكيد المعنوى فى الجمل بالمعنوى لانه بمنزلة المعنوى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات والتأكيد اللفظى فى الجمل باللفظى لانه بمنزلة اللفظى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو بمنزلته نحو لا ريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيد المعنوى يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للاتحاد مثلا جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجائى الزيدان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيد المعنوى وقوله أو غلط للفظى مخالفا لصنيع الشارح فى جعله لهما للمعنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز او غلط أى لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز او توهم السامع فى الاولى الغلط فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز ففى الاول يراد دفع التجوز فى ذكر زيد أن الجائى رسول زيد مثلا أو الغلط فى ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أى حالة كون لا ريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الم الخ) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه فقيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله او جملة مستقلة) بجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر المؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشأن (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل المبتدا ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجعل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله

(لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدا ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه

الدال على كمال العناية بتمييزه أي باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر ان هذا انما يرد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أي لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله فمعنى ذلك الخ) أي المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس فنرى (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شئ لان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ماذكر فأتبع بلاريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار المخلوق لان القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية بين الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أي في كمالات الكتاب أطول (قوله مما) أي من المدح الذي يرمى به أي يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أي من الكلام الذي يرمى به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة في الشئ عدم الاحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من ان المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا هي مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يستدعي أن لا يدفع به الغلط على ماذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التأكيد وأيضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتب والتأكيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلاريب فيه نفي الريب في الكمال اما لو اريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ماذكره بقوله وأيضا

والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أي جوز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التأمل اه) اعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه في قول المصنف فأتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فأتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره في الاهتداء وذلك بظهور حقيته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفي الريب أي نفي كونه مظنة الريب بمعنى انه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيته لازم لكماله في ظهور حقيته ولو اختلف مفهوماهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم ان قول ع س كما في سم معنى لا ريب فيه على هذا أي على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب في أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفنري الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالشيء آخر في أمر من الامور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أي من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيدا لفظيا) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين) وأما التأكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أي هو هدى) اشارة الى ان هدى خبر لمبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنري وقال في الاطول ولك ان تجعل هدى للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين مريدا به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظي أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من انه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فما معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب ان المراد المتقون بالقوة أي المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) ففيه مجاز الاول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يحمل التنكير على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كأنه هداية محضة كذا في سم (قوله لما في تنكير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعني حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادي فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كأنه) الاولى حتى انه اذ في حمل الشيء

من غير صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جاءني زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم أو تأكيدا لفظيا كما أشار اليه بقوله (ونحو هدى) أي هو هدى (للمتقين) أي الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه أنه) أي الكتاب (في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أي غايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد

على الشئ في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهادى المنون خبراله أطول (قوله وهذا) أى أنه فى الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة فى مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التى من جنسه (قوله فى درجات الكمال) لايخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال فى الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية فى درجات الكمال فى الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف فى العقول تأمل ع ق (قوله لابحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر استنادا أنه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفى سم قوله لابحسب غيرها اشارة الى أنه لابد من اثبات الحصر فى ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله فى الهداية فلا يكون قوله لاريب فيه تأكيدا ع س (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذى ينبني عليه كل غرض دنيوى أو أخروى (قوله فوزانه وزان زيد الثانى) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما فى التأكيد لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة عن انه لايعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد فلعزد فى اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشئ (قوله مع اتفاقهما فى المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لاغيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظى اه وقوله كالتأكيد اللفظى أى الذى فى المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفى الريب عنه فكان من التأكيد المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب لانه لايفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لايتحقق فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب اذ لانسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة وأدخله فى كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قمعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لابحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال (فوزانه) أى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لاريب فيه فانه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثانى بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران فى كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى فى البدل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الامر الذى منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ما تقرر وبهذا يعلم ان البدل الاتى الى لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أوكد ولا يقال اذا كان فى البدل بيان التبس بعطف البيان لانا نقول البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف فى النسخة فراجعه وحرره واختار فى الاطول ان اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لان التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما فى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لا يفى بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد بما فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما فى بدل الكل فان الغرض منه فى المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثانى وتفويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ما هو كغير الوافى بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لا يجرى فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بنينا على أنه يجرى فى الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتفويته بالاجمال ع ق وهذا خلاف ما يأتى للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثانى كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفى ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما يأتى (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الاولى أن يقول بسبب خفاء ويكون جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو لكون الثانية بيانا الخ فتأمل وكتب أيضا ما نصه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أى الاولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد

مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لابد أن يشتمل على ما يقتضى الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوبا في نفسه ففى الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل في بسط العبارة (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما في الاطول وع ق (قوله ككونه مطلوبا الخ) سيأتى مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أمدكم الخ وقوله أو فظيعا مثاله قولك لامرأة تزنى وتتصدق لا تجمعى بين الامرين لا تزنى وتتصدقى ولا يخفى فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاولى تركه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا في نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أو لطيفا) أى طريا مستحسنا ع ق (قوله بدل البعض) أى في المفرد والا فهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى في قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة من الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا في يس (قوله لكونه مطلوبا في نفسه) لانه تذكير للنعم المشكر وقوله وذريعة الى غيره كالايمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثانى أوفى الخ) ههنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعما أخرى منه اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات في الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والا فكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لا لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل

(لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا) فى نفسه (أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بانعام الى آخره (أوفى بتأديته) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (و) الثانى أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو أقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما فان المراد به) أى بقوله ارحل

وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارحل التزاما كان لا تقيمن أوفى دلالة عليها لان دلالته عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه فى قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذا لا تقيمن فانه انما وضع للنهى لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفى ويدل على الكمال فى الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقيمن عندى اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارحل ولا تقيمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هى المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك فى ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفى لا تقيمن الاستعمال العرفى دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابس له للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا فى الاطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكرهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لا تقيمن الكراهة وكمالها لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكمالها فى العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفى) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لمانع ع ق (قوله فلا يكون تأكيدا) ولا بيانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدا قد يقال المغايرة لا تنافى التأكيد المعنوى كما سبق فى ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هى ما لا يؤول المعنيان فيها لمعنى واحد دون تلازم كما هنا وأما مغايرة يؤول المعنيان فيها للشئ واحد فلا يضر وهو ما سبق فى ذلك الكتاب ثم وجوابه مبنى على ما قدمه من ان معنى لا ريب فيه على جعله تأكيدا لذلك الكتاب لا ريب فى بلوغه الدرجة القصوى

(كمال اظهار الكراهة) أى المخاطب (وقوله لاقامته) لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى دلالة لا تقيمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره (فوزانه) أى وزان لا تقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لان) عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا

فى الكمال فى الهداية وتقدم مافيه (قوله وغير داخل فيه) أى عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر بالشئ لا يتضمن النهى عن الضد وهو الاقرب والافيه بحث ع ق وأقول لابحث لان الدخول المنفى الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخ وفى القنرى انه على هذا القول فى حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن هذا البيان يجرى فى عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا يلزم اطرادها لانها توجيه لما وقع على خلاف الاصل وما ذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض او الاشتمال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تتمة التوجيه اذ لا بد من نفيه أيضا حيث نفى التأكيد و بدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثانى أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بأن يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذى لا يقع فى الفصيح هو الاول دون الثانى وكأنه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بمغايرة اللفظين) أى دائما فى البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أى التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما فى الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح فى أنه لا يتحقق فى الجمل التى لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتى هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قالت لها جمعت بين الامرين تزنين وتتصدقين على أن المقصود الذاتى بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التى لا محل لها كما يعلم بمراجعته فتأمل منصفا ثم رأيت فى كلام سم ما يؤيد ما قلناه حيث قال فى حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد ما لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد فى الجمل التى لا محل لها على انه قد يبحث فى هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أى التمييز بالامرين معا لا يتحقق الخ فلا ينافى وجود الامر الثانى فيما له محل فقوله لا سيما التى الخ أى فانه لم يوجد فيها الامران معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق فى الجمل الخ لان التأكيد المعتبر فى الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد تأكيد الجمل بتكريرها وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التى ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا فى الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب ان

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما تميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وهذا وكون المقصود هو الثانى لا يتحقق فى الجمل

اهل

أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة فى تأكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم اغا تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفى قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هى المقصودة بالنسبة اذ لانسبة هناك بين الأولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الأولى فى ذلك (قوله أى بين عدم الاقامة) أى الذى هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أى الذى هو مدلول الأولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع مافيه عند قوله أرسوا نزاولها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام فى أن الجملة الأولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام فى قوله أرسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ فى الجملة الثانية وهى قولنا لاتقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لاتقيمن عندنا فالجملة وهى القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكروه وكل منهما على ماقررناه لامحل له فهما مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال فى المثالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أوفى أن الاولى فى القسمين أعنى بدل البعض و بدل الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دلت على المذكور بالعموم وانما فاقتها الثانية بالخصوص وأما فى القسم الثانى فلما أشرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهى لاتقيمن أوفى وهذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والأولى حمل الكلام على ماقررنا أولا من أن غير الوافية هى التى أعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن التى هى كغير الوافية هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود فى الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكره هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفصيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التى كغير الوافية لاقتضى أن بدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم ان وجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وعلة عدم

لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب (مع ما بينهما) أى بين الاقامة والارتحال (من عدم الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام فى أن جملة الاولى أعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل مامر فى أرسوا نزاولها وانما قال فى المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

المنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما ليكون المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي فصار لو عطف عليه كالعطف على مالم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه و بين ماقبله ولكن على هذا لا يكون هذا الشئ ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الافهام والاظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أى في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى في البيت (قوله لخفائها) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطوّل وكتب أيضا قوله لخفائها او الفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو الثاني لا الاوّل والمقصود في البيان هو الاوّل والثاني توضيح له فالايضاح حاصل في البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما في البدل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسته ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظر فيه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلنا الذى أضيف اليه اذ كذا في يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى ثم قال وما قاله الشارح المحقق من أنه لولم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه يزيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح ويحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لابد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية بين الجملتين دون مجرّد التعلق فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اهـ ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التى لا محل لها لان المنعوت يستدعى كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان أن لا ينقلا الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان الخبر به

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان

لايستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال فى الاطول بعد أن نقل مثل ذلك
عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت
مثلا الامقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة فى المنزل والا
لم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لاتصلح
لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفنرى أيضا فى رد مامر عن
الشارح والسيد فراجعه (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه
ان الاكل منها سبب لخلود الآكل (قوله لايبلى) أى لايتطرق اليه نقصان فضلا عن
الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لماسبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف
أسفل الخف فى الابل والحافر فى غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو
أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم
من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها وكان
المناسب لماسبق وأماشبه كمال الانقطاع الخ (قوله موهما الخ) أى مع المغايرة
الكلية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من
العطف أى مع المغايرة الكلية فلا يرد أن ماذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع أفاده الفنرى (قوله مماليس بمقصود) اى مماليس بمقصود العطف عليه
وعبارة المطول ممايؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل
مافى المطول فى الاطول ثم قال لو كان مطلق ايهام غير المقصود من دواعى الفصل لدفع
ايهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايهام الاستئناف الغير المقصود
والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون
معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل
اه وعلى الثانى يراد بالايهام الايقاع فى الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف
هذا أى كون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيا مأخوذا من جعله علة التشبيه الجملة
بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهام فعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار مااشتمل
عليه لاباعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجا أى عن هذا لانه
قيده (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا امامن تخصيص
الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد
ع ق وقال فى الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود
التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة
المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى
التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا أن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة
الخلد وملك لايبلى فان وزانه) أى
وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر)
مامسها من نقب ولا دبر
حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا
للاول وظاهر ان ليس لفظ قال
بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى
يكون هذا من باب بيان الفعل
دون الجملة بل المبين هو مجموع
الجملة (وأما كونها) أى الجملة
الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن
الاولى (فلكون عطفها عليها)
أى الثانية على الاولى (موهما
لعطفها على غيرها) مماليس
بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار اشتماله على مانع من
العطف الا انه لما كان خارجا
يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل
هذا من كمال الانقطاع (ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله
(وتظن سلمى انى أبغى بها
بدلا أراها فى الضلال تهيم)

(قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافي قوله في الاحوال الستة لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة أي والمناسبة لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التي لاتناسبه هي المصححة للعطف بخلاف التي معها الايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع في الاستعمال والاصل أجعل رائيا اياها أي ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشيء في لازم معناه أفاده الفنري (قوله وكون المسند اليه في الاولى محبوبا الخ) فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لا مناسبة بين مسند أبغي وأراها وكفى بذلك في نفي التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يمشي لو لم يكن في الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولاخفاء في احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغي وخبرا بعد خبر لان الا أن يقال الاصل في الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل وفي المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هنالك أي ليس في مرتبة الداعي المعنوي مع وجوده لا يستند صنيع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعني ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها مخطئة تحير في أودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب ينفصل عن السؤال كما قال واما كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكما أن الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغي فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تحير في أودية الضلال (واما كونها) أي الثانية (كالمتصلة بها) أي بالاولى (فلكونها) أي الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته) أي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية عنها) أي عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة (كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه) أى من السامع (شئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفى الاطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال ما نصه وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا وانه لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم أو بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السؤال اه وكتب أيضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله فى العروس من يس وكتب أيضا قوله قال السكاكى الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى ان موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وما تقدم يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالواقع للنكت المذكورة بعده واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كل منهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أى يقصد ولو قال ويجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أى التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن يس لكن مثل فى كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايهام المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضا ما نصه عطف على اغناء (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) أى كما فى كلام المصنف وكتب أيضا قوله وليس فى كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس فى كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكان المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو

السؤال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى احد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب بنافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكى لانا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل فى هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف فى ذلك أى فى القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للازم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان المنبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصور نفى جميع الاسباب الا سببا خاصا تردد فى حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) اى أنا عليل ولا شاهد فى هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل فى قوله سهر دائم الخ أى سبب علتى سهر الخ (قوله أى ما بالك الخ) أى ما حالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا يبقى ما يسئل عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علتك اه ع ق فأو للتنويع فى العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثانى (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه وبقرينة عدم التأكيد فى الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفى فى مقام التردد (قوله فانما يسال) أى فانما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التأكيد وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف فى ذلك

أشير اليه فى الكشاف (ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة (وهو) أى الاستئناف (ثلاثة أضرب لان السؤال) الذى تضمنته الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل) أى ما بالك عليلا أو ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض فى جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد فى ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أى سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهى لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسئل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى عن نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه أى والسؤال عن خصوص النوع منتف فى البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد فى عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص (قوله لاسيما السهر والحزن) لانهما أبعد الاسباب فى احداث المرض فهما جديران بأن لا يتردد فى ثبوتهما ويسئل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لان الحكم بنفى تنزيه النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها ولذاتها يتبادر منه أن ذلك لانطباعها فى أصلها على طلب ما لا ينبغى وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس أمارة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أمارة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أى هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الفرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أى تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيد أى لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسئل هل هو السبب فهو متردد وفى المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الفنرى هذا أيضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتأكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدته محصورة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب اه سم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لانه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل فى هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديق تأتى الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا فى يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء) بقرينة التأكيد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله مؤكد) انما أتى بتأكيدين مع أن المتردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء بس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى في طلب مراعاته والاتيان به وكتب أيضا ما نصه أى فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أما مطلقا فلا تقتضى تأكيدا وأما عن غير خاص فيقتضى التأكيد على ما مر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى أن يأتى بمثال يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثانى اهـ أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية كما في المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فنرى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددى وهى توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جعله من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أى اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعاتق وعواتق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو لمذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب اهـ قال الفنرى والقول بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اهـ (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله انه لما كان يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب فيفهم ان ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى

مؤكدا ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (واما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) أى فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انى في غمرة) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل في زعمهم أنى في غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا

(وأيضا منه) أى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت أنت) (الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد

بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر نظر فيه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما فى يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حد ان النفس الخ وقال فى الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح فحينئذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى لسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه أن المراد زعم العواذل أنى فى غمرة تنكشف فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لا تنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر فى الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلة وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف اذا أوله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حيل بين العير والنزوان قال فى الاطول ولا داعى الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت فى المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والا لقال

صديق القـديم الخ (قوله ومنه ماينى) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع الى المثال الاول و يقـدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعـدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع و يقدر السائل المخاطب لانه لامعنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى أنه لايتعين تقـدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على مافى الفنرى لكن لايخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عـدم التأكيد فى الجواب وعـدم مايغنى عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر مايغنى عن التأكيد فى الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هـذه الجهة وهـذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب و بيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لايشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ماقاله الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لامحالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجعه (قوله انه) أى الوصف وهو بدل من ما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لامحالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم يس (قوله عـلى بيانه) أى السبب لامحالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفـة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصـفا أو اسما وقوله كما فى قوله الخ تشبيه فى عـدم الاشتمال وقوله مذكور فى الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهـذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هـذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيـد ان سبب استحقاقه لهـذا

الحكم

(ومنه ماينى على صفته) أى صفة ماستؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحـديث عليه (نحو أحسنت الى زيد صديقك القـديم اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبنى على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القـديمة فى المثال المـذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له * وههنا بحث وهو أن السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل عـلى بيانه لامحالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل انى وجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح

الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى فى جميع صور الاستئناف فليتأمل اه بحروفه وحاصله ان الاول بين سبب الحكم فقط والثانى بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أى أو عجزه نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن (قوله أى يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور فى السؤال المقدر لانه لا يجوز كما فى دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف فى أحدهما المسند وفى الآخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أى على قول من يجعل الخ) اما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على انه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذى الكلام فيه بل من حذف عجزه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان ولا حذف أصلا من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أى ويكون النصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسى) يهجو بنى أسد فى انتمائهم لقريش وزعمهم انهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يألفه يس (قوله أى مؤالفة الخ) قال فى الاطول أى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أى نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها لابهامه بصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لئلا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف بل يجرى على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قول اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكفقولهم لا وأيدك الله)

فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أى يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أى هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى زعمتم ان اخوتكم قريش * لهم الف) أى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون أى نحن على قول) أى قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا أى هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل

الامر كذلك فقالوا لا أى ليس الامر كذلك

أى عند عدم ارادة السكوت على لا والا بتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال فى الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذاك اذا لم تدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك التى تضمنها لا (قوله فبينهما كمال الانقطاع) قال فى العروس ولك أن تقول الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بأن لا يعارضه ايهام اخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح فى أن الواو عاطفة وقد نازع فى العروس فى كونها عاطفة وادعى زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت فى القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر واسهاب يس وقال فى الاطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا ايهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله * ان الثمانين وبلغتها * لى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف وتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها (قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهداك الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أى ما تضمنه لا من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفى مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى معطوفا على قلت أو الضمير فى انه وكان للحال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار فى محل الاضمار أى مع ان المقصود انه من جملة المقول (قوله لو لم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أى لو لم يأت بها وضمير يحك للثعالبى وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبى والفاء فى فلابد زائدة أو الجواب فلابد والفاء فى فحين زائدة والوجه الاول أولى وكتب أيضا قوله وانه لو لم يحك الخ يعنى ان العطف فى مثل هذا الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض به لعدم مناسبته للمقام فلابد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله ان هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم يبد عليه هذا القائل اه (قوله فلابد له من معطوف عليه) أى واين هو فتعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك انه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فبقيت الفاء فى قوله فكقولهم

قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ المناسب العكس لان الفصل هو الدافع للايهام اه

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وأيدك الله فلابد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام أى واما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب

وفي قوله فاذا اتفقتا اضاءة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخرة عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع الجرفة ما لا يخفى ع ق وقوله مؤخرة من تقديم أي وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على الدفع (قوله متن عمياء) أي ظهر ناقة عمياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أي ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أي فكائن اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا أو انشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان في العبارة حذفا لدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفقان خبرا أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الاولين) أي الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أورد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا ان القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ الجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتي في المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقي لا الاحتمالي والتحقيقي هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي ان المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذ

متن عمياء وخبط خبط عشواء (فاذا اتفقتا) أي الجملتان (خبرا أو انشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أي مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاآن أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) في الخبريتين لفظا ومعنى الا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذ أخذنا

أخذنا ميثاق بنى اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت فى الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لاتعبدون) أى قائلين لاتعبدون أو ان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل فى لاتعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أى قائلين لاتعبدون مانصه فيه ان الكلام فى الجمل التى لامحل لها وتقدم مايؤخذ منه الجواب (قوله أى وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثانى (قوله فتكون الجملتان) أى لاتعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أى ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) اى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك ان المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفى ذلك من المبالغة فى طلب وقوع الذهاب ماليس فى قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين فى الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثانى متفقين فى الانشائية لفظا ومعنى اهـ سم وهو مبنى على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على مايليه والصحيح خلافه فى غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال فى الكلام على الجامع العقلى كاتقله يس مانصه قلت قد اتفقوا على ان وقولوا للناس حسنا معطوف على لاتعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ماهو الظاهر) لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لايقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لاتعبدون (قوله فتكونان) أى لاتعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف وتقدير وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولتمثل للاقسام الاربعة الباقية ولو لم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التقريب فأما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لايقولوا على الله الا الحق ودرسوا مافيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام فى تأويل أخذ اذ الاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لاتعبدون الا الله اخبار فى معنى الانشاء (أى لاتعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملاءمة مع قوله لاتعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أى اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب على ماهو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما)

التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثالهما مع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك ألم آمرك بالتقوى والم آمرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو فى داره يصح وان لم يكن بين الاب وعمر ومناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس فى داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فانى ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القصد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره ع ق وفى الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال فى ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لأل الموصولة باعتبار المعنى أى اللذين اسند اليهما فى الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع فى عبارة السكاكى فى بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أى مع اتحاد المسند اليهما (قوله أصحابهما) أى لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظر فيه يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكة وكأنه مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتى فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة فى المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى امارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أى ونقول قولا ملتبسا بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى تعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفى نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغى أن يكون قوله وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقى ان يتناسب المسند اليه فى احداهما مع المسند فى الاخرى مثل الايمان حسن والقبيح الكفر فالجامع هنا اعاه وبين المسند اليه والمسند فى الاولى والمسند اليه والمسند فى الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكى قال فى العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفى الاشتراك فى النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد فى غير خصوص هذا التركيب كما فى نحو خاتمى ضيق وخفى ضيق وعكس جعل الكلام على تقدير بل أى هذا ان لم يتحدا كما فى المثال بل وان اتحدا الخ (قوله ولهذا) أى لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالاخوة أو الصداقة أو العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لامناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولاعبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدهامالم يوجد بينهما تقارن فى الخيال لذلك أولغيره أو بقصد ذكر الاشياء المتفقة فى الضيق من حيث هى أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد فى الركنين وبهذا الاعتبار صح الجمع بالاتحاد فى المسند أو فى المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد فى ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمه خالد وقعد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا فى تعلق فعلهم بعمرو فعاد ذلك الى الاتحاد فى الاركان وبه يفهم قول من قال يكفى الجامع الذى هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو بقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل مثل قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فمجرد الشيئية يكفى هنا جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مفيدا للتفاوت يكفى جامعا للمسندين كذا فى الاطول (قوله عند القوة المنكرة) الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتى (قوله من جهة العقل) أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن يقتضى بسببه جمعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى اما عقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بأن يحتال الوهم بسببه فى اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقتضى الخيال بسببه اجتماعهما فى المفكرة أخذا من قوله الآتى أو خيالى وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتال الوهم الخ مانصه بأن يبرزه فى نظر العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى ما يجمعهما من جهة العقل فى المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ماهو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى مالا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له فى نظر العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضا العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور فى الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقى الجمع بين أمرين بسببه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على ماز عم والالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتال السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا فى الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التى منها تنتزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن فى غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جل ما تستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن

في

حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى أو من جهة الوهم

في الخزانة مطابقا فهو الخيالي والملحق به أولا وهذا اما أن يكون بسبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي اه وقوله بقي الخ سيأتي أول مبحث الخيالي ما يرد هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا في الخيالي عن الحس المشترك الى الخيالي مع أنه خزانة لنكات تأتي ثم (قوله وهو الجامع الوهمي) أي ما يجمعهما من جهة الوهم في المفكرة (قوله أومن جهة الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود ان الحس المشترك خزانة الخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفة تنظر فيما يليها وتركب وتحلل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجبهة (قوله وهو) أي ما يجمعهما من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة ولابد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى قال شيخنا الملوي في شرح القينة وانما قلنا بالذات في التعاريف لأن كلا من المذكورات يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة الالات الحسية كالحكم بأن زيدا انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة عداوة الذئب فان العداوة أمر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأتى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب أيضا بأن التحقيق أن المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا ما نصه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا تقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أومن جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل الفياض الذى هو فلك القمر واما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو الايذاء في الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أى بطونا واحدها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذى تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا و يعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة بآخر ذلك التجويف أعنى تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور و تلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم المخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الاخر وقد تقرر بهذا ان هنالك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اه ع ق وقوله ويجوزون هذا التفصيل أى ما عدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما تقبله

وقوله وقد تقرر بهذا ان هنالك فى الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذى هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذ الافلاك عندهم حية دراكة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة فى المحسوسات) أى الاشياء المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعانى اى كالمدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها فتى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانصه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال الفنرى فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعانى الجزئية التى تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لا يدرك المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب كحكمها بأن زيدا ذو رأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات الظاهرة من طرق الحواس وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك

فقيه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه أعنى قوله الآتى بعضها مع بعض ويحتمل ان قوله بعضها مع بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان تتصور لزيد رأسين فى التركيب أوانه بلا رأس فى التفصيل والثانى كان تتصور أن لزيد علما فى التركيب أوانه بلا علم فى التفصيل والثالث كان تتصور ان للعلم علما أو عداوة فى التركيب أوانه لا علم له فى التفصيل (قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله وبالمعانى ما لا يمكن) فيدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيد انظر هذا مع أن المعانى المدركة بالوهم التى كلامه فيها لا تكون الا جزئية ومع ان المعانى التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينها هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصور ما) أى متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث فيه وفى ع ق أجوبة أخرى (قوله فى المخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو فى الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو الراكب قائم ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا عمرو ضرب راكبا وكتب أيضا قوله فى المخبر عنه أو فى الخبر الاولى فى المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك فى كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر وما معه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور معرفا مرادا منه الادراك لا المتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أى لا لأجل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصلاحا أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما ويقتضى أنه لابد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما فى تصور كل منهما بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب ايضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفى هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخيالى (قوله الجامع بين الشيئين) أى كل شيئين من الجملتين فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه

يقال

والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن فقال السكاكى الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى (و) قال

(الجامع بين الشيئين اما عقلى)

يقال الجامع ان كان هو الاقتران فى الخيال فهو خيالى لان أصل التقارن كثرة ورود
الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما فى نفس الامر بأن كان الجامع فيه حقيقيا فهو
عقلى والا فهو وهمى ع ق (قوله فى المفكرة) التى هى المتصرفة الآخذة كما تقدم من
غيرها ما تتصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بأن يكون)
أى يصور بأن كما يدل عليه كلام ع ق فى نظيره الآتى وسيأتى ما فيه ثم وان الوجه تقدير
يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد
وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد فى المسند اليه بقولك زيد يضع
ويرفع وهو صحيح والاتحاد فى المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد
وكتابة عمرو ليستا متحدين بالشخص حقيقة فى التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من
القسم الآتى يس (قوله فى التصور) أى عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أى فى
الحقيقة والماهية على ما يأتى وكتب أيضا قوله أو تماثل اى بأن يتحدا فى الحقيقة ويختلفا
فى العوارض كزيد وعمرو فى تماثل المسند اليهما وكالابوة لعمرو والابوة لخالد فى تماثل
المسندين فى قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله
أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار
به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن
المشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعنى العناصر
الاربعة ولواحقها فلا يرتسم فيه الا الكلى المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئى المجرد
كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئى الجسمانى لانه معروض بعوارض تنافى التجريد فلا
تناسب العقل المجرد بخلاف الكلى والجزئى المجرد وانما يدرك الجزئى الجسمانى بواسطة
آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات
والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق
واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك
الجزئى على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهى تدرك
الجزئى بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما يفى ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد
أما فى بيان الجامع بين قولنا الرومى أبيض والحبشى أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
الرومى والحبشى بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما
كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولا بين
البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجى لما قال الشارح المحقق والسيد
السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن التشخص العقلى غير ممكن لان معنى
التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهنى كنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو تماثل فان العقل

تجريده المثلين عن التشخص في الخارج برفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص نسبه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (او الاقل والاكثر

أيضا ما نصه ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة الواحد وابرازه في معرضه ويليق بأن يجعل من الوهمي (قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن التشخص) يعني عن المشخصات لهما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أي فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما خارجا أي فحينئذ يصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا واما ان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجعه وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن التشخص اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل ان يعلم من زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أي التجريد المذكور وحاصل لان الخ (قوله وينتزع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينتزع منهما معنى كليا فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقرر في موضعه) أي في كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بيجرد (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم يطلق التشخص (قوله عن المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أي في جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من أن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لهما اه (قوله ههنا) أي في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف) أي مع اشتراكهما في الحقيقة وكتب أيضا ما نصه اي لا مجرد الاشتراك في النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضايف) نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو ابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أي كالتضايف الذي بين الخ ثم التضايف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلولا فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أي بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال او بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسرير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما في المركبة او شرطا كما في سير التامة يس (قوله أو الاقل

والاكثر

والاكثر فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما سمى جميع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى ع ق (قوله أو وهمى) بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا فالاول هو الخيالى والثانى اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فالوهمى اه فنرى (قوله بأن يكون) أى بتصور بأن الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فحصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتى فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلى الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الخ يدل على ان الجامع فى المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع لا فى وصف له نوع اختصاص (قوله كلونى بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثانى من المتضادين كما سيأتى قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره فى المطول اه سم وكتب أيضا ما نصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمى فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم يلمح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله فى معرض المثلين) أى فى صفة وفى حال المثلين (قوله زيد فى أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله

(والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح
الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمى موجود فيها ويصح أن يكون
الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وابو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع
واحد) لاشتراكها فى الاهتداء بها وعموم النفع بها فى زعم الشاعر وعبارة الفنرى بسبب
اشتراكها فى اشراق الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثانى لافاضته أنواع
العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله
وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد
التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر
الموضوع بدل المحل وبما ذكر ناظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول
لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقى فعلى هذا
يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد
لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر
التقابل فى الاربعة اه فنرى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعم من الموضوع
والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد
بالوجودى هنا ماليس العدم داخلا فى مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل
المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا ومما
يدل على ان المراد بالوجودى مايشمل الاعتبارى ما يأتى للشارح فى لفظ الاول والثانى
(قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان
محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملكة) أى فالمناسب جعل ذلك
فى شبه التضاد أفاده فى الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند
المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان)
أى ولو مرة فى العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من
الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله
وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتقليل
لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فمن لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك
والجاهل قال ع ق ويجاب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى
للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم اى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم
أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر جحود ولكن على هذا يلزم
دخول الاعتراف بوجوب الجزم فى حقيقة الايمان تأمله اه والذى قرره بعضهم ان المراد
الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ
مما يترتب على الخلاف ان كلا من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهما وجوديان

ق قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر)
فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والعقل يعرف انها أمور متباينة
(أو) يكون بين تصوريهما (تضاد)
وهو التقابل بين أمرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد
(كالسواد والبياض) فى
المحسوسات (والايمان والكفر)
فى المعقولات والحق أن بينهما
تقابل العدم والملكة لان الايمان
هو تصديق النبى صلى الله عليه
وسلم فى جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة أعنى قبول النفس
لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق فى المنطق عند المحققين
مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شأنه الايمان
وقد يقال الكفر انكار شئ من
ذلك

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدمى لان الخلق كالارادة لا يتعلق الا بالامور الوجودية كذا فى يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أى وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لمحذوف أى وماذكر بعد وفى بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أى اشتمالا على وجه الدخول فى المفهوم لما يأتى وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما العدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع ق (قوله فى غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية فى كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسى وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أى المذكور من كون أحدهما فى غاية الارتفاع وكون أحدهما فى غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أى الذى بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول فترى (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ماقد يقال لم تجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله ليسا ابدا خلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليسا ابدا خلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول ومايشتق منهما مكان قوله ومايتصف بهما كما فى الاطول (قوله والاول والثانى) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثانى (قوله قد يشترط الخ) أشار بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أو فان كان الاول وجب زيادته فى تعريف التضاد السابق مع انه قد أسقطه منه وان كان الثانى لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا فى سم وقال فى الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومى وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثانى اهـ (قوله مع ان العدم الخ) أى فهما خارجان من الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد) أى والاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أى التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايف أى عند العقل ع ق (قوله الا ويحضر الآخر) كما ان العقل

متضادين (ومايتصف بهما) أى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد كالسماء والارض) فى المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما فى غاية الارتفاع والآخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والارض (والاول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أى انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) فى انه لا يحضره أحد المتضايفين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر

لا يخطر عنده أحد المتضايفين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالبا فبسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا لغلبة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالمتضايفين ع ق وبهذا يندفع بحث صاحب الاطول حيث قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياهما منزلة المتضايفين اه (قوله وبذلك) الارتباط الوهمى ع ق او اسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدليل ما بعده يس (قوله من المتغايرات الغير المتضادة) أى بعضها مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله وبذلك وقوله ان ذلك أى أقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره ولا تساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايفين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك هو القوة المدركة للصور المحسوسة وان الخيال خزانته وكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى ان يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدرك منها الى خزانتها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها ببعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكفى مطلق التقارن والا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله واسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب لذلك مخالطة أمور هاص سبائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفى يس قوله وأسبابه الخ من أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وابريق (قوله مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من

(وبذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كل منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (واسبابه) اى اسباب التقارن فى الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات

شأنها ان تثبت فى الخيال ع ق (قوله ترتبا ووضوحا) تمييزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتبا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهى فى خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهى فى خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففى كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر ع ق الترتب والوضوح بغير مامر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعه وكتب أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعترض على تفسير الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار اليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغنى عن الآخر وقد يمنع بأن المراد بالترتب والتلازم أنه يلزم من حصول احدى الصورتين فى الخيال الاخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينها فى خيال أى لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أى لعدم الفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال فى الاطول ولا يليق بك أن تظن انه كان اللائق ولطالب علم المعانى فتنفع فى الاعتذار بأن العدول الى الصاحب للتناول للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اه حفيد وفى ع ق توجيه وعبارته وذلك لان علم المعانى معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغى لم يصعب عليه شئ من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعانى اه أو المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله لا سيما الخ) أى لا مثل الجامع الخيالى فى التأكد يعنى أنه أوكد أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أى الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أى اما يأتى ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أى على جريان الشئ المألوف والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذى هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الاسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلف حضورها فى الخيال بمعنى أنها وجدت فى خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه بقى النظر فى المعتبر حاله هل المتكلم أو السامع أو هما معا والاقرب أن المعتبر السامع لانه هو الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أى الصور المألوفة الجارية مجرى مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الالف والعادة أي المألوف والمعتاد أي مبني على وجود شئ مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك المألوفات والمعتادات الثاني عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعلا رضه قول الشارح في اثبات الصور اذ الصور هي تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات في المألوفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بجرى وأن الاسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى ان وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الاسباب) أي أسباب الاقتران كصنعة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتباين الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أي والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتباين الاسباب الخ أي واذا كانت أسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله عما يفوته الحصر) أي يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا ما نصه الاوضح عما يفوت الحصر سم أي باسناد الفوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أي من تعريفنا الاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما يتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف يتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضي بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمي ما يحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله ولا يخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ما قرر والحكم في مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلي أمر بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالي (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب عما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا (٩١) للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم

وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني * فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وألف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ماترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصور تماثل تماثل في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

في ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف الصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الحيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته جدلا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتماثل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالاخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جمل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصحح عطف احداهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقته من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن (قوله سهو) خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ) أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة الى أن يزاد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم

(قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لابين التصورات وهذا انما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلابد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما تصوراهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصوريهما أي نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشيء الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لايجري في الوهمي اذلاتضاد بين التصورين في الذهن كما لاتضاد بين حصوليهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهما فاللائق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذيكفيه أن يقول في الوهمي بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيالي بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أي بعد تأويله بالمتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره لعبارته الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وحملها على السهو من المطول وع ق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما في المغنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لابد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال ع ق ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتيه افيقال زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لاتدل الا على مطلق الحصول بناء على انها لاتفيد الدوام الا بالقرائن أو يتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لاتدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لامحل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لامحل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي

بين نفس الصور فلابد من تأويل كلام المصنف وحمله على ماذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح وأنه من المباحث التي ماوجدنا أحدا امام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين

يقصد فيه النسبة فى ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال فى الاطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال عقبه فى المطول وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما الاسمية أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجدد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجدد فى احداهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجدد فيهما أو الثبات فيهما والا وجب التخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجدد وفى الثانى بأن فيه تعرضا للثبوت وأجيب بأن المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث فى الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الالمانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط اى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئخار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجىء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذ لا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجىء الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذ لا معنى له أى معتدا به فى اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

في الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الالمانع) مثل أن يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى احداهما المضى وفى الاخرى المضارعة فتقول قام زيد وعمرو يقعد أو يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

(تذنيب)

لو جعل الشيء ذنابة للشيء شبيه به

ذكر بحث الجملة الحالية وكونها

تارة وبدونها أخرى عقيب بحث

الفصل والوصل لمكان التناسب

بين الحال المنتقلة) أي الكثير

الراجح فيها كما يقال الاصل في الكلام

هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)

واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة

المقررة لمضمون الجملة فانها يجب

أن تكون بغير واو البتة لشدة

ارتباطها بما قبلها وانما كان

الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو

(لانها في المعنى حكم على صاحبها

كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان

قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب

لزيد كما في زيد راكب الا أنه في الحال

على سبيل التبعية وانما المقصود

اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد

في الاخبار عن المجيء هذا المعنى

(ووصف له) أي ولانها في المعنى

وصف لصاحبها (كالنعت)

بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود

في الحال كون صاحبها على هذا

الوصف حال مباشرة الفعل فهي

قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه

بخلاف النعت فانه لا يقصد به

ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به

واذا كانت الحال مثل الخبر

والنعت فكما أنهما يكونان بدون

الواو فكذلك الحال وأما ما أورده

بعض النحويين من الاخبار

والنعوت المصدرة بالواو كالخبر

في باب كان

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهي مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذكر بحث الجملة) أي ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعني المذكور ولانه اسم من أسماء التراجم فيجري فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أي وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أي لوجوده اذ اقتران الحالية بالواو وشبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل (قوله أي الكثير الراجح) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هي التي تقابل المنتقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أي المصنف غير المؤكدة لخرج نحو لا تعث في الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (قوله اثبات الركوب) أي ذو اثبات وفي نسخة فان في قولك الخ وهي واضحة (قوله الا أنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الاصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند ولكن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أي اثبات الركوب (قوله أي ولانها في المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما زائدا بما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختل الكلام (قوله وبيان) أي مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لزم ما قصد به اه سم وعندي في هذا اللزوم نظر اذ كثيرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي كان عليها حين مباشرته بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاءني أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر في باب كان) كقول الحماسي فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى و يقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال في نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود

الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد ماذكر اه لكن فى الفنرى رد كون جملة ونامنهم كلبهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذلو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التى تسمى واو تأكيد الخ) أى الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المغنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ماقد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم تخرج عن الاصل لذاتها ع ق أى فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبر ان (قوله من حيث هى جملة) وهذه الجهة هى الاصل فى تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أى فهى من هذه الجهة أى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة الموجبة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هى فى أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هى العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق (قوله والاصل) أى الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدفعه كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكد الربط على أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هى قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التى يجب فيها الواو والتى يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب فى موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأكيد الربط جىء بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لفرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم ان التى فيها الضمير أدنى من التى لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو وعلى هذا وأيضا يبطل هذا المعنى فى الجمل التى يجتمع فيها الواو والضمير تامل فى هذا المقام اه ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التى لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعلق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اهـ وسيأتي عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اهـ وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصه قوله مالم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم انها أبدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اهـ وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أي لفظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا أو تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ماحاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب مايدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو وهما على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اهـ ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجيء عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل فرعى مذهبه وهل يصح أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي قفيز منه أفاده يس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو اهـ ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اهـ ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورود الجملة حالا بالواو وحده جائز الا في كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان تجيء منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال اهـ ع ق ومنه هذا بعلي شيخا (قوله لا نكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان ينتصب الخ

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت فالجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالا عنه وجب (الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أي الاسم الذي (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الاصح

وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى أن صاحب الحال يقع
نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا
وكتب أيضا قوله لانكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة
المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن
يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائية بالواو ولا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل
الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة
نقله الدم تأمل اه فنرى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص في عبارة الشارح المنكر
المصحوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لا خصوص المنكر
المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ دخل المنكر المتأخر
عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير
الخ) أى مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أى فالاخبار في هذا التركيب انما هو
بالصحة التي لا تستلزم الوقوع ومادام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال
الا مجازا اه ع ق ولذا قال الشارح ومالم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال
في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع
جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته
فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد
عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح
أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو
جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال
عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم
بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أى لصدقه بما اذا كانت جملة الحال
مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله
بالواو) أى مع الواو كما في المطول (قوله ومالم يثبت هذا الحكم له الخ) من تتمة العلة
(قوله أعنى الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا
قال أعنى الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أى وهنا لا يثبت له ذلك
الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الا مجازا) باعتبار ما يؤول (قوله لا يدخل فيه)
أى في ذلك القول أعنى قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناؤها) أى
استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرة
بالماضي الحالي عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتي عند بحث اقتران الماضي
بقد جواز انفراد الواو فيما ذكر لى قلة (قوله ربط مثلها) أى في كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله
(يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه)
أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال
(بالواو) ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى
وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
اسم صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل
يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
ليدخل فيه الجملة الحالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع المثبت
لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز
أن ينتصب عنه حال في الجملة
وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية
عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه
حال متناولا للمصدرة بالمضارع
الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله (الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد
ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز
أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن
زيد (لما سيأتي) من أن ربط مثلها
يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
ان المراد بقوله كل جملة الجملة
الصالحة للحالية

منبئة لا الى الخلو عن الضمير لان ما يأتى انما هو فى المضارع المحتمل للضمير لكن التعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من ع ق بزيادة (قوله فى الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية فى حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد انها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير فى المضارعية المثبتة (قوله فانها الا تقع حالا الخ) أى الا بتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهى حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هذه الاقسام يتعين فيها الواو مع ذلك الضمير وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع ق (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحو قت واصك وجهه قال شيخنا يرد هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل وأما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من تمنن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن حمله على ما بعد ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد أولا اذ لا تنافى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أولا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يرد الى ما ذكر بأن تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

فى الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا

كانت

كانت هذه الصورة لاتمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغى جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصالة المفردة امابمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة المفرد أى تأصله فى الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أى تأصله فى الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تاصل المفرد فى الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر فى محله اه (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغى أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اه وأورد على قوله فينبغى أن تكون الخ اعرابهم غيرها الا فى نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بامكان الاثبات هنا لا هناك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئة كما فى هذا المثال وقد يدل كما فى المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالته فى ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن تمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف فى موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التى عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فيدخل المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى اللازمى اذ معناها المطابقى تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله كما فى المفردة) لا يقال هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والا فاصل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له فى كون المضارع كالمفرد فى دلالته على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الاتيان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول لمضمونه ووقوعه لانفى ذلك المضمون لعدم النافى ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل فى أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى للعدم اه ثم ناقش فى كون التجدد يقتضى العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما تذكره فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أى الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا فوقتا لان ذلك ليس أصلا فى الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستمرار التجددى اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة) لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهى) أى المفردة (تدل على حصول صفة) أى معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أى الحال (قيدا له) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أى المضارع المثبت (كذلك) أى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) أى أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا)

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وما جاء من نحو) قول بعض العرب (قمت واصك وجهه) وقوله فلما خشيت اظافيرهم * أي أسلحتهم (نجوت وارهنهم مالكا) فقيل انما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدا) لتكون الجملة اسمية (أي وأنا اصك وأنا أرهنهم) كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أي رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قمت واصك وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر هي) أي الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعا انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة ان شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي علل بها امتناع الواو وفيه اهـ ع ق (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار في محل الاضمار للابهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو ومثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفي مع أن الواو تجوز فيه الا أن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقديره معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قد يدعى في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجازا اهـ ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهونا عندهم ومقيما لديهم اهـ فنري وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فما ذكر في تعليل المضارع جار فيها اهـ يس (قوله كما في قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اهـ ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا والحال كونهم صادين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدا أو بجعل الفعلين بمعنى المضي على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اهـ ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة اهـ (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعتذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوّره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى الكلام فيه والا فقد يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح فى معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسى أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا فى الفنرى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطى فى جمع الجوامع له فى النحو (قوله منفيا) أى بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لئلا يحصل تناف بحسب الظاهر بين كونها حالية وبين علم الاستقبال وان كان فى الحقيقة لا تنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه انهم استبشعوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبارا للفظ قال الفنرى وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام فى التوضيح بامتناع الواو فى المضارع المنفى بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أى على السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لثبوت النون) قال أبو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة فحذف الساكنة أقل تغييرا الثانى أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى أن يكون فى موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ماذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فلا يتمثل لاشاهد اه كذا فى الفنرى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ماعدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيا ونون الرفع حذفت لتوالى الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فيكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع ولا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد (ونحو) معطوف على الامر قبله (وما لنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران

لدلالته على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد لجاز الترك وقوله دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها لجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامران على السواء على أن الذى ينبغى على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل الموجب للايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا فى المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى ومع أن المقارن فى الحقيقة النفى لا الفعل فى الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفى الشئ يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر فى التعليل المطابقة التى هى الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أى كجواز الامرين فى المضارع المنفى (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفى نحو ماضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أنى يكون لى غلام) أى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغنى الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن چلبى البلوغ المذكور كما يتحقق بضعف (قوله حصرت صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفى بلم أو لما) وأما المنفى بغيرهما فان كان ذلك النافى يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا مانصه وقد استشهد له بقوله

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أى دموعا كالدر قبل تثقيبه (قوله ولم يمسسنى بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفا وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة اه فنرى وكتب أيضا قوله ولم يمسسنى بشر أى والحال انى أعلم حينئذ انى لم يمسسنى بشر فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قيد بحال علم مضيها أى سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أى أما الماضى المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين فى المنفى نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم أن المنفى كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح فى المطول التفصيل فى الماضى بين كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفى كذا فى يس وكتب أيضا قوله أما

(لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن زكريا (أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) بالواو (وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا فى الماضى لفظا وأما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لما فانهما يقلبان معنى المضارع الى المضى فأورد للمنفى بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ماهو بالواو وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال (وقوله تعالى أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت) أى أما جواز الامرين فى الماضى المثبت

المثبت الخ خاص بالماضي لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لنكتة كالمبالغة في نحو أتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعدها فلعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله فلدلالته على الحصول) أي فيشبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعني حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لامنفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة لكون لا المقاربة بالباء والاصح ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد آكد في تلك المقاربة بالباء لكن التأكيد لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالي لقد أن لا يكون مواليا لالا ولا متلوا بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربته قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالحاصل أن الواو وقد يمتنعان في الماضي التالي لالا والمتلو بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذكر الرضي أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف أي جاءكم قوم حصرت صدورهم وحملها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتركهما ما نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بأن الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالكون الخ ما نصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنري ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجئ فتفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه أي قارن الركوب لا ابتداؤه المجئ (قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها) وهي الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوزا المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولكم قد يقارب الحال غير مناسب (قوله كما في قولك الخ) فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو

(فلدلالته على الحصول) يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (واهذا) أي ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر (أو مقدرة) كما في قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد هنا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فتجوزا المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين واللفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولك جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

مفادقد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن المضي والحال في الجملة متنافيان فأتى بقد المقربة للحال في الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضي باعتبار العامل في الحال والتقريب بقد باعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءني زيد ركب ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بقد لتقربه منه تأمل (قوله في الماضي) أي لفظا أو معنى أعني المضارع المنفي بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أي لامتداد النفي) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسيأتي الاعتذار عنه في كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهار في محل الاضمار وقوله الى زمان التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهما (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول الفرق بين لم ولما كما بين لا لنفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيدا أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه ان النفي الحالي كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد الشارح ما مع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي بلم ولما وليست ما مع الماضي لنفي الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لانتفاء متقدم) بالتنوين وبالاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره) أي الكثير الراجح (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحققه يؤدي الى أن الاصل استمرار النفي مطلقا اه (قوله لما سيجيء) أي في التحقيق الآتي (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغيرا أما اذا ظهر فلا يبقى الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفي فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلة أخرى ولاجل صحة وجود المغير في غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيدا بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لانا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل بقاؤه

والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (وأما المنفي) أي وأما جواز الامرين في الماضي المنفي (فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الاول) أي دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) أي غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الاصل استمراره) أي استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أي بالنفي أو بأن الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أي على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء

بقاؤه اهـ ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لا وضعا ولا استصحابا اهـ ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتي في التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ما ضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل على بقائه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة ان الاصل استمرار النفي اهـ سم (قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اما براعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل حينئذ كالنكرة في سياق النفي اهـ ع ق (قوله وذلك) أي كون النفي يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيده ثم ان هذا لا يتم الا بكلام الاتي في التحقيق والا فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الازمنة الا اذا صدق النفي في جميعها (قوله انما ينافيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اهـ (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اهـ أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا بناء على العرض الاول (قوله ولا بد لوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما (وتحقيقه) أي تحقيق هذا الكلام (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم ولا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها فبقي الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار

حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه) الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت مافيه اه أى من أن المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لالزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذاك فنرى اه سم (قوله هذا) أى ماذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل بهما منع الواو فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءنى زيد وعمرو يتكلم مما خبر فيها المضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ماذكر فى الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ماوقع لمجرد الضبط بالمناسبة لابيان الامور المبينة للاحكام والافكل ماذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على مافيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلعروض كراهة الجمع بين واو الحال التى أصلها العطف اذهى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى قوله لعكس مامر فى الماضى المثبت اه ومثله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به اه وقال الفنرى يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) أى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى فى) بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أى الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت

أولى اهـ وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيها ما فى المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر فى الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اهـ ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اهـ يس (قوله لان الجملة) أى الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية فى النفى وقوله فى صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل فى صلة العامل قال الفنرى المراد من الدخول فى صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعلها اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوى الذى ذكره عكسه اهـ قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول فى صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول فى صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له فى الجملة كما هو صريح كلام الشيخ فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها فى صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل فى الاثبات بأن تثبت لذى الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذى الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما فى يسرع ومسرع فى مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اهـ وكتب أيضا على قوله فى صلة العامل ما نصه أى عامل الحال اهـ أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا المجىء مقيدا بالاثبات مستأنف فهو فى تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أى وهذا المذكور المقتضى للترك ممتنع فالترك ممتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) أن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق ولو لم تقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف فى أول وهلة فيكون داخلا فى ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعنى ضمها اليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله ضيعة)

مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر ان كان المبتدا) فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل يسرع فى صلة المجىء وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة

بكسر الضاد كما فى الحفيد أى مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا فى البين) أى ملغوا عن الاعتبار ومزيدا فى البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة بدون الضمير فالاتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال فلا يستقل بافادة الربط فتجب الواو (قوله فى البين) أى فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع الى المبتدا أى وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو فى أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم تزعم الخ) أى وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم تبتدئ للسرعة) فيه اشارة الى ان الحال فى الحقيقة يسرع ومسرع فى المثالين اه سم (قوله لا تجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تتقيد بما المبتدأ فيها ضمير ذى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والاصل بنحو فوه الى فى اه سم (قوله بضرب من التأويل) كما فى قوله تعالى بياتا أو هم قائلون بترك الواو وفيها بتأويل ان الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما فى قولك كلمته فوه الى فى لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة وتبعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها فى موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام انظره فى أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو الخ أولى وأولى (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه جعله مشبها بهما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب أن المشبه به أقوى وعلل بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتنى بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والبازلغة فى البازى وجمعه أبراز وبيزان اه فنرى *(تنبيه)* بقى من الاقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءنى زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى أن تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أى فى تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار
* اذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها *
(خرجت مع البازى على سواد) أى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو

أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاء في زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزمت الواو خلافا لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال في المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما في الاطول والدماميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثل له في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا لظرف) لاستلزام هذا الوجه نفي تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي صاحبها كالنفي في خرجت (قوله ههنا) أي في مقام الحالية خصوصا أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد وكثر الترك فيه وقوله الآن يقدر فعل ماض أي لان الترك كثر فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الاصل في الحال الافراد فمثال كذلك الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا ان تجويز تقدير المضارع لا يمنع ورود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضي لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالأحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف ان جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اه ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة يس ان كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوص الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال البهي انما جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتميز من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه بهي وبه افتتح قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وحده

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع فعلى تقدير يمتنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو

أولى لرجوعه الى الاصل ع ق (قوله من أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجح لانه جار فى الاربعة وجوبا أو جوازا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخصص ما تقدم فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل م (قوله ويحسن الترك الخ) قال فى الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو وقال فى العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أما ليت ولعل فهما من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا فى يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة فى حسن الترك فى ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكراهة اجتماع حرفين فى الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عنى أن بعض الاحرف فى أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا لا يعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كلا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا اذ لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبه بها وان عنى أنها اسدت مسد الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك فى التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله) أى الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حادر اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجوانبى) تفسير (قوله لما فى حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كأنما فيه الخ وقولهم الحال لا تأتى من المبتدأ محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله برداك) أى ملبوسك وثناه باعتبار لفظى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور فى كل منهما اه ع ق (قوله حال) اما من الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها واحدا كالكاف فى يقيك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما

من أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله فقلت عسى أن تبصرينى كأنما * بنى حوالى الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى أى فى أكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة) الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم) فقوله برداك تبجيل حال

كذا

كذا فى المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس البيت نصا فى المقصود لقيام الاحتمال الثانى وأيضا يحتمل أن يكون بردائه فاعلا لسالما ويكون تحيلا بدلا من بردائه واذا سلم تحيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ما قبلها أعنى الحال المفردة من ع ق

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنرى قدم الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم فى الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكى) أى فى الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والاقرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى نفى الاطناب والايجاز اه ع ق وقال الفنرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظه مطابقا بين ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت وكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم مما يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله لكونهما نسبيين) علة لقوله الآتى لا يتيسر الخ قدمت عليه أى والمنسوب اليه مختلف القدر لا يقف عند حد حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أى بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى أنه لا يقدح فى كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أردى من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنرى (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أى تعريفهما (قوله الا بترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بالبناء على أمر عرفى لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفى على رفقه اه سم (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منهما فى التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير ما فهمه المصنف وورد عليه النظر الآتى كما ستتضح لك أن نظره مبنى على تفسيره بتحقيق معناهما وتمييزهما

ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

(الباب الثامن)

(الايجاز والاطناب والمساواة)

قال (السكاكى أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) أى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين

(قوله أى لا يمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه ممكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ الايجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ماسيأتى فى قوله قريبا فالايجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع الى الآخر اه يس (قوله أذرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لا بد من تعيين منسوب اليه لتمايز الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى فما المعتبر منهما وان اعتبر التمايز الاقسام فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتى لا يقدرون فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما اشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى التحذير اياك والاسد اه أطول (قوله فى مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحها مصدرا ميميا فهو بمعنى اسم الفاعل والاضافة كما فى الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولا يحمد أيضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجرد عن المزايا اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لنكتة ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذى يقاس به الايجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى اياك والاسد معهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغا اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك لكون الطناب اذرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لا يحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تادية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة كما سيجيء وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا ما نصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع الموصوف الى وصف المنسوب اليه أي ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالمعبر وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أي ذلك الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذي أورد فيه الكلام الموجز خليقا أي حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكراه (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبارة ع ق ويلزم عليه ان ما كان أقل من المتعارف أي أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) أي عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال وهو شهيد أي حاضر وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضي الاقتصار على ماذكر ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله ينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فللايجاز معنيان) عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله في ذكر أمثلة الايجاز من أمثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل الايجاز أخص في اصطلاحه من الاختصار لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق

(فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) أي الى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أي من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعني كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف أعني قوله يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان هذا مبنى على ما ذكره الرندى وغيره من أنه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أى الشارح فى المطول ثم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان ويلزمه ان للاطناب معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من المام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يا ربى شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة وينفرد الثانى وهو كونه أقل مما يقتضى المقام فى الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين فى الاطنابين أيضا اه ع ق (قوله وفيه نظر) أى فى كلام السكاكى أولا وآخرا بدليل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر فى المختصر تعسر التحقيق وفى المطول عدم امكانه وفى العنرى ما نصه نوقش فيه أى فى الجواب بأن قول السكاكى لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم امكان تعيين المقدار أيضا قال م وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ما ذكره بيان لمعناهما) فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحث فى ذلك بأنه لا يدل اذ لا يلزم من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعانى التى هى فى غاية الاشكال الا أن يجاب بأنه لاحظ فى الاستدلال بما ذكر سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق فى معناهما لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

(وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) بينهما عموم من وجه
اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى ان هذا القدر ايجاز وذلك اطناب

أيضا مانصه وقد علمت ان مجرد الكون نسبا لا يقتضى هذا التعسر بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو بما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله ردّ الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكميتها) أى المتعارف وأنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو ردّ الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الشرائط البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما تخص معرفته بالبلغاء ردّ الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ماسبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى ردّ الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوالب المعانى) أى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوالب المعانى لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أوّلا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان ماقاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردّ الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حدّ معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفنى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى تاديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساو له) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لايخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل ان يقول ما أنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار ما يفيده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بأن معرفة الوضع لاتتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا ابحاث الاول أنه ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لالداع وان أراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لايكون أحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لايشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لايسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ماذكره السكاكى ويرد عليه ما أورد عليه الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب مالم يقيد بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختيار الشق الثانى وان المصنف اتكل فى عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثانى بأنا لانسلم ان جاءنى حيوان ناطق تأديته بلفظ مساو وعن الثالث بأنا لانسلم ان حمدا لك ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لاصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذه المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أورده على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه اتكل فى عدم التقييد على ما مر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

الآتى

تأدية اصله بلفظ مساو له) أى لاصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة

الآتى فى المتن أيضا وقد نظر فى ذلك فى العروس بأنه يقتضى أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضى الايجاز والاطناب قال والذى يظهر ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضى ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وماصرح به من اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتى فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج فى دلالته على المراد الى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك فى شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجزوء الكامل (قوله خير) أى لان الجاهل الاحمق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثانى يتأمل فى العواقب والا فات وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله فى ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحمق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أى من عيش من عاش مطول (قوله أى مكدودا) جعل كدا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أى عيش كد (قوله أى الناعم الخ) بيان لما أخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله فى ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفى ظلال العقل) قال فى الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى أن يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون مخلا) قال فى المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين فى أمورهم وأشار بألطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه على ذلك لفظ الظلال اه أى فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحمقة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو معنى مقصوده وقال الجلال السيوطى فى شرح منظومته انه لا اخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله الاديم) أى الجلد أى جلد الذراعين وقوله لراهشيه أى انتهى التقديد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التى للغاية تأمل (قوله ومينا) فى رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة فى الجمع بينهما مطول لا يقال الفائدة التأكيد لان التأكيد انما يكون فائدة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء فى محله

(واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به

(كقوله * والعيش خير فى ظلال النوك) أى الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم وفى ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله وقددت الاديم لراهشيه (وألفى) أى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قددت أى قطعت

والثانى معطوف لان المراد بعدم التعين كما تقدم ان أيهما استعمل فى موضع الآخر فى ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والا لم يوجد تطويل أصلا ولا بما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان فى باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير لا غير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفى الاطول جذيمة بالجيم والدال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش فى الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرص وسمى به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفى الفنرى الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت فى قصة قتل الزبا الخ) ملخصها ان جذيمة الابرش قتل أباها فمكثت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم الى لذلك فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها فى موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو فى سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندى) ورد هنا أن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعين وعدمه وقد يجاب بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو أن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقيقة فى المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان بها لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا فى الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما أورد فى هذا الباب من هذا النمط فيما ذكره المصنف بعد قاله أيضا ع ق فيما سيأتى (قوله فى قوله) أى المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أى لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله هى علم) أى علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منفى ونفى النفى اثبات فيصير منطوق الكلام

والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى أتى لجذيمة الابرش وفى قددت وفى قوله الزباء والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهى معروفة

(و) احترز أيضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة معينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى فى قوله ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا اقدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا مانصه لعلمه بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بتنقل الاحوال ففى غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به بمعناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف اه ع ق وقال فى الاطول لك أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تنبيها للعموم وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيدا وايضاح الجواب أن التأكيد لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيد بل قصد التأكيد انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيد) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبى وسمعته بقلبى وأمرت بكتابته (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيه ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والاقرب أن يقال الخ فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه فمتفرع التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخلف المال وغاية اعتذاره ماذكره الامام ابن جنى وهو أن فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى

(كقوله
وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكننى عن علم ما فى غد عمى)

فلفظة قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر الى التأكيد

(المساواة)
قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمهما مع تأخرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها وأما في مقام التصوير فراعى علو شأنهما في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أي المنسوب اليه (قوله ولا يحيق) أي ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد ما يهلكه قيل في الاية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اه وفي الفنري ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشيئ أي أحاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ (قوله الا بأهله) أي بمستحقه (قوله وقوله) أي النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان من انتأى عنه أي بعد (قوله أي موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمشهور أنه لا يعمل فيه ولا في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بواسع على معنى البعد من سم وبس (قوله شبهه بالليل) أي في عمومه الاماكن وبلوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط) زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذي في الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا أن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لامر لفظي حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو للمعنى فما ذكره الشارح من أنه لو ذكر الكان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما ذكره الشارح أي في الكلام على ولكم في القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما احتيج الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لاصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتي به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت أن المنتأى عنك واسع) أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهوله بالليل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه تأدية أصل المراد

فى المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظى الخ ان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا يسلم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والا اختل أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظى بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا فى الفنرى (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما فى الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ايجاز القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتى والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز أولا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أى ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا وأما ان أريد ولكم فى مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أى ما يقصد أن يفيده ولو بالالتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم فى علم القصاص أى العلم به فيكون من ايجاز الحذف تدبر ثم رأيته فى الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه ما نصه أورد عليه أن ما ذكره المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة فى شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته ان منشئيته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أى فى الايضاح والذى ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوى على حذف مضاف أى دال الفعل أى الحدث فيشمل الاسم كذا فى سم (قوله الظرف) أل للجنس اذ هنا ظرفان لكم وفى القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب عما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوى الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك فى الواقع ولعل أوجز شئ فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام فى هذا المعنى) ليس فى كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا ينافى ما يأتى من احتياج قولهم الى تقدير حذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا فى نسخ وعليه فالضمير المستتر فى يناظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على فى القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لانسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان فى ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أى اللفظ الذى يناظره قولهم القتل أنفى للقتل (منه) أى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله فى القصاص حياة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل أنفى للقتل لحروف فى القصاص حياة

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق
الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى
وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة
(وما يفيده تنكير حياة من التعظيم
لمنعه) أى منع القصاص اياهم
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية) أى
الحكم فى القصاص نوع من الحياة
وهى الحياة (الحاصلة للمقتول)
أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى
الذى يقصد القتل (بالارتداع)
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص
(واطراده) أى ويكون قوله
والحكم فى القصاص حياة مطردا
اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة
بخلاف القتل فانه قد يكون أنفى
للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما
(وخلوه عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالى عن التكرار
أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن
مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أنفى للقتل

وفى نسخ بناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقيته عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والا لكانت حروف الآية اثنى عشر بحذف التنوين واثبات ياء فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة فتدبر سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حينئذ النوعية غير حقيقية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فتدبر اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجها لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بأن فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر وقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحة ويكفى لرجحان الآية أن ليس فيها جهة مرجوحة أفاده فى المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل ازهاقا للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لامر لفظى كما فى قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

اقول

أقول قد يمنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يستدع مسنده اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لو أي ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله قاله سم وقال يس أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة المستقل واشار الشارح بقوله عمدة كان أو فضلة الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداهما خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بأنها على حقيقتها والسؤال على وجه الاعجاز كما قاله التاج السبكي قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهري ان اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أي المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي من عرف (قوله أي ركاب اصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولك منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله

من تركه (والمطابقة) أي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر (والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة نحو (واسأل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف نحو أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف أي) أنا ابن (رجل جلا) أي انكشف أمره أو كشف الامور

وقيل جلاهها علم) ولاشاهد عليه (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) والالكان مصروفا لان هذا الوزن لايختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى امامهم على بعض التأويل (قوله أوشرط كامر) نحو قوله تعالى فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى (قوله فى آخر باب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع ق (قوله أوجواب شرط) لايخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لافرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضا مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز أنه هناك تقدم مايدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما لمجرد الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت فى هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اه وفى يس نقلا عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كانه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو واذا قيل الآية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيأ لايحيط به الوصف واما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اه (قوله لايحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا فى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان العنوان أعنى كونه لايحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتحيره مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد فقد يقصدهما البليغ معا وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباين مفهومهما عطف الثانى بأو فقال أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب اه ع ق (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أى المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال فى الاطول فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح

وقيل جلاههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (أوصفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى) كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط كامر) فى آخر باب الانشاء (أوجواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أو للدلالة على أنه) أى جواب الشرط شئ (لايحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار)

السكوت عليه قلت هذا اشكال قوي وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير افعل شيأ هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله لحذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعا مثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لايهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث تقصد افادتهما معا ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء وهو أن عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شيء مخصوص حذف لاظهار فظاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوي فان السيد اذا قال لعبده والله لئن قمت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر اه ع ق وانظره مع كلام الاطول الذي نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفا على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أي وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول أي غير المضاف) ذهو قد سبق في عموم المضاف المذكور سابقا (قوله نحو قوله تعالى لا يستوي منكم) الآية قال في الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أي مع أن كلا منهما جملة (قوله قلت أراد الخ) أي هنا وان كان لدى سوقه أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبي الطيب

أتى الزمان بنوه في شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم

أي فساءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الحق الخ وقيل قوله يحق متعلق بيقطع أي في قوله قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال في مثله أيضا انها جملة سبب لمذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة في الاذهان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اه يس (قوله أي فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التي هي احقاق الحق أي اثبات الحق الذي هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته الذي هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضربه بها) فالحذف العاطف والمعطوف عليه

قوله افعل شيأ الخ هذا لا يناسب تركيب الآية والمناسب له ما سيذكره عن ع ق

لحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (أو غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) أي ومن أنفق من بعده وقاتل (بدليل ما بعده) يعني قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (وأما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أي فعل ما فعل أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر فان ضربت بها

(قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضى اذ الماضى الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافى استقبال الشرط الذى هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد أكرمتك بالامس أى فالحكم الآن باكرامك أمس أى فاثبت اكرامى لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مسا وأخا له من قبل أى فيحكم بمسا واة أخيه فى السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أى وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أى والحكم التنجيزى متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال فى الاطول وجزء من الجزاء أيضا وهو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا فى يس (قوله ومثل هذه الفاء) أى مما يقتضى الترتب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها عن المحذوف أو لانها لا تفصح عن معناها الا كثر الا للفصيح أو لانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لافصاحها عما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما فى التأويل الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أى دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أى تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما فى الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح (قوله فى بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدا والخبر) أى هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف) أى أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما فى مغنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده كما فى يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أى فأرسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال فى الاطول ومما نبهك عليه البصيرة الوقادة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر لا جملة وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره فى بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف فقعلوا فأتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره فقعلوا الخ اه (قوله

لاستعبره

فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثانى وقيل على التقديرين (أرعبرهما) أى غير السبب والمسبب (نحو نعم الماهدون على ما مر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (واما أكثر) عطف على اما جملة أى أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أى) فأرسلون (الى يوسف

لاستعبره الرؤيا) أى لا طالب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى أنه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام) أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى غفل المصنف عنه (قوله وان يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالا ولا يخفى أنه جار فى هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سببا له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأجيب بأن هذا مذهب البصريين والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشمنى قال ردا على الدماميني محل هذا الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى يس (قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلته كثيرة اعلم أن الدليل فى الحقيقة على أصل الحذف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعيين أى تعيين المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد دلالة المقصود الاظهر بقصده على تعيين الخ فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وتلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبه على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه ان الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر فى الدلالة على التعيين الى شئ آخر وقد يستقل فى الامرين على ما فيه كما سيأتى انظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لا دليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية س ع ق وقال الغنيمى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر لتاج السبكى اتفق

لاستعبره الرؤيا فتعلوا وانا مقال
له يا يوسف والحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقام شئ مقام
المحذوف) بل يكتفى بالقرينة
(كما مر) فى الامثلة السابقة (وان
يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل متقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقيم مقامه
(أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف
لا بد له من دليل (وأدلته كثيرة
منها أن يدل العقل عليه) أى على
الحذف

أئمتنا من طوائف أهل السنة على ان الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمي الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للمحال قال وينبني على المسئلة آن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن قال بالثاني نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم الى كل مالاقاها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى في اللفظ عرفا عاما يقضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولانقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة توصف بالحل فالخلوة لاتقرر المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لاتقتضيها والحر لايدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالخلوة كافيا اهـ ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لالفظي كذا في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذلم يتقدم التنصيص على شئ منها (قوله المذكورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الادلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها ان يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مقحم والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولايخفى مافيه من التعسف اهـ من ع ق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي مايعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران معنويان لايجيء اهـ ماكذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتهويل والتخويف المقصود من الآية اهـ ع ق (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شئ من وجهين أحدهما ان ادراك العقل لكون المقدر أحد هذين لاتستقل فيه دلالته بل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لايناسبه الا ماذكر فهذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالته لاتستقل نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولايخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر انا ان جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء مندوب القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أي على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الامرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذفا

(قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الا على أفعاله ولم يقل في ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن في بمعنى على (قوله حبا) تمييز محوّل عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أي خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أي المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح به في الاطول من انه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهدية بأن أريد به المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب التفريع وفي بعض النسخ فيتعين (قوله يعني من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لا من أدلة الحذف) أي كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الاطول ان قول المصنف وأدلته أي أدلة لابد للحذف منها اما للتنبيه على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه انه لابد له من متعلق اه فقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أي هو العقل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والمجرور الخ) فيه ان المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه قاله في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أي دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أي دال ما جعلت الخ (قوله ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له هو الاقرب لقربه ونسب الى البيانيين وقيل يجوز تقدير ابتدئ في الكل ونسب الى النحويين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشيء فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال في الاطول ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله اي من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للمعرس) أي المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه اه فنرى (قوله أو مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفي نسخة اي مقارنة وهي لا تناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء

اذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل أن يقدر (في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاه عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما أي الحب والمراودة (والعادة دلت على الثاني) أي مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) أي الحب المفرط (اياه) أي صاحبه فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له فيتعين أن يقدر في مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع في الفعل) يعني من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشيء والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أي من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (اي اعرست) اذ مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب

أى جعلك الله مع زوجك ملتئما والدالبنين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ بس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصريح وأحال على الباقى بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فانهم ذكر عكس ذلك ولنسمه اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم والسامع فيناسبه تعلق علمين به ان قلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكين ولا من باب كمال اللذة الآتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل اللذة والا رجع هذا الوجه الى الوجهين الآتيين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة فى نفسها فليتأمل اه سم (قوله أو ليتمكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو رهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها) لان الاشعار به اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لتكمل لذة العلم به) أى للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن واللذة فى العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثانى كامالة نفس السامع الى ما يلقيه المتكلم حيث يأتى به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراد ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل المعانى الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى فى التمثيل به شئ لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ذلك لان الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما أراده المتكلم به والا لم يوثق بفساد الكلام لامكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا الازم المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طالبا لزمه

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشئ بعد الشوق والطلب الذ (نحو رب اشرح لى صدرى

التأكيد

التأكيد فى السؤال وكمال الرغبة فى الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد فى السؤال مناسبان فى المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالفنرى ومن تبعه (قوله فان اشرح لى يفيد الخ) قال فى الاطول فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ماله لا لان لى صفة نكرة مقدرة أى اشرح شيأ لى وصدرى بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى أى لاجلى أن المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام أعم من الابهام المقدر أو المفهوم فان قلت فى فهم شئ ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لا خفاء فى تبادر ماذكره وان كان ماذكرته محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اه (قوله أى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اه فنرى (قوله باب نعم) يشمل ماهو للمدح كنعم الرجل زيد وماهو للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدا محذوف أى أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذى هو المخصوص يكون متقدما فى التقدير تأمل (قوله اذلو أريد الاختصار لكفى نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو ان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام فى جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد فى جميع ما تعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ماذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصرح به السيد السند فقال الا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكى على أن فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقى أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لى يفيد طلب شرح
الشئ ماله) أى للطالب (وصدرى
بعد تفسيره) أى تفسير ذلك الشئ
(ومنه) أى من الايضاح بعد
الابهام (باب نعم على احد القولين)
أى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف (اذلو اريد
الاختصار)

في الرجولية فلابد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على مايشمل المساواة أيضا) اذ لا ايجاز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا مانصه وعو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذي الاعتدال أي الكلام المعتدل اه حفني (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا ليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك أن تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذان الوجهان أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف مثلا زمان صدقا اه ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه ان هذا الوجه أعني ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ماذكر من الايضاح بعد الابهام لاسواء فينافي قول المصنف ووجه حسنه سوى ماذكر ولك أن تقول المراد سوى ماذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار مافيه من فوائد أخرى غيره باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ماتقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كايقاع المحال فهو ممايستغرب والاعتدال ممايستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامران بمناسبة المقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في امالة قلب السامع أو بقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر مايعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاحي لفا ونديفا أي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدري لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يزاد أو في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لانه أكثر مايقع به التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جملة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب

أيضا

أي ترك الاطناب (كني نعم زيد) وفي هذا اشعار بأن الاختصار قد يطلق على مايشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أي حسن باب نعم (سوى ماذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولاشك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التي تستلذها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) في اللغة لف القطن المندوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول

أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احداهما الحرص والاخرى طول الامل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب
فمازلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفني قال الفنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال وامابعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعني الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمرو وخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى صلاة الخمس لا بعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنري وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل (واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر

أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ أنظر الاطول (قوله واما بالتكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار نبه عليها فيه والا فلا ايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام لابد في كل منهما من نكتة ككل اطناب (قوله ليكون اطنابا لاتطويلا) ولهذا قيد كل ماذكر اطنابا بنكات الا أنه أجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ماسبق كالتنبيه على نفي التهمة في تكرار ياقوم في قوله تعالى وقال الذى آمن ياقوم اتبعونى أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كتأكيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ما تنتفى به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعونى أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة لما النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم فلا يريد لهم الاما يريد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة ومن نكته أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحدا لان في تكرار افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان فانه كرر ما ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضى التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى انهما مما ذكر للزجر عن المعصية فعادا نعمة من حيث الانزجار بهما ولذلك عقبا بقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضا قوله كتأكيد الانذار بل والردع كما يفيده كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحا وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثانى أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شئ اه (قوله تنزيلا لبعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفي ثم دلالة الخ أى انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أى الذى هو الاصل في ثم فاستعيرت هنا لبعد المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أى في التدرج المجرد عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تاليها أى تالى ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضا قوله في مجرد التدرج أى عن اعتبار

التراخى

(واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لاتطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثانى أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء (واما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الاول في الزمان كما أفصح بذلك في المطول لا يقال فقوله واستعمالا اللفظ ثم في مجرد الخ ينافي ماقبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لا زمانا وباعتبار التراخي والبعد المنفي في المطول التراخي والبعد زمانا اه سم (قوله اذا أبعدفيها) أي قطع كثيرها (قوله فقيل هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسماه المعنى المصدري لا اللفظ المختوم به وقوله الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدري أيضا لكن قوله هنالك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدري والكلام فان كان أراد هنالك المعنى الاول ففي قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثاني يشكل قول الشارح هنالك فهو أعم من الايغال بناء على مادلت عليه عبارته هنا من أن الايغال مسماه المعنى المصدري اذ قضية ذلك أن بينهما المباينة الا أن يتسمح في هذا الكلام وكذا يقال في التكميل والتتميم والاعتراض فرق ظاهر تفاسيرها أن مسماها المعاني المصدرية وظاهر تمثيلها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا تدمن المسامحة امافي التفسير وامافي التمثيل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدري لا اللفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أوهذه الجملة ايغال اه ع ق (قوله كزيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجر المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أي كزيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتي فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وماسواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجر ذلك الى عظمته في المشبه من ع ق (قوله الهداة) أي الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالي فكيف بالمهتدين اه ع ق (قوله أي خيامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير

اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر (وان صخرا لتأتم) أي تقتدي (الهداة به كأنه علم) أي جبل مرتفع (في رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعني التشبيه بما يهتدى به الا أن في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أي وكتحقيق (التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا) أي خيامنا (وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب)

الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير منقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاما اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل (وأما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أي معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أي التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أي للجيم وسكون الزاي (قوله الخرز اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أي لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة تما في الشكل زاد قوله الذي لم يثقب لتحقق التشابه في الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه لعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أي بحسب الظاهر وهي لا تخلو في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أي الذي كان غطي بالسواد زمن حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ (قوله موتت) أي كثر موتها (قوله يعني مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفنري وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أي بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أي فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في يس نقلا عن شارح الايضاح وقال في الاطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أي لا محل لها من الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولو مع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي التذييل) يعني الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أي فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضمعت اللبن فانه مستقل فى افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشئ فى أوانه وطلبه فى غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله لابد فيه من قيود أخر نظرا الى مافسر به الشارح مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى أن يتحقق بأن لايستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء فى كلام الشارح بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بما قبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بما قبله أى فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور وفيه أنه يلزم عليه نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور وأى المبالغ فى الكفر مع أنه يكفى فى مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لاينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة ان خيرا الخ لاتصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا فى مقابلة الكفرة المراد خصوص المكافأة بالشر قطعا الثانى أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لايأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثانى لايأتى على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المدار على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة فى الجملة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافأة على الثانى تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور فى ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيها الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما تم وان أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما قسم التذييل المطلق (قوله اما كيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لااله) من باب ردد يرد كما فى

المخصوص الا الكفور فيتعلق بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة اخرى وأتى بلفظ أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه

(اما) ان يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل

(واما لتأكيد مفهوم كقوله

ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لاتلمه)

حال عن الخالعموسه أو عن ضمير المخاطب فى لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله (أى الرجال المهذب) استفهام انكار أى ليس فى الرجال منقح الفعال مرضى الخصال

(واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول (كقوله وسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

الختار (قوله لعمومه) أى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير المخاطب فى لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفى الكامل المهذب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح قال لانا لو جعلناها نعتا للاخ أو حالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا تبقيه انفسك ان لم تلمه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة فى حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله فى لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحالية عن الضمير فى تستبق وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم كذا فى يس (قوله على شعث) هو فى الاصل انتشار الشعر لعدم تعاهده بالاصلاح والدهن وتكثر أوساخه واستعير هنا للاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعير الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز بمرتبتين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير للمراد من تفرق (قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقى الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله فى كلام) قال فى الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت فى بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه لتأكيد فما الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه . يرامى (قوله قد يكون فى وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملابسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله وديمة) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمى وتقديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على وديمة تهمى لانا نقول هو مؤخر معه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد فى الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الآية لتنبيههم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

عن الايمان سيأتى الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب الحكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل فى أصل المقصود وليس من الاطناب فى شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أو لمشاكلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل لاتضمين فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كأن وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم عليهم فى الشرف اه سم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال فى عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة بأن التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الا بها والتتميم قد يكون عما وراء الاجزاء من زيادات تأكد بها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ) يتناول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول (قوله فى كلام) فى الآخر أو فى الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ت (قوله كلام المصنف فى الايضاح) حيث مثل له بما تحبون فى قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون مع انه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل اطنابا أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أى بتعممكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان اعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب واعترضا ان المقصود به أمر لا يدركه ويراعيه الا البلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر يكون بالافعال الشاقة وتحملها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أمر لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم ان كون الشئ مقصودا فى الكلام لا يتم المراد من حيث انه مراد المتكلم الا به لا ينافى كونه اطنابا فليتدبر اه ع ق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم

(واما بالتتميم وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم

لا يختص اشتراطه بالتتميم فتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ فيه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لا لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المغني من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيد ولولا أنه يكون للتأكيد ما صح قول الشارح الآتي لكنه يشمل بعض صور التذييل لان التذييل اعتبر فيه أن يكون للتأكيد كذا في سم وسيأتي في كلام سم أن التأكيد غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيد لا ينافي كلام المصنف بل التأكيد داخل في سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا يخفى اه (قوله لم يرد بالكلام) أي في قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والا لم يشمل المثال الآتي (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في الفصل والوصل وفي المغني في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق وكذا في الاطول ومثل له بقوله تعالى اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم قال فان ما بين قوله اني وضعتها أنثى وقوله واني سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة عما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد وهو ممتنع في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز في المفعول بواسطة نحو وهزي اليك على أنه اعتبار دا اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما

بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيا واعترض بأنه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فنرى وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سيق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يترقح معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو والاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يميز احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية والا فاعتراضية فيحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدروا أنتم قوم عادتكم الظلم فيكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل لا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيد وبه وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فنرى (قوله يعني أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق (قوله فالاعتراض يباين التتميم الخ) انظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختم به الايغال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام توكيد وقد اشترط في الاعتراض ان لا يكون لدفع الايهام وفي التذييل ان يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع الايهام لان التأكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التأكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي

في قوله ان الثمانين وبلغتها وقد أحوجت سمعي الى ترجمان) أي مضمره كزرفقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدرات آتية وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما

لاجل التأكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اهـ ع ق ثم قال وبينه أى الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ماقيل الخ) أى لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدم فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام او كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ) أى واشترط ذلك فى الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعترض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيلان تمثيل ماجاء بين كلامين وتمثيل ماهو أكثر من جملة اهـ أطول (قوله هو بينه) ابرز لجريان الصلة على غير من هى له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لال الموصولة (قوله فهذا) أى قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال فى الاطول لا خفاء فى أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربى انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اهـ قال الفنرى ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل اهـ قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها فى تلك الاسمية لا ينافى ذلك وليتأمل اهـ وفى يس قال شيخنا الغنيمى الذى فى المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك فى صدقه على هذه الآية لان الجملة هى المسند والمسند اليه وهى متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد يعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اهـ أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا مازاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمى لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذى يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذى هو الفرج فكانه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما ان يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله فى افادته ما يفيده كما تقدم فى باب الفصل والوصل اهـ ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلى) أى فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اهـ سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اهـ أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ماقيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين

(ومما جاء) أى ومن معنى الاعتراض الذى وقع (بين) ضمن

(وهو أكثر من جملة أيضا) أى كما أن الواقع هو بينهما أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى

(فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلى من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به

والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أي الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلي الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما يشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أي وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الايهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم ان يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما

بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهي بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور مما يؤكد الرغبة في الاوامر وترك النواهي اه ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب

وخفوق قلبي لو رأيت لهيبه * يا جنتي لرأيت فيه جهنما

فان يا جنتي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمروا به) الذي من جملته اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذي من جملته اتيانهن في غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الايهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الايهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عند هؤلاء ان يؤتى الخ) قال في المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاحتراز لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا من الايغال لا تجامع التذييل ولا التكميل وهي ما كانت نكتتها غير التأكيد وغير دفع الايهام تدبر (قوله مطلقا) أي بجميع صوره (قوله وان لم يذكره) أي يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يتقيد في تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار الى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أي صراحة كما في ع ق (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الايهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين وبينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار حسب ما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أي الاعتراض وفي نسخ لكنها أي جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أي كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب افاده في الاطول (قوله

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا فى أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (وأما بغير ذلك) عطف على قوله إما بالايضاح بعد الابهام وإما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به) فانه لو اختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لأن ايمانهم لا ينكره) أى لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ماذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها

فيشمل بعض صور التتميم) لا يقال فيه بحث لأن التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف فى كونه قد يكون غير جملة فبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لأنا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شأنه ان يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الأول بكونها لا محل لها من الاعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء الى أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف فى الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيته فى المطول فى شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفى حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولا لشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافى كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنرى مع ايضاح (قوله وهو) أى البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا فى أثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينهما عموم من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكروا نفراده عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الايغال فالتباين وأما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مخالفته غير التتميم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة فى بعض الصور اه (قوله وأما بكذا وكذا) لا حاجة اليه (قوله بحمد ربهم) أى متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لأن ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم يدلان على ايمانهم به اه فنرى وكتب أيضا قوله لأن ايمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو أيضا أطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله أى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ماذكر الخ) اما أنه ليس من الايضاح بعد

الايهام ولا من التكرار فواضح واما أنه ليس من الايغال فلانه ليس ختما للشعر ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض معطوف على ماقبله واما أنه ليس من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهو يؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لما قبلها ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر النكتة كما فى هذا المثال واما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الايهام واما انه ليس من التتميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر واما انه ليس من الاعتراض فمشكل اذا بنينا على ما تقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الاول ولاشك ان جملة يستغفرون لمن فى الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الا بتعين كونها كذلك وليس بمتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال فى الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة والقلة (قوله فى أصل المعنى) انما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا فى أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب بنصفه الثانى كما فى يس (قوله اذا عن سودد) قال فى الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله بنظار) المبالغة راجعة الى النفى دون المنفى (قوله يعنى أن السيادة الخ) أى بالعناية لانه جعل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال فى الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله ولست الخ على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر كما يفيده أول النظر اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصد عن الدنيا اذا عن سودد وفى تساويهما فى أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو فى جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما فى أصل المعنى تساويهما فى الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا القبيل) أى الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) أى لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد) أى سيادة * ولو برزت فى زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ماقبله وهو قوله وانى لصبار على ما ينوبنى * وحسبك ان الله أثنى على الصبر (بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالى يعنى ان السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى ونكران شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب

المقام وقوله ولا يشكرون القول أي جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال في الاطول لا يخفى ما في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره اه (قوله لان ما في الآية) أي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان ما في الآية مصدرية أي لا يسئل عن فعله أي عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان ما في كلام الشارح مراد منها اللفظ ما الواقعة في الآية أي لان لفظ ما في الآية يشمل كل فعل فتكون ما في الآية موصولة والعائد محذوف أي لا يسئل عن الذي يفعله أي عن مفعوله الذي هو الحاصل بالمصدر كان الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح في شرح العقائد في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فانه رد على من عين في ما ان تكون مصدرية لتتم الدليل وقال ان الدليل في الآية تام على كونها موصولة أي معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هي المخلوقة على ما حرره هناك كذا في يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شيء ومن شأن العالم الحكيم ان لا يصدر عنه الا ما هو الامر المتقن الفائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها في ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفيقه المعاني للاخوان والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا محمد الذي أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير القاني مصطفى بن محمد البناني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تمام باقيها وبارك لنا في غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى بل كلام الله تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه وإياه أسأل في اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(الفن الثاني علم البيان)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثاني علم البيان)

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف في وضوح دلالته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها المختلفة في مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية

وهمامن قبيل الالفاظ والاختلاف بالحيثية كما بينا كاف فى تغاير الموضوعات انتهى سيرامى (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم فى أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لاتتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لايحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لاحاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعانى اذ لابد منه فى بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوى وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة (قوله اى ملكة) جوز ارادة هذين المعنيين من معانى العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال فى الاطول وهو علم أى مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعنى كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيد بامعانى العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لايسمى عالما وتصديقاته بها لاتسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف مخل لما عرفت من اشتراكه ومايدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح أى معنى يراد مما لايعاب لخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مختل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفنرى ولك ان تلتزم هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم وهو فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الاطول ان علم الاعراب الخاص بالايراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله فى التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان به نظرا الى شأن الملكة فى ذاتها وان كان متروكا فى الملكة فى التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا فى كيفية ايراد الكلام حتى لايورد من الكلام مايدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية اه سم (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شئ (قوله أى المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الخ) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحرث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كذا فى المطول قال فى الاطول وفيه ان تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الاباء المذكور أولا لان المعنى الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الشجاع بألفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لا مخرج له عن التعريف سواه اه وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أورد عليه فى المطول انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانهما فى المعانى الافرادية وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام فى الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالايراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك أن تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال أعم من المعنى المطابقى والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع كذا فى الاطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضا قوله أى المدلول عليه الخ فيه اشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعانى وأن هذا من ذاك بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أى فى طرق ويستفاد منه انه لابد فى البيان بالنسبة الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق فى الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه ثم يتجه انه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق مستوية فى الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا أن يقال القصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه أن يكون كل ما غاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان كذا فى الاطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير فشبه التراكيب بالطرق فى أن المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب أو فى أن السامع يسلكها فيصل الى المعنى ففى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيس للتخيل فى الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه كذا فى الاطول (قوله فى وضوح الدلالة) خرج الايراد بطرق مختلفة فى الكلمات والمراد الدلالة العقلية لانها المختلفة فى ذلك كما سيأتى وكتب أيضا قوله فى وضوح الدلالة ان قيل الدلالة كما يأتى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فما معنى وضوح هذا الكون وخفائه فالجواب من وجوه منها ان وصفه بذلك

(بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح

من وصف الشئ بالمتعلقه الذى هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه ان لا يفهم بسرعة ومنها ان وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك الكون للفظ معلوما بسرعة أولا بسرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سم (قوله والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق فى نهاية الوضوح وبطريق أخرى فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم أن لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح لان أصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فنرى (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) أى لان الاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل فى ترك ذكره فائدة أخرى وهى افادة اعتبار الوضوح فى كل الطرق وان خفاء بعضها بالاضافة الى بعض كذا فى سم (قوله فلو عرف أحد ايراد الخ) بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالعربى المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا الخ) أى انما القابل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفى نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله وتعيين ما هو المقصود) أى فى قوله الآتى والايراد المذكور الخ (قوله يعنى دلالته الوضعية) أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب الفن الذى نحن فيه لا خصوص المطابقية كما هو مصطلح أهل هذا الفن والا لزم كون المقسم أخص وتقسيم الشئ الى نفسه وغيره من سم (قوله لان الدلالة) أى من حيث هى لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هى كون الشئ بحيث) أى بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى فى الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هى كون الشئ بحيث يلزم الخ عدل فى الاطول عن التعبير بيلزم الى التعبير بيحصل فقال الدلالة هى كون الشئ بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر ولو فى وقت لان المعتبر عند ائمة العربية الدلالة فى الجملة بخلاف أهل الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشئ بحيث يلزم من العلم العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة فى كتب العربية به مما لا يليق على انه فى نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثانى هو المدلول وقد يكون الشئ دالا على شئ ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المدلول فهى طبعية والا فعقلية وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهى دلالة لفظية والا فغير لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية

والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى أى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف واحد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان * ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالته الوضعية وذلك لان الدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

ودلالة غير العقلية كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة غير الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل (قوله والنصب) جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة على الشئ اه سم (قوله اما أن يكون للوضع) أى محققا أو متوهما لتدخل المحرفات أى الالفاظ التى حرفها المتكلم وغيرها كتحريف مسعود بسعد وناصر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك الالفاظ المحرفة فى المعانى المخصوصة كانت دلالتها عليها وضعية ضرورة انها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها فى تلك المعانى وفهمها منها بتوهم وضعها لها أى لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حى اه فنرى (قوله أولا) بأن يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله بالنظر ههنا) فى زيادة النظر اشارة الى أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التى هى بعض أقسام الاولى كذا فى سم (قوله عند الاطلاق) لو قال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل الدلالة بغير السماع كمشاهدة الخط الدال على اللفظ وكتذكره أفاده فى الاطول (قوله وهذه الدلالة) أى اللفظية قال فى الاطول لايخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ماوضع له أو على جزئه أو على خارج عنه الا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج فى مقام الافادة غير مقصودة فى العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا النصب فى جزء المعنى ولا لازمه اه (قوله على تمام) لفظ التمام اعتبار لان العادة فى البيان أن يذكر التمام فى مقابلة الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الاعرف اه أطول وكتب أيضا ما نصه أورد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ماوضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما صرح به المحقق عضد الملة والدين فى شرح المختصر فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق كما بيناه فى شرح الرسالة الوضعية العضدية وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحواشى المنقولة عن صاحب الاطول (قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول ونسمى على صيغة المتكلم ليكون منبها على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارته للمتكلم لانه ينطق

ثم الدلالة والاشارات والنصب اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالاولى هى المقصودة بالنظر ههنا وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة (اما على تمام ماوضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى الدلالة على تمام ماوضع له

بفساده

بفساده رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال فى الاطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيهما الى الوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما أى الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبرا لقوله وكل من الاخيرتين لخلص من المسامحة وصح كون نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه اه وقوله مشتركة أى اشتراكا كالقطيا ويمكن الجواب عن المسامحة بأن مراده أن كلا منهما تسمى عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد بالتسمية اطلاق لفظ الكلى على كل منهما (قوله لتمام المعنى) أى لا لجزئه ولا للازمه (قوله انما هى من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بأن الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والا فبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا فى يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت مدخلية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للمعنى الموضوع له أو لازما له فلهذا قال الشارح انما هى من جهة حكم العقل بالحصر يعنى ان هذا هو السبب المؤثر اه سم وبهذا يندفع الاعتراض بأن للوضع مدخلا فى الدلالة فلا وجه للحصر (قوله باعتبار أن للوضع مدخلا فيها الخ) استفيد من كلامه أولا وآخرا أن الدلالة الوضعية لها معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما فى الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الاولى) أى تقييد اضافة لا وصفية وفى نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الاولى الخ لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل اسمها فاسند الفعل الى السبب وعبارته توهم ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من قبيل التسمية كذا فى الاطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقا أى سواء كان فى ضمن الكل والملزوم أو استقلالا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه فى ضمن الكل أو الملزوم والمشهور هو الثانى وعليه ففهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى بالوضع النوعى اذ

(وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم العقل بأن حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقييد الاولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن)

لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انهما دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه

الوضع فى المطابقة أعم من الشخصى والنوعى هذا محصل كلام الشارح فى المطول وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد فى حاشية المطول بما أجاب عنه الفنرى وبين ان هناك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقية وهى فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس فى ضمن فهم الكل ولا فى ضمن فهم الملزوم والاخرى تضمنية فى الاول والتزامية فى الثانى وهى فهم الجزء فى ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا منه للقرينة وفهم اللازم فى ضمن فهم الملزوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا فى سم (قوله لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له) أى فيفهم عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه انه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخريان اه وهى أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتباره جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالته على الشعاع التزاما أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحا ويمكن تقدير هذا فى عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين (قوله وحينئذ ينتقض الخ) اما معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريفى التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضحان وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل كونها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أى الحاصل من التقسيم (قوله بالاخريين) أى بالدلالتين الاخريين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيثية مأخوذ الخ) قال فى الاطول فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وان دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلى حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة انه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلى والتعريفات تامة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذى اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالته على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالته على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمنية سواء كان لازم جزء آخر أولا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو يجعل الحيثية هنا للتعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو ما يكفى تصور اللازم والملزوم فى جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج فى فهم اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به فى شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى انها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقية (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشئ مساويا للآخر فى الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه وبحث فى هذا الاعتراض الفنرى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن

(اللزوم وشرطه) أى الالتزام (الذهنى) أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت فى دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت فى الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقى النقض حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقى النقض أى نقض الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللزوم فى دلالة التضمن بمعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافهما بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر فى مراده من هذا الكلام اه (قوله اشارة الخ) يعنى أن التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق اللزوم الاعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه اللزوم الذهنى لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة اه يس (قوله اذ هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عمم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماء قلتين لانه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه يس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دالة على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية واذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا فى سم اما على ما فى السيرامى وغيره من أن الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقا بازائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا الى تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله

وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية)

أى بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة اه فنرى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام فى اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها وقضيته كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا فى الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع فى الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أو لا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أو لا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشق الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشئ أوضح فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هنالك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثانى بأنه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفى فى العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفى فى اثبات أن الايراد المذكور لا يتأتى فى الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ فى الشفاء بأن فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط النظير فى جواب الشيخ فى الشفاء فراجعه (قوله أن يكون) أى يوجد قال السيرامى يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

لاطبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان اتفاقا فان قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه ان قلت ماهو من الخواص انما هو التأكيد الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل فى القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلى لصدقه معه ومع الايجاب الجزئى (قوله بعض الالفاظ) أى كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت فى سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضى أن لا يعتبر اختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل فى القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور فى الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف فى المعانى الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوى فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أى تحقق حضور الوضع فى الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضرورى فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامى لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف فى الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة لقلة الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أى أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أى السابقة فى كلام المصنف فأل عهدية احترازا عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أى التى هى المدلول الالتزامى لان دلالة الالتزام هى دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتى فيمكن تأديته الملزوم الخ لاقتضائه ان المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك فى دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالملزوم هنا المتبوع وباللازم التابع معتبرا فى كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

نقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أى لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا الاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى (ويتأتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفى الفنرى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام هى دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بألفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ فى كل منهما اللزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا الكلام من الشارح اشارة الى ان الكناية على رأى السكاكى فيها الانتقال من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكى باللازم هو التابع والرديف مثلا طول النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا حمل اللازم والملزوم فى كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ماذكر فتأمل (قوله وهذا فى الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسايط) المراد بالقلة مايشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسايط أو يكون ذلك البعض لازما له والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما فى الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضا قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم مالم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف فى غير هذا الموضع أفاده فى الاطول وجوابه ماسبق (قوله وأما فى التضمن) أى فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ وظهرت معادلته لقوله وهذا فى الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما فى التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على ماذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أى دلالة دال الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغى أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وتساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض انه ينبغى أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ أوضح من الدلالة المطابقية له لامن الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضا انما يثبت المطلوب

وهذا فى الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما فى التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ وجزأ لجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لايطرد القول بأن فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع ردّ هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجعه (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذ المعتبر عند أهل هذا الفن اعاهو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يخطر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال كما فى الفنرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن وفائه قيدان لابد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع

اللزوم

فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت بل الامر بالعكس نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء انه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما

وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن أو خارجا كما فى الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ما وضع له (فمجاز والا فكناية)

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتى وقد حقق الشارح فى شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازى مطابقية فينافى قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام فى ذلك وأن الفنرى حقق ان هاتين الدلالتين احداهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين فى ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت فى المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما فى هذا الفن من جهتها فراجع ماقدمناه وفى سم مانصه قوله المراد به لازم ماوضع له من هذا مع ما يأتى من قوله فانحصر فى الثلاثة يعلم ان المعتبر فى هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لاتكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ما هو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقية كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا فى التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وماذكره بعد لكن مناف لما يقتضيه ماقبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء او اللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه من الفنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أى بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعا مستعمل فى اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم فى حواشى المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد فى المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما فى المجاز أو غير مستعمل فيه كما فى الكناية بالاطلاق الثانى لكن مذهب المصنف ان الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطى فى الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ماوضع له أى ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتى والا فما كل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا فى يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ما هى له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم مالا ينفك عما وضع له فى الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فجعل القرينة دليل

فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أي على الكناية (لان معناه) أي المجاز (كجزء معناها) أي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فلمقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أي من المجاز (ما ينبني على التشبيه) وهي الاستعارة التي كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أي للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

الافادة اهـ أطول ولا يخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وسيأتي بيانه (قوله اذ لا دلالة للازم) بالجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اهـ سم وهو تعليل لمحذوف أي لا من اللازم الى الملزوم اذ لا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالته فيما اذا كان مساويا لكونه ملزوما لانه مع التساوي يكون كل لازما وملزوما اهـ سم (قوله الا ان ارادة الموضوع الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهومها عدمي اهـ أي والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعا) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة الكل اهـ مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لا بد من ارادته منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد فائدته وكثرة مباحث ما يتوقف عليه و ينبني عليه وانه أبعد عن الحقيقة اهـ أطول (قوله التي كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اهـ مطول قال في الاطول فجعل أي الشارح معنى الابتناء على التشبيه أن حقيقته التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه اهـ وكتب أيضا أما نصه احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضي ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لابتناء الاستعارة عليه فينافي ما سيأتي من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضي ان التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ولغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أي كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية ان المجاز متقدم عليها أفاده في الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اهـ سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد المحقق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن لا اشكال في اختلافه في ذلك ان قلنا أن دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدر لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه

في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفنري وغيره (قوله فانحصر في الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفي يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول أنها داخلة في التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف في حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد ههنا الخ فتأمل

(التشبيه)

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الاطول ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتي يعني ان التشبيه في اللغة اه سم قال في الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمي وقوله أو على وجه تبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالاسد اه وفي الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالاسد داخلا في قوله أو على وجه تبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوي معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لا ينافي أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

(فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية)

(التشبيه)

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاول فليس على اطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة)

ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمرادف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لامر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم ۞ فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بأن يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر فى معنى) وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية)

نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لامر على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقى على ما سيجىء فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الأداة والمشبه جميعا أى هم صم فان المحققين

وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل التحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريدا الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس فى احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أو ليس فى ملابس شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهى تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالاظفار الخ) مجرده غير تام لا نتقاضه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيقى وأجيب بأن المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر ان الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقى ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالاظفار فى التخييلية معناها الحقيقى أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيقى (قوله على ما سيجئ) أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) اعاده لاجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى ما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو ما فى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف أو جاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أى ماهو اللجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى بلجين هو
الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أي ما
ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عمي كما في يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز
أن يكون من الاستعارة كما سيأتي (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا
في الاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتي
في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك
لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم
وكتب أيضا ما نصه أي على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا اه فنري (قوله بالكلية) أي
لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد
ههنا لان قوله صم الخ لا بدّ له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم
(قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام)
أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني
على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده
الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ
صالحا للارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ
المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم
احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا
مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في
الاصول اه فنري وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية
بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أي
المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة في القاموس
فحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع
عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشاف ولو قدم
فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بمشروطه وبيانه أن خلو
الكلام عن المستعار له أي المنقول اليه مصحح لأن يراد بالمستعار منه المعنى المجازي أي
المستعار له وعدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصلي أي المستعار منه فيكون مجموع
الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب
أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أي البحث في
هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه
موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا
علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار
له بالكلية ويجعل الكلام خلوا
عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
أو فحوى الكلام (والنظر) ههنا
(في أركانه) أي البحث في هذا
المقصود عن أركان التشبيه
المصطلح عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال فتنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الاربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الاطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة اركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عد الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذى الاركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعا أنه مراد فى التعريف اه حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما فى ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الاركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة واياك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع

(وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (اما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات

ماذكر تسامح لافى أكثره فقط وكتب أيضا مانصه فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أى ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد فى شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التلذذ روحانى اه أطول (قوله وفى أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس فى بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبنى على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئى هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة فى ذلك بل الشارح نفسه فى شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا فى يس (قوله لكن اشتهر فى العرف الخ) أى فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفنرى بأنه ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر الذى هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خبير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح فى جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه مندفع بالبناء على العرف لا التسامح فى جعل العنبر مشبها به فان هذا شئ آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنرى مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا فى الفنرى والاول أفصح (قوله جهتى ادراك) أى طريقى ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما فى المطول (قوله لا نفس الادراك) اذ لا يقال فى الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذى هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال فى الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا صحة لنفى ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببى انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله

قال المجد والحوجمة الورد الاحمر الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات وفى أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير واينهما الانفس هذه الاجسام لكن اشتهر فى العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر ذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك كذا فى المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك

ولايخفى أنها ههنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ماهو شرط فى وجه الشبه وأيضا لايخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لايجوز ولما كان من المشبه والمشبه به ما لايدرك بالقوة العاقلة

وطريق) عطف تفسير (قوله على ماهو شرط فى وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اهـ سم (قوله بل ليس فى ذلك كبير فائدة) أى بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) فى تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اهـ أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اهـ وكان وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اهـ سم وفى السيرامى قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اهـ وفى الفنرى انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيى به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال فى العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لارائحته الثانى ان هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اهـ وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الجيدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والا فالمحسوس أصل للمعقول (قوله والا فالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى الا أصالة المشبه به فى وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة الشائعة فالمشبه أصل وفى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه فى الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود ولا حاجة الى التكلف اهـ (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اهـ أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدإ الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها تنبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهى الغضب اهـ سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اهـ سم (قوله وذلك لايجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله ما لايدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين

اهـ حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سيأتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتي من قول المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الخيالي يدرك بها وأما مادته فمدركة بالحواس على ما سيجيء اهـ ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اهـ يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للعلية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اهـ سم وفي الفنري انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان في ادراك الصور وغير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اهـ فنري (قوله كما في قوله) أي كالمشبه به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اهـ اطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان مجرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اهـ (قوله اذا تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسي) المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما في قوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال الى السفل (أو تصعد) مال الى العلو

الى السفل والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو مايشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى تمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا فى الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الا أن يكتفى باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الاغوال متصورة اذ ما لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تمييز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه ورب ما يقال أراد التمييز عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما فى قوله) أى كتشبيه به فى قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقتلنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب سلمى اه مطول (قوله والمشرفى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرفى كما يشير اليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازمى كما فى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يكون الا فى حال اضطجاعى ونومى (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا انه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد قتل أن له مرزما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشأم واعترد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى ما هو غير مدرك بها) أى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) * أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * (ومسنونة زرق كأنياب اغوال *) أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة

الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونه محددة النصال والا فالسن في الحقيقة وصف لنصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال ان المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بأنياب الاغوال لانها أعظم من النصال والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فما صنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لايدركها الحس) أى ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أنياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبنى على توهم أنياب لا من جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهما له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أى القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضى أن المفكرة مدركة والمترتب خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أى قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أى المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أى بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أولا رأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أى على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كأحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنة فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنة الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

قوله الناب المتعارف في القاموس الناب مؤنثة اه

وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهي ادراك

المطول والحفيد وقوله مايجده كل أحد من نفسه أى دون مايدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أى وتفسير الوجدانى [illegible] يخرج هذا العقلى الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتى عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة فى التفسير ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هى مايدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنة الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ماتيسر لى فى بيان هذا المقام فتأمله وفى ابن يعقوب مانصه القوى الباطنة مثل القوة التى يدرك بها الشبع والتى يدرك بها الجوع والتى يدرك بها الغضب والتى يدرك بها الغم والتى يدرك بها الفرح والتى يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها او بعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة فى الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) اى زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لاتحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد نيل من غير احساس وشعور بالمدرك لايكون التذاذا اه ع ق (قوله لما هو الخ) أى لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لافى نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شئ فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لايعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اه حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ كالمرة قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أى حتى يدخلا فى العقلى (قوله الصرفة) أى التى لايتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام فى لذة هذا الشئ المخصوص وفى ألم هذا الشئ المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أى الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لايخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعانى المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره فى بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أى الناشئان عن الحس قال الفنرى محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية مايكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهى مايكون المدرك فيه العقل

وقيل اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان

والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الالمين وكتب أيضا قوله اللذة والالم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما اهما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر وبنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن وبنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة المرجو عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فمعنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ) وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سيأتي لا الشجاعة لانتفائها في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس وما حيث وقعت في الحدود نكرة موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا المحل ليست بمعنى شيء لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) أي لزيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي هذا التفسير المراد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أي فلابد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك ببعيد ان ولو ويبعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا لان مجيء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح ولا تمييزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والاظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الا على سبيل التخييل) أي التوهم بأن يثبته الوهم ويقرره ثابتا بل غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتي وكتب أيضا قوله الا على سبيل التخييل لو سمي تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمي تخييلا

من العقليات الصرفة (ووجهه)
أي وجه الشبه (ما يشتركان فيه)
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك ان زيدا والاسد
يشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحيوانية والجسمية
والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد
بالتخييلي) أن لا يوجد ذلك المعنى
في احد الطرفين أو كليهما
الا على سبيل التخييل

باعتبار تحصيله لغيره كذا فى يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اهـ سم (قوله نحو ما) أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى فى قوله

ربَّ ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العيـ * ـن وتأبى حديثه الاسماع

اهـ فنرى (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للملابسة اهـ سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال فى العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اهـ يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اهـ حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضئ بذاته اهـ ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الا على طريق التخييل) أى الا على طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعانى اهـ سم (قوله أنه) أى لانه اهـ أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اهـ وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلا منهما مستقلا اهـ (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لا انها جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اهـ سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال فى العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اهـ

والتأويل (نحو ما فى قوله وكأن النجوم بين دجاه) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) أى فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى السنن بين الابتداع (الا على طريق التخييل وذلك) أى وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة ولا يهتدى للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت) أى البدعة (بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

يس (قوله ان تشبيه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد أى الجرىء لم يدل الا على تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيهها) أى أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب شئ أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فى جانبه اذ الانوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذى يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى وبادى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظاهر اشتراك النجوم الخ (قوله

(أن تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل ان الثانى) أى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل ان البدعة وهى كل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فبهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداع

من باب القلب) لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى تظهر السنن فى جانب المشبه به
بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول
وكان اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها ونظر
صاحب العروس فى القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس
(قوله لان المشبه أعنى النحو الخ) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو
ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله
الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله
القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله
والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا
قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لى هنا فتدبره (قوله لا يحتمل
القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيأ منهما لا انه ليس مترددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه
أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله
وهذه ان وجدت فى الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو
فالفساد بقلته لقوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما)
أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج
عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل
نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير
عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب
التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء فى الذاتيات وهى
فى الامور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لافضى لفصل قسم
عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق
الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز
عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة
عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم فى الانسان مثلا ما كان مثل الرأس
واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم راعوا فى التشبيه مفهوم داخل
فى الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا فى المعانى القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا
التقسيم من تفلسف السكاكى كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فان قلت قد تقدم فى وجه
الشبه أن المراد به المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى
جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك فى كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه فى شئ فهل

من باب القلب أى سنن لاحت بين
الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك
الطرفين فى وجه الشبه (فساد
جعله) أى وجه الشبه (فى قول
القائل النحو فى الكلام كالملح
فى الطعام كونه قليله مصلحا
والكثير مفسدا) لان المشبه
أعنى النحو لا يشترك فى هذا
المعنى (لان النحو يحتمل القلة
والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به
ههنا رعاية قواعده واستعمال
أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب
المفعول وهذه ان وجدت
فى الكلام بكمالها صار صالحا
لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا
ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل
القلة والكثرة بأن يجعل
فى الطعام القدر الصالح منه
أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه
هو الصلاح باعمالهما والفساد
باهمالهما (وهو) أى وجه
الشبه (اما غير خارج عن
حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين

ذلك يشكل على قوله هنا الماغير خارج عن حقيقتهما قلت قال الفنرى نقلا عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغى أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول ان أهل اللسان لايشبهون فى المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار مايعرض فى الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافى بين ماهنا وماسبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ماتقصده المناطقة بكل منها بل مايقصد عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أى أو فى الجنس والفصل معا فأو هذه مانعة خلو (قوله فى كونهما كتانا) أى ثوبى كتان ليكون من التشبيه فى النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه فى الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه فى الفصل الذى هو الجار والمجرور ولايخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن من الكتان فصلا صحيحا ايضا كما هو شأن الامور التى يكفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لابد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقية) أى متحققة فى الموصوف على حيالها بمعنى انها موجودة به استقلالا أى لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فلذا قال الشارح وفى جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى تعميمها لم يرد شئ كذا فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لايصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولايخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لايدرك مطابقا اذا لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لانه لايصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (واما حسية) أى مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة

بعض الطول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثانى بأن هنالك قيدا حذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة مثبتة (قوله فى العصبتين المجوفتين الخ) وذلك انه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمنية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله فى العصبتين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى الجميع وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على ان فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبة اذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى فى مقدم الدماغ (قوله من الالوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكأنه أدخلها فى الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو فى اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما فى عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة احاطة ذكر تنبيها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئة احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما طنه السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح فى شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقادير به وعبارة بعضهم بعد ان قرر ان الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير ما نصه ولا شك انها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

(فى العصبتين المجوفتين من الشيخ تتلاقيان فتفترقان الى العين من الالوان والاشكال)

كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا فى كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا يعنى ماذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة فى كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية فى الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اهـ وقوله من الصفات الجسمية أى ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافى مامر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أى كشكل الدائرة مثال لذى النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض فى وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذى النهايتين وقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فمعناه مبلغ الشئ كذا فى الاطول قال فى المطول ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط اهـ وقوله أن يكون لاجزائه الخ يعنى ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتى الذى هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضى كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا فى حد ذاته وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضى اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اهـ أطول وقول المطول ثابتة أى فى آن واحد وكتب على قوله متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجامع الوحدة الاثنينة مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان اجزاءه سيالة أى لا تجتمع فى الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذى فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أى والجسم التعليمى (قوله هى الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهى حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر أعنى مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأينية كذا فى المطول قال بعضهم يعنى لا تطلق الحركة على غير الأينية عند المتكلمين وهى المتبادرة فى استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما يذكر بعده من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين ونقول على رأى الحكماء كان الانسان فى حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة

والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة كالدائرة ونصف أو أكثر بالجسم الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

الى اليبوسة وفى الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التى كانت الخضرة فى قوتها أى قابلة لان تؤول اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هى عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التى هى مجموع الشكل واللون قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغى أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر فى المعطوف كذا فى الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفى اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد أفاده فى الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفى كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقى لا موجب له اه أطول وقوله وفى كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أى تموج الهواء أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا ما نصه لانه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد فى الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذى هو تفريق عنيف) أى المتسلس

وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتى بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا كجذب غائص فى الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو فى اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة فى أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللامسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثانى بأن هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح فى سابقه للتفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هى أصول الطعوم قاله فى المطوّل قال الحفيد فى حواشيه على المطوّل واعلم أن التفاهة المعدودة فى الطعوم هى مثل ما فى اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لا طعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر فى ظاهره وباطنه أى اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفى الفنرى على قول المطوّل وأصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما تخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثانى على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطوّل (قوله وهو قوة فى زائدتى الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حس الانف كذا فى الاطول (قوله الشبيهتين بحلمتى الثدى) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلمتين بالنسبة للثدى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتى الانف وعلى هذا فلا ادراك فى الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة

والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم) وهو قوة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى (من الروائح

(قوله أو باللمس) لم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغى أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اه أطول (قوله وهى قوة سارية الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو المس باليد كذا فى الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية فى البدن) أى كله الا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق فى هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد فى ظاهر البدن كما فى بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر فى عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات فى التعريف الممسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هى قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هى قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هى كيفية تقتضى سهولة التشكل والالتصاق والتفريق فى الجسم القائمة هى به وقوله اليبوسة هى بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامى ليس على اطلاقه بل فى المركب الذى يكون شديد الالتحام وأما فى البسيط فينعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهى قوة سارية فى البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هى أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان

سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلى وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحاد فى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا مانصه فى شرح التجريد للاصفهانى الكيفية الملموسة امافعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الاطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى أن الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كان الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الاربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج

(والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق (ومايتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة

وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل

أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنرى ويس وغيرهما (قوله وغير ذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللاذع اه ع ق (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما تكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس) قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيئة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على انه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه ان الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجامع المعد له وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهيئ لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما مر أى قوة تهيئ النفس لاكتساب الآراء او يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكماء وقصدنه أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

مايؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل مالو رأى شبحا أظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من فى العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام فى الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلى أو المركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهى حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن فى عده الحركات من الكيفيات وقد عرفه فى العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما فى العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما فى العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلتها (قوله وهى ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعالا ذاتية ليدخل نحو البلادة التى يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوة والبنوة فانه ليس شئ منهما متصورا فى ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذى هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائمة بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا مانصه والوهمى على هذا ليس داخلا فى القسمين لانه ليس باضافى بهذا المعنى ولا بحقيقى كذا فى الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا فى الحقيقة الظهور والا أنهم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعنى بالاضافية ما لا تكون هيئة متقررة فى الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس)

لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة وبين ما ينبغى لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أى الازالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير تاج البسملة لان الكلام فى الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكانه أراد المبالغة فى كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول وأما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد فان الحقيقى له معنيان الصفة الثابتة للشئ مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت للشئ بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقى مقابلا لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقى ليس له معنى يقابل الاعتبارى والنسبى بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقى بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يناسبه ان الحقيقى على هذا مساو للحقيقى بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا يكون الوهمى المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقى كما يدخل فى الحقيقى وتارة يقابل بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبارى نسبى اه فنرى وكتب أيضا قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا فى ذات الحجاب وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفى المفتاح اشارة الى أنه مراده ها حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى

معطوفا على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضا فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفا على حقيقي فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنري أي ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعني أن كون الشئ مطلوبا أمر نسبي لا يعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض) مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناوله في الطرفين اه فنري (قوله وهمي) كمخالب المنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجري في الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بأن تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا في متعارف اللغة سواء كان حقيقة لا جزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامي (قوله بأن يكون) أي ذلك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة في قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال في المطول وهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسان من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولا من القولين المشهورين في المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو في قوله واما الخ بمعنى أو التي للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتئمة منها في التركيب الحقيقي (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد وما بمنزلته في التقسيم الى حسي وعقلي هذا هو الانسب بما قبله وجعله في الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يأتي في القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى في الثاني باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها في المركب انما المنظور اليه

كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أي من الواحد وما هو بمنزلته (حسي أو عقلي واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أي المتعدد أيضا حسي أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (والحسي) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا

فى الثانى الهيئة الاجتماعية وهى اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا فى العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو ببعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل الخيالى بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله

وكان النجوم بين دجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسى اه أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسى أى من الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقلى أى الطرف العقلى (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعنى من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئى لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتكون أو للتنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر افرادا وليس المراد الاعمية الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرف العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعنى يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله يعنى أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقى وكتب أيضا قوله يعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثانى يصلح طرفا للاول دون العكس وفى الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا فى الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلى ينتج وجه الشبه كلى فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم تعكس الكبرى ليرتد الى

أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلى أعم) من الحسى من وجه التشبيه (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شئ) أى يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس (فان قيل هو) أى وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلى) ضرورة أنّ الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسي ليس بكلى) قطعا ضرورة انّ كل حسي فهو
موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (انّ أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالحاصل أنّ وجه الشبه امّا واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين امّا حسي أو عقلى والاخير امّا حسي أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مرّ) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أى الشجاعة وقد يقال جرأة وجراءة بالمد (والهداية) أى الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب

الشكل الاوّل فيصير وجه الشبه كلى ولا شئ من الكلى بحسي ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسي بمشترك ينتج لا شئ من وجه الشبه بحسي (قوله فهو كلى والحسي ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسي اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة فى خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لانّ الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مرّ بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسي أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والا فوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسي عقلى لانّ مجموع الحسي والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفنرى ثم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسي وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسي فى قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجميعه وغير عقلى بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أمّا الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسي وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلى وواجب حسية طرفيه كما فى الفنرى (قوله الواحد الحسي الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مرّ) أى فى تشبيهات مرّت (قوله تسامح) وجهه انّ الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لانّ المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا فى الفنرى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأنّ الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة فنرى ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجراءة فى اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ)

وقال

واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في هذا الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسي (فيما) أي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء وجده طيبا اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أي فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجريء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافي مع احتماله للوصفي لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الآتي ان التقييد لا ينافي الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أي التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما محبوبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان تقصد الخ) أي فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا) أي في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقية وقصد اشتراكهما في

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثانى (قوله لاح) هو كما لاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس فى سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمى بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلى لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر فى افادة المعنى وفى اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه فى موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفى الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها فى نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هى النجوم المتعددة فى الثريا وأفراد النور المتعددة فى العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله فى المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه لا تقارن فى الحقيقة والبياض لانه لا لون فى الفلكيات أو لا علم باللون واللصغر اذ هى فى الواقع كبار فلا يشعر به قول الشارح وان كانت كبارا فى الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا فى الاطول (قوله أى لا مجتمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف فى شرح المفتاح مشتمل على الغواد لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا فى الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتى من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتى من المفعول معه كما فى المتوسط اه (قوله فى حال اخراج النور) قال فى الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور فى المشبه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافى الافراد) أى لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجزاء (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض فى حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا *) أى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى) وان كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية فى حال اخراج النور والتقييد لا ينافى الافراد كما سيجىء ان شاء الله تعالى (و) فيما (أى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار كأن

منار النقع) من أثار الغبار أى هيجه (فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) أى تساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أى سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب فى تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسى (ما طرفاه مختلفان) أى أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر

كان اه أطول (قوله منار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها فى الاطول بيانية (قوله وأسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا فى حكم الصلة لمثار لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكبه) أى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما فى الاطول (قوله والاصل تتهاوى) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل بالطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالاستمرار التجددى قال فى الاطول وأيضا صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المطلق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال الشرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف وتخييلا فى النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ قوله وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أى أقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما الدخولهما فى حيز التحرك بسرعة يفيد ان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا فى جانب المشبه به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد ان مما ذكر ما لا يجئ فى جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما فى أجزائه اتساع وهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال فى الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد ان الطرف المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك الطر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمله اهـ (قوله على ما سيجيء) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجيء فى الهيآت) من مجيء العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجيء فى الانسان ولا ينافى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة كذا فى يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شىء من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرامى اهـ سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اهـ سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى واليه أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اهـ يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيآت اهـ فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتركيبه اهـ أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيآت ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اهـ (قوله مما يزداد) اى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف اهـ فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليبس فى اليد أو ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اهـ أطول ولان

على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
(ومن بديع المركب الحسى ما) أى
وجه الشبه الذى (يجيء فى الهيآت
التى تقع عليها الحركة) أى يكون
وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها تركيب
(ويكون) ما يجيء فى تلك الهيآت
(على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرها من أوصاف الجسم
كالشكل واللون) والاوضح
عبارة أسرار البلاغة حيث قال
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة
وسحرا أن يجيء فى الهيآت التى
تقع عليها الحركة والهيئة
المقصودة فى التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقترن بغيرها من
الاوصاف والثانى أن تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
(كما فى قوله * والشمس كالمرآة فى كف
الاشل * من الهيئة) بيان لما فى كما
فى قوله (الحاصلة من الاستدارة

المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفى كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أى كائنة زمن تموجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالحبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كانه يهم) كيهم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أى يسيل وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله لتبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كانه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الاطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرآة فانها تؤديها بادى النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال فى الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها الا بكسار ما قبلها كما قلب فى بادى النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله و نطبا قا مرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها و ينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب أنه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا وانما يوجد فى أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقا مرة وانفتاحا اخرى الخ الصواب ما لا سنة كانه جواب السائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقية وفى البرق تخييلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدوله) يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بداله (الى الانقباض) كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله وكان البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين

ان ثم باطناخفي الانطباق كما في المصنف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة الايسر والطرف الايسر الى جهة الايمن وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حاصلا من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أي كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلامه ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوي) منصوب بيقعي كقعدت جلوسا أو بمحذوف أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أي استدفأ بها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقلي الخ (قوله اوعية العلوم) أي وهي شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على أليتيه (جلوس البدوي المصطلي) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (والمركب العقلي) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلي منتزع من عدة أمور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها

وكذا فى جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه من الشطر الاول من قوله

لانّ الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال انّ الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لانّ الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم وانهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم ان الطرفين مركبان لانّ المثل اما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن البين انّ الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مراعى فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فاخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعا الطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أنّ وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضميرا وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ويمكن تجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح انّ المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط فى الثانى دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الاطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى

كما أبرقت قوما عطاشا) فى الاساس أبرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وايصال الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أى نزو الذكر على الانثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى

حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقصر المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الاطول نصب قوما التضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ماذكره الشارح أن فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه ان الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لابد ههنا من تجريد الماء عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فأكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس عما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى للآلة ويصح أن تكون بمعنى فى كما فى الاطول وكتب أيضا ما نصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون

أتى

(كحسن الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس) فى المتعدد بقصد اشتراك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قد ينتزع الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا مابه التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى

أتانى من أبى أنس وعيد

فسل لغيظه الضحاك جسمى

ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجئ ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد فى التضاد أى فى كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شئ

أتى بالجرمعه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثيل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لانه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ماذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بأبى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكنى المستهزئ به تحقيرا له وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكانه قال سل جسمى لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفى بعض النسخ فسل تغيروعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنرى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية فى قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم ان أو فى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال فى الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا فى الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعنى قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) اى لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل ومعلوم انا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا الا أن نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما فى معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدى هذا المعنى (والاصل فى نحو الكاف)

الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما نهاية فى الجانب الآخر والتمليح فى أنه كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى أنه مبالغ فى كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر فى رد ماسبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو الاسد اذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول فى مقامهما فى الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من ان وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع انا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لخفاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أى آلته والاداة فى اللغة الآلة سمى بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكأن) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من ان كأن كلمة موضوعة للتشبيه لان مافى مذهبه من ان كأن زيدا أسد فى الاصل ان زيدا كأسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد ان الفعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لان المراد مافى معناه فى الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتق فلا قصور وقال فى الاطول وما فى معناه نحو شبه واشبه ونحو وادراج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى جعل ما فى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمنى والا فلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف مالا يدخل الا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

مايدخل على المفرد بخلاف كان ويماثل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لايدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد ويماثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريق الحكاية كما تقرر فى قولك مثلك لايبخل لا ان فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان ان يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أوكصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أوكمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ماتنتزع منه الهيئة ولاخفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدا محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولاحاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم ان هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولاحاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لايخفى أنه يمكن رعاية الاصل فى جميع ماهو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد راعوه اذا كان لابد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى أوكصيب الآية لان حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لايقدمون على التقدير فيما لاتقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولاحاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف ان يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا غاير قوله ومن زعم الخ (قوله بعل بنى عنه) الاولى وقد يذكر ما ينبئ عنه ليتناول انا عالم ان زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة

أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان ويماثل ويشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أوكصيب من السماء على تقدير أوكمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولاحاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ماصرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه

وادّعى كمال المشابهة لما فى علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفى كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد (والغرض منه) أى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) أى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أى المشبه يعنى أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله

فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم الغزال)

فانه لما ادّعى ان الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى ومكنى عنه لا صريح (أو حاله) عطف على امكانه أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الاوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها)

وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر نبئ به أو ينبئ اياه فى القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول فى شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدث وانبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديها الى المفعول الثانى بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما فى الاطول (قوله وادّعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادّعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أى التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر ان الفعل الخ) قال فى الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لا أنه افاد تصوّره لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله فى الاغلب) انما قال ذلك لما سيأتى من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافى الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أى الغرض المذكور وقوله اذا كان اى المشبه (قوله كما فى قوله) أى كبيان امكان المشبه فى قوله (قوله وأنت منهم) أى بحسب الاصل فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هى مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقه فحالك كحال المسك (قوله فانه) أى الشاعر (قوله فى الظاهر) أى بادئ الرأى قبل النظر فى الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغنى عن الكاف قوله فى الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أى لهذا المدّعى بدليل قوله وبين امكانها (قوله وبين امكانها) قال فى الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما يبين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أى التفوق على الامثال فما ذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اه سيرامى وقوله أى التفوق اى المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد فاقه (قوله كما فى تشبيه الخ) أى كبيان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد ويمكن ان يقال فى التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من أوّل الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعدّ من بيان المقدار وفى كلام السيد السند فى شرحه للمفتاح اشعار

بذلك

بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالاقصد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتى عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة ففيما هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه ان هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله اتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس فى مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجب لا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجه فى تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لاشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاول ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

الامرين جميعا) قال فى الاطول فى اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ فى تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم فى وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفى عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف التقرير على الاتمية والاشهرية بخلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم الا أن يتسامح فى ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بمقلة الظبى المقلة شحمة العين التى تجمع السواد والبياض أو هى السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعى فى بحث الاطناب فى شرح قوله * كأن عيون الوحش حول خبائنا * ان عين الظبى والبقر الوحشيين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله بسلحة) أى عذرة وقوله جامدة أى لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما فى تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة فى وسط شئ أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيأ تافها محتقرا أظهر فى صورة شئ رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جمر موقد) فى القاموس الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اه أطول (قوله أى انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه فى صورة الممتنع الخ) أى مع كونه مبتذلا وكتب أيضا ما نصه أى فى وصفه حيث ألحقه به قال فى الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ فى صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه فى كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أى المطلق لا لخصوص الاستطراف فى المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال اه أطول (قوله اما مطلقا) أى عند حضور المشبه فى الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر فى تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف فى هذا التشبيه له جهتان ابرازه فى صورة الممتنع وابرازه فى صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه) أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير واد الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولازوردية) بكسر الزاى هو الظاهر الثابت فى نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند فى شرحه اه أطول وفى الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا ما نصه أى رب ازهار البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها)

الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (أو تزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) أى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله ولازوردية) يعنى البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا (بزرقتها *

بين الرياض على حمر اليواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر (كأنها فوق قامات ضعفن بها * (٢٠٣) أوائل النار في أطراف كبريت) فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان أحدهما ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء انه أكمل (كقوله وبدا الصباح كأن غرته) هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه

اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازورد به نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على حمر اليواقيت) أي الازهار الحمر التي كاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسبب ثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا زرقة فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج جرم ندي ونور رياضي فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت فانها جرم حار يابس دياري فبينهما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر وادعاء ان المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كأن غرته) أي غرته هو وان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) ولا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان

ماتقدّم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ماقرّرنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأنّ المراد أن هذا الذى ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لانّ ماتقدّم كله ليس مما يقصد الخ أى بل بعضه لماتقدّم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لاتستدعى أتمية المشبه به فى وجه الشبه وقال الفنرى ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص فى الجملة ولوفى الاعرفية أو الاتمية لاناقص فى وجه الشبه فقط ثم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولاحاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولايلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أى الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوى والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه وماثل ونحوهما فانّ فيهما الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا انّ التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل فى تعريفه وانّ المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذى هو غير التشابه وهو مايكون أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرّف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لانّ ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصد وان لم يتساويا فى الواقع (قوله اذ جرى) أى فى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدّى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أى والفعل متعدّ بنفسه لكن فى القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لايقال زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدا سماع ولايثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أنّ من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما مالم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتى) هى متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرّر فى قول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ✱ أموتى ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرّض له ليوضحه بالتمثيل ولايخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله ✱ فمن مثل مافى الكأس عينى تسكب ✱ وكأنه أراد

(أو ادعاء) كما فى الغرض العائد الى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين فى أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد

(فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله تشابه دمعى اذ جرى ✱ ومدامتى ✱ فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب ✱ فوالله ما أدرى

أبالخمر أسبلت ✱ جفونى) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء فى قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ماتوهمه بعضهم

(أم من عبرتى كنت أشرب) لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر

ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين فى أمر

التشبيه أيضا)

لانهما وان تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أى تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه) أى من ذلك المنير من غير أن يقصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أى التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أى أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) فالمشبه به أعنى المرآة مقيد بكونه فى كف الاشل بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفى الفنرى فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين فى امر فأول الكلام أسلوب والثانى أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم فى الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما فى الكاس تسكب عينى ومن مثل ما تسكب عينى أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال فى الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى اريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أى ما ذكر من المبالغة فى وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا بمجرد جعل الغرة والصبح كذلك فى العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بأن أريد مجرد ظهور منير فى مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أى ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع فى أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أى افرادا وتركيبا وقد تقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثانى فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد هذه الاقسام والعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع فى أربع والواقعة تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا فى البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذى وجهه مركب فانه مما به التفاضل بين البلغاء والتناضل بين الخطباء والتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا فى الاطول (قوله أو مقيدان) قال فى الاطول ولا نعنى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما للقيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لانه لا دخل فى وجه الشبه لهذا الوصف قاله فى الاطول ثم يجوز أن يكون الطرف فى الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال

(كما في بيت بشار) كأن مثار النقع على ما سبق تحقيقه (وأما تشبيه مفرد بمركب فكما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ إلى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس (وأما تشبيه مركب بمفرد فكقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما) في الاساس تقصيته بلغت أقصاه أي اجتهدا في النظر وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الارض كيف تصور) أي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمسا) أي ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أي خالطه (زهر الربا) خصها لانها أنضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أي ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أي ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة إنما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لان ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظتها في الطرف والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أي التمييز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور اه والله كذا في سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ إذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تتمة وتبعا له في الاعتبار كان مفردا مقيدا وإلا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أي قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أي تتصور) أي تتشكل (قوله تريا نهارا الخ) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تخالطها الشمس في أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر * تقصيا نظريكما * تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذو قمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففي جعله مفردا تسامح كما قال في المطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنري (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين إما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال وإما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له اه فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر لانها كانت

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعة وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان فى الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا اريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله فى صفة العقاب) أى وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فنرى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فهم أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذا فى عق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كما فى القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله كأنما يبسم) ابسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أو أقاح) فتح الهمزة أصله أقاحى بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع اقحوان بالضم ويقال قحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنانير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله

صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى

وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات نديما لى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح
(كأنما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أو برد) هو حب الغمام (أو أقاح) جمع اقحوان

كالوقف على قاض (قوله وهو ورده نور) اعلم أن الثغر ما تقدم من الاسنان كما
في الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح
فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع
النظر عما في الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أي أسنانه بثلاثة
أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام
حتى يرد أنه ينبغي الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن
من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به ونظر في كونه من باب التشبيه بأن
المشبه أعني الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني
لان تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا في الاطول
(قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل
وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير
تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك
كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص
منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع
أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد
التمثيل عنه اهـ اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد
لا يقتضي كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على
الشارح شئ في تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن
يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن
الحلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم
التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذي شبه معناه
المقصود بالاصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلي
بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في افراد الطرفين وتركيبهما اهـ ملخصا من
حواشي الحفيد على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على
كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث
قال كما مر حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه
الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند
بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من
متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه
والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب
طرفاه وزوره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورده نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)

الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيق وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا استدراك المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان ثم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ما سيأتى على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا نتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجىء لمفرد بمركب اه (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع ان هذا التقييد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجرينا فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقى) بأن يكون اعتباريا وهميا فالمراد بالحقيقى ما يقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى ما يشمل السلبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقى هل المراد غير حقيقى فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول

أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى

لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائدا الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى ما يكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن المجمل أجل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر ما يشعر به نحو هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لا يخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أيهم انجد أى أشجع (قوله وذكر جار الله) لا تنافى بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لا بل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة اى المصبوبة فى قالب بعد ان

بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أو لا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه) أى من المجمل ما هو (ظاهر) وجهه أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل احد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة

لايدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا (٢١١) وبعضهم أفضل منه (كأنها) أى الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) اى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا اما كذا واما كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه) اى المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أولم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (وامامفصل) عطف على قوله امامجمل (وهوماذكر

أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لان ماهو كذلك يكون ممتزجا لاخلل بين أجزائه ولاانفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لاتستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آض تقسيم المجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لامجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لامعنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لاحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لامعنى لايراد مايشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع مايوهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بماذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لمالم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لايدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة يصدف بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهوماذكر

وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر ما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه اخراجا للتعريف عن الايهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعى) وصف أدمعه بالصفاء منبئ عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المسح وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى يتجوز اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكرما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه بأن يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى فى شأنه (قوله لا الحلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على مافى يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مرادا بدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله ومالم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل نظرا للغالب اذ يغلب فى القريب الابتذال اه وفى الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مريد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره فى نفسه يرد عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أريد ظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا فى الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادئ الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفى فى الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله ونغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى * وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة فانها التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه

في بادئ الرأي) أي في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادئ الرأي يكون لامرين اما (لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أي المشبه به (على الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعني المرآة

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاضي تقديره في آية هود في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيلا له فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أي عاما (قوله فان الجملة) أي المجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تأمل قال سم وكانه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كلما ادرك مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك المجمل بأن يكون جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أي المفصل اه يس (قوله من حيث انه شيء الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أي مدرك بالحواس وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزء علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشيء الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلا من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه كذا في الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أي عند سماع لفظ

الب الحضور في الذهن مطلقا ٢١٤ (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لخفاء وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا (أو ندور) أي أو لندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أي وندور حضور المشبه به مطلقا بكون (لكونه وهميا) كأنياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا   لان

قوله لان النفس انما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ قراسم لذلك الجرم في حال التنبيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم ابتذال التشبيه بها لسرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) اي في مقتضاه (قوله أي وانما كان الخ) فيه اشارة الى ان قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الاولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أي من حيث انه مشبه به ولا ينافي ذلك ان تحصل الغرابة في تشبيه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة لمضي زمان يتمكن فيه من التأمل والتمهل أي التأني اه سم (قوله الا بعد ان يستأنف) أي يحدث ولو قال الا بعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا ما نصه أي لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه في المشبه به بل غرابته لا بالقول لا يرتابها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا ما نصه أي واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبه به الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جليا أكثري لا كلي (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكروهميا فاقتدر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لانّ الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها بمجموعها الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مرّ) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أنّ كلامه هنا يدل على أنّ ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أولا وكلامه سابقا دل على أنّ كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق أنّ التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفى شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو فى مثله فى الغرابة وأما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا فى نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده فى غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل فى جملة الغريب فلذلك لو قلت والشمس كالمرآة فى كف الاشل فى كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية فى الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو ان وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما لا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه سرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه فى بادئ الرأى سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافى هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافى اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أى حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أى من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما مرّ) اشارة الى الاسئله التى ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الاشل (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل

أي في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أي يتأمل (قوله لشيء واحد) أي في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أي في غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أي كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيء واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كما في الوجه في تشبيه مثار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان وأما أكثر من اثنين كما في آية كماء أنزلناه من السماء الآية فإن الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله يعني أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أي جمعا وقوله أو عدمها أي جمعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كما في الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كما في تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب اهـ ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والأكثر اهـ يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي ففي الوجود إما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في تشبيه الثريا بالعنقود وكما في بيت بشار وإما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كما في تشبيه عين الديك بشرر المارق في المقدار والشكل والحمرة فإنك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما في تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فإنك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما في المرآة وأما العدم فإما عدم كل وصف كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وإما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمرو في عدم الإعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا إما أن يكون العدم عدم وصف واحدا وعدم وصفين إما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية إلى غير هذا مما تقرر في التفصيل اهـ ع ق (قوله أعرفها) أي أحسنها وأشدها قبولا عند أولي المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الأعرف كاعتبار نفي الجميع ولم يتعرض لأعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا في يس (قوله أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أي وليس معنى أن تدع بعضا أن تسقطه وتعرض عنه بالكلية وإلا فلا يكون المعتبر في التشبيه إلا البعض المأخوذ فإن كان واحدا كان وجه شبه واحدا لا تفصيل فيه وإن كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه اهـ أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فإن قلت فإذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر يعني أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الأوصاف (وتدع بعضا) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله حملت ردينيا)

يشبه

يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمر انطرفيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاقسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأى وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتبار ولذا قدمه اه أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السمهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أى لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان وقاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا مانصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وان قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أى اعتبر عدمه (قوله وان تعتبر الجميع) أى ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفنرى فان قلت جميع أوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أى في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله ابعد) أى عن الابتذال لبعد تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كماء أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فيكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذى يخاطب به أذكياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما قال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيأ منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعني رمحا منسوبا الى ردينة

(كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان

الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا فى الاطول اه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه ألذ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه ألذ ولا تنافى بينه وبين ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير مترقبة ألذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أى لا لخلل فى النظم أو فى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوى المخل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله أو ترتيب) أى كما فى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى لان المعانى الشريفة يقوى بعضها بعضا ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية فى الحسن (قوله ورد تال الى سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو ايضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهار فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهار مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية فى اللطف حيث عدل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا (قوله الا بوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهار متلبسة بشئ الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء اه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أى الذى تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة فى أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذى منع من التصريح به شدة زيادة الوجه فى الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء استترت وجهها منه اذا لقيته فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول فى لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أى نفى الحياء عن الشمس فى لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه على وجه زيادته فى وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير المكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل نفى عن التشبيه) أى فيكون التشبيه مصرحا اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أى نوافذ فى الامور كالنجم الذى يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أى لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أى اتقدت اه أطول

(قوله

من هذا الضرب) أى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولان نيل الشئ بعد طلبه ألذ) وموقعه فى النفس ألطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعانى على بعض وبناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

الا بوجه ليس فيه حياء)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه أى لم تقابله فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء (وقوله عزماته مثل النجوم

(قوله ثواقبا) حال لان مثل بمعنى مماثل اه ـ فند أى فصح اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أى لوامعا) أى لمعانا بحيث تنفذ أشعتها فى خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف فى البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى لانه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ماحذفت أداته) أى تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة فى نظم الكلام فزيد فى جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لان التقدير يشبهه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر فى نظم الكلام لم يجعل الكلام خلوا عما شعر بأن المشبه عين المشبه به فى الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهى تمر مر السحاب اذا كان فى تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله فى الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذفت اداته سمى مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما سيأتى الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما اضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهى) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد) قال فى الاطول أى قريب من هذا المثال ونبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع فى الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول فى الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أى تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى فى الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى اشارة الى أن صفرته هى شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما فى الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردىء منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للردىء من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

ثواقبا) أى لوامعا (لولم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته اما مؤكد) وهو ما حذفت أداته مثل وهى تمر مر السحاب) أى مثل مر السحاب (ومنه) أى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

وربّ نهار للفراق أصيله
ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه

حتى ذهب بعضهم الى أن اللبين انما هو بفتح اللام وكسر الباء يعني الورق الذي يسقط من الشجر وتشبه به وجه الماء وبعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذي له أصل وعروق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين غني عن البيان (أو مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) أي ماذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به (كامر) من الامثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته) أي افادة الغرض (كأن يكون المشبه به أعرف شئ بوجه التشبيه في بيان الحال أو) كأن يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أي في وجه التشبيه (في الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره

(خاتمة)

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتركها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالي ومخالفته في اللبين وقوله وبعضهم هو الزوزني ومخالفته في الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلانه لامعنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ماذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعني الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفنري (قوله أي ماذكر أداته) أي لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح مايدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أي اشعار فيما اذا اضيف المشبه به الى المشبه ألا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط بمجرد اصطلاح والا فتي انتفى شرط من شرائط التشبيه اعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله كأن يكون المشبه به أعرف شئ) قال في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعني فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا امانه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو وتقدير اه أطول (قوله في الحاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير لمسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي تقييد قسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بأن لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون اعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ماقدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يعرض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في

النظم ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لايجامع التقدير فى النظم وبذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قال فى الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان لايخفى ان ماذكر فيه جميع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكور قطعا) أورد عليه جواز حذفه فى جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولايخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولامعنى لمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف قياسى لايوقف وقوع مثله فى كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو ان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به مايشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق الكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك فى ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لامبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وكذا اذ لايتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لامدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لامن أعلى مراتبها الا انه لاقوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب فى قوة المبالغة بل أعلى المراتب فى المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير فى نظم الكلام والا فلاشك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا فى الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كأن لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكورا ومحذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى أركان التشبيه (أو بعضها) أى بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد

بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن فى لفظ كأن افادة الشك الوهن أمر التشبيه وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة ان كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا فى الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا فى الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف افاده فى الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار او بدل من باعتبار (قوله والا) أى والا يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفى راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ما سيأتى فلا يقال يصدق هذا النفى على قولنا كالاسد فى الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لا قوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفى الخ مانصه أى كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد فى الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه فى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها فى كلامه انما هو فى تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أى مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) ثم للتراخى فى الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا فى الاطول وقال الفنرى ينبغى أن يجرد الاعلى أى فى عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أى لا علو فى قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا فى المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفى بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة فى التشبيه هى ما حذف وجهه أو أداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بأن المبالغة فى الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بأن الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه

وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته (كذلك) أى فقط (أو مع حذف المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة أو كالاسد فى الشجاعة خبرا عند زيد

وبيان ذلك ان القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي (الحقيقة) في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية

وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور أيضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يخصص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أي ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين براسي اه سم (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال واما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أي ظاهرا وأما في الحقيقة فلا حمل ففي كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو هو الاول ضمير فصل والثاني خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه اه فنري (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لان الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضد له والاشياء انما تتبين باضدادها وقدمها لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أي القيد وانما قال يتوهم لانه في التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوي ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقييدهما بالعقلي (قوله مقابل للشرعي والعرفي) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا

لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشئ فرع تحقق أصله اه فنرى وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل فى المجاز لكان أحسن وقال فى المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعنى الحقيقة المفردة (قوله فى اصطلاح التخاطب) أى فى مصطلحاته وفى بعض النسخ فى اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول ما نصه فى تقديم الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف المساوى للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحى أو العلم الضرورى وهم متمسكون به ومتخاطبون به فى محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لان ظاهر قولنا وضعت فى اصطلاح التخاطب ان الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر اد المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الراجح وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله عما لا معنى له) أى صحيح لان الاستعمال اذا عدى بفى يتبادر أن مجروره هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله عما لا معنى له صححه فى الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب

وهى فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) اى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط

ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة تمالامعنى له غير معتمد اهـ (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اهـ أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط فى كلام الشارح على الخطا على سبيل القصد لا السهو وبأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اهـ فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا بقوله فيما وضعت له فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا فى غير ما وضع له وهو ما وضع له فى زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتى عن سم فى تعريف المجاز خلافه وان الذى ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذى لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أى بأن يظهر انه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها فى التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بأن تجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك الهيكل اهـ فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اهـ وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه فى تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع)

والتعلم حيث أخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه فى هذ الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ فى التعريف على الكلمة بجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها ولا لاستغناء حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية كذا فى الاطول (قوله على معنى) أى ولو لفظا كمدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة كذا فى الفنرى (قوله بل تحتاج الى الغير) أما على انها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم فى غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففى على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى فى غيره فأل مثلا دالة على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول ال هذا على الاول وأما على الثانى أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فنرى والمعنى التركيبى هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا ان معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه (نخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا

بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

لخروج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد لخروج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله لخروج المجاز فيه نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما بينا لا تتخلف الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهى ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله لخروج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فنرى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعى ثم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك ان أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله احد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فنرى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور وعلى أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه

يوجب الدور ومانصه ويمكن تعيين المعنى الاصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلي الا بالموضوع له فيندفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل ويقتضي أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما في الفنري (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها في الموضوع له (قوله لان الكناية) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) قال الله عباد الصيمري ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي مانصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمري حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والا فلم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعي أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له مامسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد اه فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهاني تصحيح القول الثاني عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله والقول الخ قال في الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع ويناقيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أي في المطول هذا ابتداء بحث ليس بذاك اه (قوله لذاته) أي لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب أن يفهم الخ قال الفنري الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ

وكذا حصر القرينة في اللفظي لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ماصرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأي المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعني ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على مايفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم اعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وان يفهم الخ من تتمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وان يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أنه لا لفظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا ممتنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا تسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فليتأمل اه فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما في الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الاطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه ائمة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنري في حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجري اه فنرى (قوله اذا أخذ في تعيين الخ) قال في الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكي ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكي على طبق ما في كتب الاصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اه ببعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره في

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا ممتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا ممتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني (وقد تأوله) أي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها اذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء

كلمات جميع اللغات اه فنرى (قوله من غير أن يبين) أي ينفصل ذلك الشئ (قوله كالنزوان) هو من باب الفعل والحيدى صفة مشبهة من حاد أي مال يقال حار حيدى اى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم في فعل تناسب أن يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا في شرح المفتاح الشريفى وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله منضمومانع الشخص أى لازماله اه حفيد على المطوّل (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت وواه الفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع الماضى المجرّد في الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذكر ذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا في الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح في المطوّل الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلهذا عرّفوا كلا على حدة كذا في المطوّل قال في الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدّمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفي الفنرى ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله في غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيأ من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف في ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا في يس (قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور

من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهما ~~ت~~ تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعدّاه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدّية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدّوها مكانها الاصلى كذا في أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرّفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا

فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل مانقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول مانقل لمناسبة والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع فى وضع آخر فى زمان أو ازمنة مع مناسبة أولا وقال العلامة الابهرى ان المرتجل فى المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا فى الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن فى اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل فى قوله أو غيرهما بحثا لانه يصدق على كل أنه مستعمل فى غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما أى فى غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا اه قرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر اه (قوله ليدخل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له اه وقد يلزم بمثل ذلك فى اخراجه بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيجعل الشارح فانها أيضا داخلة فى الامرين باعتبارين فالمخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نصا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج وتدبر (قوله فليس بمستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك المحقق المحلى فى شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق فخروج الكناية وبقاء الحد سالما مبنى على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر فى الاصل الحب

أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح فى المحبة ونحوها او بالكسر فى السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفى سم هى بكسر العين وفتحها سواء كانت فى المعانى كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هى علقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وبها الانتقال من الاول للثانى فان قيل الانتقال فى المرسل قد يدعى ظهوره لان فيه الانتقال من ملابس لملابسه وليس ذلك فى الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد فى الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابسا له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذى هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالآلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به ان معنى قولهم على وجه يصح أنه لابد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أورده فى الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أى قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغى أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغى أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له أو فى غير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس فى معناه لا فى غيره وان أخطأ فى اعتقاده أن المشار اليه فرس فى الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعمله فى معناه المجازى مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ فى اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا فى سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أى بقصد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله لتخرج الكناية) يعنى بناء على انها واسطة لا حقيقة لاستعمالها فى غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقى كذا فى يس (قوله أى من الحقيقة والمجاز) قال فى الاطول أى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اه (قوله وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفى عام ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كما احتاجه الى التقييد بالخاص لانه اذا أطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته لتخرج (الكناية) لانها مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) يتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك (أو) عرفى (عام)

لا يتعين ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية فى العبادة ومجازى شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز مرسل

وبعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى المجاز نقل لمناسبة اه سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشرعى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون فى المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا فى النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو ان الواضع لمعناه الحقيقى اهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أى اتى به فى صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا فى الفنرى وفى الحفيد على المطول ان تنكير اللفظ لعدم وجوب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره فى ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال فى الاطول أى لحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها فى ذى الاربع باعتبار أنها من افراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخيل اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمى التقسيم الاول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل أرسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيما لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت (فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذا مما يأتى (قوله والا فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع فى العنت اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمر نائب فاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه اطول قوله اسم المشبه به) أى لفظه كما اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قرره والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بما صدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يحل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفى ع ق ان هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية حقيقة هى الشخص اه سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخلية الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة

غير

غير مسلم ثم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما في الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لابد أن يكون المعنى المجازي من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يتجوز بالراوية الى وعاء الزاد فليحرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة اهسم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لان به تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان البعير به تحصل المزادة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) ال جنسية (قوله أخذ في التصريح بالبعض الآخر) فيه ان ما سيأتي صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتي السببية الحقيقية أفاده في الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز في جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين في الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمي بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار بجملته آلة السماع كما سمي الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فنرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ في التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهي الجارحة المخصوصة (في الربيئة) وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل

مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب

الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا أبى لهب أن يراد باليد النفس اه فنرى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانه مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لا انه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفنرى فى كون اللزوم بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغنى شيأ بدونها اه يس (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابيع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع ما فيه الظفر كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) انما يجعل فى الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء بقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت لمة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكرا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به ان المقصود بالتمثيل الاكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

بيان

بيان مسببية الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه) أي عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا في كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم في الانسان من لا أب له مالم يبلغ الحلم وفي البهائم مافقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفنري يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه) أي يقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا ما نصه زاد بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤول على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤول اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤول الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكر على من شرط في مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غايته انه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الايلولة ويسمى مجازا القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوي كذا في يس (قوله نحو اني أراني أعصر خمرا) وقيل لا مجاز في الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصيرا يؤول الى الخمر) كان عليه أن يقول أي عنبا يؤول الى الخمر لاحواج ماذكره الى تكلف في نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لا يصح الا بتكلف التزام ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق ان المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول أي عنبا يؤول الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح أي عصيرا يؤول الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا أن يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل استخرج بالعصر خمرا أي عصيرا يؤول خمرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فنري (قوله أي أهل ناديه) أي لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادي المجلس) قال في الاطول النادي مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا في الجنة وانما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن (نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اني أراني أعصر خمرا) أي عصيرا يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم ما يحل فيه ذلك الشيء (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله) أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين)

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ولا يذهب عليك ان اعتبار العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا اذ لافرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية (قوله أي ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين ناقعا لي وتفع اللسان بعده له اتماهو بأن تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون بالالام لا تبقى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت تبقى ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل لساني متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله في الاخيرين) أي في مجازيه المثالين الاخيرين (قوله صرح به) أي بجزئيه (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أوغيره اه حفيد وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أي فهما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصد ان الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد ان الاطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبني على ذلك ماذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه ان اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران بالاعتبارين اه يس (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا مانصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما اه فنري (قوله الى المعنى الواحد) هو هنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

لا لآلة أي ذكرا حسنا) واللسان اسم الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان أريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد

بالتحقيقية)

الثانى اه يس (قوله لتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى ثم قال فى الاطول والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم ببطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وليس فى العرب غيره أى بضم السين اه فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * تمامه له لبد أظفاره لم تقلم * قال فى الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار أى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلية فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أى تام السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أى ألقى اللحم فيه أى زيد فى لحمه أى زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا فى حواشى سم على الحفيد اعتراضا على اسقطها رالحفيد ان الباء سببية أى رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامة) أى سمن (قوله ونبالة) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ماتضمن الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ماتضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازى لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حملا بحذف الاداة لا على قوله والمراد بمعناه ماعنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك

لتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ماعنى بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية اوعقلية فالحسى (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح (مقذف) أى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم رمى به فصار له جسامة ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقلى كقوله (تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف فالاستعارة ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ماعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ماذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا فى الفنرى (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتى الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أى لكن ذلك الشئ ليس معناه به (قوله وذلك) أى خروج ماذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال فى الاطول فيه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اه قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترق أى فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج فى اخراج ماذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف فى الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشى فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل فى معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة فى الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر فى الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى بقى الكلام فى ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز فى الاسد وان كان الثانى فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اه فنرى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله فى غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه حذف المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين بهذا العلم فليس مشبها فالمقول له الاسد رجل شجاع أى ذات معروضة للشجاعة قال فى المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رأيت أسدا يرمى ان أسدا استعارة فلا نعنى

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على أن ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رأيت أسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كأسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ماذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الاول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه الثاني ان معنى الشجاعة الذي التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلي حتى يكون تشبيها لان التعلق بشيء باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي لكون القيد متعلقا بقيده في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون المشبه به فمقصود الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامة) أي خال عن الشجاعة اه سم * وتمامه فتخاء تنفر من صفير الصافر * والفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدا اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه بأسرها * فتخ السراة وساكنات لصاف

الفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم ولصاف جبل طيء والمعنى ان كل الطيور من الحازن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أي باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة بجرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوي) أي غير عقلي سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع

ويدل على ماذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله * أسد علي وفي الحروب نعامة * أي مجترئ صائل علي وكقوله * والطير أغربة عليه * أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أي الاستعارة (مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أي من المشبه والمشبه به فأسد في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن اللفظ العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الامفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظنّ أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون ثم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل ما تظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الاشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه بعمومه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لانّ الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للاوّل أو لغويا نظرا للثانى فالخلف فى اللفظ اه وما فى الاطول هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار

والمجرور

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به

لانه لولم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ماليس فى الواقع واقعا مجازا عقليا (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله قامت تظللنى) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظللنى من الشمس) فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى عن التعجب (فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بملابسة انسان كالقمر فى الحسن لا يقال القمر فى البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير فى غلالته وأزراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة كما فى قولنا سيف زيد فى يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة

والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه ان عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم فى الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنرى ثم يلزم أن تكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اهـ (قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع فى الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها بمجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى والادعاء دليل آخر وهو أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم اهـ أطول (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله أنه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله فى قوله) أى قول أبى الفضل بن العميد فى غلام قام على رأسه يظلله اهـ مطول (قوله تظللنى) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أى من كل نفس وهو أبلغ اهـ أطول وثبوت الياء خطا ينع الثانى (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللنى صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اهـ أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت فى بحث المجاز العقلى (قوله هى شعار الخ) عبارة الاطول هى ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير فى غلالته الخ) أى وفى زر اذا قرئ بالبناء للفاعل (قوله لا نسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره فى المطول من ان المشبه فى زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمير بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد فى يد أسد) فأسد استعارة مع أن المشبه الذى هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أى ان الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل)

فى مثل تلك الجثة المخصوصة والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص

لفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى لغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل فى الكذب (ونصب) أى وبنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف

متعلق بجعل فالذى بطريق التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبنى على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس تحقيقيا وهذا لا ينافى ان أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقى وان التأويلى هو القسم الغير المتعارف (قوله فى مثل) أى الموجودين فى مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أى لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع ما يقال) أى ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال فى الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقى فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فى معناها الحقيقى فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافى المجاز اللغوى اه وذكر هذا البحث أيضا الفنرى وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار عما ذكر فيكون قوله الآتى والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أى أظهر الجهل كذا فى يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال فى الاطول ولما كان فى الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع فى القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أى الذى تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز فى هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة فى التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفى فى المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن فى قوله ولا يكفى الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله فى دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح فى شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم

الجنس فى اسم الجنس فيدخل فى الاستعارة الاصلية بلا كلفة تمحل فى بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اهـ أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل فى العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التى ينافيها العلمية هى الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل فى العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل فى المتضمن نوع وصفية فليصح فى غيره اذ لا فرق الا فى الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى امكان التأويل فى الاول وامتناعه فى الثانى اهـ سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر ولا يحتاج فى أداء المعنى المصدرى الى الحاق ياء المصدرية اهـ أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمتعارف له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم فى المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد نبه الشارح على هذا فى التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك فى مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اهـ وفى قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله فى التلويح وجود لازم مشهور ولاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط اما هو لزوم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة فى كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفى كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم ابن عبد الله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم ومادر اسم فاعل من مدر دار طان سمى به رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه فى الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل اسم رجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبى (قوله بالفهاهة) أى بعجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لا هى السابقة فى تحقيق المجاز قال فى الاطول لكن الانفع أن يراد

ولا عكس ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر فى الاسد وبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما أمر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجرى فى المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا عما يصرف فيهما عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا فى الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بأن يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى ايماننا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع (قوله بقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه أريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال

(قوله وان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى ايماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران يتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمانا قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله) أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها *) من انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه وما فى الاطول من ان جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو ما فى المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والا فالانامل كثيرة برلسى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) فى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبها) أى الصاعقة (قوله ذكر ان هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى بجعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض بكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أى لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أى من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله فى شئ) هو الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فنرى وقوله المبنى للمفعول أى لان الهداية التى تشبه الحياة ليست هى الدلالة التى تصدر من الدال بل أثرها الذى يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أومن كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الا مع الحياة وفى عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أى الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم

التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال

(وتسمى) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (وتسمى) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد الجناحين للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران الا انه في الطيران أقوى منه في العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر لا داخلة في مفهومه

(قوله وتسمى) في قوله وتسمى دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغني ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أي الغرض منها ايراد القبيح بصورة شيء مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في المخبر به) أي في الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازي أي طار فرسه بسببه اليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو للتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنيمة) أي مع غنيمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيحة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي الفنري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (وا ما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك

الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانهم انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) اى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضعا للرسن وأما فى التقطيع فكونه فى الاجسام الملتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتأمل اه (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل فى مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا فى مفهوم أحدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنها فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتهلل) أى المتلألئ المتنور اه سم (قوله

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله) أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (اذ أسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل

كونها

(قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعار له الذى هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا فى الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أى والوجه المتهلل (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة (قوله فى نفس الشبه) أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكأن القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو أول الربيع اه فنرى وقوله ولا تسكن الا فى الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته فى المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج اه والذى رأيناه فى الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا فى الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر الحبيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لازم هيئته ليوافق ما يأتى ولان الكلام فى الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبى ظهره) فى الاطول ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره اه والذى نظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع [illegible] الهيئة اه من حواشى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أى شرعنا فى أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أى حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى

كونها فى سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند فى الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى فى لان الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالاباطح اه حفيد (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فنرى وفى يس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم العنق وان هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولا يخفى أن استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بأمر عقلى ووجه الشبه لا بد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبنى اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى ببنى اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال

كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لا غير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الاول اما حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فأخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط)

عند القائه التي سبكتها نار السامري في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسي) مدرك بالبصر (واما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) فان المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أي حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب امر عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أي كشط وأزيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ

في الاطول الحلي كقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمعه حلى كدلي أو هو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنري قوله من حلي القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنعه الفنري (قوله السامري) حداد منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار اه أطول أي لانه أيضا حسي مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز وحقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أي ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أي مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولاجل ذلك فسره الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى ان كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري الذي هو معناهما ضرورة أنه معدوم في الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما ان الحاصل بالمصدر فيهما حسي فليتأمل ثم رأيت الفنري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أو غالبا كما في ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فنري (قوله وبيان ذلك) أي بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أي الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبني على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أي ازيل ضوء النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار

الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أي جلده (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتي عن العلامة اه سم أي في قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أي داخلون في الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذي يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذي يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضي أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتي عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بأن مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفي للصحة التعقيب الرتبي وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه حفيد على المطول أي فالمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول في الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتي عن العلامة فليتأمل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أي قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أي ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أي منفصلة من النهار أي بفراغه والابتداء أي ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم (قوله أو بأن المراد من الظهور التميز) أي ومن بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتميز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد تميزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره * اعيرنا البانها ولحومها * اه فنري وريطة امرأة وقوله ظاهر أي زائل وقوله ألبانها أي الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه فنري وصدره * وعيرها الواشون أني أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفي يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تأويل الظهور بالتميز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا

اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر في المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي

* وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر *

وفي قول أبي ذؤيب

* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

أي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب

صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفنرى كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى تبعا لعبد القاهر كما فى المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذى عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجى والثانى دفعى فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثانى) وبنى عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخى الخ) يعنى صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما بعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات النهار الا أن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة الا فى أضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخى وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخى والتعقيب فى كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخى بين اخراج النهار من الليل الذى هو الاصباح وبين الاظلام بعدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذى هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعنى ان دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضى اضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فعنى ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام بأن يرد الضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغى الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أى فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أى يحصل لهم من غير توقعه حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذى هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبى لا الزمانى لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أى لان الانكسار مع الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها

فذهب صاحب المفتاح الى الثانى
وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء
لان التراخى وعدمه مما يختلف
باختلاف الامور والعادات
وزمان النهار وان توسط بين
اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم شان دخول
الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
ينبغى أن لا يحصل الا فى اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل
الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة وعلى
هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال
أخرج النهار من الليل ففاجأه
دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى
النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم
أو لم يحسن كما اذا قلنا
كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
(واما مختلف) بعضه حسى
وبعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا
وأنت تريد انسانا كالشمس

ولو تريد انما هو فى الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اهـ أطول (قوله فى حسن الطلعة) أى الوجه وقوله ونباهة الشان أى رفعته وشهرته (قوله أى النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء فى أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التى الاستعارة التبعية مبنية عليها اهـ (قوله الموت) أى على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اهـ سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور الفعل أى الاختيارى أى المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلى) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذى يكون فى اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلى (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفى الظهور وهو بالنوم أخص لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا تحقيقى اهـ أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال فى المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أى كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اهـ قال الفنرى يمكن أن يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت اهـ (قوله هو البعث) أى على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت ونحو رد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اهـ حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اهـ سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس ان الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أى أظهر الامر اظهارا لا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس أهـ أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته

فى حسن الطلعة) وهو حسى (ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الاهم أولى واستمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الافعال فى المستعار له أعنى الموت اقوى ومن شرط الجامع أن يكون فى المستعار منه أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا فى الاطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أبن الامر الخ ثم ما فى قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع وينبغى أن يعلم ان التعدية بالباء فى طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما فى كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أى أو الجهر كما فى حواشيه على المطول وفى المغنى قال ابن الشجرى فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى اؤمر وممن جوز كون ما مصدرية الزمخشرى واستظهره فى المغنى وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبى حيان له بأنه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا فى باب اعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبنى للمفعول عدم جوازتأويل فعل مبنى للمجهول وحرف مصدرى بالمصدر لان علة منع الاول على القول به الالتباس وذلك مفقود فى الثانى فتدبر كذا فى يس (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثيرهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبين الى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أبن الامر ابانة لا تنمحى أى لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) فى كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما فى السابق وهنا اعتبر نفسه كذا فى حواشى الحفيد على المطول (قوله والمعنى أبن الامر) أى أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفى الفنرى قوله والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى أى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لا تلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أى افرق الخ تفسير باللزوم (قوله كما لا يلتئم) أى يجتمع (قوله لما طغا الماء) فى القاموس طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وغلا فى الكفر وأسرف فى المعاصى

والظلم

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغا الماء)

والظلم اه أطول (قوله جعلناكم) أى جعلنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما ترى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت لزم أن الجامع حينئذ حسى لا عقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية ولذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بأن نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جوده وهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق ولا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية) اى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أو لانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والا فتبعية) القوم لم يتعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اه فنرى (قوله وما يشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

جعلنا كم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) أى اللفظ المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والا) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس (فتبعية) فالاستعارة تبعية (كالفعل وما اشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية

التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد داستقامته بينهما في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات مّا من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ماصدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني فيرد سوى ماذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف في هذا معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لامعنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ اشار بأو الى أنه لافرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي باللزومية فلا يجرى ذلك أيضا في المشتقات الا تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الافعال والصفات) كأنه أشار بالحمل لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ماذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصمم لاذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامي بأنها

لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال

تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه اه فنري (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد في المطول وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أي رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفي بالتشبيه والاستعارة الاصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا في الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي الا ان يؤول و يقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما ان كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها لا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضي كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لا يخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه بوجه الشبه كما يظهر لمنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه بمعنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنري قال في الاطول و يندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن المستعار له في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفي في ايجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة

فى الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجرى فيها أفاده فى الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل فى المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لايخفى أن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو فى مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات فى غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء اتعين الزمانية والمكانية والآلية كذا فى الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أى لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعنى ينبغى أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق فى الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ماتقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال فى سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لايصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لايصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لايصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لايصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

الفعل

الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فلدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقيده بتلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه فى غاية الابهام والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال فى الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالاحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لادخل له فى الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اﻫ (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بأن كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اﻫ سم (قوله فالتشبيه فى الاولين الخ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السوط أو السيف فالتبعية فى الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اﻫ فنرى وقال فى الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى فى الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه عاصم فى الفنرى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة اﻫ وكتب ايضا قوله فالتشبيه فى الاولين الخ قال فى الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات

باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة فى المشتق بحكم سرايه استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة فى استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا فى متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة فى المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر فى نطقت الحال الخ فتدبر وقال فى موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الا بألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد فى الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف تحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته فى الفعل اه أطول (قوله معانى الحروف) كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها أى بدوالها عن معانى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء

دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض

الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فنرى (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أى كمعنى المجرور لان تقدير التشبيه فى معناه أفاده فى الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى ويوضحه أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه أعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى اه فنرى (قوله فيقدر) أى اذا كان التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال فى الاطول احتمال المجاز المرسل يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية الذى لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن فى استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا فى أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم فى جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها اه فنرى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر فى جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذى لا يكفى ذكره فى بيان

وهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) اى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا

باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) اى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أى علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف فى الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية

العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدهم فى أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اهـ سم (قوله وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه فى لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاول أن يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فى لام التعليل أى فى استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله فى لام ليس متعلقا بيقدر لان التشبيه المقدر ليس فى اللام بل فى متعلقها اهـ سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اهـ فنرى (قوله والتبنى) أى أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اهـ سم (قوله ثم استعمل فى العداوة) أى فى ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أى اللام (قوله فى العلة الغائية) أى فى ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان وأنثه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل فى اللام فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اهـ مطول وفى الاطول وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اهـ (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن فى مدخول اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اهـ سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية فى اطلاق الداعى ولفظه بل أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعى ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اهـ (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكى اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجىء اهـ حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما فى الباب أن التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ اهـ مطول أى الذى هو الفعل والمشتق والحرف اهـ سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

تستعار له

تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لاعلية العلة الغائية للالتقاط اهـ وكتب أيضا مانصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ماقيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اهـ فنرى (قوله وبتبعيتها الخ) أى وجرت بتبعيتها (قوله كما مر فى نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اهـ سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اهـ مطول (قوله ومدار) أى دوران اهـ سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أى الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على ان القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانقسامها اهـ أطول (قوله فى الاولين) انما قال فى الاولين لما سيجىء من أن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة اهـ فنرى قال فى الاطول ولانه لاتفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة فى هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ماينصرف عن ارادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى اهـ سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز فى مدح أبيه حين خلع المقتدر انفساده من الخلافة ونصب أى المعتز وقام بالخلافة كما ينبغى اهـ أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أى الجود وهو بفتح السين وكسرها كما فى القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة فى أحيا اذ لا يأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اهـ أطول وكتب أيضا مانصه فليس قتل على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا قريهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة هو الاعدام وبين الاحياء واكثار السماح هو الاظهار وبين القرى والطعن هو اتصال شئ من الخارج الى الباطن اهـ سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال

وبتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ماذكره المصنف سم وأوفى هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (فى الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو

جمع الحق لنا فى امام
قتل البخل وأحيا السماحا)

فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو

نقريهم لهذميات) نقد بها*
ما كان خاط عليهم كل زراد

اللهذم من الاسنة القاطع وأراد باللهذميات طعنات

الثانى على أن القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الاطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى

فضمير نقريهم للاخوة كما فى الاطول وكتب أيضا قوله نقريهم لهذميات من القرى وهو الضيافة فى القاموس قراه اضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كاجرى) لشديد الجرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالته على انها تهكمية لانه لا يمنع كونها تمليحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هى مما يلائم المستعار له فى المصرحة والمستعار منه فى المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصرحة مرشحة فى المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدا محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها اخبارا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيرامى هو ذكر حكم ينبنى على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنرى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفنرى واعلم أن السكاكى ذكر فى لطائف يا أرض ابلعى الآية أن الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التى هى معنى قائم بالغير) قال فى الاطول الصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى أو بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا العالم وتفارقهما فى العلم حسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاجرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى وبشرهم بعذاب أليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع

فان حسن صفة معنوية لا نعت نحوى وفى مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التى هى مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغى أن يقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لا يكون فى قوله

قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا فى دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد فى الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه فى الاستعارة التى هى قسم من المجاز وكذا يقال فى قوله بعد ومرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه قال فى الاطول وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الامرين فى الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذى يناسب العطاء لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه برلسى اه سم وقال فى الاطول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكأنما أتاح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه

(و) الثانى (مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه

غلقت لضحكته رقاب المال

أى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح وعليه أي على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس وهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك أثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدائد وما نشأ منه هذا التعارف لا بيان أن في الآية استعارتين احداهما تصريحية وهي أنه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهي أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضي ارادة ما تعارفت فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أي بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أي المنفي (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على ان التقسيم اعتباري أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل

(و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو) قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكي السلاح)

هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع (٢٦٩) (مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الاسد الحقيقي واللبد جمع اللبدة وهي ماتلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشئ شبيه به (حتى انه يبنى على علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى لظن الجهول

بان له حاجة في السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفي على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة الاشياء (ونحوه) أي مثل البناء على علو القدر

وجهة هو موليها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبني على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فنري (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمي به كثيرا في الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبني على ان المراد انه ليس من مادة جنسه وشأنه التقليم والا فقد يوجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوي الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والا فاصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيري للتناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من افراده (قوله حتى انه) تفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفنري اللام في لظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد وروي يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا ان قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذي لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم ان المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهول ان له حاجة في السماء والعاقل يعرف

ما بنى على علو المكان لتناسي التشبيه (٢٧٠) (ما مر من التعجب) في قوله * قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

(والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله

لا تعجبوا من بلا غلالته

قد زر أزراره على القمر

اذ لولم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم أشار الى زيادة تقريرا لهذا الكلام فقال (واذا جاز البناء على الفرع) أي المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وانه المقصود من الكلام بالنفي والاثبات (كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع) أنت (اليها) أي الى الشمس (الصعود * ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا) العامل في اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لا استعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أي جحد الاصل كما في الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز

انه لا حاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله ما بنى) معمول البناء اه سم (قوله تظللني) ينبغي انه تجريد لملاءمته المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي اه سم (قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذي هو الاصل كانه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله كما في قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد اه فنري وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغي أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده أي جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أي المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه انه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا في الحفيد وحاصل السؤال ان ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وانه يتصور بدون ذكره بأن يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو منه اه سم (قوله أي جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وانه فرد منه

لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه ينافى ماسبق من انه لولم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الاأن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كذا فى الايضاح فكأنه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده لخروج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلى) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبيه على ان التشبيه الذى ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبه ثمالك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بان مراده المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون فى الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به ففى تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعنى كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله انى اراك الخ) بيان الكلمة

وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى

(واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد (للمبالغة

فى التشبيه) (كما يقال للمتردد فى أمر انى أراك

ماوليس مقول القول فافهم والمشهور أرالي على صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة وقوله وتؤخر أخرى اى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثانى المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لايؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لايخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لايخفى على ذى انصاف وعلى ماذكره الشارح لايكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فنرى وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخيره الخطوة المقدمة الى موضع ابتدائه منه الاولى لا الى خلف المتردد وفى الحفيد على المطول بعد نقله ماللشارح فى شرح المفتاح مانصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطى خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عندها الخطوة الاولى ولاشك انه اذا كان التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد ان معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وانه لايتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال فى الاطول وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لابد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيلى كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال فى الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ماسوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد وعد اللفظ الذى صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر

لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلابد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار

مجازا للتجوز فى جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء نى أسد وقوله تعالى وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز فى شئ من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف فى شئ من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شئ مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقى أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل فى لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل فى لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهى غير مستقلة لانه ينبغى أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما فى الحرف فهل هى كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا فى أى شئ اه وقوله أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائى لكن دخولها فى المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز فى الكلمة المأخوذة فى تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز اصالة فى الهيئة والتجوز فى المركب سار اليه من التجوز فى هيئته وقوله من غير تصرف فى شئ من الاجزاء أى بل هى باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أى لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة فى اللازم على أنه يؤدى الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل فى شئ لانه لم يستعمل فى الموضوع له ولا فى غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ فى الموضوع له فتدبر وقوله فهل هى كالاستعارة التبعية أولا الخ ذكر فى شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه فى مضمون الجملة أو فى الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل بلا فرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول قوله كقوله هواى الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا فى غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيصير مجازا مرسلا ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

القرينة المانعة لكونه كناية قطعا لحصر المجاز المركب فى الاستعارة غير صحيح فلا يرد انه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لاشاهد اذا ادعاء نص من الواضع على مجازيته كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه ببعض تغيير وكتب أيضا مانصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى انشائى الاطلاق والتقييد مرتبتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر انه لافائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول مامخلصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافراد اوتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بمابعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على مافهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لادخل لكون المثل استعارة فى امتناع ماذكره السائل بل هو باعتبار أنه لايكون غير اللفظ الذى صار متداولا بينهم اه فيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لاتغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية اه فنرى وفى الحفيد انه ذكر فى الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص أن فى المثل ثلاث روايات (قوله لانه فى الاصل لامرأة) هى دختنوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فأتته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما اشتووا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعنى أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق أى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف اه فنرى مع بعض حذف

(فصل فى بيان الاستعارة بالكناية)

(ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لاتغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة

(فصل)
فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ولما كانتا عند المصنف أمرين

معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو فى التشبيه المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر فى النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه فى وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى واذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها

ألفيت كل تميمة لا تنفع)

التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر

أى على مذهب المصنف (قوله معنويين) أى ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين فى تعريف المجاز) لانه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفى المعانى) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الايراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التى يطلق عليها لفظ الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد فى جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافى مامر فى التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أى باقيا على معناه الحقيقى فلا يرد وجوب ذكره فى التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل فى معناه الحقيقى كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور فى التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا مالم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أى لانه من البين أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على انه الحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للمشبه كما فى أظفار المنية تنشبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار اه سم وكتب أيضا ما نصه احتراز عن الاستعارة التحقيقية اه سم أى على ما جوزه صاحب الكشاف فى قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أى أو استعارة مكنيا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) تفسيرى (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنى عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء فى التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به أفاده الفنرى ووجهها فى الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الامر) أى اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما فى المثال الاول الآتى وقوله أو قوامه كما فى المثال الثانى الآتى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كأجزائه (قوله واذا المنية) من منى الشئ أى قدره لان الموت مقدر اه فنرى (قوله ألفيت) أى وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فنرى وفى حاشية السيرامى على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله

والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة (فأنبت لها) أي للمنية (الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال (فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما في قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأنبت لها) أي للحال (اللسان الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن في قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا أي نعمة ترشيح للمجاز هذا

والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقيا على ذي فضيلة) أي لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم (قوله فلسان حالي بالشكاية أنطق) يعني ضرك أكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله في المثال الاول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول ايضا مما الامر المخيل به فيه مقوما لا مكملا الا أنه تكلف كذا في الاطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو في المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون في المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التي هي الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم وقوام الدلالة في الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أي ماذكره المصنف من تعريفي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقلي وهو اثبات ما ليس للمشبه له (قوله فعلان) أي لا لفظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد ههنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أي لا للمكنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أي وصولا أي قربا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أي أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز) أي المرسل قال في الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بعد جعلها اسما تنبيها على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وصعت موضع

السبع

السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي اهـ (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتي أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيري (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا تحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل الكلام شبيه بالكناية في الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية في المعنى الكنائي قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت في المعنى الحقيقي أيضا أولا ولا شك أنه لا يستعمل النقض هنا في ابطال العهد اهـ حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اهـ سم وناقش صاحب الاطول في حكم الشارح والسيد بأن في كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعني أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة في مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكي فمن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أي اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اهـ مصباح (قوله من روادفه) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اهـ ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اهـ فنرى (قوله مجازا) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلمى) أي معرضا عنها كذا في الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اهـ سم (قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ما قاله في المطول من أنه لا حاجة الى ما قيل ان في البيت قلبا أي أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنرى فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه أي كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اهـ وفي الاطول وأقصر باطله أي انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اهـ وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير أقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا يسب

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكي (وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشئ اذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله

العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه (قوله وعرّى) كأن المراد أذيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال فى المحبة للعهد أى محبة سلمى ودفع الثانى بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغىّ) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرّى الخ والا لزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها الا انها تخييل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يندفع بعض ما ذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار حمل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه فى الغالب لا يتأتى قطعها الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعرّى افراس الصبا ورواحله) أراد (أن يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغىّ وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير لمعاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح

وبعضهم

لامن الصباء بالفتح يقال صبي صَباء مثل سمع سماعاً أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهيراً (أراد) لا بالافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو) أرادبها (الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الى اوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلاً اذا أريد بها الدواعي وحساً اذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

(فصل)

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول أن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف (وعرّف السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس* ولما كان قوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطباً لبعض الرؤساء

مولاي ان وافيت بابك طالباً * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر
البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كي يلقى صحاح الجوهر

اه فنري (قوله لامن الصباء بالفتح) أي مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود وبعد وضوحه ولا ضنة معه في ايراده كلامه محتملاً لطرق متعددة يسلك المخاطب أيها شاء بل ايراده كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة البنان اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل في تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله اه سم (قوله والمنال) أي ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز اه سم ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضاً قوله بتأويل أي وضعاً ملتبساً بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفي به اه أطول (قوله اللغوي) أي غير العقلي (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقاً معنوياً ونحوياً لانه بمعنى المغاير وكتب أيضاً قوله متعلق بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصلاً ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية لاظهار المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذكري

بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود اقامه المصنف مقامه اخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) فى تعريف المجاز (الاستعارة) التى هى مجاز لغوى (على مامر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ماذكره السكاكى (بأن الوضع) ومايشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية مافى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

(قوله بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب) لأنه يؤدى مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا فى الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع ثالث الحقيقة الذى هو الحقيقة فى اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا فى اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله فى غيرما) أى معنى (قوله فى اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هى) أى الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة فى غيرما وضعت له بالتأويل) بل هى مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهى مستعملة فيما وضعت له فى الجملة فمجرد قولنا فى غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا فى بعض النسخ باثبات عن وفى بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا) لئلا تخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكى الخ) عال فى الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش فى تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفى الآخر (قوله بنفسه) أى بنفس اللفظ أى لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة فى قوله ما وضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن فى ذكر الاحتراز تسمحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكى الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه فى الاطول بان انصرافه عند الاطلاق الى ماليس بتأويل ينفى عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى (قوله وبهذا) أى بهذا الجواب (قوله يخرج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال فى جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج

عند

لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة المبنية (ورد) أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أي من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لان الفرس في خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي (وقسم) السكاكي (المجاز) اللغوي

٢٦ بد لي

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لا جهة) أي لا وجه لتخصيصه أي في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أي السكاكي في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه رد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يختص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدي معناه) كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية في تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا أنه لا يكفي بل لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أي أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كليهما نظر) أما في الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذي الخ أي الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أي اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أي المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أي الخطأ اللساني وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) ورد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال في الاطول وفيه أي

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية)

فى ردّ الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعدّه الخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لانّ المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاوّل أعنى الراجع الى معنى الكلمة احترازعن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجرّ وأما الرفع فمجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احترازعن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لاخفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاوّل أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه ادّعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أنّ مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أنّ المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أنّ المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بأنّ المستعار هو الاظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجئ توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون

الا

وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له

الاتخييلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر عام مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح زيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنه به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أى العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما فى هذا المثال فيكون الجواب ظاهر البطلان لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض فى المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم فى كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا فى كلامه ما يقتضى ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهرى لا تحقيقى اه ملخصا من يس والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذى قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلى ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوى في تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان أعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذى قبله كما هو قاعدة الجدليين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذى وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلى للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير في المطلق كاطلاق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى المجازى والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أى فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلى فانه

نه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين تفريع على مالزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم اعم أي اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم في القسمين العقلي واللغوي اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعني العقلي واللغوي والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللغوي الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففي تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على مالزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليتأمل اهـ سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا تحقق له الا بلفظ آخر كهذا اهـ سم وعبارة الاطول وأما الثاني يعني الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أي الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أي حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين) أي العقلي واللغوي (قوله نحو كلمة الله) أي قول الله (قوله والثاني أنا لا نسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي الا متعددا ينتزع منه ولا تقتضي للدلالة عليها اللفظ مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام في أطوله ثم قال وقد فرع السيد التنافي بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف في التمثيل ووجوب افراده في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين وأجيب بوجوه أظهر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثاني انا لا نسلم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اهـ (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اهـ سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اهـ سم (قوله وفي السكل نظر أوردناه في الشرح) مما أورده أما في الاول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عدّ من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوّز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اهـ سم قال الفنري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصلح مثالا للتشبيه يصلح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اهـ وقال في الاطول لا يخفى أن هذا المنع أي المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف ردّ عدّ التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أي المفرد لانا نقول عدّ السكاكي التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بأراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي في المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أي استعارة لا تحقق الخ فلا يرد الغول ونظائره فانه ليس معناه الا أمرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اهـ اطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها واقترانها بالشئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة في مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر أوردناه في الشرح (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه) حسا ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة

وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي (كلفظ الأظفار في قول الهذلي)

* وإذا المنية أنشبت أظفارها *

(فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته) أي السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي للمنية صورة (مثل صورة الأظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار (لفظ الأظفار) فتكون استعارة تصريحية لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية وقال المصنف إنه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس إليها حاجة وقد يقال إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا

جاءت بهذا المعنى أيضا اهـ أطول (قوله وهمية) أي اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها فإن للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات إذا استعملها العقل تسمى مفكرة وإذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من أمارات تعسف السكاكي في تفسيره وإنما وصف الوهمية بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اهـ أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق اهـ أطول (قوله في الاغتيال) أي الإهلاك (قوله أخذ الوهم) بإعمال المتخيلة اهـ أطول (قوله واختراع لوازمه) كالأظفار وكتب أيضا ما نصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فإن الأظفار لا تلزم حقيقة السبع اهـ أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة إلى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اهـ وفيه نظر اهـ سم (قوله قوام) أي حصول اهـ سم (قوله استعارة تصريحية) أي تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اهـ سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الأطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فإنها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الأظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اهـ (قوله ولهذا مثل لها) أي للتخييلية المنفكة عن المكني عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اهـ سم (قوله في الكلام) أي كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المراد اهـ حفيد وقال الفنري أي الأمر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اهـ وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي أن كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اهـ حفيد قال سم وكأن حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخييلية لأن المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبعضهم في هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها في الشرح نعم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقتضي) ما ذكره السكاكي في التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لان في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا لصورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه

بها تأمل اهـ سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الاولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس ادعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت وأوهمتك اهـ حفيد (قوله ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين التاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليها اهـ كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله اظفارا أخرى بأن يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره اهـ فنرى (قوله بجعل الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عقلي ودفعه بجعل أل للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الاطول (قوله كجعل اليد للشمال) أي في قول الشاعر

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ورب غداة ريح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اهـ من الفنرى والشمال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله في أن اليد) أي اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ (قوله عن شيء) كالجارحة الى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اهـ فنرى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن اهـ فنرى (قوله الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اهـ سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي التخييلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه مزيد تعسف ومخالفة للغير اهـ أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار

فى صورة التخييلية والربح والتجارة فى صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه الهم الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد رد الجواب المذكور بأن خاصة المشبه به فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف لدفع ما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل لعل هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها لما فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به فى قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح فى المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له فى قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقى المتعلق بالحبل الحقيقى حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقى اه ومثله فى الاطول ثم قال الفنرى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يلزم توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج فى افادة المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أى المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا فى الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكى فان المصنف

وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل ففى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) فى مثل انشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع

بقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله لان في اضافة خواص المشبه به) أى الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول ورد أى ماذكره السكاكى من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ماذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضميرد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ماذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن يجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذى يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكى وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى (قوله والاستعارة ليست كذلك) أى عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه فى المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أى الذى ادعاه السكاكى فى قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما فى سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أى الحال والشأن (قوله الا أن المراد به السبع ادعاء) أى فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما فى كما اه سم (قوله مرادفا له) أى لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا أن يراد بالترادف التصادق اه فنرى ومراده التصادق فى الجملة والا ورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ماذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر * ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية الا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار له فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن

ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ماذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى ان يكون استعماله فى الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ما تكون فى الافعال والحروف وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم تخيل) أى توقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم تخيل الخ لا حاجة اليه فى اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لان تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال فى المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضى الخ) أى لتصريح السكاكى بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا فى الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل فى الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل فى المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها فى الموت لكونها موضوعة له اه ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكى بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هى قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فتكون الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلى والمجاز اللغوى بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله مثله) أى مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومرادا به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل فى غير ما وضع له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذى ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فنرى (قوله واختار السكاكى الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفى كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية فى مثل أعجبنى لسان الحال اه حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لان هذا لا يتأتى فى مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجى عليه تعالى وكذلك فى قوله تعالى ربنا وذلك لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

(و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا فى قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح توجيه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها وتجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعنى المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه فى بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى فى المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام فى ربما يود الآية والاوجه ان يقال طريقة الردهما أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء وا قرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بدكر لعل وتتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتأمل اه فترى وعبارة الشارح فى شرح المفتاح ليت شعرى ماذا يفعل المصنف فى كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال فى الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيد مكنيا عنه باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اه والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكى فى بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن فى الاعتذار عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار فى التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله فى حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر فى كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة فى الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول بأصلحية الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة فى اطلاق الاستعارة اه وقال فى الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ ما نصه فى كون ذلك مختار السكاكى نظر لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من التلخيص لكلام الاصحاب فى هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(بأنه ان قدر التبعية) كنطقت في نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا ٢٩٣ بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكني عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكني عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكني عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهميا كاظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في أنبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطقت في نطقت الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكني عنها وأيضا فلما جوز وجود المكني عنها بدون التخييلية كما في أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن ما ذهب

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في اظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اهـ وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده اهـ يس ملخصا (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدرهو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية وأظفارها المريق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أي وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اهـ أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) اشارة الى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اهـ سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون المكنية في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أي لا كائنة على العكس أي انها تستلزمها المكني عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكر بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اهـ سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخييلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من كلامه اهـ سم (قوله فلا جهة) أي لا وجه (قوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب

اليه) السكاكي من ردّ التبعية الى المكني عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمي كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكني عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح في مثل

المه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف في رده على السكاكي ردّه الاستعارة التبعية الى المكني عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله

تقري الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا ردّ التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أي بالصلاحية أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكي بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لان السكاكي الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أي جريانه في جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكني عنها بدون التخييلية) مع أن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى ان الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق الخ فهلا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت أمر وهمي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وانما الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله تعالى ينقضون عهد الله) فني العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل

أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال

فقد زال

وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك البلع استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة عن الغذاء وقد تكون بالكناية حقيقة كما في أنبت الربيع

(فصل في شرائط حسن الاستعارة)

(حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ

فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

(فصل في شرائط حسن الاستعارة)

أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه اطول (قوله من التحقيقية) أي غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح ايضاحا لا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الامر وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الاطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أي الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بأن بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما في الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما في الخيط الاسود فان تبيين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخيط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداة كما في زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زر أزراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

لانّ ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أنّ المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط حسنه أن لا يشمّ رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (الغازا) وتعمية ان روعي شرائط الحسن ولم يشمّ رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال ألغز في كلامه اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب (كما لو قيل) في التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفي (و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعني انّ المرضي المنتخب من الناس في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير

الاشعار بذلك اه ملخصا من الغنيمي والسيرامي قال في الاطول وأظنّ انّ في التجريد أيضا اشمام رائحته اه (قوله لانّ ذلك يبطل الغرض) ابطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أنّ المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأتى ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فانّ بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصي المذكور على أنّ شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضمّ الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد انخفاء واشتدّ فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قيل ذلك لانّ في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز اه (قوله أي ولانّ شرط حسنه) أي حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أي عام (قوله الغازا وتعمية) أي سبب الغاز وتعمية أي اخفاء اه أطول (قوله ان روعي شرائط الحسن ولم يشمّ رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشمّ الخ على روعي من عطف الخاص على العام بناء على أنّ المتبادر أنّ المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح في المطول لا حسن التشبيه لانّ ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التي منها ترك الاشمام ونفي مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شيء منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فات الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا لانّ من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أي مع تحقق الالغاز في بعض التقادير كما تقرّر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أي وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أي بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاه الدماميني (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لانّ مشابهة الناس بالابل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضي منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر مما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتي التأتي على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أولا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضما من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أي حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله وأن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمر في النفس فلا ينبغي في رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يردوا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق ان المذكور في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها) أي عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكني

من الابل (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم محلا) اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أي بما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكني عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها وليس لها في نفسها تشبيه

عنها اه مطول قال فى الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبى تمام

لاتسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

ويريد بالاستهجان مانقل ان بعض أصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى أن ماوقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ماذكره فى الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الاستعارة ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على مايكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على مايكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فى قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مرّ لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه وهذا كلامه يعنى تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ماينبغى وليس المراد أن عبارته لاتفى بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على مافهمه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لانسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة انى لا أستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائى اه (قوله بل هى حقيقة) أى عند المصنف والسلف بخلاف السكاكى

* (فصل فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز) *

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة فى كل (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير فى جاءنى القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغى أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه فى تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بحذف

بل هى حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها

* (فصل) *

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أى حكمها الذى هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية و) الثانى مثل

بحذف احدى نونى ان وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره أى الى غير الاصلى فان ربك فى وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر فى المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيابته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلى فى الامثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا مجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا فى ذلك لما يأتى عن الفنرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجىء على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفى ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يثبته لجواز ان يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالحاصل ان هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجىء الامر أيضا مستحيل ويجاب بأن له فى نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجىء ولو على وجه مجازى بل مهما نسب لها رجع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف نفسه بنفس المجىء ولو بمعنى تجوزى كبلوغه الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لا يحذف فى أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لمآل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا فى سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم للاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثله شئ) لاستحالة المجىء على الله تعالى (و) اسأل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون شئ مثل الله تعالى لا نفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر

ولاشك ان اسمه شيء لزم ان يكون ماهو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لاتتعرف فلا محذور اه فنرى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده في الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلي في الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى في المجاز المعنوى كما ان الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هنالك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فنرى (قوله وماذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لايتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذلم يتعدّ فيه الجر عن محله اذلامحل للجر في التركيب أفاده في الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالتمام في المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر في نحو أعجبني سؤال القرية الا أن يقال هذا الجر هو الجر الذى كان في المضاف المحذوف لاجره الاصلي ولايخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولايخفى أنه تعسف يرده ما في بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لايوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لاتوصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولايمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاذا نفي الخ) ايضاحه ما في المطول من أنه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما تقول ليس لاخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابدّ لاخي زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أى ليس لزيد أخ اذلو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذلو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو أخو زيد وقوله بنفي لازمه هو أخ الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفي لازمه أى ونفي الملزوم لازم النفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

* (الكناية) *

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكني فهو كرمي يرمي وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز * واعلم ان لهم في اللفظ الكنائي طريقتين الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلي وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لاتكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو أعني الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول ليس لاخي زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفي لازمه والله أعلم

* (الكناية) *

في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

المصنف الثانية أنه مستعمل فى الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فامثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة فى التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة فى المعنى الثانى لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو فى محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال فى الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه معجب لأولى الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كالمجاز أى صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف اه (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده ويهمه لكن يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل اه أطول وقال سم ما نصه أقول لا يشكل ارادة المعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهى لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله ملزوما لمناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تأمل اه سم قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله وظهر الخ) قال فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله وظهر الخ الا أنه لم يقل فخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار

(قوله معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه (قوله كطول النجاد) المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (قوله وظهر أنها) تخالف المجاز من جهة ارادة (المعنى) الحقيقى

اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيهما من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال فى الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أى عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه فى الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفى سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقي فى الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استحالة المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك فى المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم تتميز الكناية عن المجاز فى صورة استحالة المعنى الحقيقي نحو نطقت الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفى أيضا فى الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفى سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أورد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة فى هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هى جائزة ولو استحال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما فى التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة فى معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبنى على أنها مستعملة فى المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازي الذى هو المنتقل اليه فاذا كان منفيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ فى المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الآتى لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفى والاثبات اما اذا قصد للانتقال منه فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله وهو ان الكناية من حيث الخ) اعترضه فى الاطول بأنه يوجب الدور فى تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة) أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافى ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أى المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى اقرانه فى السن بأن تكون

ابتداء

(مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره فى تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي فى الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه

يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وقولنا ليس كمثله شئ عبارتان معتقبتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته لافرق بينهما الا ماتعطيه الكناية من المبالغة ولايخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولادلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ومايقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لادليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم مايكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقبتان) أى واردتان (قوله ولايخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره فى كتابه لانه لايخصه كما صرح به فى الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ماذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ماقاله فى شرح التعريف السابق ولاتنافى لان كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لايظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لامحالة وان لم تعرف لاينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أومساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد فى شرح المفتاح اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للملزوم أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا للملزوم أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فمما لادليل عليه) الظاهر أن المراد لادليل عليه من حيث صحته فى نفسه لامن حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اه سم (قوله مايكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى لكون المراد باللازم ماذكر لا ماهو المتعارف اذ ذاك لايكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لايكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية ان يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى ان الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لامن حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

ولايخفى عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة منها) أى من الاولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكى الاولى منهما أعنى ما هى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا فاللازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اه سم وقال فى موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أى فى المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مراد أبدا فى الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال فى الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أو عادى أو اعتقادى أو ادعائى اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال فى الاطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا فى الاطول (قوله ولا نسبة) أى نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بمضيافية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أى سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أى لا كل واحد كما فى المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده فى النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده فى الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله وتسمى) أى فى اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفى الاطول من البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقى والحكمى كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما الى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح فى المطول بأن السكاكى فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما لتضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الأكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان حاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى ولا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما نصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى نجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة فى هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محيد وراه فنرى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبى هالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فنرى (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها فى عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسايط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعا اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتى فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام

(الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) اى اثبات أمر لامر أونفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله ان السماحة والمروأة) هى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أونحوه) مجرور عطفا على أن يقول أومنصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أوالسماحة لابن الحشرج أوسمح ابن الحشرج أوحصلت السماحة له أوابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص هنا الحصر (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذوقبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج أفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم

فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أوأحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أوالصفة أوكلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل ما لابد أوأزيد اه (قوله هى كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروأة ولو جه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كمال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروأة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروأة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا

الامر

الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروأة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكأنك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا فى الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام لغير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبه الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اه سيرامى ملخصا قال فى الاطول فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

(المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية

الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفي صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله وأما القسم الأول) أي من هذين القسمين اه سم فهو ثاني الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثاني بجملته وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح في عدم وجوب التصريح بها في جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد افردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها وانما الكناية انما هي في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفي الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك في عرض من يعتقد حل الخمر مريدا تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد اخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أي هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنري (قوله بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الا بتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أي فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله وتختلف الخ) من

عطف

عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذي معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها

عطف السبب على المسبب أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسايط بحيث يمكن اعتبارها قليلة او كثيرة بالنسبة لغيرها أو فى نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفى ففى المادة الواحدة قد تعتبر الوسايط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اه فنرى (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفى الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكأن باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسايط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول (قوله ان قلت الوسايط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التى لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسايط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفنرى (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البحثين والا فلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسايط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسايط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسايط (بلا خفاء) كما فى قوله
أو ما رأيت المجد ألقى رحله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول
(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكى

ان السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الاغير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف أن تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لأسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فأفاد أنه لا يراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فى غير ما هى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير فى هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة فى ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه أن قولنا أذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته فى تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام

الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف
وفى السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل فى غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مرادتبعا وفى التعريض هما مقصودان
الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرّض به من السياق وفى الكناية
العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة فى كونه مقصودا والثانى
هو المعرّض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقد رأى صاحب
الكشف الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
حيث يراد منها المعنى الحقيقى أيضا أو تجوزا رادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى
التعريضى مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فجاز أن يكون اللفظ مستعملا
فى معناه الحقيقى أو المجازى أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك
المعانى على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة
والمجاز والكناية وقوله وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلى والمعنى المكنى عنه معنى آخر
مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقى
فى كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
وأريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلى هنا انحصار الاسلام فيمن
سلوا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه
المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرّض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفى
الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغى أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى
المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والالزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقررات اللفظ بالقياس الى
المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية فقد بان استعمال اللفظ فى ذلك
المعنى واشتراطه فى تلك الامور فقول السكاكى ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ فى المعنى المعرض به قد يكون كناية
وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه عما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل
عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض
به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه
انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكى أن

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان اردتهما) أي المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي (ولا بد فيهما) أي في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

(فصل)

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى التعريضي فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بتاء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أي بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما في سم وقال الفنري لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنري (قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز العير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد متعددا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وأما مجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشئ ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أي مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما انه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغ في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون

وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لاتوجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذا بلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبني على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللازم اه يس وفيه ان اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للمرئي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيأ من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا

لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضا (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيأ منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول

كما ذكره الشيخ من أنّ الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأنّ المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي ° وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري ° اه وحاصل جواب المصنف أنّ مراد الشيخ رفع الايجاب الكلي ° ورفع الايجاب الكلي ° لا ينافي الايجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأنّ ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لانّ ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم ايجابه لزيادة فيهما بل نفى ايجابهما لثبوت الزيادة يوهم ايجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أنّ المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة) كأنّ وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وأنّ المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم

هذا آخر ما كتبه أستاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أوّل من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ الى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي ° الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا توارد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لهما ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها وتلاهما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع انه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن وعدّدها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أوّل من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي ° الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي ° على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه أوّلها الجناس التام والمطرّف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا * لي صبرا كثرت من اذلالي

فاد تأكيد الاثبات تلك المساواة تم بعون الله الثاني والحمد لله على كمال القسم الثاني والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث علم البديع)

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام

أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر فى قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين

فعلمت ان الشيخ صفى الدين ليس أبا عذرة هذا المرام ولا أوّل من اخترع نظم هذه الجواهر فى نظام فان الشيخ الاربلى المذكور توفى قبل أن يولد الشيخ صفى الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلى المذكور فى سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفى الدين فى سنة سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صفى الدين كان معاصر الشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسى الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفى الدين قد حاز قصبات السبق فى مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع فى أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع فى اللغة الغريب من بدع الشئ بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أى بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أى الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أى يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلى وعلى القواعد وتصورات المعانى عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أى يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق ايضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أى يتصور تفسير لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما فى سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل فى التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام فى ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا فى البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل فى الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهى المعبر عنها بعلم المعانى وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهى المعبر عنها بعلم البيان (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعانى فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة واما الخلو عن التعقيد اللفظى فداخل فى قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظى (قوله انما تعد محسنة الخ) قال فى المطول والا كانت كتعليق الدرر فى اعناق

الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظة لا فى الوجود فانه مقارن فيه واما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى انه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أى ثانيا وبالتبع كما فى المشاكلة اذ هى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اهـ ع ق (قوله كذلك) أى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اهـ سم وعبارة ع ق ولفظى أى منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اهـ (قوله اما المعنوى) ذكر منه فى هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالبها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله للمطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اهـ فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اهـ فنرى (قوله أى معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أى معنيين الخ (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل والتنافى اهـ ع ق وكان الاولى أن يقول ولو فى الجملة بدليل قوله ولو فى بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو فى بعض الصور) كما فى الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو ان يتعلق الاحياء بحياة جرم فى وقت والاماتة باماتته فى ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اهـ ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتى كذا فى السيرامى وقوله

والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا

كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح وهو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي كما في ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لأن الحقيقي يكون في الضدين والنقيضين وفي العدم والملكة وفي التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين في اسمي الاشارة في قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كشف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أقرب من القسم الثاني ولأنه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هواه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاظا) جمع يقظ ككتف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما في ذات الحي والميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اهـ ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي قال المغربي قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اهـ (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بالمطابقين من نوع واحد) من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر

أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما امر والآخر نهي فالاول (نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثاني (نحو فلا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية وأراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر) يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم لم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريري فمذ اغبر

وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالا فأحييناه أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الامثلة (قوله فعلي مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلي المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أي الامر الاخروي ويعلمون أي الامر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهرا هي الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أي بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلي وأما اذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أي ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أي قول أبي تمام يرثي أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحمد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده

كأن بني نبهان يوم وفاته * نجوم سماء زال من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع فهي الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهي حال مقدرة اذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر ان المراد بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروي كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله وبالثاني هو قوله الا وهي الخ (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فمذ اغبر) أي فمن حين

متعلق

متعلق بقوله اسود بعده أي اسود مذالخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومته وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أي بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رثى أي رق لي وعطف علي وقوله العدو الازرق أي شديد العداوة واراد به الروم وهم اعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت الاحمر يا فيه زائدة للتنبيه لا للنداء أي فيا نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمر اي من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن احد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمي أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريري لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه حمراء وسوداء والموت الاغبر هو الموت جوعا لانه يغبر في عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت في غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من ع ق ومن الشريشي شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها حمرة وبياضا وهو معنى الذهبي (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سم أي وباقي الالوان كنايات (قوله لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية) أي بل قد تجتمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي فما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقي وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قاله الفنري قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين معنيهما بل بين أحدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أي لانه قال أو ما يشبهه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أي بالطباق شيأن أحدهما الجمع بين معنيين

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذي هو ضد الشدة (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل البكاء (ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين او أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) ويدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة

أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أي فيندفع الاعتراض عنه أيضا تامل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة في المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) اى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضي قال صحت باسمي في اذن مصروع ثلاث مرات فشفي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

يا سلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجبي الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أي بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أي ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة الداخلة في الطباق عن الملحق به مع ان المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جربى (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو للحال أي فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أي مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكي لان الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالانسب أن تجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى تخرج

المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقا ماصدقا لا مفهوما حتى يقتصر على المتماثلين ولا ما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقتصر على المتناسبين بل المراد ما ذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والمختلفين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أي بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أي قول أبي دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين رديء المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمعا بالرجل في البيت احتباله والرجل وصف طردي ولو قال بالشخص لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي المعبر عنه بالدنيا اه سم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنري فيه بحث فانه فات في الآية قسم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم تختلف فاتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحقق أن يكون فسنيسره في معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سننقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبي

أزورهم وسواد الليل يشفع لي * وانثني وبياض الصبح يغري بي

وفيه نظر لان لي وبي صلة ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فنه قول غيره

على رأس حر تاج عز يزينه * وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي في شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أي حق الله واتقى أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهي الايمان أو بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسره أي نهيؤه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعي أبي بكر وأمية اه بغوي اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجرورين في

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
وأقبح الكفر والافلاس بالرجل)

أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلهما من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى

أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أى عما عند الله تعالى (فلم يتق او) المراد باستغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (امر شرط ثمة) أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده (ومنه) أى من المعنوى (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) فى صفة الابل (كالقسى) (قوله

الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح أنهما انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفنرى فراجعه ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اهـ سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنرى أى فى الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد فى الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا فى المغرب اهـ حفيد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتبعا) أى مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقى أى المقابلة نظرا للغالب أى فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفى بعض النسخ أو اضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قيد اهـ عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجتمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر فى طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك فى الطرف الآخر وفى التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اهـ (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر فى الاول فلا يشترط شئ فى الثانى كما فى قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبنى على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية فى القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أى بل بالتوافق فى كون ما جمع من واد واحد لصحبته فى ادراك أو لملابسة فى شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان فى هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمى مراعاة النظير اهـ ع ق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أى منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافى فى الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أى الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أى فهما متناسبان من حيث تقارنهما فى الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أى يجريان فى بروجهما بقدر معلوم فالشمس تقطع الفلك فى سنة والقمر يقطعه فى شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أى البحترى وقوله فى صفة الابل أى بالهزال والضعف

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسى قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسوو فوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما في الفنرى (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا يكون الا كذلك اه ع ق (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطوّل من عطف العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسى وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء في الوتر أكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد وحاصل معنى البيت أن الابل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل أدق منها وهي الاسهم المنحوتة بل أدق وهي الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اه سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالاوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلا من السهم والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أي قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أي كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كأن يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أي كانا في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم سم وعبارة الفنرى قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطفات) المنحنيات
(بل الاسهم) جمع سهم (مبرية)
منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا
بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من
مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم
تشابه الاطراف وهو أن يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في
المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير)
فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للابصار لان المدرك
للشيء يكون خبيرا عالما (ويلحق بها)
أي بمراعاة النظير أن يجمع بين
معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي ينقادان لله تعالى فيما خلقاله فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل مامرّ في ايهام التضاد (ومنه) أي من المعنوى (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت مايدل عليه) أي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله مايدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذي يبنى عليه أواخر الابيات أو الفقر ويجب تكرره في كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد

لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقاله أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل مامرّ في ايهام التضاد) أي بوجه بتوجيه مثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا أهل يقاومونهم وهل معهم شئ أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة لان ماقبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كأن فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما ان ماوضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له لتزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله وبرد مسهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروى فيهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أي الحريري في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله يطبع الاسجاع أي يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع عما لا ينبغي أنه يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله مايدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالمتوقف على معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله مايدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذي تؤدى به تلك المادة وتتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيظلمون في الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروى) أي السابق مع مايلازمه من الحرف الذي قبله (قوله فاعل) أي نائب

فاعل

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله مالا يعرف به العجز) أى صورته أى
ولوفرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى لو فرض ان الآية
لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى
وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك
مايفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس
الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك
قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا المطابق قوله
فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما
كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة
التى من الظلم مختومة بنون بعد واو ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى
قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لدلالته على
تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك
الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى
عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب
وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هناك علاقة كما فى قول الشاعر

* قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فانه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك
المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الا حقيقة
أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم
أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة
فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الاول ان جعل ذلك لوقوع علاقة ينافى عده
من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى انهم
قالوا لا بد فى المجاز من اللزوم ولو ادعاء ولا وجه للبس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول
وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة
فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صحبت مع المطابقة
والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله
لا يستحيى الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر
معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع ق
(قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه فى صحبته) فان قلت الوقوع
فى صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد
المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشئ
عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ

مالا يعرف به العجز الا بعد معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفوا أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى

البقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم

ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) فى

البيت نحو (قوله اذا لم تستطع شيأ

فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه)

أى من المعنوى (المشاكلة وهى

ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أى

وقوع ذلك الشئ (فى صحبته) أى

ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا)

الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك اسقيك ماء فقلت بل اسقني طعاما أى أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكأنك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيأ) أى اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل فى حال المسؤل (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله) مبتدا خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على مالا يخفى) أى لان قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيأ أو أوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة نعطاه وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أى ذلك الشئ الذى فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد للايهام هذا وفى الفنرى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما فى نفسى وأنت خبير بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى كذا فى شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم فى الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات فى نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله فى صحبة الغير) أى كصبغنا أو صبغتكم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة ولذا قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الآن يقال المراد الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من

أى وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشئ ابتدعه غير مناسب على مالا يخفى (نجد) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشئ (لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) أى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام (ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه فى صحبة نفسى (والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد

تحقق العام فى الخاص (قوله لا آمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهيرا الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان متغترعامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشرا سرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهير لهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الاديان اه من ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور ومن صبغ يده فى الماء غمسها فيه أو لونها الله من صبغه لونه وقوله لا مثل صبغنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لا فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكورا اه سم (قوله عن الايمان بالله) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للمشاكلة) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أى توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبنى للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضميرا لمصدر نائب الفاعل قال سم

لا آمنا بالله أى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى الى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى هذا فى المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا قالوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أى من المعنوى (المزاوجة وهو أن يزاوج) أى توقع المزاوجة على أن الفعل مسند

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الظرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزواج هو أى المزاوجة أى توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أى على قول من يقول انه غير لازم الظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين فى المصنف مبنى على الضم (قوله فى الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أداته والآخر واقع فى موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان فى الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ومنعنى) تفسير (قوله فلج بى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفى ترتب لجاج الهوى على النهى عن حبها مبالغة فى الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها وشغفه وفى ترتب لجاج الهجر على وشى الواشى مبالغة فى ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يريد مطلق الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله لج (قوله أصاخت الى الواشى الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ما قبله

كان الثريا علقت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

وفى شرح التبيان أن فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لا من المعشوق فيه ومن العشق فى الهجر لا من الهجر فى المعشوق اه فترى وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله

على انها ما عندها لمواصل * وصال ولا عنها لمصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أى فالمعنى فلجت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى استمعت) أى قبلت لان الغالب ان من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أى كذب متعمدا (قوله زاوج) أى جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله يزاوج وحينئذ فيفهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أى لان المرتب على المجىء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجىء زيد وسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الظرف
أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط
والجزاء) والمعنى يجعل معنيان
قد مان فى الشرط والجزاء مزدوجين
فى أن يرتب على كل منهما معنى
مرتب على الآخر (كقوله
اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن
حبها (فلج بى الهوى) ولزمنى
أصاخت الى الواشى) أى استمعت
الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه
صدقته فيما افترى على (فلج بها
الهجر) زاوج بين نهى الناهى
واصاختها الى الواشى الواقعين
فى الشرط والجزاء فى أن ترتب
عليهما لجاج شئ وقد يتوهم من
ظاهر العبارة أن المزاوجة هى
أن يجمع بين معنيين فى الشرط
ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط
بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى
الجزاء بين اصاختها الى الواشى
ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل
بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى
زيد فسلم على أجلسته وأنعمت
عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السلف (ومنه) أى من المعنوى (العكس والتبديل وهو أن (٣٢٩) يقدم جزء فى الكلام على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ماذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ماقدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها

أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما فى جانب المسند اليه والآخر فى جانب المسند (ومنه) أى من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أى بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله قف بالديار التى لم يعفها القدم) أى لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد

وانعامه عليه اهـ سم (قوله من كلام السلف) أى من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أى بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذى كان التقديم عليه اهـ سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أى لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا أو عن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم اخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اهـ سم (قوله وليس من العكس) أى بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أى يجىء من مجىء العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشئ فى نفسه (قوله أن يقع بين) أى يقع العكس متعلقا بهما أى الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفى جملة) أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملناه عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عق (قوله عادات السادات الخ) أى الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال عق لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اهـ ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله فى جملتين) أى فعلين كائنين فى جملتين لا فى جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين فى طرفى جملتين) أى لفظين كائنين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما (قوله لا هن حل لهم الخ) أى فهاتان جملتان فى كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع المذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله فى جانب المسند اليه) فى الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله فى جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحلون (قوله لنكتة) أى والا كان غلطا (قوله كقوله) أى قول زهير اهـ مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أى الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لاتحقق له ثم افاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أى من المعنوى (التورية) وتسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهى ضربان) الاولى (مجردة وهى) التورية (التى لاتجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى التى تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيناها بأيد) اراد بالايدى معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة عق وهى السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لاتحقق له) أى لغيبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى ان ذلك مقدر بعد بلى وان الواو فى قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لايظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أى سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الغنيمى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو اكثر والاقرب انه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسى فى الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لايخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ماذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن مارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ماذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد وفى الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلى لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليتمحل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعنى بالمعجمتين من خذمت الشئ قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أى قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أولا تابعا فى الذكر للمعنى المراد فرد اليه الضمير اه

بلفظ

بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد
بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضميره الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

اذا نزل السماء بأرض قوم
رعيناه وان كانوا غضابا)

جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي)

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بأن السامع يرده اليه) أي يرد ما لكل الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالأول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان

سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كما في قوله

رأى العقيق فاجرى ذاك ناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلاهم وماءهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهارا لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة المحلية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) اي قول البحتري اه مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل سريعا ويبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كأن وجه تسمية الاول باللف انه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اه سم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اه قنري (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

لانّ النشر امّا على ترتيب اللف) بان يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى وهكذا الى الآخر (نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ؟ ؟ ؟ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه

ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا (التعب)

أن المستحق للاكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أى بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أى فى الواقع وقوله لا محالة أى قطعا اه (قوله قلنا نعم) أى مسلم انه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا كما فى المثال فان اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أى قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أى كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما فى ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذى معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما فى السيرامى (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا ما بعده أى وردفك مثل الحقف وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أى مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أى المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أى المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف فى قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يتبين فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ (قوله قد سد الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق

التعب والظلم ولا ينافى هذا قوله نشرا واحدا لانه احتراز عن أن يكون مال كل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اهـ سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصرحا به فى اللفظ بخلاف مالو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله فى حكم) أى محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بهما الانسان فى الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان بحسبان معلوم مقدر فى بروجهما ليتنظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراد بهما طبعا انقياد الساجد من المكلفين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم ابن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى اهـ قال فى الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والابنت وكل علم كذلك فهو كنية اهـ قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثانى اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لا داعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا الذم لان العتاهة الخفة والجنون فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اهـ وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطا يس فى نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على الحكاية والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اهـ سم (قوله أى مفسدة) صفة لمفسدة قال السيرامى وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * واين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أى من المعنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول أبى العتاهية

علمت يا مجاشع بن مسعده (ان الشباب والفراغ والجده) أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى مفسده) (ومنه) أى من المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء * فنوال الامير بدرة عين) وهى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء)
أوقع التباين بين النوالين (ومنه) ٤ ٣ ٣ أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد
خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به) الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به الا هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط برمته) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب أعنى العير وذا للاقرب أعنى الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا رعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق

سمى به الا تشبيها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) ما نافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا اعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسيرا لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند للاول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد
وحفظ المال خير من فناه * وضرب فى البلاد بغير زاد
واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أى للمذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما فى المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لا نسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الاشارة الى القريب لكن يتعين الاول الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ولا تحصر اضافة ما لكل منهما على التعيين فى اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال القنرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفريق)

أورد

وهو أن يدخل شيآن في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرّها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أي الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أي الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قاد المقانب أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضرّوا عدوهم * أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في أشياعهم) اتباعهم وأنصارهم (نفعوا سجية) أي غريزة وخلق

اورد كلمة مع اشارة الى أنّ الحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيآن) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد اليه قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أنّ المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا لغيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أنّ ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أنّ قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرده مع انهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب في سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أي والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفي (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) اى صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أي مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه أقصى شربها نهل * على الشكيم وأدنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاوّل ويقابله العلل وهو الشرب ثاني مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه الا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبي وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع في الحكم اه يس (قوله للسبي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعوه كائن للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر

فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك فى قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال فى قوله تلك سجية فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم فى محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التى هى ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أى فهى فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أى لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينافى كونها خليقة للزوم الخليقة لا نا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله فى الاول) أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله فى الثانى) أى فى البيت الثانى (قوله أى أمره) هذا التاويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجىء الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أى لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق الذى منه ان أحدا لا ينفع أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه (قوله الا باذنه) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط ولسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فنرى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الاخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأبيد بها الابدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم انه افيد دائمة

(تلك) الخصلة (فيهم غير محدثه * انّ
الخلائق) جمع خليقة وهى
الطبيعة والخلق (فاعلم شرّها
البدع) جمع بدعة أى المبتدعات
المحدثات قسم فى الاول صفة
الممدوحين الى ضرّ الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت
كونها سجية (ومنه) أى من
المعنوى (الجمع مع التفريق
والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق
فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم
يأتى) يعنى يأتى الله أى أمره
او يأتى اليوم أى هوله والظرف
منصوب باضمار اذكر أو بقوله
(لا تكلم نفس) بما ينفع من
جواب أو شفاعة (الا باذنه فمنهم)
أى من أهل الموقف (شقى)
مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى
له بالجنة (فأما الذين شقوا ففى
النار لهم فيها زفير) اخراج النفس
(وشهيق) رده (خالدين فيها
مادامت السموات والارض)
أى سموات الآخرة وأرضها.

والجواب

والجواب أن التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافي التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها الا انها نائبة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الافراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء بيضاوي أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من الخالدين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدا وظهر أن ماصدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا لمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بأما لانها للانفصال وهي أما الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها فقط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينتقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كما في الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال وتقديره اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) تضمنه أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على

وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع (الا ما شاء ربك) أي الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع بل ممتد لا الى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بان أضاف الى الاشقياء مالهم من عذاب النار والى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء

مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله)

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ
كأنهم من طول ما التثموا مرد

(ثقال) أى لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير اذا اشتدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بان أضاف الى الثقل حال الملاقاة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثانى استيفاء أقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى فى الآية جميع الاقسام (ومنه) أى من المعنوى (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فيها) اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) اى لاجل المبالغة

واحد من هذين الامرين وهو ظاهر فى غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتأمل وجوابه أن المتعدد هنا نفس الشئ وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا البراوى بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حقى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنرى (قوله لشدة وطأتهم) أى صولتهم (قوله ملم) أى نازل (قوله اذا اشتدوا) أى صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أى فى النكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أى والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العد (قوله والثانى الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال فى المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أى تعظيما له ورفعة له يقال نوهه اذا رفعه ونوه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو أن فى عبارته حذفا أى والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو أن له أن يفعل ما يشاء (قوله أو يزوجهم) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو فى هذا القسم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو أنه لما ورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط او الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أى لاجل افادة المبالغة أى افادة أنك بالغت فى وصف المنتزع منه

بتلك

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة واغماهو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أى لادعاء كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله من التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ومنشأه من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فان بيان شئ الذى لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لى وأتانى منه صديق آخر اه ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اه مطول (قوله حدا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتى رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحباله (قوله وشوهاء) أى ورب شوهاء (قوله لسعة اشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أو لما أصابها بالعطف بأو وفيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداءة به وهو الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوهاء ما نصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنرى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور فى بى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس بدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لابس لامة) هى بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر انه صفة لمستلئم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أى الذكر من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكمالها) اى تلك الصفة (فيه) اى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لامره (أى بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لان سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة اشداقها أو لما اصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) وهو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه

وأرسله اى تعدوني وهي من نفسي مستعدّ للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أى في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدّة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلنّ بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أى الا أن يموت (كريم) يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لا ينافي التجريد على ماذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم) فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله

يا خير من يركب المطىّ ولا يشرب كأسا بكف من بخلا)

أى يشرب الكاس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أى في جهنم) تفسير للضمير المجرور بفي وقوله وهي أى جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدّة) فالصفة هي الشدّة وعبارة ع ق لكنه بولغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أى ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أى قول قتادة بن مسلمة الحنفي نسبة لابي حنيفة (قوله فلئن بقيت) أى حيا وقوله لارحلنّ أى لأسافرنّ وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله تحوى الغنائم في المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلنّ اه (قوله أى الا أن يموت) فأو بمعنى الا أى لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لانّ الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد على التعدّد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدّد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ماذكرنا) أى على مقتضى ماذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الامر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والتعدّد في التجريد تعدّد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادّعائى والتفات نظرا للاتحاد الواقعى (قوله أو يموت منى) أى فمنى مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أى مصحوبا بطريق الكناية أى تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الاعشى (قوله المطىّ) جمع مطية وهي المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائى قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات الجود فكنى بنفى الشرب بكف البخيل عن نفى ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفى كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفى الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أنّ كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادّعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد ردّه فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشارح الكناية لا تنافى التجريد أى

الكناية في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ماقررناه لا على الوجه الذي قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح نفسه مزيد مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أي غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالي (قوله أن الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أي في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافي التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أي ماتدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففي كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كفقد الخيل والاموال في البيت (قوله فليسعد النطق ان لم يسعد الحال) أي ان لم يكن عندك ماتواسي به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع ق أي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال أي الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق والتبليغ والغلو في بعض صوره (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهي بعض صور الغلو كقول المتنبي

كأني دحوت الارض من خبرتي بها * وكأن بني الاسكندر السد من عزمي

(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ماليس له في الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهي لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله في الشدة) في بمعنى من والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الاغراق

على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافي التجريد على ماقررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا في قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال *)

فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اي الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أي من المعنوي (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أي ذلك الوصف

وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) فكأنه قيل في أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله في التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية في الشدة او الضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسا له بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أي والى وقوله عداء بالكسر كما في الصحاح (قوله يصرع أحدهما) اى القائه على وجه الارض يقال صرع أي ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيما أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا في القتل ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداء اه (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفي غسل العرق ويكون تأكيدا لنفي العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كأن اختيار الجزم لموافقة الرواية أو القوافي والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء للسببية في جواب النفي اه سم (قوله في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول عمر بن الايهم التغلبي (قوله مادام فينا) أي مقيما معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهر تعذر ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء

(غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعني الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الآخر في طلق واحد (بين ثور) يعني الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعني الانثى منها (دراكا) أي متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه) من الاتباع أي نرسل (الكرامة) على اثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أي التبليغ والاغراق (مقبولان والا)

مجاز مركب عن كثرة صفائه وقول أبى الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضى مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفى للقسم الاول أعنى قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفى القسم الثانى أى قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بان يقول أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أى وترك نفى القسم الثانى لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره فى تفسيره الاعلى ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى قول أبى نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب فى قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه يتعين فتح كسر همزة انّ لدخول اللام فى خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهى الماء الذى يخلق منه الآدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلو ولولا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضئ بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضئ أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر اسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المفاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اه ع ق (قوله يضئ) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أى تخييل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله سنابكها)

أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله
وأخفت اهل الشرك حتى انه*) الضمير للشان (لتخافك النطف التى لم تخلق) فان خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة
(والمقبول منه) اى من الغلو
(أصناف منها ما أدخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو) لفظة (يكاد
فى) يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه
نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من
التخييل كقوله عقدت سنابكها)
(عليها) يعنى
اى حوافر الجياد
فوق رؤسها

جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم
حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أي وسكون
الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أي الشيرازي لما فيه
من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف
يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العثير
حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أي الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها
ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان
قلنا انه مساو كان فيه توجيها الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين
القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أي مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
لمناسبتها وهي اشتمالها على هذه النكتة وهي فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية أو
مساووهو الاقرب فيكون توجيها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن
الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة
فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله
البغالين) أي الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود الحاكم (قوله
فضرطت البغلة) أي تنفست بصوت قال في المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا
مثل كتف وكذا فهو ضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اهـ
(قوله فقال البغال) أي تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أي عادتهم
عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أي ما فعلت يقع بلحية العدل لا في وجه السائق
وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو
أي الحمل وفي المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل الوقر
في حمل البغل والحمار والوسق في حمل البعير وأوقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم
والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير
التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أي لا تخافون لله عظمة اهـ (قوله
افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحي منه ويحتمل أن المراد افتح
حرف العين وقل في لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله
ومن هذا القبيل) أي ما فيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين (قوله في قصيدة) أي في
مدح ملك (قوله علا) أي ارتفع وقوله يدعوه الورى أي الخلق وقوله ملكا أي سلطانا
وقوله وريثما أي حينما فتحوا عينا أي عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى
آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام
لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
(قوله ومما يناسب) أي لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفي ولو لم تكن الاشارة

عثيرا) بكسر العين أي غبارا
ومن لطائف العلامة في شرح
المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه
العين وألطف من ذلك ما سمعت أن
بعض البغالين كان يسوق بغلته
في سوق بغداد وكان بعض عدول
دار القضاء حاضرا فضرطت
البغلة فقال البغال على
ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر
العين يعني أحد شقي الوقر فقال
بعض الظرفاء على الفور افتح
العين فان المولى حاضر ومن هذا
القبيل ما وقع لي في قصيدة
علا فأصبح يدعوه الورى ملكا
وريثما فتحوا عينا غدا ملكا
ومما يناسب هذا المقام أن بعض
أصحابي ممن الغالب

باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع ق عنقا أى سيرا مسرعا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء (قوله مايقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه .

اقرن برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لايخفى على إثنين

المرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى علقت أى ويخيل لى مع ذلك ان شدت الخ فالذى يخيل له شيئان وقوله الهين أى ما ئلة الهين والظاهر أن الى بمعنى فى فلم يكون بيانا للمشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجرامها بيضا كالجواهر سمرت فى اجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهدابها الخ) شد الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأحبال فى اجرام تخيل الوهم ان الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود ولكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذا من العجب) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير

على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون

(لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لامكنا) أى العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال مايقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى

وشدت باهدابى اليهن اجفانى)

أى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لاتزول عن مكانها وان أجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على

الشرب غدا ان ذا من العجب

ومنه) أى من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة

التسليم كما لا يخفى اه (قوله المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكمالية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله اى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية و يكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح فى شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات وأطال فى تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اه يس (قوله فى البرهانيات) أى الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله فتنكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اه ع ق قال يس فى هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كان أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكمونى فى أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذ لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله

* فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن مادحه مذنب وانما كان ينبغى أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترانى مذنبا بمدحى لغيرك اه ويجاب عن

للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة فى البرهانيات (وقوله

الاول بأنّ المراد انك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثانى بأنّ المراد لم برهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أى لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكا) أى فى أنى لست بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانه) أى غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه اى ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك الجانب) وأراد به الشأم اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أنّ السين زائدة وأصله مرتاد اى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار وراد الكلأ طلبه وبابه قال ورياداً ايضا بالكسر وارتاده ارتيادا مثله وفى الحديث اذا بال احدكم فليرتد أى فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذى يرسل فى طلب الكلأ اه (قوله من راد الكلأ) بالقصر اى طلبه والكلأ الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل ان يكون بدلا اما من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملوك الخ (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل حا كما (قوله اصطفيتهم) فى نسخة اصطنعتهم اى اخترتهم لصنعتك وتفضلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم انّ جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الحجة) اى المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريرا آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أنّ المصنف أراد بالمذهب الكلامى ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه فى علة الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة) أى شكا

(وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغش) من غش اذا خان (وأكذب * ولكننى كنت امرأ لى جانب * من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى موضع طلب الرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم أحكم فى أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما فعل أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم) أى وأحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الىّ المنعمين علىّ كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما ان مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن احسن الىّ وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى تسميه الفقهاء

وتقريره هنا انه حمل مدحه آل حفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هو نفى العتاب لمساواة الاول الثانى فى علة الحكم وهى كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامى مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترانى أو الاستثنائى لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقترانى أو الاستثنائى فيقرر الاقترانى هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه باختصار (قوله قياسا) أى قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده) أى ما ذكر من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أى فثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفى العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أى النوع المسمى بذلك كقول ابن فتوح يذم أجرودا

لحية أجرد اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره
تطلعت فاستقبلت وجهه * فأقسمت لا انبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أى بان ينظر الخ أى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقى المطابق للواقع أى الذى فى الواقع انه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا أى موجودا خارجا (قوله غير حقيقى) هو أى الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أى غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا فى الخارج (قوله علة له فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس فى شئ) أى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أى فنهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وأن المراد بقوله غير حقيقى أى غير موجود فى الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقى مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقى (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقى) أى الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أى مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى أى لو كان مدحى لآل حفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله ببيان علتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشئ لا يكون الا لحكمة وعلة توجبه لان القادر المختار موصوف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أي فليس اتيانها بكثرة الامطار بسببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائلك) أي بسبب شهوده لحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أي المصبوب) اى المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) اى الذى تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) اى بأنه حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أى وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أى مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التى يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) اى ليس به سبب قتل الخ من غيظ اوخوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه او للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقي) اى ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي اى يتجنب اخلاف ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لولم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) اى قتل الملوك الاعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) اى خلوها (قوله صدق) اى تحقق رجاء اى مرجو الراجين اى اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) اى قوله ولكن يتقي الخ (قوله وصف بكمال الجود) ى حيث انه لولم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) اى الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) اى ولولم تقع (قوله كقوله) اى قول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) اى ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لواشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعللة

(وهو أربعة أضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى اما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائلك) أي عطاءك (السحاب وانما حمت به) أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أي لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديه ولكن
يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب

فان قتل الاعداء في العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادي وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا

وعللها بقوله نجى الخ اى لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابك لئلا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك نجاة انسان عينى (قوله اساءته) اى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما اشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وبمن كما فى قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم او هو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أى خوفا من الواشى ان يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أى عربه وقال المصنف فى الايضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما التجريد أو نظرا لمعناه فانه مقول للفارسى تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لو تفيد نفى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن للو استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة رؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة اى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

اساءته * نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان عينى (من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف) الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى (بأن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله

لولم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق)

من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لولم تجئنى لم أكرمك يعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وما قبل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن العلة نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا يخالفه كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثر ماء من السود (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

ربا شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الشنوى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما رقأ بالهمزة يرقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله خففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه ع ق (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) الاصل ترقأ بالهمزة خففت أى ما تسكن (لهن مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أى من المتعلق الاول الى الثانى اه فنرى (قوله لمتعلق امر) أى المنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الامر فى البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أى لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أى تفريع الثانى على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أى فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثانى على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع فى الوجود وقال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتى لا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا فى المطول بزيادة لفظة وهو قيل احترازا قال الفنرى الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع فى أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أى ماش فالحكم المشى والركوب والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أى قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله احلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أى فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فنرى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس (قوله انجع) أى انفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما فى ع ق والفنرى أن يشرط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فيبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور فى آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدويته دماء الاشراف (قوله

بساة)

متعلق أمر حكم بعد اثباته) أى
اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر)
على وجه يشعر بالتفريع
والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد
راكب وأبوه راجل (كقوله
أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفى من الكلب)
وبفتح اللام شبه جنون يحدث
للانسان من عض الكلب الكلب
لا دواء له أنجع من شرب دم ملك
كما قال الحماسى
وله اليسرى فى بعض النسخ اليمنى
يجوز اه

بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وآساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء أساء كرداء وقوله كلم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعنى أنتم ملوك واشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضربان لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذى يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة فى العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من افراد العيب المنفى (قوله كقوله) أى قول النابغة الذبيانى اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد اداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غير هنا صورته صورة ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم وقال العصام فى أطوله جمع فل كمد والفل الثلم سواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المدعى سالبة كلية أثبتها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فأثبت

بناة مكارم وأساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء
فتفرع على وصفهم بشفاء أحلامهم
من داء الجهل ووصفهم بشفاء دمائهم
من داء الكلب يعنى أنتم ملوك
وأشراف وأرباب العقول
الراجحة (ومنه) أى من المعنوى
(تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو
ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح)
لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها)
اى دخول صفة المدح فى صفة
الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول) جمع فل وهو
الكسر فى حد السيف (من قراع
الكتائب) اى مضاربة
الجيوش (اى ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيأ منه) اى من العيب
(على تقدير كونه منه) أى كون
فلول السيف من العيب (وهو)

شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) اى فى هذا الضرب (من جهة انه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر مابعدها) يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) اى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) اى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء) أى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش)

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ماهو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اه فنرى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله ان الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به اداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر اداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمله اه (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التمريض (قوله فذكر اداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيأ من افراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد ان توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور عن عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أى اثبات الصفة لشئ وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف أى تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فموضوع فاثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها وقوله غير أنى من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أنّ كذا فى الرضى وزعم المغنى أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى أنّ هذا التعليل لا يثبت المدّعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاوّل وفى القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير اداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أنّ الاصل فى الاوّل الانقطاع فينافى ما مرّ وقول الشارح كما أنّ الاستثناء فى الضرب الاوّل منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية وبعضهم جعله اشارة الى أنّ هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع فى الضرب الاوّل فلانّ الغرض انّ معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع فى هذا الضرب فلانتفاء العموم فى المستثنى منه فيه وانما كان الاصل فى هذين الضربين الانقطاع لانّ ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الاصل فى هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافى كون الاصل الخ) لانّ اصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين واصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلا تنافى بين كلامى المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاوّل يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل الاداة عامة (قوله وهو أنّ ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثانى فى الضرب الاوّل والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لانّ الاخراج فى الاوّل من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لانّ الاستثناء من النفى اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجىء التأكيد والاخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لانّ الاستثناء من الاثبات نفى فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شئ من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أنّ المراد بقوله الا من الوجه الثانى أى الا بمثل ما قيل فى الوجه الثانى لا بعينه تأمل (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لانّ كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصوّر شمول احداهما للاخرى فلا يتصوّر الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاوّل فى المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافه فى الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغى أن يعلم أنّ الاستثناء فى هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو فى حكمه اه وناقشه ع ق

بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا ان يكون منقطعا كما) ان الاستثناء فى (الضرب الاوّل) منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الاوّل اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث انّ الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) الضرب (الاوّل) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر)

وهو ان يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وماتنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا) أى ماتعيب منا الأصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله

هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل)

فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى من المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) اى فى صفة المدح (كقوله فلان لاخير فيه الا انه يسىء الى من أحسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد

بقوله فيه أنه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان بجعلته عيبا وليس بعيب فى نفسه كما اعتقدفهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفى العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لاعيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ ببينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهو أن يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وماتنقم) أى يا فرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أى ماتعيب) أى شيأ أو أصلا من الاصول الا الأصل الخ اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان اعابتهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعابتهم لهم عليه لا يقتضى كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كما فى قوله) أى قول أبى الفضل بديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن احمد السجستانى اه مطول وقوله الهمذانى هو بفتح الهاء والميم والسجستانى بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثانى فقط اه سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أى فى الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو معمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام بكسر الضاد المعجمة أى الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الوبل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثانى اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق بيستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد الا المخالفة لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح

فتأمل

فتأمل (قوله وتحقيقهما) أي تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما مر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اهـ مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالنهاية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اهـ مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضممته لعمرك وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو ترك لعاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة انه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أي قيل لها هنيئا لك أي لهني أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناهيها كانت خلودا دل ذلك على أن القتيل ليس أمرا اتفاقيا بل لغيره المتناهي في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذلا تهنئة الخ) أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئ أهلها به اذ لا تهنئة الخ (قوله قال علي الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام علي ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعي) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلاب وربيع بطن من طئ اهـ انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اهـ ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه ودلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه اهـ سم (قوله في المحاورات) أي المخاصمات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أي الاعمار اما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور

(وتحقيقهما على قياس ما مر) في تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله

نهبت من الاعمار ما لو حويته
لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي (وفيه) أي في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (أنه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وان لم يعتبره أئمة الاصول

فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثانى الخ) هذا الازم لما جعل مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله فى قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والالما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا الفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف فى الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال فى المطول وهذا المعنى الثانى يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر

ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدأ خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف فى الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامى وقوله لان الشكاية مصرح بها أى فى قوله أبا دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أى لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن التهنئة بالوزارة (قوله وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أى كثر تقليب الاجفان فى ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك فى أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفانى جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعدّ بها جعل اجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوبا أى ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه فى الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه اجفانى الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كأنى أعد بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى (قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين فى موضع يحتمل على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاط لى عمرو قباء * ليت عينيه سواء

(و) الثانى (انه لم يكن ظالما فى قتلهم) والالما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى من المعنوى (الادماج يقال أدمج الشئ) فى ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أى فى ذلك الليل (أجفانى كأنى * أعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أى من المعنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لاعور ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه

قال (السكاكى ومنه) أى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو ان المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتاك مفاخرا * فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

فاسلئ الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لأخيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لان فعلت ذلك لأقولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة انه دعا له لانه جزاء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة العنبرى فان قلت الظاهر ان الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلم يستقم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات توجيها مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكى أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وذكر بعد ان أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لانها منه باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اه بجربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يا بنى اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تميمى أتاك مفاخرا الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله

مفاخر اﻫ أفاده سم والضب قال السيوطي هو حيوان بري والجمع أضب وضباب والأنثى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال إن سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا عن أنس قال إن الضب ليموت في جحره هزلا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدي والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب المعجزات والخصائص اﻫ (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل ان يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اﻫ سم والأول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجيء كذا اﻫ وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكي فهي كالكاف في قولك أخبرني زيد بالأمر الفلاني وهو كذلك أي واخباره على ما هو عليه في الواقع اﻫ (قوله سماه السكاكي) أي فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال ع ق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كما في قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب واللفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته استراعمومه والآخر أنها أكمل في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للأول الا أن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اﻫ بحروفه (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به اﻫ عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله في قول الخارجية) هي ليلى بنت طريف ترثي أخاها وقد كان قتله يزيد وبعده

فتى لا يريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أي الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذي في ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اﻫ (قوله مورقا) حال من الكاف عاملها ما في لك من معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناميا لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لأن الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبخته على اخراج

ومنه) أي من المعنوي (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (ما لك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف) أي ناضرا إذا ورق

والمبالغة فى المدح كقوله
ألمع برق سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى)
أى الظاهر (أو) المبالغة (فى الذم
كقوله
وما أدرى وسوف إخال أدرى) *
أى أظن وكسر همزة المتكلم
فيه هو الافصح وبنو أسد
تقول أخال بالفتح وهو القياس
(أقوم آل حصن أم نساء) فيه
دلالة على ان القوم هم الرجال
خاصة (والتدله) أى وكالتحير
والتدهش (فى الحب فى قوله * بالله
يا ظبيات القاع) هو المستوى من
الارض (قلن لنا * ليلاى منكن
أم ليلى من البشر) وفى اضافة
ليلى الى نفسه أولا والتصريح
باسمها ثانيا استلذاذ

الورق وأظهرت انها حينئذ تشك فى جزعه فاذا كان الشجر يوبخ على عدم جزعه فأحرى غيره وعبارة المطول فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب فى كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل فى مقام الشك فى الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر انه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية فى المدح حيث بلغت الى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى ظهر فى الليل وقوله أم ضوء مصباح قال فى الاطول ينبغى أن يصفه كالبرق بكونه فى الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل فى النور القوى اه وقوله أم ابتسامتها اى ام هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كما فى سم وع ق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى فى كما فى ع ق والضاحى بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله وسوف اخال أدرى) اخال اعتراض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدرى اخال على بحالهم حاصلا يعنى وما أدرى فى الحال ان آل حصن رجال أم نساء وفى الزمن الثانى اعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة فى الذم اه سم (قوله أى أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولاشك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم فى الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء ففى تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بأنهم يلتبسون بالنساء فى قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفى ذلك اظهار اهانة ذمهم وانهم فى منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله فى قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذى يظهر أن هذا من المبالغة فى مدح ليلى وانه من القسم السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر انه أدهشه الحب حتى لا يدرى هل هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاى أى ليلى المنسوبة الى (قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى أن الاضافة فيها استلذاذ

وهذا انموذج من نكت التجاهل وهى اكثر من أن يضبطها القلم (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) اى لذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) اى فتثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوته له) اى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (اونفيه عنه نحو) قوله تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين

أ كثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) اى المذكور من النكات اه سم وفى نسخة وهذه اى النكت المذكورة وقوله انموذج اى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة ما يدل على صفة الشئ وهو معرب وفى لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفى ع ق ما نصه فى القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف بعنى ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اه (قوله وهى اكثر من ان يضبطها القلم) اى فلا تدخل تحت حصر فنها التعريض كما فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) اى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أى علته فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة اه من زهر الربيع فى أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية فى الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى ودعى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثانى اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أى لان الصفة الاولى فى قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوى بدليل ما يأتى برلسى تأمل اه سم وقوله فى كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أى فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن فى ثبوته هنا تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذى هو المراد بلفظ الاعز الذى هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفى فى اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله حكم) أى محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أى للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة

بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اه سم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى ان الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غيره من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذ أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسنت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب (قوله والمن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة اسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد اثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) اى ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) اى انما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا

قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن بأن ذكر متعلقه اعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح او غيره و) اسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك

زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انه لا احتياج في هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوك الخ) أي ان يفخروا بقتلك و يفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثللت بالثاء أي أذهبت وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعتيبة أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعلة وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظي فان ادعى ان هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد ابن بكر فان معناهما مختلف ولم يكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيا احدهما اسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى انهما متشابهان فان حقيقتهما مختلفة في المعنى وانما تشابها في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لا يخفى فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظ أو غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المعتبر في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ لمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم وفرحوا يعني ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد اثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد في المحسنات قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي) (فمنه) من الوجوه المحسنة للكلام (الجناس بين اللفظين وهو تشابههما

فى لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال فى التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه
اه (قوله تشابههما فى اللفظ) أى مع اختلافهما فى المعنى لاخراج التأكيد
اللفظى (قوله فى اللفظ) أى فى التلفظ انما فسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين فى اللفظ
ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف
تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتى اه سيرامى (قوله فيخرج) أى بقوله فى اللفظ وقوله
التشابه فى المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما
واحدا وكذا تقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه
والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو فى مجرد العدد) أى
فى العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أو فى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل
فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر
المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا محذور اه فنرى (قوله
والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو
فى الحقيقة افادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى
حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته
أصناف لانها اما مقلوبة عن واو وعن ياء أو أصلية والباء كذلك لانها اما مدغمة
أو لا مشددة أو لا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف
الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع
هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه ع ق (قوله وبهذا) أى باشتراط
الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى ان بينهما الجناس اللاحق وقوله
نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى اعدادها) بأن يكون مقدار
حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها
وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف والهيآت الا أنه أورد صيغة الجمع
نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع ق ولو أخرج نحو هذا
بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد
بحرفين كما يأتى اه والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد)
بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت
الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى
أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم
الاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة
كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون

(فى اللفظ) أى فى التلفظ فيخرج
التشابه فى المعنى نحو أسد
وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب
وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل (والتام منه) أى من الجناس
(أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع
الحروف) بأن يكون كل من الحروف
التسعة والعشرين نوع وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى
(اعدادها) وبه يخرج نحو الساق
والمساق (و) فى (هيئاتها) وبه
يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة
الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار
الحركات والسكنات فنحو ضرب
وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف
الحروف بخلاف ضرب وضرب
مبنيا للفاعل والمفعول فانهما
على هيئتين مع اتحاد الحروف
(و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض
الحروف على بعض وتأخيره عنه

المقدم والمؤخر فى أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر فى الآخر ولو قال وفى ترتيبها لكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلاف واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه عرضة التغيير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لهم قال لهم فالاول من القيلولة والثانى من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا حجر فى الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) فى الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه ما فى الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه ثبت تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول مجاز اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثانى حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبه فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواصم ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم برد جميع تلك الامثلة مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقتين فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اه هذا وقال الفنرى الالف واللام فى الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اه اى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله

به يخرج الفتح والحتف (فان
كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع
ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (كاسمين) أو فعلين
وحرفين (سمى مماثلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة
[...]ى الاتحاد فى النوع (نحو ويوم
[...]وم الساعة) أى القيامة (يقسم
[...]لمجرمون ما لبثوا غير ساعة) من
[سا]عات الايام (وان كانا من نوعين)
[ا]سم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
[و]حرف (سمى مستوفى كقوله

ماماتمن كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اهـ سم قال ع ق أى ماذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اهـ وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا الذى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما فى ماما ت نافية ومن زائدة اهـ (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اهـ يحيى (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الا أن يقال ان جاملنا مفرد تنزيلا فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستى اهـ مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اهـ مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزو الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اهـ وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم فى جاما متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفو (قوله خص باسم المرفو) أخذا من رفا الثوب جمع ما انقطع منه بالخياطة فكأنه رفى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اهـ من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اهـ سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ماعدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة فى التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اهـ سم أى لانها فى تأويل الشرطية

ماماتمن كرم الزمان فانه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبه) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذ الجام * ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجام) أى الكأس (لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والا خص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب (وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا

اوعلى محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرّط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدّ حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدّى جهدى) بزيادة الهاء

المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اه ع ق (قوله أوعلى محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق اه مطول (قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل اما مفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرّط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين اه وافهم بتثنيته الضمير ان هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه ع س قال الحربى والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اه فتلخص ان الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثانى انهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرّط ه جربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له فى اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد بها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقى مجانس لمجموع المقابل (قوله جدّى جهدى) الجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى

وغناى من الدنيا مجرد اتعاب النفس فى المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى فيما هو بشقى وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالتحابه فى السعى وان الغنى لا يتوقف على الوراثة اهـ ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدّى جناس تام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اهـ مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أى فى عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعتا لمفعول محذوف أى يمدون سواعد كائنة من أيد اذ السواعد بعض الايدى فكأنه يقول يمدون السواعد التى هى بعض الايدى واما بأن تجعل كهى فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو والمهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التى يظهر بتحريكها نشاطه اهـ (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اهـ حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيد) أى كائنة من أيد (قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبة (قوله ضربه الخ) أى لا من عصى بمعنى اذنب قال سم وقيل من العصيان اهـ والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به (قوله أى يمدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواص وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر فى هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر فى الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رد كلام من لامها على البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اهـ ع ق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اهـ سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته فى المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اهـ وقال العصام فى أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا وجعل

وقد سبق ان المشدد فى حكم المخفف (أو فى الآخر كقوله يمدون من أيد عواص عواصم) ولا اعتبار بالتنوين بزيادة الميم في موضع مفعول قوله من أيد يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على انه صفة محذوف أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه * تصول بأسياف قواض قواضب * أى يمدون أيديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا) القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا واما بأكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر فى هذا الضرب الا ما تكون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء (ان البكاء هو الشفا * من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع

(مذيلا وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى انواع الحروف (فيشترط أن لا يقع الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبى (اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو فى الآخر نحو الخيل معقود فى نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما يؤثر به ويبعد عن هذا الاسم وفى قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظى نصر ونكل) قال فى المطول ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب اه قال الفنرى أورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر اه (قوله متقاربين) كان يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بتقاربهما فى المخرج ما يشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى ان الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث فى الجناس لا فى الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المباين لمقابله (قوله اما فى الاول) فى زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نثر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى بيتى والدامس المظلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى فى ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سمى لاحقا) اذ احد اللفظين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أى تتوسعون فى الفرح اه بيضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الا على طول المسافة بينهما فليتأمل اه فنرى وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع
اختلاف ما وهنا افترق الموضعان لما علمت فالاولى لهذا البحث أن يمثل بنحو وقوله تعالى
وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا اذ الاولى
من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم
احداهما في الاخرى) أي والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب
الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم احداهما
في الاخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الامن) فان
الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شدة اللسان على الحنك الباطني على وجه
التكرار والنون من شدته على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون
والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل تخرج
من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما
واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها
الترقيق نزل لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض
(قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر
للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه
(قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها
وهو الوسط اه ع ق فالاحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة
الاولى أولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب
البعض اه (قوله اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله
وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف
الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع
أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت
متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزو ووزنه
فاعلاتن (قوله واذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن
بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا
(قوله ولذا) أي لاجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر
مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبا) اسم رجل أو بلد
والشاهد في سبا ونبا والباء في نبا لا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة
مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة وقولهم من طلب شيأ وجد

أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الامن وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (واذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في
كفه في كل حال

(واذا ولي أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق

وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله ان هذا الاحد هو الاشتقاق الصغير وان الثانى أعم ان الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضيتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثانى ما يعم الكبير ولا ينافى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذ الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الامر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لان هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه انها موصوفة فقط قلت وجه التفريع انه لما علم ان ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أى اما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى وهو لا يصح وقوله الا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أى اشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويلحق بالجناس شيا آن أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد فى يشبه الى اللفظين وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق

في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله أن يكون الخ) فيه ان هـذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان في كل من اللفظين فيه جميع ما في الآخر وبعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدي جهدي وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأي فرق بين هذا المثال ومثال قال اني لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا تأمل رأيت ع ق قال وذلك الشيء الذي يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف أو في كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليسا في الحقيقة كذلك لان أصلهما في نفس الامر مختلف وذلك نحو قال اني لعملكم من القالين فقال مع القالين في أحدهما من الحروف جل ما في الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثاني من القلي فبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس واعتقادنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق لئلا يدخل في هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان في كل من لفظيهما جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحروفه (قوله جميع ما يكون في الآخر من الحروف) أي الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيتم لان الهمزة في الارض أصلية وفي أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الى أصل واحد) أي ولكن يتوهم في بادئ الرأي انهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما في الاشتقاق) راجع للمنفي (قوله من القالين) أي المبغضين (قوله من القلي) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثي المعدى فعل كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذي ثلاثة كرد ردا

ويسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أي كالغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله في هذا المقام أي شبه الاشتقاق (قوله اثاقلتم) أصله تثاقلتم أي ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني أن الالف في الارض أصلية بخلافها في أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير ينافي هذا المثال الذي مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو في المشهور هنا كعضد

بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق (نحو قال اني لعملكم من القالين) فالاول من القول والثاني من القلي وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أي من اللفظي (رد العجز على الصدر

وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين (المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو استغفروا ربكم انه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو قال انى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى احد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة

وهو فى اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو فى النثر) قال فى الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو فى النثر ولاشتماله على الرد صار أهم فقدم (قوله أى المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى فى الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لنظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى كما سيأتى فى السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسات أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق ان تخشاه) ولا يضر فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اه سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله الياء فقلبت همزة كما فى بائع والاول من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير معه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لا فى الحكاية اه أى لان لفظ قلت لحكايتها (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله فى الملحقين بشبه الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة فى المكررين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقا وواحد فى الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من امثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى

تخليص

تخليص عانى فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا أنه زاد مثالا واحدا فى قسم اهـ باختصار (قوله كقوله) أى قول الاقيشر الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهى نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيشر لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر منهمكا به لا يدخل فى يده شئ الا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه فى ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقاله اهـ من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع فى أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أى هذا المذموم سريع الى الشر فى لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أى الكرم اهـ ع ق (قوله باللطم بكسر الطا) فهو من باب ضرب كما فى المصباح (قوله وقوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيرى اهـ مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اهـ أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجئ فعيل فى الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال فى المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اهـ وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اهـ سم (قوله وهى) أى العرار وقوله وردة أى تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام اهـ مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها فى محالها بالحروب اهـ (قوله وهى الجارية) أى الانثى وقوله حين يبدو أى يظهر وقوله للنهود أى الارتفاع (قوله فما زلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أى فلا ألتفت اليه لانى ما زلت الخ (قوله وقوله) أى فى ذى الرمة (قوله معرّج) اسم مفعول بمعنى المصدر أى تعريج بمعنى اقامة قال فى المطول والتعريج على الشئ الاقامة عليه اهـ (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق والمعنى انى أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعدانى فى الالمام بالدار التى ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اهـ

(كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعى الندى بسريع)
فيما يكون المكرر الآخر فى صدر
المصراع الاول (وقوله
تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار)
فيما يكون المكرر الآخر فى حشو
المصراع الاول ومعنى البيت استمتع
بشميم عرار نجد وهى وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه
اذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد
ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كاعب وهى
الجارية حين يبدو ثديها للنهود
(مغرما *) مولعا (فما زلت بالبيض
القواضب) أى السيوف القواطع
(مغرما) فيما يكون المكرر
الآخر فى آخر المصراع الاول
(وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة *)
هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى
الالمام المدلول عليه فى البيت السابق
وهو * ألما على الدار التى لو وجدتها

(قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها وبها هو المفعول الثانى (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أى موحشا خبر كان وقوله مقيلها أى موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذا لامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الارجانى اه مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى اتركانى) اشارة الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنرى تمييزا ويفهم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبارة الفنرى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما أى خفة عقلكما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبلكما دعانى أى فأجبته فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أى قول الثعالبى اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد فى هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أى حسن الصوت (قوله أفصحت) أى نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وجادت ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهى جمع كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أى أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كاسات الخمر قال ع ق والمعنى انه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبلة بالضم) أى ضم الباءين (قوله أعنى البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثانى فقال فى المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف اه أى لان السكاكى اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس

* بها أهلها ما كان وحشا مقيلها
(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة
من اضافة التعريج الى الساعة
أو صفة مقيدة أى الا تعريجا
قليلا فى ساعة (فانى نافع لى قليلها)
والضمير مرفوع فاعل نافع
للساعة والمعنى قليل التعريج
فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل
وجدى وهذا فيما يكون المكرر
الآخر فى صدر المصراع الثانى
(وقوله دعانى) أى اتركانى (من
وملكما سفاها*) أى خفة وقلة عقل
فداعى الشوق قبلكما دعانى) من
الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس
الآخر فى صدر المصراع الاول
(وقوله واذا البلابل) جمع بلبل
وهو طائر معروف (أفصحت بلغاتها*
فانف البلابل) جمع بلبال وهو
الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة
بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا
مما يكون المتجانس الآخر
أعنى البلابل الاول فى حشو
المصراع الاول

(قوله

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه فى صدره (قوله وقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين وهى البصرية وقبل هذا البيت

بها ماشئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا فى المعانى

والضمير فى بها راجع للبصرة وهذه الابيات فى مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت فى نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أى هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أى فهنالك مشغوف بالآيات يهتدى بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثانى به لان البيتين للحريرى ومقامه ما يقتضى المعنى الثانى ولم يجعل المثانى فى الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما فى أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أى القرآن) تفسير للمثانى وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثانى أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أى بنغمات) أى أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثانى (قوله التى يضم الخ) أى يضم بعضها الى بعض وفى هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى القاضى الارجانى والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أى رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أى تفكرت فى أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لى أى بعد التأمل قال فى الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفنرى ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أى قول البحترى اه مطول وهو من المتقارب وفى المعاهد البيت نسبه للبحترى غالب شراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت البحترى فلذا سبق الوهم فى نسبته اليه وبيت البحترى لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع فى أمثلة الملحق اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعيات قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الاعم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله فى السماح اه (قوله فى السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الاصل مثل مقيد ثم استعمل فى مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله فمشغوف بآيات المثانى *) أى القرآن (ومفتون برنات المثانى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المجانس الآخر فى آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر (لى ان ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة هذا فيما يكون المجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل

في ضرب القداح هذا فيما يكون
الملحق الآخر بالمجانسين اشتقاقا
في صدر المصراع الاول (وقوله
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه *
فليس على شئ سواه بخزان) أى
اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه
مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على
غيره مما لا ضرر له فيه وهذا
مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا
في حشو المصراع الاول (وقوله
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم *
والعذب) من الماء (يهجر للافراط
في الخصر) أى البرودة يعنى
أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم
علىّ وقد توهم بعضهم ان هذا المثال
مكرر حيث كان اللفظ الآخر
في حشو المصراع الاول كما في
البيت الذى قبله ولم يعرف ان
اللفظين في البيت السابق مما يجمعها
الاشتقاق وفي هذا البيت
مما يجمعهما شبه الاشتقاق
والمصنف لم يذكر من هذا القسم
الا هذا المثال وأهمل الثلاثة
الباقية وقد أوردتها في الشرح

المثل في ضرب القداح) في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التميز في المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدوق لا ينافى الاتفاق في أصل الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثانى بمعنى التحريك الذى هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اهـ ع ق (قوله وقوله) أى امرئ القيس اهـ مطول (قوله يخزن) في المختار بابه نصر وقال في المصباح خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته في المخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اهـ (قوله مما لا ضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبي العلاء المعرى من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب الخ أى ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذى هو مطلوب في أصله قد يهجر للافراط في الخصر أى لتجاوزه الحد في الصفة المستحسنة منه وهى خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته اهـ ع ق (قوله في الخصر) في المختار بابه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وككتف البارد اهـ (قوله لكثرة انعامكم علىّ) أى وعجزى عن شكره فاستحييت من الاتيان اليكم بلا قيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أى لسبق لو عليه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثار والثانى مأخوذ من خصر أى برد لا يقال لا مادة للخصر لانه اسم اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفى فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة الثلاثة التى أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى

ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه فى الثرى

فالثرى واوى من الثروة والثرى يائى اه وقوله قول الحريرى أى فى المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهانى الشيب عما فيه افراحى * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين قال الفنرى والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقارى * أضرا بالجفون وبالجفان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الاول الذى يقرأ القرآن وقارى الثانى مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه أطعم مافيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) فى المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة المهلبى اه (قوله الذباب) سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصله ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضير أى يضر فكل منهما مأخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى فى الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

اه مطول وقوله ثوى فى الثرى أى أقام فى التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها لزوال الالتباس فى كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على بمعنى فى (قوله مقصود الخ) يعنى ان تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق

(وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى * أطنين أجنحة الذباب يضير) وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى *) أى السيوف القواطع فى الحرب (بواتر) أى قواطع لحسن استعماله اياها (فهى الآن من بعده بتر) جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى (ومنه) أى من اللفظى (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير

فيها ولولا ذلك ما سميت فمآل الحاصل الى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة فى الحقيقة وفى القصد اهـ ع ق (قوله وعلى كلام السكاكى هو) أى السجع وفى نسخة هى أى الاسجاع (قوله فى أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أى لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثانى قوله انها فى النثر كالقوافى ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه فى مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع فى مقام التعريف الذى لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما وجه الثانى فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اهـ سم (قوله وذلك) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اهـ ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أى الاثنى عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أى القوافى عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسجع اللفظ اهـ ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقة اهـ سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى اهـ أطول وقال ع ق وانما سمى مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو فى الطرف وهو الحرف الاخير دون ما يليه وهو الوزن اهـ (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتى اهـ سم (قوله فى الوزن) قال فى العروس ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا التصريفى اهـ يس والوزن الشعرى مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفى مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا) الآية أى مالكم لا تخافون لله عظمة اهـ فنرى والاطوار جمع طور كثور أى وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اهـ أطول (قوله مختلفان وزنا) أى لان ثانى الاول متحرك والثانى ثانيه ساكن (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى

وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لان القافية لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل ان السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفتا) أى الفاصلتان (فى الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن

كمالم يختلفا فى التقفية لان قوله قبله ان اختلفا فى الوزن معناه مع الاتفاق فى التقفية اذ لايشمل الاختلاف فى التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ماذا اختلفا فيهما ولا ماذا اختلفا فى الوزن فقط لانه نفاه ولاماذا اختلفا فى التقفية فقط لانتفائهما عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازى الذى هو من أقسام ذلك فماذكر فيشكل قول الشارح الآتى وقد يختلف الوزن فقط الخ أى فى المتوازى كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازى لايشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل فى كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازى نعم هذا الجواب لايناسب عبارة المطول ولايضر بذلك فليتأمل اه سم بتصرف (قوله فان كان مافى احدى القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر فى هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للتفنن فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب لكلامه انها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للمكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بماذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع فى الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل فى مثل ذلك وليست موافقة لها فى التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك فى عدم التوافق وان كانت موافقة فى الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتواز) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازى الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق فى الحرف الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثر ماقابل الاقل فيصدق بالمساوى كما فى الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية وأكواب جمع كوب وهو كوز لاعروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة مادخل تحت الا فهى صادقة بثلاث صور

(فان كان مافى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر مافى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على حرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع مافى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى واما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر مافى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى (والا فتواز) أى وان لم يكن جميع مافى القرينة ولا أكثره مثل مايقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط

لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو في أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اهـ ع ق قال يس وفي المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اهـ (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لابد فيهما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحرفين وان هذا مخالف لما سبق في الجناس من جعل المشدد في حكم المخفف اهـ يس قال ع ق وأحسن من هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة اتفاقه واقربه بعضه من السجع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اهـ (قوله في سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أي ممتد لا تنسخه الشمس اهـ فنري (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالباء أي بقرينة وفي بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة نائب عن

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أي ان يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة اخرى فالاقصر هى الوالية اه وحمل
الشارح بقوله أى يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالتاء أو الياء من نسخة تولى
(قوله أمده) أى غايته اه سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل
الاولى او قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ماذكر اه سم (قوله فيعثر) بابه نصر
(قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف مايترقب وهو مما يستقبح وذلك كالوقيل خاطبنى
خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اه ع ق
(قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان
الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة
بالثلث لاتضر اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب فى
اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل
الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اه وهو
واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية
على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم فى
كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم
آتيك بالغدايا والعشايا أى بالغدوات فما ظنك بهم فى ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أى
رأيت البلغاء والعشايا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أى بالغدوات جمع غداة ولا
تجمع على غدايا وانما تكلموا به للازدواج (قوله أى أواخر الخ) أشار بهذا الى أن
كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز (قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج
فى جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم فى بعض الصور بدونهما بأن تتوافق حركة
أواخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته
الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون فى الوقف والضرورة
وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أى التوافق
والتزاوج أى التشابه (قوله ما أبعد مافات) لان مافات من الزمان ومن الحادث فيه
لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ماهو آت لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركتين السبابة
والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لا لعدم وجوده فى نفس
الامر (قوله اذ السجع فى الاصل هدير الحمام) أى ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله
ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهدير كتصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ
الهدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى
كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام
ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ماورد

لان السجع قد استوفى أمده فى
الاول بطوله فاذا جاء الثانى أقصر
منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه
كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها وانما قال كثيرا احترازا
عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف
فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل
كيدهم فى تضليل (والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز) أى
أواخر فواصل القرائن اذ لا يتم
التواطؤ والتزاوج فى جميع
الصور الا بالوقف والسكون
(كقولهم ما أبعد مافات وما أقرب
ماهو آت) اذ لو لم يعتبر السكون
لفات السجع لان التاء من فات
مفتوح ومن آت منون مكسور
(قيل ولا يقال فى القرآن أسجاع)
رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع
فى الاصل هدير الحمام ونحوه وقيل
لعدم الاذن الشرعى وفيه نظر
اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا
على اذن الشارع

في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اه (قوله وإنما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للإذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة * واختير أن اسماه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الاخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح الى قوله أعني الكلمة الاخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قبل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير والا فهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الاخضري (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور في البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت وانني * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدي) أي ظهر بهذا الممدوح رشدي أي بلوغي للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سجعة في النظم اه ع ق (قوله ذا ثروة) أي غنى (قوله وفاض به غمدي) أي كثر به مالي القليل قال سم اهله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ يجري بدل غمدي اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لا مادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي صار ذا وري) أي نار قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذا وري) يعني أن الزناد صار ذا نار بالممدوح فهذا يقتضي أن الممدوح محصل لشئ لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أي تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الايماء الى ما ينافي المقام لان فيه الايماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى

وإنما الكلام في أسماء الله تعالى
(بل يقال) للأسجاع في القرآن
أعني الكلمة الاخيرة من الفقرة
(فواصل وقيل السجع غير مختص
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى
به رشدي وأثرت) أي صارت ذات
ثروة (به يدي * وفاض به ثمدي) هو
بالكسر الماء القليل والمراد هنا
المال (وأورى) أي صار ذا وري
(به زندي) وأما أوري بضم الهمزة
على أنه مضارع للمتكلم من
أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف
ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع
على هذا القول) أي القول
بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اهـ ع ق بتصرف واختصار (قوله مايسمى التشطير) فان قلت هذا لايشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتي الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اهـ سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف فحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أنّ فى كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين وأكثر اهـ ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لايتوافقا فى الحرف الاخير اهـ سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها اهـ (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اهـ سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لايكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اهـ (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اهـ ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الاولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اهـ مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء وقوله فى البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه نهد بفتحها قال فى القاموس نهد الثدى كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اهـ فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اهـ (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

مايسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة

مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظى (الموازنة وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأى ابن الاثير فانه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع

بالمعنى المجازى السابق فواضح والا فهو مشكل لانه سجعتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى السجع أى فالشطر الاول سجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتغب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز ولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة بتاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كما بنت واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفى وهو لا يكون (قوله مباينة) أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله

وهو أخص من الموازنة وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (فإن كان ما في إحدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة (الاخرى في الوزن) سواء ماثله في التقفية أولا (خص) هـذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية (الا أن هاتا) أي هذه النساء (أوانس قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالات مما يكون أكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبي تمام

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا
وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثر مدائح ابي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة وقد اقتفى الانوري اثره في ذلك (ومنه) أي من اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى في النظم والنثر (كقوله * مودته تدوم لكل هول

وهو أخص) أي مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور ولا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان اي فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أي اسم المماثلة وقوله في القبيلين أي النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) في كل من القرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما في ثلاثة من الاربعة وهي الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف الا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اهـ معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المهاة اه أي هن كمها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أي لكن هؤلاء أوانس يأنسن بالعاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أي في طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المطول أنه للبحتري قال الفنري أي يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في أحجم وأقدم للاسد اه (قوله فاحجم الخ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لما لم يجد فيك لدو ثبك عليه طمعا في تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه اعلامه بعدم النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتزانا عروضيا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلاف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أي منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضي الارجاني اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر في القلب لان التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما عدلت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

وهل كل مودته تدوم) في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله *

* أرانا الاله هلالا أنارا *

في التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم المخفف (وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أي من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين فان قيل كان عليه أي يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى) أي حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أي مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

بذلوا لغاشيهم شيم * رفعوا لغازلهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اهـ (قوله وهل كل الخ) استفهام انكاري والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اهـ (قوله في حكم المخفف) أي فلا يضر اختلاف لامي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال في المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اهـ سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثاني وصف اهـ قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اهـ قال يس وفي الاطول ما يقتضي أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اهـ وشكس كشرس وزنا ومعنى كما في المصباح ودخل نحو كشك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة) ففتح مثلا اذا قلبته صار حتف فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اهـ بحرق (قوله ومنه التشريع) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اهـ يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اهـ من بحرق (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها للجنس أو حال منها اهـ سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دار متى ما أضحكت في يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضي وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أي حبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الباء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزو كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع

مجزوا

وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثانى منه والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هى من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافى الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى من اللفظى (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو ان يجىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما ان الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال (او ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات وفاعل يجىء هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشئ

مجزوا اخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخزرجى لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثانى كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكدارى (قوله من آخر حرف فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أى يلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال فى المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ ما نصه ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريرى

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطفى بوصاله وترحمى
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

اه قال الفنرى وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة يائية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتى (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع فيما فيه عنت أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو ما فى معناه) أى أو يجىء قبل ما فى معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلاق الفاصلة على الحرف الذى تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما فى الآية الآتية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة

لوجعل القوافى أو الفواصل اسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه فمن زعم انه كان ينبغى ان يقول ماليس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أوما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجئ قبل كذا ماليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فى فاصلتين أو أكثر والا ففى كل بيت أو فاصلة يجئ قبل حرف الروى أوما فى معناه ماليس بلازم فى السجع (كقوله

ففا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع وقوله قبل حرف الروى أوما فى معناه اشارة الى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجئ الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى *

فقط كقول ابن الرومى

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافى) بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع ق (قوله فمن زعم انه كان ينبغى الخ) قال حفيده أنت خبير بأن المعنى الذى ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذى أريد به فليتأمل اه سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم مالا يلزم فيهما مالا يلزم تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع مايقال لامعنى لجعل الفواصل اسجاعا لان الفواصل اسجاع وحاصل الدفع ان الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم مالا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس فى معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دمامينى وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الآتى آخر الكتاب فى مبحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) اى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) اى سأبالغ فى شكره والا فأصل الشكر قد حصل قال التبريزى قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه منشقا وقام تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اه وفى المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ماحكاه أبو عسابة قال بلغنى ان أول من أخذ نسيئة فى الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات مايعطينا التجار شيأ قال فأربحهم ماشاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم باثنى عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اه قال فى المطول وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون

قوله أبو عسابة هكذا فى النسخ والذى فى المعاهد أبو غسانة بالغين المعجمة والنون فليحرر اه

(فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) اى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لانى كنت أسترها بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ماذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا ان تكون المعانى توابع للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

نعمته وكأنه أى الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اه قال الفنرى فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع ايد وهى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أو لم تخلط بمنة أى لم يشبها منة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على انه بمعنى متفت اه (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والافمفهوم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى مايقع فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لوجعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لابد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله ان تنزل المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بألفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة

وحملها من البصرة الى بغداد وادّعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هى لرجل مغربى من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة فى واقعة عينها فانفرد فى ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ فى ذلك فقام خجلان وكان الحريرى مولعا بنتف لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم فى بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلنى شيأ حتى أعطيك فقال له أعطنى لحيتى قال قد فعلت وكان يسكن فى مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره فى الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريرى ذلك منه فلما التمس منه ان يملى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن
فاختر لنفسك غيرى اننى رجل * مثل المعيدى فاسمع بى ولا ترنى

فخجل الرجل وانصرف وللحريرى تآليف حسان منها درة الغواص فى دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب فى النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر فى خديه قد نبتا
فقلت والله لو أن المفند لى * تأمل الرشد فى عينيه ما ثبتا
ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته فى سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى فى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة فى سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا فى هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله فى ديوان الانشاء) أى جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كاتب معانيه واقعة وحاضرة (قوله فى الترجيح) أى التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريرى (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا وعبارة ع ق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا

قال قاضى قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ماعزلنى الاهذه السجعة *(خاتمة للفن الثالث)* (فى السرقات الشعرية ومايتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون ان نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ماتيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث و بقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما مايجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره

الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر وبين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفطن القاضى بانه لاغرض له فى المعنى وأنه لايناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ماعزلنى الاهذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الاذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نسأل الله حسنها)

(قوله فى السرقات الشعرية ومايتصل بها) قال عق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ماليس فى تلك المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جمعها لاشتراكها فيه والوجه الثانى ان الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع ارفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وماوالاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لاخارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى مالا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله مايجب ترك التعرض له) أولعده من المحسنات والا فهو مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى فجننتنى تجنى * بتجن يفتن غب تجنى

وقوله فجننتنى أى صيرتنى مجنونا وقوله تجنى فاعل فتنتنى وجننتنى وهو اسم امرأة وقوله بتجن أى باعراض وقوله يفتن أى يتنوع وقوله غب تجنى أى بعد اعراض ومثل

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دارودو * ددرّاووردا ووردا ووردا

أى وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودودا الدرّ والورد المعلومين ووردا أى عادة ووردا أى فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا فى يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات والنفى والبسط والقبض ومنه قول المتنبى

الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض العام للناس بأن تشترك الناس فى معرفته اه بحرى أى مع الاختلاف فى وجه الدلالة أخذا من المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لا فى الغرض ويبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق فى الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لا فى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك فخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستخرجه الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أى المعانى الدقيقة مما تتفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعد سرقة) جواب الشرط

لكونه داخلا فيما سبق من الابواب
والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول فى السرقات الشعرية وما
يتصل بها (اتفاق القائلين) على
لفظ التثنية (ان كان فى الغرض
على العموم) كالوصف بالشجاعة
والسخاء) وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق
(سرقة) ولا استعانة ولا أخذا
ونحو ذلك

مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيهما) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى العرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك فى الاستناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجىء اهـ ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اهـ ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة والسرور اهـ فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اهـ (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله * يا خير من يم العافون ساحته * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اهـ ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اهـ (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اهـ سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له اهـ (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والا جاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اهـ سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

وأن أحدهما فيه أكمل من
الآخر وأن الثانى زاد على الاول
ونقص عنه (وهو) أى مالا يشترك
الناس فى معرفته من وجه الدلالة
على الغرض (ضربان) أحدهما
(خاصى فى نفسه غريب) لا ينال
الا بفكر (و) الآخر (عامى
تصرف فيه بما أخرجه من
الابتذال الى الغرابة كما مر)
فى باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصى
والمبتذل العامى الباقى على
ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه
الى الغرابة (فالاخذ والسرقة)
أى ما يسمى بهذين الاسمين
(نوعان ظاهر وغير ظاهر أما
الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله)
اما حال كونه (مع اللفظ كله او بعضه
او) حال كونه (وحده) من غير
أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ
كله من غير تغيير لنظمه) أى
لكيفية الترتيب والتأليف
الواقع بين المفردات (فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك بقول

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فليتأمل اه سم وعبارة ع ق قوله السبق أى اذا كان غريبا عكن ادعاء السبق أى غلبة أحد الآتيين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق التقدم أى ان أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصى) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة قال الشارح هناك أى التى لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أى لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (قوله عامى) أى تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أى فى تشبيه الوجه البهى بالشمس فى قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ✱ الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهى بالشمس مبتذل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق (قوله الباقى على ابتذاله) زائد على ماهنا (قوله فالاخذ الخ) أى واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه اطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثانى اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتى فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال فى قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتى محترزها فى كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما فى القاموس لانه وازنه بأمير فليس هو الصحابى المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابى المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابى المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابى ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز

كونه بدل اشتمال من عبدالله أى من فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا مما حكى اهـ سم وانظر هلا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اهـ يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اهـ أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اهـ ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اهـ يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اهـ سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتأمل اهـ سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك وبهجران يبقى عقله اهـ (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من أجل أن تضيمه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما فى قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اهـ سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاى المعجمة والحاء المهملة اهـ فنرى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أمرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فأنشد فمفعوله الاول محذوف أى أنشده لما سيأتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد على بأنك غير شاعر (قوله يا أبابكر) كنية عبدالله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى الى مفعولين يقال أنشدنى شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اهـ فنرى (قوله وانى لأوجل) أى أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لانه مفعول لأدرى وقوله وانى لأوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر فى غدو الموت عليه وانى خائف مترقب اهـ فنرى وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه أن عبدالله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكأنه لم يرد بنسبتهما اليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجها صحيحا لا يوجب ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تامل اهـ وقوله بل وجها صحيحا أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله فى حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال الكل نظر الآن قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معن بن أوس اذا أنت لم تنصف أخاك أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أى هاجرا لك مستبدلا بك وبؤاخاك (ان كان يعقل ويركب حد السيف) أى يحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه *) أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبدالله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبابكر ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها

لعمرك ما أدرى وانى لأوجل
على أينا تغدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبدالله بن الزبير وقال ألم تخبرنى أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما فى المختار وقوله واقعد فانك الخ أى حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذر المآثر الخ) مقول يقال وذر فى مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولمطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسى وأما فانك أنت فمذكور فى البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لابدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبى فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نبك أى قفا نبك فى حال وقوف أصحابى مراكبهم على أى لاجلى قائلين لا تهلك بكسر اللام أسا أى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جميلا اه فنرى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشان قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم أن افيد أولا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أو لا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة اخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا نشأ أشكال فيما غير لمثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الاقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهى لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعليله بل يكتفون فيها بأدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع ش وكان حاصل الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث ناسب المقام (قوله فممدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى قبلة حرج

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك أنت الآكل اللابس
وكما قال امرؤ القيس
وقوفا بها صحبى على مطيهم
يقولون لا تهلك أسى وتجمل
فأورده طرفة فى داليته الا أنه
أقام تجلد مقام تجمل (وان
كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ
بعض اللفظ) لا كله (سمى)
هذا الاخذ (اغارة ومسخا)
ولا يخلو اما أن يكون الثانى
أبلغ من الاول أو دونه أو مثله
(فان كان الثانى أبلغ) من الاول
(لاختصاصه بفضيلة) لا توجد
فى الاول كحسن السبك أو
الاختصار أو الايضاح أو زيادة
معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول
(كقول بشار

من راقب الناس) أي حاذرهم
(لم يظفر بحاجته *وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج) أي الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول سلم)
بعده
(من راقب الناس مات هما) أي
حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز
باللذة الجسور) أي الشديد الجراءة
فبيت سلم أجود سبكا وأخصر
لفظا (وان كان) الثاني (دونه)
أي دون الأول في البلاغة لفوات
فضيلة توجد في الأول (فهو) أي
الثاني (مذموم كقول أبي تمام)
في مرثية محمد بن حميد

وبعده البيت المذكور وبعده

أشكو الى الله همالا يفارقني * وشرما في فؤادي الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسي أن لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاختصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظره اه (فبيت سلم أجود سبكا) أي لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روي عن أبي معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدي * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اه مطول بزيادة قال الفنري قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء

اهـ (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله اهـ مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفنري الاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي حديث لاعدوى أي لا يعدي شيء شيأ اهـ (قوله فسخا به) أي بايجاده على ما قاله ابن جني أو باظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسير على سخا به اهـ سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدي الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أي سخاء شخص غير موجود فسخا اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أي فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لي وهدايتي له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به علي أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عني فالمعنى ان الزمان هداني اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغناني فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره لي اهـ ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخا به قال سم أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اهـ (قوله فالمصراع الثاني) فيه اشارة الى أن الشاهد في المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذي لابي تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولو مع زيادة شيء اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أي لانهما اشتركا في البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ)

(هيهات لا يأتي الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل
وقول أبي الطيب
أعدى الزمان سخاؤه) يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما أعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني

في الاستدلال بهذا الشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أي تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذي في المصراع الاول ولكونه أظهر في عدم الاخذ لم يتعرض له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لي لعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الا السبب فيلزم البخل بوجوده لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فنفي فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما في قولك مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضي) ان قلت من أين يستفاد المضي من قول أبي تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضي هذا وقد يقال العدول الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الا ان يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدامه سخائه ايام لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أي فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعدامه وأما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بعد عن أي حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول يجد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد ما علمت الا الفتى اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المغني تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله

أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل الممدوح المرثي وأبو الطيب بنفس الممدوح ولكن مصراع أبي تمام هذا أجود سبكا لان قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضي فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب اصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد في تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثاني (مثله) أي مثل الاول (فأبعد) أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل للاول كقول أبي تمام لو حار) أي تحير في التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنية) أي الطالب الذي هو المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا وقول أبي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى أرواحنا سبلا) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت

الى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك فى لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اه ولم يستحضره سم فكتب ماهيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ لها وقوله ضرب به زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغى أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرده وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لمجاورة الخ أوهو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد انحصار السبب فى مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لا تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثانى فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التى قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لولا تفيد أن نفى الفراق بنفى الموصل كما أشرنا اليه ولزم انحصار الموصل فى الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر وما يقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثانى لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله واصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ما يسمى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لا لان ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله خبر) أى فهو خبر وقوله وان يرث من راث يريث اه سم وفى المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفى مثل رب عجلة تهب ريثا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطئ بالمد وأبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع فى العادة أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى اغارة ومسخا لان الثانى اما أبلغ من الاول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث) أى يبطئ (فللريث فى بعض المواضع أنفع)

والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء هو الهجر حتى ما يلم خيال وبعض صدود الزائرين وصال وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة من أئمة الاعراب

حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الا جملة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير المتعقل الحاضر فى الذهن فان هذا هو المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشان اذ ما بعد الهجر لا يصلح للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول فى المغنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفى كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبى تمام والمعرى من هذا القبيل وان ما ابتهج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن فى كل منهما أن الشئ المكروه قد يكون سببا فى المحبوب كما كان فى الاول ابطاء الاحسان سببا فى كثرته وفى الثانى الصدود سببا فى الوصال الا أن الظاهر انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلم خيال) ضمير يلم للهجر وأما ما فقيل نافية أى حتى اذا اتفق المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أى حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذى هو خيال وقيل مصدرية أى حتى المامه خيال والمعنى كما فى الثانى ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلم أى ينزل خيال من هذا الذى يهجرنا وبعض صدود الزائرين وصال أى لم تنل ممن هجرنا حتى الصدود ولا نالا التلاقا لا يقظة ولا مناما وأما الصدود فقد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه رد (قوله الراضة) أى المرتاضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف فى نسخة سم بالراضية فقال قال فى الصحاح ان الراضية تجئ فى بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعتبرة اهـ قال يس وأصل راضة روضة جمع رائض كـكامل وكملة وفى نسخة الرائضة أى المرتاضة للاعراب المتمرنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الاذهان الرائضة أى المرتاضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال مما يدق الخ اهـ (قوله وقول أبى الطيب الخ) أخذ معنى وان رث الخ فالبيتان مشتركان فى معنى وهو اثبات النفع فى البطء المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاول فى البيت الثانى (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففى بيت أبى الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبى الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله فى بعض المواضع اهـ سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اهـ (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله كأن ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك ان كلا منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعتبرة فى الاول السيف والآلة المعتبرة فى الثانى الرمح ولكن بيت البحترى أجود الخ (قوله السنهم) بضم السين ان جرد من التاء والا فبكسرها كما فى ألسنة حداد وقوله فى النطق فى بمعنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى فى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا ففى بيت أبى الطيب لفظ كأن الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اهـ سم وفيه أن كأن قد تدل على اليقين * كقوله * كأن الارض ليس بها هشام * نعم لا يخفى قول ابى الطيب ألسنهم على رماحهم اهـ يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اهـ سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانهما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق اهـ يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو

(وقول أبى الطيب ومن الخير بطء * سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * أسرع السحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيأ ثقيلا المشى فكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو أن يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى * وإذا تألق) أى لمع (فى الندى) أى المجلس (كلامه الـ * مصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب * كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت * على رماحهم فى الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فأن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية

النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء في الارواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهما مذكوران في تركيبين لا في تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذى هو مقدار اليدين مع ما يتصل به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يملؤه فلابست السعة الكثرة عند العطاء فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله لا يجبنى الخ) أى لا يجبنى هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لان صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى ان الاول فاق الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يجب وقيل ان وجه كونه لا يجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى ان هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود المعروف فى الكلام البليغ ولا يعتريه الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فأقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراها رد ففى جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأكثر هذه الانواع يعنى كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثانى بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبغى ان يجعل منه لان ادراك كون الثانى أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أى من غير نقل لمغاير ما بعده (قوله معنى البيت الاول) أى المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ

(وثالثها) أى ثالث الاقسام وهو أن يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) أبى زياد (ولم يك أكثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا) أى أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أى سخى (وقول أشجع واليس) أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولكن لا يعجبنى معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير

فلا غنماء من ارب) أي حاجة
ان الرجال منهم والنساء سواء
في الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم قناة
كمن في كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين
اختلاف البيتين نسيبا ومديحا
وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى
المختلس لينظمه احتال في اخفائه
فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته
والى هذا أشار بقوله (ومنه)
أي من غير الظاهر (أن ينقل
المعنى الى محل آخر كقول البحتري
سلبوا) أي ثيابهم (وأشرقت
الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم
يسلبوا) لان الدماء المشرقة كانت
بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي
الطيب يبس النجيع عليه) أي
على السيف (وهو مجرد * عن غمده
فكأنما هو مغمد) لان الدم
اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف
(ومنه) أي من غير الظاهر (أن
يكون معنى الثاني أشمل) من
معنى الاول (كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام كلهم (وقول
أبي نواس)
ليس من الله بمستنكر

(قوله من ارب) في المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الاربة والارب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفنارى أيضا أربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن وفي المختار واللحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم في ذروة وذرى اهـ (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اهـ أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له اهـ مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوي والبيت الثاني حكم بالتشابه (قوله قناة) أي رمح (قوله خضاب) أي صبغ الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اهـ (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله نسيبا) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ نسيبا بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اهـ سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اهـ فنرى (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اهـ (قوله وهو مجرد) حال من السيف اهـ يس أي والحال ان السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اهـ سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كني بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه أي تنزلان عليهما قال ع ق أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيأ مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد
أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اهـ والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو في ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار رفاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

في

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي الشيص أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول أبي الطيب أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلي وأنت محدث على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من اعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الاحسن

في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول) قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشيء ينافيه لا أنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب في الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافي في الجملة وأيضا نقيض الشيء فرع الشعور به فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انشأ النقيض عن الاول فافهم اه (قوله أجد الملامة) أي اللوم والانكار علي وقوله في هواك لذيذة بكسر الكاف خطاب لمؤنث قال ع ق أي أجد ذلك اللوم فيك لذة لتناهي حبي فيك حتى صرت ألتذ بطارق ذكرك على أي وجه كان اه وقوله فليلمني اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام في أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال) أي أنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفي المستفاد من الاستفهام الانكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلي الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي (قوله على تجويز الخ) أي بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال وعبارة العصام في أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنري رجحت الحالية لما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال في المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص) لان في هذا نفي محبة الملامة وفي ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونغمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال

أراد أبو تمام انّ الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانّ عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال الفنرى عليه لغمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أى اعطاءه مفعول معه قف بمعنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم انّ التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين فى الاوّل أنّ سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفى الثانى انّ سبب عدم محبته صدوره من العدوّ اه يس قال ع ق فان قلت أىّ المعنيين أبلغ التلذذ باللوم فى المحبوب أو بغض اللوم فى المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب ببغض اللائم والفناء فى الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العدواة بسببه اه (قوله ويضاف اليه مايحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضف اليه شئ أصلا فهو ظاهر لانّ أخذ المعنى من الاوّل لا بأس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وأما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا بأس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فانّ ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف ويخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى وهو فى اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها قاله فى الاطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكد لترى قال ع ق وانما أكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن المطر تكلف لبعدها ولئلا يتوهم أنّ المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعد لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى فى فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى من الطير وقوله أى واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله عما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فثقة على هذا جواب لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أى بأن فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره أتاه بالميرة أى الطعام واطعمه اياه اه (قوله أى ستطعم) أى تأكل من طعم فلان يطعم أى أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تلونها وضخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام فيها وقد كان للنبى صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضى الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

(ومنه) فى هذا النوع ان يبين السبب (أن يؤخذ) أى من غير الظاهر (بعض المعنى ويضاف اليه مايحسنه) كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا (ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له عما يتضمنه قوله على آثارنا أى كائنة على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) اى ستطعم من لحوم من تقتلهم (وقول أبى تمام وقد ظللت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان) أعلامه ضحى

عقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بانها ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش الا أنها لم تقاتل ٩ ٠ ٤ فان اباتمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول ابى تمام ظللت الملم بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش الملم بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) ابو تمام (عليه) اى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الابعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

الاول للثانى والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال الفنرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظللت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله فى الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أى يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل فى الدماء فكأنه يقول ظللتها لرجائها النهل فى الدماء أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال فى ضد العطش روى يروى كهوى يهوى ويقال فى رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لا جميعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن فى البيت المأخوذ منه وما زاده محسنا به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان أباتمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما لم يحبال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكد المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله الملم) أى الاتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ف ويريد هذا تأكيد القوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنها الخ) أى زاد عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا أنها لم تقاتل وثانيها قوله فى الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يلم بشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله فى الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له

وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم ان الثانى اخذ من الاول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر) اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى للاخذ)

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) صرح فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) اى المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه اى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وأن من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول ايضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك ان الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الطهر والمسك مع الدم اه (قوله وكلما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان اقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يتعجبه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله فى الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد للثانى بيت الاول فتأمله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى أن لم يعلم اخذه من الاول بأن علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى

والسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر واحد أي وروده ما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبارة العصام في الأطول المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه (قوله مفيد) أي مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أي مفرق له لكرمه وتهلل تنور وجهه فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سيرامي (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا اي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أي الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز توارد الخواطر في معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا او عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لو عين نوعا كالسرقة او عدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذي هو الشاعر الثاني (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال في الاطول وفي قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ وما يتصل فالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمحه) أي بالتشديد كفرح اه يس (قوله وذلك) اى وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها لتعلق المناسبة من حيث ان في كل من هذه الالقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لان في كل منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منهما بضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما أتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت أني شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) ان الثاني اخذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق و يسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا) اى بالقول في السرقات (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره وذلك لان في كل منها اخذ شئ من الآخر (اما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان او نثرا

اهـ وهذا كله انما يدل على جوازه فى مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه فى الشعر وبينهما فرق فان القاضى أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه فى الشعر مكروه وفى النثر جائز واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض فى مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرى صاحب مختصر الروضة وغيره فى شرح بديعيته ما كان منه فى الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو فى النظم فهو مقبول وغيره مردود وفى شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان فى الخطب والمواعظ والعهود والثانى ما كان فى الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بنى مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية فى معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون
وردفه ينطق من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قال وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اهـ باختصار وقد أشار الى ذلك فى كتابه عقود الجمان فى علمى المعانى والبيان بقوله

قلت وأما حكمه فى الشرع * فمالك مشدد فى المنع
وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيى النووى أباحه
فى النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرى فيه حققا
جوازه فى الوعظ والزهد وفى * مدح النبى ولو بنظم فاقتفى
وتاجنا السبكى جوازه نصر * اذ التميمى الجليل قد شعر
وقد رأيت الرافعى استعمله * وغيره من صلحاء كمله

وقوله فمالك مشدد فى المنع قال شيخنا اللوذعى الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهاء زهير

خط فى الارداف سطر * من بديع الشعر موزون
لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى

وقول محمد بن العفيف التلمسانى

يا عاشقون حاذروا * مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر مذ * شككتم فى أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهتهما لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول فى الاساءة وأما نحو قول ابن أبى زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أى يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما فى قوله أنزلت حاجاتى الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعنى على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل منصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمنفى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أى لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا قريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برقعها الـ * ـقانى وايداع سمعى طيب الخبر

فزحزحت شفقا غشى سنا قمر * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بمعجمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كأجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى قوله من غير ما جرم زائدة اه فنرى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالعمانية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب قلنا الخ ونار الحباحب ما تطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد

شيأ من القرآن او الحديث لا على أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد وأغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل * و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت

نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان اطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه والجلة اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها وقيل الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب وبسبس اه شربتى (قوله من الحصا) فى نسخة من الحصباء وهى صغار الحصا (قوله وقال شاهت الوجوه) أى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعبارة ع ق أى قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح الباء مخففة (قوله اى اللئيم) وقال العصام فى أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سيئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أى رقيبى قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب (قوله فداره) أى لئلا ينعلق على اه سم قال يس صوابه ينمّ عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه قرى وفى نسخة والمحايلة وهى المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمار قد اه يس (قوله اى أحيطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فماصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلمح البصر او هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لاعبرة به اه ع ق (قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومى) قال فى المعاهد البيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى نسبتهما لاسمعيل القراطيسى ولفظه حدث أحمد بن بشر المريدى قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبى صلى الله عليه وسلم كفا من الحصا فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أى لعن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (ومن يرجو) (اللكع) أى اللئيم (و) الرابع مثل (قول ابن عباد) قال) أى الحبيب (لى ان رقيبى سيئ الخلق فداره) من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت يعنى لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما انه لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و) الثانى (خلافه) أى مانقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) أى كقول ابن الرومى

القراطيسى الفضل بن الربيع فحرمه فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

الاقل للذى لم يهده الله الى نفعى

لسانى فيك محتاج * الى التقطيع والقطع

وأثيابى وأضراسى * الى التكسير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحيك) أى حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله ما أخطأت فى منعى أى لاستحقاق المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذى زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوّز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوّز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن فى النثر (قوله كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أى وقع) فكان تامة (قوله ماخفت) أى الموت الذى كنت خائفا أن يكون (قوله وفى القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجرى فيه التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتى اه ع ق قال فى المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى أشعار العرب اه (قوله بيتا كان أو مافوقه الخ) هذه الاربعة اما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر اطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا الانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغى الاستغناء بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أنى سأنشد الخ وأما مثال

(لئن اخطأت فى مدحيـ * ـك ما اخطأت فى منعى * لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله قد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير

تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالي يليق

* فبالله أبلغ ما أرتجي * وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الانصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كانه كان مطويا على احن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور في الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره وينشده هذا البيت فلما ايسر تركه ونسي ما كان ينشده والمطوي المشتمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في *اضاعوني وأي فتى أضاعوا* وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كنا معا أمس في بؤس نكابده * والعين والقلب منا في قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

يعني اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت ابي تمام السابق ولابد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامي والفنري وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيهما التضمين شعرا أيضا وانما افترقا في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع شعره مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة

(ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة

اهـ ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

لحا الله هل مثلي يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع
وهل في شرعة الانصاف أني * أكاف خطة لا تستطاع
وان أبلى بروع بعد روع * ومثلي حين يبلى لا يراع

لحاك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اهـ وقوله أبو زيد أي السروجي الذي يقع في مقامات الحريري وقالوا الأأصل له (قوله على أني الخ) فأخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عند بيعي في بعض النسخ يوم بيعي اهـ سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجي) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبي الصلت اهـ مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأني لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتي في آل عمرو

فتري (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام في ليوم كريهة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو أكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم أضاعوني في وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا الى ويحتمل ان تتعلق بأنشده أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكمل الفتيان في وقت الكريهة وفي وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال ففي الكلام تنديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اهـ (قوله بكسر السين) واما بفتحها فهو القصد في الدين (قوله في وقت) اشارة الى أن اللام في ليوم بمعنى في كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو في يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أي حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامي أي حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اهـ (قوله أي كاملا) فراده بأي فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم اضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما اطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس

(كقوله) أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع (على اني سأنشد عند بيعي

أضاعوني واي فتى اضاعوا)

المصراع الثاني للعرجي وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا الى وأي فتى أي كاملا في الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفقا
ما في وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابي تمام
(واحسنه) أي أحسن التضمين
(مازاد على الاصل) أي شعر
الشاعر الاول (بنكتة) لا توجد
فيه (كالتورية) اى الايهام
(والتشبيه في قوله اذا الوهم
أبدى) أي أظهر (لي لماها) أي
سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت ما بين
العذيب وبارق ويذكرني) من
الاذكار (من قدها ومدامعي
* مجر عوالينا ومجرى السوابق)
انتصب مجر على أنه مفعول ثان
ليذكرني وفاعله ضمير يعود الى
الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب
والعذيب وبارق موضعان وما
بين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى
اتساعا في تقديم الظرف على عامله
المصدر أو ما بين مفعول تذكرت
ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين فكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان
ويسابقون على الخيل فالشاعر
الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب
يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها
الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل
الرمح وتتابع دموعه بجريان
الخيل السوابق

ورد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار وأراد الساري بالنصب على أنه صفة لعذارا لا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا اهـ فنري وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الحريري انه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابي تمام) وهو صدر بيت وتمامه * تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بنكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة والا فالزيادة على المضمن لا بد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها لنكتة زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ق (قوله كالتورية اى الايهام) مثال للنكتة وقد تقدم معناهما وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله في قوله) اى الموجودين في قوله اى قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب في المعاني والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم اى لماها وثغرها (قوله اى سمرة شفتيها) هي نهاية الحمرة وفي نسخة اى حمرة (قوله وثغرها) اى اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) اى بقطع الهمزة اى لا من الادكار الذي هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرني ومن للابتداء اه سم (قوله على انه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم في يذكرني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتي معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) اى لقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجر والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جر العوالي واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) اى لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على ان ما موصولة وبين صلتها اى تذكرت الذي استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه اى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان او المصدر الذي هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) اى معنى بيت ابي الطيب وقوله انهم اى القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أي التي هي العوالي وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس اى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعني شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) اى في اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه اى ضمنا

لا صراحة قال سم فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل فى حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء فما يقال فيه هو ذاك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه فى أمور يعتد بها فكثير اه ع ق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل فى معنى الكلام) أى لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله فى يهودى) أى ذماله بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أى وهو ان تعظم احدى الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفى الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس وما فى الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أى تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أى فى حقه وقوله وغضوا أى بصرهم عنه أى لم يحترموه وقوله من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أى الضال على طريق التهكم اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى بقوله هو ابن جلا الخ التهكم باليهودى وانه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانه كشف عن الرأس من هذا الداء أى داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أى ركاب صعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبته لظاهر ما يقتضيه والا فلم يغلطوا فى تعميده وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل فى المقصود) أى ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدث عنه لا متحدث عن نفسه كما فى ذلك البيت اه ع ق (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذا بالظاهر اه ع ق (قوله فما دونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقى فى الموضعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازى للايداع والرفو تأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر فى قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد فى القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر فى الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أى أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ

(ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب
أقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة يعرفوه
البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما يسمى تضمين البيت فما زاد) عن البيت (استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) كأنه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى اذا كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير الى أنه من القرآن) كقول الشاعر

انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفنرى عليه أنلنى اعطنى والباء فى بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذى فى بالذى وقوله عنت أى خضعت وذلك جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفنرى عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التى لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذ لا دخل فيه) أى فى غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أى قول أبى العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان فى فخره * وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره * فى كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما فى ع ق وعبارته وجملة يفخر فى محل نصب على الحال وصح مجىء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفتخرا ولو قيل أسأل عنه مفتخرا فى هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أى أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحالته الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سلك النظم) أى فى الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع برأسى اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى فى وصف شخص بأنه سيئ الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربى والياء للنسب والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أى افكاره وثمارها نتائجها

اه

أو أشير الى انه من القرآن
والحديث وان كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد كما
كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
قوله ما بال من أوله نطفة
جيفة آخره يفخر) الجملة حال أى
ما باله مفتخرا (عقد قول على رضى
الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر
وانما أوله نطفة وآخره جيفة
وأما الحل فهو ان ينثر نظم) وانما
يكون مقبولا اذا كان سبكه مختار
لا يتقاصر عن سلك النظم وان
يكون حسن الموقع غير قلق
كقول بعض المغاربة فانه
قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته)
صارت ثماره مرة كالحنظل
المرارة

اهـ بيرجي قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات ثمرها الحلو ثم انقلبت ثمرها مرا فى كون كل منهما تبدل عما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل اهـ (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أى لما كان قبيحا فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يعتاده يعنى انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أصله ما اعتاده فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اهـ ع ق (قوله حل قول أبى الطيب) أى وزاد عليه قوله وحنظلت نخلاته وعبارة ع ق وقد حل فى هذا السجع قول أبى الطيب الخ (قوله وصدق) أى فى الناس ما يعتاده من توهم أى من أمر يتوهمه فى الناس لاعتياده مثله فى نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن فى الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اهـ ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبى الطيب المتنبى (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اهـ سم (قوله من لمحه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعاه أى لاحظه اهـ ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اهـ سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك فى الاستعارة اهـ سم (قوله فى فحوى الكلام) أى فى أثنائه (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور فى الكتاب الخ) ومثال التلميح فى النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها ظن انه يريد فحلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام فى فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبى فما الهامن هرة تعق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اهـ من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبى الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه
وصدق ما يعتاده من توهم)
وعادى محبيه لقول عداته
وأصبح فى ليل من الشك مظلم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التمليح بتقديم الميم على اللام أعنى الاتيان بالشئ المليح كما فى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو ان يشار) فى فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما فى النظم أو فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا فهى ستة أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر

(قوله كقوله) أى قول أبي تمام وقبله

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع
فردّت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير فى أخراهم وإلهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أى جعلها حائمة أى دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وازاله والضمير فى ضوئها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول والفنرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خلط علىّ الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمت بنا أى أنزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا ان فى البيت مقدمة محذوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها كما فى المختار ما يراه النائم فى نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردّها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها كانت غربت فردّها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله فى الحرمة (قوله فردّ له الشمس) أى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) أى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أى لعمرو والذى ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار عمرو وهذا هو المذكور فى البيت الآتى والمعنى لعمرو القاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدا لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(كقوله
فوالله ما أدرى أأحلام نائم
ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع)
وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم
استعظم ذلك واستغرب وتجاهل
تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه
فى النوم أم كان فيما بين الركب
يوشع النبى عليه السلام فردّ الشمس
(أشار الى قصة يوشع عليه السلام
واستيقافه الشمس) على ما روى
من انه عليه السلام قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا
الله تعالى فردّ له الشمس حتى فرغ
من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام
للابتداء وهو مبتدا (مع الرمضاء)
أى الارض الحارّة التى ترمض
فيها القدم أى تحترق حال من
الضمير فى أرق

ذهب اليه فى والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من عطف المفردات لانه لم يقدر له خبرا فخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بأنها أرق من المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر ان النار مبتدأ وجملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهى مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرمضاء فهى متداخلة اه (قوله تلتظى) أى تتوقد (قوله حال منها) أى النار (قوله وما قيل انها) أى جملة تلتظى (قوله من حنى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس ابن مرة) فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقصد صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اه فنرى قال فى المطول ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس زارت اختها الهيلة وهى أم جساس بجار لها من جرهم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه وغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئى فوالله لاعقرن جملا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهى ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهى خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أى مع جار وقوله له ناقة أى للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس فى العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يحتبى أحد فى مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه وكان يحمى الصيد فيقول

(والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أى النار التى تلتظى فتعسف لا حاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من رق له اذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (مثل فى ساعة الكرب أشار الى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول أى الذى يستغيث بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس ابن مرة وذلك انه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثنى بشربة ماء

صيد كذا فى جوارى فلا يصيب أحد منه شيأ وقوله من العالية قال القنرى هى مافوق نجد الى ارض تهامة والى ماوراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله فانكرها كليب أى لم يعرفها وقوله يشخب أى يسيل وقوله اهدئى أى اسكتى وقوله لأعقرنّ فحلا أراد به كليبا وظنّ كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل ابله عليان كما تقدم وقوله غرّة كليب أى غفلته وقوله ونشب الشر أى علق وقوله كانها التغلب أى ان قبيلة كليب التى هى تغلب كان لها الغلبة على قبيلة جساس التى هى بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقة هو هذه القصة (قوله فاجهز عليه) اى قتله

فاجهز عليه فقيل له المستجير بعمرو البيت

(فصل)

(فصل) من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (ان يتأنق) أى يتتبع الانق الاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (اعذب لفظا) بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر

(قوله من الخاتمة) انما كان منها لانّ كلا اشتمل على محسن غير ذاتى (قوله ينبغى للمتكلم أن يتأنق) اعلم ان المصنف لم يتعرّض لذكر حسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وهو أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اه يس (قوله أو كاتبا) أى ناثرا لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوى والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير (قوله تأنق فى الروضة) هى البستان قال سم ويقال تأنق فى الامر أجاد النظر فيه صحاح اه (قوله اذا وقع فيها متتبعا) اى نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا أى كان فيها حال كونه يتبع اى يطلب وينظر ما يونقه اه (قوله فى ثلاثة مواضع) أى ينبغى للمتكلم ان يجتهد فى طلب أحسن الكلام ليأتى به فى ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتى تكون) اى لاجل أن تكون ففى تعليلية (قوله أعذب لفظا) اى من غيرها وعذوبة اللفظ حسنه وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذبيته هنا بكونه غاية فى البعد عن التنافر واستثقال الطبع لانّ العذب الحسى يقابله حساما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما فى ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع ق وكذا يقال مثل هذا فيما بعد لانّ حسن السبك عامّ أريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بان تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لانّ التعقيد لا يكون الا فيها تأمّل (قوله بان تكون فى غاية البعد عن التنافر الخ) أورد عليه أنّ البعد عن التنافر والثقل يحترز عنه بعلم المعانى وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه فى علم المعانى لا هنا كما قال الشارح وأجيب بأنّ البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم المعانى وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه علم البديع كما قال الشارح فى غاية الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أيضا انه كان عليه ان يذكر الغاية فى البعد عن

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن الباء في
بان بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووى (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله
والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به
وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوى والتقديم والتأخير على التعقيد
اللفظى كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة
للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون
متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم
عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع
الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد
تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) اى متشابهة (قوله في الجزالة) هى
ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد اى لطف النطق
وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة
(قوله الشريف) اى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان
يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على اى
يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) اى اللفظ والمعنى وقوله
صياغة تناسب وتلائم أى فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى)
أى أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والا فصحة المعنى لا بد منها
في كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع ق
(قوله والابتذال) أى بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة
العرف) أى لان مخالفة العرف البليغى كالغرابة المخلة بالفصاحة أوهى نفسها اه ع ق
(قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال
بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعانى (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أى الابتداء بمعنى
المبتدأ به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفى المختار
قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب
فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ)
الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله
عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) فى المختار وعى الحديث يعيه وعيا
حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا
أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابنى اذ لو كان
كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه
وأتيانى بدمه فذهبا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى اخره

والنقل (واحسن سبكا) بأن تكون
في غاية البعد من التعقيد والتقديم
والتأخير الملبس وان تكون
الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة وأن تكون المعانى
مناسبة لالفاظها من غير أن يكسى
اللفظ الشريف المعنى السخيف
أو على العكس بل يصاغان بصياغة
تناسب وتلائم (وأصح معنى)
بان يسلم من التناقض والامتناع
والابتذال ومخالفة العرف ونحو
ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول
ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن
السبك صحيح المعنى أقبل السامع
على الكلام فوعى جميعه والا
أعرض عنه وان كان الباقى في غاية
الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
الاحبة والمنازل (كقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)

القصيدة فرجعا به الى أبيه وقالا هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابنى حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اه قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قليلة فى ألفاظ غريبة فباين الاول اه قال العصام فى أطوله اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع اه (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العينى فى الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين اجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد والا فلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمى اه مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح تعدى بعلى اه سم (قوله وينبغى أن يجتنب) فى نسخة ويجب وقوله فى المديح أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انه توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعى) أى رادا عليه وقوله موعد أحبابك يا أعمى أى لا أحبابى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال فى المطول وروى أيضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان فأنشده

لا تقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يا أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان

وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى احسن من الاعطاء له وفى الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره ببغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يا دار غيرك البلا ومحاك * يا ليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى انه مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هى ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أى لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اه سم لكن

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) فى وصف الدار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام)

خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبغى (أن يجتنب فى المديح ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله

موعد أحبابك بالفرقة غد)

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعى العلوى فقال له الداعى موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن يشتمل على اشارة الى ما سيق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل

يجيء مصدره براعة على وزن فعالة يقتضي أنه بالضم فقط قال في الخلاصة

فعولة فعالة لفعلا * وفي المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أي فكان هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمز قال ع ق وهي ايجاد كلام يزيد سرورا بمفروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وانه امر حدث وهو رفيع في نفسه يهنأ به و يبشر من سر به ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض

المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود اه أطول وقوله صعدا بكسر العين كما في المختار (قوله في المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثي فله مصدران الرثاء والمرثية اه من القاموس (قوله هي) أي القصة وما بعد الضمير تفسير له وقوله بملء فيها أي فمها قال ع ق والملء بكسر الميم ما يملأ الشيء والمعنى انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفي ففي طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر في محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم مني ابتسام * فقولي مضحك والفعل مبك

بفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك

فلو شمس الضحى جارته يوما * لقال لها عتوا أف منك

ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك

فامسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك

أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومي أي علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اه فنري (قوله الساوي) نسبة لساوة مدينة بين الري وهمدان اه أنساب (قوله أي الخروج) أي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لما سيأتي في كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدي الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمي غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أي ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون في ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطي في شرحه على

اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره

(كقوله في التهنئة

بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا)

وكوكب المجد في افق العلا صعدا

مطلع قصيدة لابي محمد الخازن يهنئ

الصاحب بولد لابنته (وقوله) في

المرثية (هي الدنيا تقول بملء فيها *

حذار حذار) أي احذر (من

بطشي) أي أخذي الشديد

(وفتكي) أي قتلي فجأة مطلع قصيدة

لابي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة

(وثانيها) أي ثاني المواضع التي

ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها

(التخلص) أي الخروج (مما شبب

الكلام به) أي ابتدئ وافتتح قال

الامام الواحدي معنى التشبيب

ذكر أيام الشباب واللهو والغزل

وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر

بانت سعاد ماذنصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة تمدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى المحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود ورشاقة القد وما فى معناهما أو معنوية كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع نشيبا أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) اى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما فى ع ق (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو والمدح والتوسل اه ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يرد اللغوى فلا يصح لان التخلص فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأنق فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر أن التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى أن يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه وبين المتخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأنق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص يراد به معناه اللغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون) أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة (قوله على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول (قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتحتية وقوله فى قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس سماعا تناسب السين والياء لان أحدهما

فسمى ابتدا كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) أى وصف الجمال (أو غيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى والا فالتخلص فى العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغى أن يتأنق فى التخلص لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله تقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت * منا السرى)

ينقلب بالآخر كما في سادس وسادي اهـ أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منا أي من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح اهـ مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أي يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أي أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى في والسرى بمعنى السير ليلا (قوله وتنقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أي أخذت منا السرى وأخذ منا خطا المهرية أي نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها اياها أو بتكلف مسايرتنا معها اهـ ع ق (قوله لا على المجرور في منا) أي لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا رجله الى ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة في المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون اعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اهـ ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أي قبيلة) أي من اليمن من قضاعة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا * (قوله مزاولة السرى) أي معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أي مشينا معها بخطاها (قوله أمطالع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغي أن تؤم أي قومه فالرابط محذوف (قوله تبغي أن تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لعلاقته به فكأنهم قالوا طلب هذا المشي أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اهـ ع ق (قوله ردع للقوم) أي ارتدعوا عما تقولون وازجروا فاني لا طلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذي سماه مطالع الجود فكان فيه حسن التخلص اهـ ع ق قال في المطول وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

اهـ قال السرى عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اهـ فقد تخلص من

أي أثرفينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور في منا كما سبق الى بعض الاوهام وهي جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهر بن حيدان أبي قبيلة (القود) أي الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أي أثرت فينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول تقول هو قوله (أمطالع الشمس تبغي) أي تطلب (ان تؤم) أي تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود وقد ينقل منه) أي مما يشبب به الكلام

(الى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو في اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أي الاقتضاب (مذهب العرب الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لو رأى الله أنّ في الشيب خيرا
جاورته الابرار في الخلد شيبا)

جمع أشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أي تظهر (صروف الليالي * خلقا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقتهم لا ينافي أن يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك فان البيتين المذكورين لابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في انه يشوبه شيء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله

التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى ما لا يلائمه) أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لانّ في هذا قطعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أي الانتقال من غير تهيؤ قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وأبي الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لانّ مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فنري (قوله جدع) بالدال المهملة أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أي قول ابي تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لو رأى الله أنّ في الشيب الخ) قال في الاطول يخالف نفي الخير عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بدل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى ما لا يلائمه) أي مقصود وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لانّ أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد اشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله في يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له لانّ المتبادر مدح أبي سعيد ولانّ اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير لكن ما ادّعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا ورواه في المعاهد رغيبا أي واسعا (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كان كافرا (قوله وهذا المعنى) أي قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب من التخلص) أي اقتضاب أو انتقال كما في ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا

امابعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (١ ٣ ٤) بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله امابعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله امابعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص مايكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر اعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله امابعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك امابعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد امابعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع مايقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يأتى فيها وأمابعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك أن حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأمابعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ماذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولابد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان مابعده شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ امابعد أوغيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة مابعدها لما قبلها فالمحصل لنوع الارتباط هو واو الحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من

قال ابن الاثير لفظ هـذا في هـذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنـه) أي مـن الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعـر عند الانتقال من حـديث الى آخر (هذا باب) فان فيـه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أي ثالث المواضع التي ينبـغي للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر مايعيه السمع ويرتسم في النفس فان كـان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسـن (كقوله وانى جدير) أي خليق (اذ بلغتك بالمنى) أي جدير بالفوز بالامانى وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أي تعطنى (منك الجميـل فأهله) أي فأنت أهل لاعطاء لك الجميل (والا فانى عاذر) اياك (وشـكور)

غرض الى غرض آخر وقوله من الفصـل أي القطع بـين الكلامين وقوله الذي هو أحسن أي عند البلغاء من الوصل أي التخلص فليس المراد بالفصـل والوصل ما تقـدم في المعانى قال ع ق وممايدل عـلى انها أحسـن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا في الكلام المعجز وأيضا الربط بها اغماه وعلى وجه الحالـية الحقيقية وهى مطردة بخـلاف الربط بالمناسـبة كالجوابيـة في قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه في قوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تمحل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ماقبل هـذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أي لفظ هذا وصلة كالعلة للاحسـنية وقوله وكيدة أي قوية شديدة أي يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة ويحدث فيه البغتة أيضا لان المأتى به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعليه يقال نفى البغتة لا يكفى في الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذي فيه الربط بالمناسبة لابغتة فيه أصلا لان البغتة هى مجئ ما لا يترقب ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول ومن نمطه ولم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اه قال في المطول ومن هـذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا فلنا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) اى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسـن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم في النفس) أي يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسـن) أي ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه يس (قوله كقوله) أي قول أبى نواس في الخصيب بن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ) في كلام المصنف تورية لان معانى البيتين القريبة هى ما قصدها الشاعر والبعيدة هى ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفي البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أي حقيق (قوله اذ بلغتك) أي وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أي ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أي الاحسان والافضال (قوله أي فأنت أهل) أي بحذف المبتدا (قوله عاذر) أي ملتمس لك عذرا وهو اما عدم تيسر المعطى في ذلك الوقت أو كونه قدم في

الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضي أنه قبل العذر وإذا قبله انقطع الكلام (قوله المصدر)
متعلق بمشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أي أعلم بختمه قال ع ق والاشارة
الى الانتهاء اما بأن يشتمل ما جعل آخرا على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ
الكمال [redacted] بهذلك واما بأن يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده فلا يبقى للنفس
تشوف [redacted] ره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أي انتظار (قوله
كقوله [redacted] قول المعري اه مطول وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لأبي العلاء
المعري ونسبه ابن حجة لأبي الطيب المتنبي ولم أره في ديوان واحد منهما اه (قوله
يا كهف [redacted] أهله) يريد يا ملجأ أبناء جنسه بمعونة مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على
الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أي بأن
الدعاء شأنه أن يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله
حق تقواه وكالتحميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفي ختم
الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو له بأن يبقى بين
أهل ال[redacted] بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات
في هذ[redacted] (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان
بقاءك [redacted] الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص
ذلك في [redacted] ول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعني
حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه
(قوله [redacted] قد قلت عنايتهم بذلك) أي لانهم يؤثرون عدم التكلف لقصورهم وعدم
معرفتهم [redacted] ذلك (قوله وجميع فواتح السور الخ) الفواتح جمع فاتحة وهو ما به الافتتاح
كالجملة الأولى والسور جمع سورة وهي القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقلها ثلاث
آيات وعلى [redacted] فاتحة وخاتمة ويقال فيها سؤرة بالهمز وتركه وهو الاشهر وأما على الهمز فهي
مأخوذة من أسأرت أي أفضلت بقية من السؤر وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها
فضل [redacted] ة من القرآن واما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجري فيه ما تقدم وقيل
مأخوذ [redacted] السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها
كاحاطة [redacted] ور ومنه السوار الذي يجعل في اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت
سورة [redacted] ع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة
ونحو [redacted] يتوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة اسماء
متعددة [redacted] اتحة والشافية والكافية وكالنمل والهدهد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به
الختام [redacted] خواتم ولفظ أكل مشعر بالختم أيضا وقوله واردة أي ثابتة على أحسن الخ
شبه الفواتح والخواتم بجماعة واردة على طريق الاستعارة بالكناية وواردة تخييل
(قوله من البلاغة) نعت للوجوه أي الكائنة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله

لما صدر عنك من الاعطاء الى المدح أو من العطايا السنية
(وأحسنه) أي أحسن الانتهاء حتى لا يبقى
(ما آذن بانتهاء الكلام) كقوله
لانه من تشوف الى ما وراءه (كهف أهله
بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله
وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم
وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون
في التأنق فيها اما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك
(وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لما فيها

واردة (قوله من التفنن) أى المعانى المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعيد واشارة القريب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها [redacted] يناسب كل منها ما نزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح وال [redacted] تم هذا ظاهره لكنه فى المطول خص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث [redacted] ل فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والت [redacted] وأنواع الاشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غ [redacted] ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه ويجاب بحمل ما فى المختصر على التوزيع فقوله لما فيهما من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عمومه وان كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لا تخلو عن كونها واحدا من ال [redacted] ورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووص [redacted] آخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الزم [redacted] له وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قو [redacted] أصاب محزه) أى محله الذى يليق به فالحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موض [redacted] كلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لا ت [redacted] واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها [redacted] أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للا [redacted] ر الختم اه يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول [redacted] وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر العضب والذم كما فى آخ [redacted] الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفس [redacted] له التى لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكور [redacted] ة ع ق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الا لعلام الغيوب (قوله وان كلا من [redacted] ور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى ا [redacted] وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مش [redacted] براءة المنازلة للمنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من ال [redacted] لهم وعدائهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم وانتهت الى ما يناسب التحريض على [redacted] ع الرسل فقيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاحد معه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى

من التفنن وأنواع الاشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الأذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا لعلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها ان كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة

النهاية فى ا[illegible]عان هى القصوى فى المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت ب[illegible] المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانه أدعى للقبول ولتجمع النفس عليه فى السؤ[illegible] قيد المسؤل بأنه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختص[illegible] وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين اهـ (قوله ختم الله لنا بالحسنى[illegible] كلمة الشهادة التى هى سبب فى دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتا[illegible]ت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص م[illegible]ها فان لم يكن فص فهى فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل وبالفت[illegible]ضع على الطينة اهـ مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون فى الآخرة وبالدال[illegible]ملة ما يدخر فى الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب[illegible]يل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى المختار وآله السادة الاطهار[illegible]أصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفانى مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البنانى[illegible]ق الله له أحاسن الامانى وبلغه دار التهانى قد انتهت بقية ما أوردته ونها[illegible]ته فى العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢١١ سنة احدى ع[illegible]ائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعيذا برب السموات والا[illegible] جاهل يتحامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله و[illegible] سا[illegible] لا يخيب سعينا فهو الجواد الذى لا يخيب من أمله ولا يخذل من انقطع [illegible]وأمّله وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين [illegible]ن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين

انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم أجمعين

[illegible]المتوسل الى الله بالجاه الصديقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقى) * م طب[illegible]د العلامة الشيخ مصطفى البنانى على مختصر السعد التفتازانى على ذمة كل[illegible]شرف الحارى السيد عبد الله نور الدين الهارى ومن ليس عن المساعى لحل[illegible]لحاج ابى طالب بن عبد الله المينى وذى المسالك الادبى الفاضل الشيخ ج[illegible] بالمطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعى مجددها المشرقة كوا[illegible]دها بهمة من هو للمستبعد حمو لا يدنى حضرة ناظرها حسين بك حسنى[illegible]ل من تحلت به مراتب الخديويه وتجلت به درارى الداوريه وارث الولا[illegible]يد وسلالة السراة الصناديد الجامع بين طارف المجد وتالده المسند

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الأسنى بحرمة النبى صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

أحاديث الحنوبة عن حسنه ووالده عزيز الديار المصرية وحامي [illegible] رتبها الشبلية وعمى أقطارها بعدله الجلي حضرة اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على حفظه [illegible] وأنجاله الكرام وعمهم بنعمه التي لاتسام وللتهنية أطمعها التمام وقلدوشاح الـ[illegible] بادوالى تعريبها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخا تمام طبعه [illegible] مثنيا على حسن وضعها مادحا من اعتنى بجمعها

ماوفاء النيل في ابانه * وكطام الارض تبغى الهلا [illegible]

ورياض سحت المزن بها * فكستها من زهور حللا

أصبح السحرور فيها ساجعا * ولا يات النسايم تلا

احتلى لى من حاشية * طالع السعد بها قد كملا

هي لغصان كأس طربا   في حماه السعد يسعى طلا

حادفا بحمد بها تغريده * ويداوى صدعها والعللا

فلها أجو تجددتها * مصطفى السابي ناح اسلا

بقصده م بامر فضله * وكساها ثوب حسن وحلا

أحرزت بالطبع صحة لم تكن   أحرزته من أيدي الـ[illegible] لا

م لما كان طبعا وفد * أحرزت من كل اطـ[illegible] لا

وبـ باحـلى فيها ارخا   طبع تجريد البيان اكملا

٤٩٢ ٩٤ ٦١٧ ٨١ ١

١٢٨٥

ه اوكان تمام ااا حوى التاريخ المذكور في رمضان ذي الفضل المأثور [illegible] ه مانين وعشرين وألف من هجرة من حاطه الله على أكمل وصف فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحزابه ماتوالى الجديدان وطلع النيران

